

lisanarabs.blogspot.com

المكودي

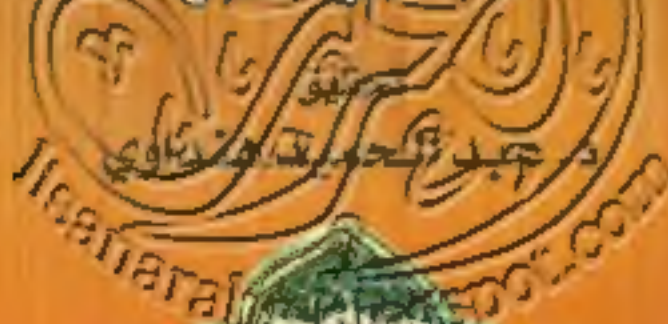
لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي

على الألفية

في علمي الصرف والنحو

للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي

الألف الثاني



lisanarabs.blogspot.com

المكتبة العصرية

سنة ١٤٢٠

جميع الحقوق محفوظة للناسِر

١٤٢٥ هـ - 2005 م



شركة لبناء شبكات الانصاري
للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية

الدار النشوء بجيت
المطبعة العصرية بجيت

بيروت - ص.ب ٨٣٥٥ - يلفاكس ٦٥٥.١٥ ٩٦١١
صيدا - ص.ب ٢٢١ - يلفاكس ٧٢.٣١٧ ٩٦١٧

E-mail: alassrya@terra.net.lb - alassrya@cyberia.net.lb



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً، وأصلى وأسلم على أفصح الخلق بياناً، محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

وبعد،

فإن ألفية الإمام محمد بن مالك قد بلغت شهرتها الآفاق، وانتهت إليها همه الطلاب والحدّاق، فلا غرو أن تكثر شروحيها وتتعدد مناهج شراحها ما بين مطول ومقصر، وما بين سهب ومختصر، ومفرط ومقنّص.

وإذا كان خير الأمور أوسطها، فإن شرح المكودي^(*) هذا يعد من أوسط هذه الشروح حيث سلك صاحبه طريقة وسطاً بين الإسهاب الممل والاختصار المخل، فكان شرحه قصداً وسطاً بين شروح الألفية على كثرتها.

هذا، ولم نأل جهداً في ضبط هذا الكتاب، وتخريج شواهد في مظانها من كتب اللغة والنحو، مع الاجتهاد في توجيهها وبيان محل الشاهد فيها، فيما نذهب الحاجة إلى بيانه.

وقد اعتمدنا في تخريج شواهد هذا الكتاب وتوجيهها بصورة كلية على المعجم المفصل في شواهد النحو.

(*) هو أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المالكي، نحوي، صرفي، لغوي، توفي بفاس في الحادي عشر من شعبان سنة ثمانمائة وسبع من الهجرة، وذكر في الضوء اللامع أن وفاته كانت سنة ثمانمائة وواحدة، وفي الشذرات والنور السافر أنه توفي سنة تسعمائة وواحدة. ومن مصنفاته: كتابه هذا في شرح الألفية، ونظم المحرّب والألفاظ، والبسط والتعريف في التصريف، والمقصورة في مدحه، وجملة البيان في معرفة فرائض الأعيان. انظر ترجمته في بنية الوفاء للسيوطي ص ٣٠٠، والضوء اللامع للسخاوي ٩٧/٤، والنور السافر للبيدروسي ص ١٣، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١/٨، وكشف الظنون لحاجي خليفة ص ١٥٢-١١٦٦، وهدية العارفين ١/٥٢٩.

هذا، والله نسأل أن يجزل لنا المثوبة على عملنا كله دقة وجله، وأن ينفع به عباده، وأن يشيب عنا كل من ساعد في إخراجه بجهد مشكور في ضيقه أو مراجعته أو تخريجه أو غير ذلك، إنه سبحانه وتعالى واسع الفضل، وإنه سميع مجيب.

الجيزة في ٢٧ ربيع الثاني ١٤٢١ هـ

والموافق ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠ م

الدكتور عبدالحمد هندأوى





[مقدمة الشارح]

قال الشيخ الأستاذ النحوى المحقق المقرئ اللغوى أبو زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكوذى أبقى الله بركته بمنه وفضله وكرمه ونفعنا الله به آمين .

الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين .

أما بعد فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد، وأصح المسالك، تفهم به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حفظها، معرب عن إعراب أبياتها، ومقرب لما شرد من عباراتها من غير تعرض للنقل عليها ولا إضافة غيرها إليها ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه يستفيد به البادى ويستحسنه الشادى والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين المعتمدين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب منى أن أضع شرحا على نحو ما ذكرته وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته فأجبت إلى ما اقترح على وأسعفته بما أمل لدى .

والله سبحانه وتعالى ينفعنا وإياه بالعلم ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم بمنه وكرمه آمين .

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشُّرَفَا
وَأَسْتَمِينَ اللَّهُ فِي النَّسَبَةِ مَقَاصِدُ النُّحُو بِهَا مَحْوِيَّةٌ
تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلُ بُوْعْدُ مُنْجِزٍ
وَتَقْتَضِي رِضَاً بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ الْفِيَّةِ ابْنُ مُعْطٍ
وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَقْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَأَفْسِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

قال فعل ماضٍ لفظاً والمراد به الاستقبال، ووضع الماضي في موضع المستقبل وارد في كلام العرب كقوله عز وجل: ﴿أَنِّي أَمَرُ اللَّهُ﴾ [النحل: ١] ومحمد اسم الناظم. رحمه الله. وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي النسب الأندلسي الإقليم الجبالي المنشأ الدمشقي الدار، وبها توفي لاثني عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين و سبعين و ستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة. وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكيه، وأحمد فعل مضارع من حمد ورعى مفعول والله بدل منه وخبر مالك بدل بعد بدل ومصلحاً حال من فاعل أحمد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفتعل من الصفو وهو الخالص والمستكملين صفة لآله والشرفا مفعول بالمستكملين وأستعين جملة معطوفة على أحمد وما بعده محكي يقال إلى آخر الرجز. وقوله في ألفية أي في نظم قصيدة ألفية والظاهر أن في بمعنى على فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعددة بعلي كقوله تعالى: ﴿وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤] ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨] إلا أن يجعل أستمعين مضمناً معنى فعل يشعدي بنى كاستخبر وشبهه. ومقاصد النحو أي معظم النحو وجل مهماته والقصد في الشيء عدم الإفراط فيه ومحوية أي مجموعة وهو خبر عن مقاصد وبها متعلق به والباء بمعنى في وتقرب الأقصى أي تقرب البعيد للأفهام والموجز الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ وتبسط البذل أي توسع العطاء والوعد المنجز الموفى بسرعة وتقتضي رضا أي تطلب الرضا من قارئها غير المشوب بالسخط وفائقة منصوب على الحال من فاعل تقتضي وألفية منصوب بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما حائز ومستوجب وثانئ مفعول بمستوجب والجميل صفة والله يقضي أي يحكم والهيئات العطايا والوافرة الكثيرة والدرجات الطبقات من المراتب.

الكلام وما يتألف منه

الكلام خبر مبتدأ مضمرة وهو على حذف مضاف وما موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن و فاعل يتألف ضمير عائد على الكلام والتقدير هذا باب الكلام والأشياء التي يتألف منها الكلام وهي الكلم ولو قال وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه ما جاز ثم قال:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمَ

قوله كلامنا يعني الكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك بإضافته إلى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا وقوله لفظ مخرج لما ليس بلفظ كالإشارة وقوله مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية وفائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني بقوله كأستقم فالمثال تتميم للحمد وفاقا للشارح لامثال بعد تمام الحمد خلافا للمرادى وقوله واسم وفعل ثم حرف الكلم، الكلم مبتدأ وخبره مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال وحروف وثم بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر ثم قال:

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ

أى واحد الكلم كلمة والكلم اسم جنس مما يفرق بينه وبين مفردة بسقوط التاء وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنيسه فلذلك قال واحده وقال ابن معطى واحدها، قوله والقول عم يعنى أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماضى فى موضع الخبر وحذف مفعوله اختصارا وتقديرا عم جميع ما ذكر. وقوله وكلمة بها كلام قد يؤم يعنى أن الكلمة يقصد بها الكلام ويعنى بذلك فى اللغة لا فى الاصطلاح كقوله فى لفظ الشهادة كلمة وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام وخبرها فى الجملة بعدها وبها متعلق بيوم ومعنى يؤم يقصد ثم قال:

بِالْجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْ

وَمُسْتَدِلَّاسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلُ

يعنى أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء الأول الجر وهو عبارة البصريين وعبارة الكوفيين الخفض وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة وبالتبعية الثانى التنوين وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالأسماء وهو تنوين التمكين كرجل وتنوين التنكير كحصه وتنوين العوض كيومئذ وتنوين المقابلة كمسلمات . الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها الرابع آل وهى الألف واللام وآل عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل . الخامس الإسناد وهو المعبر عنه بمسند فإن مسندا يطلق على المصدر وهو اسم مفعول والتقدير وإسناد إليه ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الإعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ وحصل فى موضع الصفة له وغيره للاسم وبالجر متعلق بحصل والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا ثم قال :

بِنَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ يَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَقْبِلْنَ فَعِلْ يَنْجَلِي

يعنى أن الفعل ينجلى أى يظهر بأربعة أشياء الأول تاء فعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضى ويجوز ضبطه بالضم على أنها للمتكلم وبالفتح على أنها للمخاطب وبالكسر على أنها للمخاطبة وجميعها خاص بالفعل . الثانى تاء أنت وهى تاء لتأنيث فاعله الثالث ياء افعلى وهى ياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع الرابع نون أقبلن وهى نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضاً الأمر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر فى كلمة وينجلى خبره وتا فعلت متعلق بينجلى ثم قال :

سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفَى وَلَمْ فَعِلْ مُضَارِعٌ يَلَى لَمْ كَيْسْتُمْ وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِأَنْتَا مَزْ وَمِمْ بِالنُّونِ فَعِلَ الْأَمْرُ إِنَّ أَمْرَ فُهُمْ

(سَوَاهُمَا الْحَرْفُ) يعنى أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواهما مبتدأ والحرف خبره ويجوز عكسه وهو الأظهر فإن سوى عند الناظم بمعنى غير فإضافتها لا تعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال ومختص بالأسماء ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال : (كهل وفى ولم) فهل مثال للمشارك وفى مثال للمختص بالاسم ولم مثال للمختص بالفعل ثم قال (فعل مضارع يلى لم

كيشم) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصه على الجملة وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسيميه بما يختص به وهو لم أو إحدى أخواتها ففعل مبتدأ ومضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل مضارع كيشم يلى لم لا مثال للمضارع المقترن بلم إذ لو كان كذلك لقال كلم يشم والماضي شمم بالكسر لأنك تقول شممت هذه اللغة الفصيحة ويقال شممت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة أشم بالضم ثم قال: (وماضي الأفعال بالتأنيذ) يعني أن الفعل الماضي يمتاز عن المضارع والأمر بصلاحيته للتاء وأل في التاء للمهد وشملت التاءين المذكورتين وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة. ثم قال: (وسم • بالنون فعل الأمر إن أمر فهم) يعني أن فعل الأمر يمتاز بشيئين صلاحيته لنوني التوكيد وهو معنى قوله وسم بالنون وإفهام الأمر وهو معنى قوله إن أمر فهم وأل في النون للمهد وهي نون التوكيد المتقدمة ثم قال:

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ

يعنى أن اللفظ إذا أفهم الأمر ولم يكن صالحاً للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بهه ومعناه اسكت وحيهل معناه أقبل أو عجل أو أقدم وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذي قبله إلا كون غير القابل للنون مما أفهم الأمر يقال فيه اسم فعل لأنه صرح بأنه اسم في قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تمثيله بهه وحيهل.

المعرب والمبني

قوله:

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُسْتَقَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُسَدَّنِي

يعني أن الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبني وقدم المعرب لأنه الأصل ومعرب مبتدأ خبره منه ومبني مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل وأنه لا يبنى إلا لعلته تبه على ذلك بلام التعليل فقال لشبه من الحروف ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب تبه على المقرب بقوله مدني والشبه غير المدني ما عارضه معارض كأي في الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحرف في المعنى لكن عارضه شبه الحرف لزومها الإضافة لأن الإضافة من خصائص الأسماء فالنفي شبه الحرف ثم قال:

كَالشَّبْهِ الْوَضْعِي فِي اسْمِي جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِي فِي مَنِي وَفِي هُنَا وَكُنْيَاةٍ عَنِ الْفِعْلِ بَلَا تَأْثُرٍ وَكَأَنَّ الْقَارِ أَصْلًا

فانزع شبه الحرف إلى أربعة أنواع الأول شبه الوضعي وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعاً على حرف واحد أو على حرفين وهو المشار إليه بقوله كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا أي في الاسمين من قولك جئتنا وهما التاء وتا فالتاء مبنية لشبهها بالحرف في وضعها على حرف واحد وتا مبنية أيضاً لشبهه بالحرف في وضعه على حرفين الثاني المعنوي وهو ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله والمعنوي أي والشبه المعنوي في مني وفي هنا أما مني فأشبهت همزة الاستفهام إذا كانت استفهاماً وإن الشرطية إذا كانت شرطاً وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم إشارة والإشارة معنى من معاني الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب الثالث الشبه الاستعمالي والمراد به أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فلأنها أشبهت إن في كونها عاملة غير معمولة وهو المشار إليه بقوله وكُنْيَاةٍ عَنِ الْفِعْلِ بَلَا تَأْثُرٍ فمبني عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل لأن الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل فكون أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بـإن واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فإنه مؤثر للفعل الذي

ناب عنه الرابع الشبه الافتقاري وهو أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره افتقاراً مؤصلاً كالمتوصلات وهو المشار إليه بقوله : وكافتقار أصلاً واحترز به من الافتقار غير المتوصل كافتقار المكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فإنه غير مؤصل إذ لا يلزم ذكر الجملة بعده ثم قل :

وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

إنما أحر المعرب وإن كان الأصل لأن المبنى محصور فيما ذكر وما عداه معرب . وقوله : ومعرب الأسماء ما قد سلم ما سلم من شبه الحرف في الأوجه المذكورة هو معرب ولم كان المعرب على قسمين ظاهر الإعراب ومقدره أتى بمثال ظاهر من الإعراب وهو أرض ومثال من المقدر وهو سما مقصوراً وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم .

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضَى بِنْيَا

ثم قال : (وفعل أمر ومضى بنيا) لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها شرع في مبنى الأفعال ومعربها وبدأ بالمبنى منها وهو فعل الأمر والماضي فالماضي مبنى على الفتح نحو ضرب والأمر مبنى على السكون إن كان صحيح الآخر نحو اضرب أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو اهز وارم واخش ويجوز في قوله ومضى الرفع والجبر والرفع أقيس لأن التدوير وفعل أمر وفعل مضى فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ووجه الجبر أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه على جبره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله بب للتثنية ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله :

وَاضْرَبُوا مُسَابِرَها إِنْ عَرِبَا

مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنْثَاءٍ كَسْبَرُغٍ مَنْ قَسَسَتْ

يعنى أن الفعل المصارع يعرب بشرط أن يعرب من نون الإناث نحو الهندات برهن وبن التوكيد نحو هل تقوم ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشراً للفعل لما يقيده ولما كان نون التوكيد يوجد مباشراً للفعل وغير مباشر وأنه لا يمنع من الإعراب إلا إذا كان مباشراً به على ذلك بقوله مباشر، وفهم منه أنه إذا كان غير مباشر كان الفعل معرباً سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو هل تقوم أو مقدر نحو هل تقوم يا زيدون وعلامة رفع الفعل غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال .

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِّبَنَاءٍ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

ثم انتقل إلى الحرف فقال: (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِّبَنَاءٍ) يعني أن الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لأنه لا يلزم من استحقاق شيء لشيء وجوده فيه فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء ويمنع منه ثم قال: (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا) أصل كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبنى على السكون ولا يتقل عنه للمحركة إلا لموجب من تعلل أو غيره، وقوله:

وَمَنْهُ ذُو فَتْحٍ وَدُو كَسْرٍ وَصَمٌّ كَأَيِّنَ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

أي ومن المبنى ما يبنى على الفتح كأين أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيث أما أين فاسم مبني وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كانت استفهاماً أو إن الشرطية إن كانت شرطاً وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لخفتها وإما إتيانها لحركة الهمزة وأما أمس فاسم وبنيت لشبهها بالحروف لتضمن معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو ذهب أمسا لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة افتقاراً لازماً وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة لشبهها بقل وبعد، وقوله: (وَالسَّاكِنُ كَمْ) مثال للمبني على السكون وهو المنبه عليه قبل بقوله: (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا)، وبنيت لتضمها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية أو بالحمل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية، ثم قل:

وَالرُّفْعُ وَالنُّصْبُ اجْعَلْنِي إِعْرَابًا لَاسْمٍ وَقِفْعَلٍ نَحْوُ نَرَاهَا
وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْحَرْكِ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفَعْلُ بَأَنْ يَنْجَزَمَ

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء والأفعال وهي على ثلاثة أقسام: مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب وإليه أشار بقوله: والرفع والنصب اجعلن إعراباً. لاسم وفعل، ومثل للفعل فقال: نحولن أهاباً وهو مصارع هاب من الهيبة. ومختص بالاسم وهو الجر وإليه أشار بقوله: (وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ). ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله: (كَمَا. قَدْ خُصَّصَ الْفَعْلُ بَأَنْ يَنْجَزِمَا) وقوله:

بَارَقَ بَضْمٌ وَأَنْصَبَنُ فَتَحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذَكْرُ اللَّهِ عَسَدَةٌ يَسْرُ
وَأَجْزِمُ بَسْكَيْنِ وَعَبِيرُ مَا ذَكِرْ يَثُوبُ نَحْوُ جَاءَ أَحْوُ بَنَى نَمِرُ

يعنى أن أصل الإعراب أن يكون بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً ثم مثل بقوله: كذكر الله عبده يسر. فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة والله مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضاً مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون ثم تحم علامات الإعراب الأصول بعلامة الجزم فقال: (وَأَجْزِمُ بَسْكَيْنِ) هذه العلامات التي ذكرها في الأصول في علامات الإعراب وغيرها من العلامات إنما هو بالنيابة وإلى ذلك أشار بقوله: (وغير ما ذكر يثوب) ثم أتى بمثال وهو: (نحو جأ أخو بني نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائية عن الضمة وبني مضاف إليه والياء فيه نائية عن الكسرة، ثم شرع في مواضع النيابة فقال:

وَأَرْقَعَ بَوَارٍ وَأَنْصَبَنُ بِالْأَلْفِ وَأَجْرُ رِيَاءٍ مَا مِنْ لَأَسْمَا أَصِفَا

يعنى أن الواو تنوب عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة فيما أصف لك، أى فيما أذكر لك بعد هذا البيت، وهو ستة أسماء أشار إلى اثنين منها بقوله:

مِنْ ذَلِكَ ذُو إِنْ مُخْخَنَةً أَبَا وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَاتَا
أَبَ أَخٍ حَمٍّ كَمَكْكَ وَهَنْ

فبقوله: إن صحبة أبانا، أى إن أظهر صحبة نحو جاعنى ذو مال، أى صاحب مال ورأيت ذا ما ومرت بذي مال واحترز به من ذو بمعنى الذى فى لغة طبرستان، فإن الأشهر ليها ذو بالواو فى جميع الأحوال. وقوله: (والقم حيث الميم منه باتا) أى إذا ذهب منه الميم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت إلى فيك واحترز به من قم بالميم فإنه يعرب بالحركة نحو هذا فمك ورأيت فمك ونظرت إلى فمك، ثم أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال: (أَبَ أَخٍ حَمٍّ كَمَكْكَ وَهَنْ) فاب مبتدأ وأخ وحَم معطوفان عليه بحذف العاطف، وكذلك خبر المبتدأ ومن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أى ومن كذلك فنقول هذا أبوك ورأيت أخاك ومرت بحميمك وهذا هوك ورأيت هناك ونظرت إلى هنك، والحَم أبو زوج المرأة والهن كناية عما يستقبح كالفرج ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات آخر غير الإعراب بالحروف فقال:

وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخْيِيرِ أَحْسَنُ

وَمِنْ أَبٍ وَبِالْيَاءِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ

يعنى أن النقص فى هن وهو الإعراب بالحركات الثلاث فى النون أحسن من إعرابه بالواو رفعا وبالألف نصباً وبالياء جرّاً وأن النقص فى أب وأخ وحم يقل والقصر فيها أشهر من النقص، فمن النقص قوله:

١. بَأَيِّهِ أَقْنَدَى عَدَى فِي الْكُرْمِ وَمَنْ يُشَاهِدُهُ أَنَّهُ فَمَسَّ ظِلْمُ
وَمَنْ الْقَصْرُ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ: مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا يَبْطُلُ فَأَخَاكَ مَبْتَدَأُ وَمَكْرَهُ خَيْرٌ مَقْدَمٌ. وقوله:
(وَلِى أَبٍ وَتَالِيَهُ يَنْدُرُ)، يعنى أن النقص يقل فى تالى أب وهما أخ وحم وفاهل يندر ضمير
يعود على النقص وقصرها مبتداً وخبره أشهر ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من
على أفعل التفضيل وذلك قليل.

وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُصَفَّنَ لَا لَيْسَا كَمَا أَحْوَأَيْتَ ذَا اعْتِلَاً

ثم قال: (وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُصَفَّنَ لَا. لَيْسَا) الإشارة بهذا إلى الإعراب بالحروف يعنى
أن هذه الأسماء بشرط فى إعرابها بالواو رفعا وبالألف نصباً وبالياء جرّاً أن تكون مضافة إلى
غير ياء المتكلم نحو قام أبو زيد ورأيت أخاه ومررت بحميك فإن كانت غير مضافة كانت
منقوصة معربة بالحركات نحو قام أب ورأيت أحم ومررت بهم، وإن كانت مضافة إلى ياء
المتكلم كانت معربة بحركات مقدرة كسائر الأسماء الظاهرة المضافة إلى ياء المتكلم وشرط
مبتداً وخبره أن وصلتها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أن يصفن لسائر
الأسماء لا للياء ثم مثل بقوله: (كَجَا أَحْوَأَيْتَ ذَا اعْتِلَاً) فأخو مضاف إلى أبيت وأبى مضاف
لكاف الضمير وذا مضاف إلى اعتلا وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم لأن غير
ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمّر والظاهر إما معرفة أو نكرة ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن

(١) الرجح مروية فى صحيح ديوانه ص ١٨٢، والدرر ١٠٦/١، وشرح التصريح ٦٤/١، والمقاصد المحوية ١٢٩/١،
وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤٤/١، وتخليص الشراهد ص ٥٧، وشرح الأشعوس ٢٩/١، وشرح ابن عثيل
ص ٣٢، وجمع الهوامع ٣٩/١.

والثالثة قوله: «بأيه» ويشابهه أيه ١ حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجر الأولى
بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنها مضافتان إلى ضمير العائى، وذلك على لغة من
لغات العرب، ولأشهر الجر بالياء والنصب بالألف.

الصمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك فى المثنى وما ألحق به وهو كلا وكلتا واثنان واثنان وإلى هذا أشار بقوله :

سألف أرفع المثنى وكلا	إذا بمضمّر مضافاً وصلاً
كلنا كذلك اثنان واثنان	كاتبين واثنين يخربان
وتخلف الياء فى جميعها الألف	حراً ونصباً بعد فتح قد ألف

المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجرىد وعطف مثله عليه فقوله بالألف أرفع المثنى يعنى أن الألف تكون علامة للرفع فى المثنى نحو قال رجلان والزبدان قائمان . وقوله وكلا يعنى أن كلا يرفع أيضاً بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته إلى المضممر وإلى هذا أشار بقوله : (إذا بمضمّر مضافاً وصلاً) وفهم من عطفه كلا على المثنى أن كلا ليس بمثنى حقيقة تقول قام الزبدان كلاهما وقيد بإضافته إلى المضممر احترازاً من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذ بحركة مقدرة فى الألف ومضافاً حال من الصمير المستتر فى وصل وبمضممر متعلق بوصل والتقدير إذا وصف بمضممر فى حال كونه مضافاً إليه أى إلى المضممر . وقوله : (كلتا كذلك) أى كلتا مثل كلا فى أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى مضممر ، وفهم أيضاً من قوله كلتا كذلك أن كلتا ليس بمثنى حقيقة على مفتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذلك خبره . وقوله : (اثنان واثنان) كائنين وابتين بجريان . يعنى أن اثنين واثنين يرفعان بالألف كالمثنى من غير شرط ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقى وهو اثنان واثنان وإنما حكم على كلا وكلتا واثنين واثنين أنها ليست مثناة حقيقة لأنها لا تصلح للتجرىد وعطف مثلهما عيبها . وقوله : (وتخلف الياء فى جميعها الألف) ، البيت يعنى أن الياء تخلف الألف فى الجر والنصب فى جميع ما ذكر فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو مررت بالزيدين والاثنين كليهما ورأيت الهنديين والاثنين كليهما . وقوله : (بعد فتح قد ألف) يعنى أن الياء فى الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح المعهود فى الرفع وهو المراد بقوله : بعد فتح قد ألف ، والياء فاعل بتخلف والألف مفعول به وقصر الياء ضرورة ونصب حراً ونصباً على إسقاط حرف الجر ، أى فى جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين فى موضع الحال والتقدير فى حال كون هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفى جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف ومن مواضع الياء نية الداو عن الصمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك فى جمع المذكر السالم وما ألحق به وإلى ذلك أشار بقوله :

وارفع موا وييا اخرز ونصب	سالم جمع عامر ومذنب
وشبهه ذين وبه عشرونا	وبابه الحق والافلوا
اولو وعالمون عليونا	وارصون شذ والمو
وبابه ومثل حبر قذيرذ	دا الباب وهو عد قوم بطرد

يعنى أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط في مفردة أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التانيث ومن التركيب، والآخر وصف ويشترط في مفردة أن يكون مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التانيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء أى بمثال من الأول للأول وهو عامر والثاني للثاني وهو مذنب، قوله: (وشبهه ذين) يعنى شبه عامر ومذنب في كونهما على ما ذكر بواو متعلق برفع وييا متعلق باجرر أو بانصب وهو من باب التنازع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب بأحد العاملين فهو أيضاً من باب التنازع، وقوله: وشبهه ذين مجرور بالمعطف على عامر ومذنب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله: (وبه عشرونا) هذه هي الكلم التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكرها سبعة ألقاظ عشرون وهو اسم جمع لأنه لا مفردة له من لفظه وبابه يعنى ثلاثين إلى التسعين ويتضمن أيضاً سبعة ألقاظ والاهيون وهو جمع غير مستوف الشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة وأولو وهو اسم جمع لأنه لا مفردة له من لفظه وعالمون وهو أيضاً اسم جمع لا مفردة له من لفظه وليس جمعاً لعالم لأن عالمها أعم وعليون اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذ راجع لأرضون ووجه شذوذ أنه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفردة حرف أصلى وعوض منه تاء التانيث كسنة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلى فيعوض منه بل حذف منه تاء التانيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم أرضة فشذ على هذا جملة في موضع الحال من أرضين والتقدير وأرضون في حال كونه شاذاً والستون وبابه يعنى كل ما حذف من مفردة حرف أصلى وعوض منه تاء التانيث كعزين وثيين وسنين ومثين وقوله: (ومثل حين قد يرد ذا الباب) الإشارة بذا إلى سنين وبابه يعنى أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون ولا تحذف النون للإضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنباً كسنين يوسف» في إحدى الروايتين وقوله: (وهو عند قوم يطرد) يعنى أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله:

٢ دعائي من محد فإن سسه لعس ما شيباً وشيباً مرذا
ثم قال :

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا هَ الْحَقُّ فَافْتَحْ وَقُلْ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطْقُ

يعنى أن نون الجمع وما الحق به مفتوحة وكسرها قليل، قيل وهو مخصوص بالضرورة كقوله :

٣ ومبدا يدري أشعرأ مى وقد جاورتُ حد الأربعين
ثم قال :

وَنُونٌ مَّا تُسَّى وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِمَكْسٍ ذَلِكَ اسْتَفْمَلُوهُ فَاتَّبِعْهُ

يعنى أن نون المنى وما الحق به بالمكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل وهو لغة مع الياء وقيل مطلقاً، ومنه قوله :

٤ أعرف مهب الحيد والقينا ومنحريس أشنهب طيبا

(٢) بيت من الطويل، وهو للمصنف بن عبد الله الفيزي في تحليل الشواهد ص ٧١، وخزانة الأدب ٥٨/٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، وشرح التصريح ٧٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧، وشرح المفصل ١١/٥، ١٢، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٧/١، وجواهر الأدب ص ١٥٧، وشرح الأشعرى ٣٧/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٩، ولسان العرب ٤١٣/٣ (نجد)، ٥١١/١٣ (سند)، ومجالس تعب ص ١٧٧، ٣٢٠.

و شاع به قوله «نون سين» حيث نصب «سين» بالفتحة على لغة بعض تميم وبنى عامر، ولم يعاملها معاملة جمع المذكر السالم في رفعها بالواو ونصبها وجرها بالياء.

(٣) بيت من الرافض، وهو لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص ١٥٦، وتحصيل الشواهد ص ٧٤، وتذكرة النحاة ص ٤٨٠، وخزانة الأدب ٦١/٨، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، وحسانة البصري ص ١٣، والنور ١/١٤٠، وسر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢، وشرح التصريح ٧٧/١، وشرح ابن عقيل ص ٤١، وشرح المفصل ١١/٥، ولسان العرب ٥١٣/٣ (نجد)، ٩٩/٨ (ربيع)، ٢٥٥/١٤ (درى)، والمقاصد النحوية ١٩١/١، وبلا نسبة في الأشباه والظائر ٢٤٨/٧، وأوضح المسالك ٦١/١، وجواهر الأدب ص ١٥٥، وشرح الأشعرى ٣٨/١، ٣٩، والمقتضب ٣٣٢/٣، وفتح الهوامع ٤٩/١.

و شاع به قوله «الأربعين» حيث أعربه بالحركات، فجره بالكسرة، ولم يعربه إعراب جمع المذكر السالم على اللغة الأشعج وقيل إن كسرة النون، هنا، لغة من لغات العرب، وقيل - كسرت النون على ما هو الأصل في التحصن من النقاء الساكنين.

(٤) برجر برزية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، ولرؤية أو لرجل من ضبة في الدور ١٣٩/١، والمقاصد النحوية ١٨٤/١، ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٤/١، وتحصيل الشواهد ص ٨٠، وخزانة الأدب ٧/٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧، ورسف العياني ص ٢٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٩، ٧٠٥، وشرح الأشعرى ٣٩/١، وشرح التصريح ٧٨/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٢، وشرح المفصل ٣/١٢٩، ٤/٦٤، ٦٧، ١٤٣، وفتح الهوامع ٤٩/١.

وقوله : فأنشبه أى لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية ومن مواضع النيباة أيضاً نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك فى جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله :

وما لنا وألف قد جُمعا	يُكسر فى الحر وفى النصب معاً
كذا أولات وأدى اسماً قد جعل	كأذرعَات فيه دا ايضاً قبل
وجر بالفتحة ما لا ينصرف	ما لم يضاف أو يك بعد ال ردف

يعنى أن المجموع بالألف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول . مررت بالهندات ورأيت الهندات وإنما نصب بالكسرة مع تانى الفتحة حملاً على جمع المذكر السالم لأنه فرع عنه وقدم الجر لأن النصب محمول عليه . وقوله : (كذا أولات) البيت . هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان الأول : أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفردة من لفظه وإليه أشار بقوله كذا أولات يعنى أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتُ حِمْلٍ ﴾ [الطلاق : ٦] الثانى ما سمي به من جمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة وإليه أشار بقوله : (والذى اسماً قد جعل) إنخ فتقول فى رجل اسمه هندات هذا هندات ورأيت هندات ومررت بهندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرعَات اسم موضع بالشام وذال معجمة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذى مبتدأ وصلته اسماً قد جعل وفى جعل ضمير مستتر عائد على الموصول واسما مفعول ثان بجعل وكأذرعَات متعلق بجعل أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى جعل وذا مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم المتقدم فى جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقيل والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر عن الأول والرباط الضمير المجرور بفى وهو متعلق بقيل وتقديره والذى جعل اسماً من جمع المؤنث السالم كأذرعَات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره . ومن مواضع النيباة نيابة الفتحة عن الكسرة وإليه أشار بقوله : (وجر بالفتحة ما لا ينصرف) يعنى أن الاسم الذى لا ينصرف يجر بالفتحة ولم يذكر الرفع والنصب لأنه على الأصل السابق ولما كان جره بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف ولا يدخل عليه ال وأشار إلى ذلك بقوله : (ما لم يضاف أو يك بعد ال ردف) فشمّل ال الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الأحسن ومعنى ردف تبع . وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً ميباً للمفعول وما فى موضع رفع نيابة عن الماعل ويحتمل أن يكون فعل أمر وما فى موضع نصب على أنه مفعول به وما فى قوله ما لم يضاف ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه

غير مضاف ولا تابع لآل . ومن مواضع النياحة نياحة النون عن الضمة ونياحة حذفها عن السكون والفتحة وذلك فى خمسة أمثلة من الفعل وإليه أشار بقوله :

وَأَجْمَلَ لَنَحْوِ يَفْعَلَانِ النَّوْنَا رَفَعَا وَتَذْهَبِينَ وَتَسْأَلُونَا
وَحَدَفَهَا لِلْحَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَلِمَ تَكُونِي لِتَرْوِى مَظْلَمَةً

يعنى أن علامة الرفع فى هذه الأمثلة الثلاثة هى النون وهذه الأمثلة ثلاثة فى اللفظ وفهم من قوله لنحو أنها أكثر وتبلغ بالاستقراء إلى ثمانية لأن يفعلان شامل لما كان ألفه ضميراً نحو الزيدان يفعلان ولما كان ألفه علامة التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث، ويتضمن أيضاً تفعلان بالناء فإنه شبيه بيفعلان وتكون ألفه أيضاً ضميراً نحو أنتما تفعلان وعلامة التثنية نحو تفعلان الهندان وأما تسألون فيكون واؤه ضميراً نحو أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه شبيه وواو يفعلون يكون ضميراً نحو الزيدون يسألون وعلامة جمع نحو يسألون الزيدون وأما تذهبن فلا تكون باؤه إلا ضميراً فهذه ثمانية أمثلة التقدير وإن كانت ثلاثة فى اللفظ والنون مفعول أول باجمل ورفعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أى علامة رفع والتقدير واجمل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتذهبن وتسألون. وقوله : (وحذفها للجزم والنصب سمه) ، أى علامة وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله : (كلم تكونى) ومثال للنصب وهو قوله : (لتروى مظلمه) يجوز فى لامة لفتح والكسر والقياس الفتح . وأعلم أن علامات الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك فى الأسماء والأفعال المعتلة ، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال :

وَسَمَ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قَصُرَا
وَالثَّانِ مَقْصُوحٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يَنْوَى كَذَا أَبْصَا بِحَرَ

يعنى أن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف قبلها فتحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتقى بسمى معتلاً وليس من الأسماء ما حرف إعرابه واو قبلها ضمة لازمة وما موصولة مفعول أول بسم ومعتلاً مفعول ثان وصلة ما كالمصطفى ومكارم مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ومن الأسماء متعلق بسم ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب أعنى الضمة والفتحة والكسرة لتعذر

النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ويسمى مقصوراً وقد نيه على ذلك بقوله : (فالأول الإعراب فيه قُدراً جميعه) البيت ثم نيه على القسم الثاني بقوله : (والثاني مقوص) البيت يعنى أن القسم الثاني من المعتل يسمى مقوصاً وتظهر فيه الفتحة فى حال انصب لختها فى الياء نحو رأيت القاضى وتنوى فيها الضمة والكسرة فى حال رفعه وحرفه لثقلهما فى الياء نحو قام القاضى ومررت بالقاضى ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله :

وَأَيُّ فَعْلٍ أَحْرَضَ مِنْهُ أَلْفٌ	أَوْ وَأَوْ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلٌ عُرِفَ
فَالْأَلْفُ أَوْ فِيهِ عِبْرُ الْحَرَمِ	وَأَبْدَ نَصَبٍ مَا كِيدَعُو يَرْمِي
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَوْ وَاحِدٌ جَارِماً	ثَلَاثُهُنَّ تَقْصُرُ حُكْماً لَارِماً

يعنى أن المعتل من الأفعال ثلاثة أقسام : ما آخره ألف نحو يخشى ، وما آخره واو نحو يغزو ، وما آخره ياء نحو يرمى ، وجميع ذلك يسمى معتلاً ، وأى فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستكن فى كان الشانية المقدرة ويحتمل أن تكون باقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والفاء جواب الشرط وفى حرف ضمير مستتر عائد على فعل ومعتلاً حال منه مقدم على عامله . وقوله : (فالألف ائو فيه غير الجرم) ، يعنى أن ما آخره ألف من الأفعال المعتلة ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما فى الألف نحو زيد يرمى ولن يخشى والألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال تقديره اقصد ويجوز رفعه على الابتداء . وقوله : وأبد نصب ما كيدعو يرمى يعنى أن ما آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر نصبه بالفتحة لختها نحو لن يدعو ولن يرمى ومعنى أبد أظهر وما موصولة وصلتها كيدعو ويرمى معطوف على يدعو بحذف حرف العطف وقوله والرفع فيهما ائو يعنى أن الرفع ينوى فى الواو والياء لثقل الضمة فى الواو والياء والرفع مفعول مقدم بانو وقوله : (واحذف جازماً ثلاثهن) إلى آخره يعنى أن هذه الأحرف الثلاثة أعى الألف والواو والياء تحذف فى الجزم نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم وجارماً حال من الفاعل المستتر فى احذف وثلاثهن مفعول باحذف ومفعول جازماً محذوف تقديره الأفعال وتقص مجزوم على جواب الأمر وحكماً مفعول به إن جعلت تقص بمعنى تؤد أو مفعول مطلق إن جعلت تقص بمعنى تحكم كأنه قال تحكم حكماً لازماً .

النكرة والمعرفة

النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتداء بالنكرة فقال:

نَكْرَةً قَبْلُ أَلْ مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا فَعْدُ ذَكْرًا

يعنى أن النكرة هي ما تقبل أَل وهي الألف واللام وقوله مؤثراً أى مؤثرة التعريف واحترز بذلك من أَل التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة كالثلاثي والتي للمع الصفة كالحرف فإن كلا مسهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفاً. وقوله: (أو واقع موقع ما قد ذكرنا) يعنى أن من النكرات ما لا يقبل أَل كذى بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أَل لكهما فى معنى ما يقبلها فذكر بمعنى صاحب وما بمعنى شيء وكلاهما يقبل أَل ثم قل:

وغيره معرفة كهم ودى وعند وإنسى والعلام والذى

يعنى أن غير النكرة معرفة فالمعرفة هو ما لا يقبل أَل ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة الضمير كهم واسم الإشارة كذى والعلم كهند والمضاف إلى المعرفة كبنى والمعرف بأل كالعلام والموصول كالذى، ولم يذكر المقصود فى النداء نحو يا رجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قبل فى المعارف بأل أو فى اسم الإشارة ولم يرتبها فى المثل ورتبها فى لفصول، ثم شرع فى أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال:

فما لى غيبة أو حضور كانت وهو سم بالضمير

يعنى أن ما دل على غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت وأنا يسمى ضميراً ودخل فى قوله أو حضور اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار إلى المتصل منه بقوله:

وذكر اتصال منه ما لا يتصل ولا يلى إلا الحذف بـأند
كسالماء والكاف من أنى أكرمك والياء والهاء من عليه ما ملكت

يعنى أن الضمير المتصل هو ما لا يصح الابتداء به أى وقوعه فى أول الكلام ولا يلى إلا فى الاختيار وفهم منه أنه يلى إلا فى غير الاختيار كقول الشاعر:

وما سبى إذا ما كنت جارتها أن لا يجسبوا رب لأك ديار

(٥) بيت من البيط، وهو بلاغة فى الأشياء والظواهر ١٢٩/٢، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٨٥، وأوضح المسالك -

وقوله كالياء البيت أتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء المتكلم من ابني وهي مجرورة بالإضافة وكاف الخطاب من أكرمك وهو منصوب بأكرم وياء المخاطبة وهاء الغائب من سليه والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به ، ثم قال :

وَكُلُّ مُصْمِرَةٍ النَّابِحِ وَنَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفُ مَا نَصَبُ

يعنى أن الضمائر كلها منية وقوله ونفط ما جر كلفظ ما نصب يعنى أن كل ضمير نصب صالح للجبر وأن كل ضمير جر صالح للنصب ففهم منه أن الياء من ابني تصلح للنصب لأنها مجرورة وأن الكاف من أكرمك تصلح للجبر لأنها منصوبة وأن الهاء من سليه تصلح للجبر لأنها منصوبة وأن الياء من سليه لا تصلح لا للجبر ولا للنصب بل تختص بالرفع ، ثم قال :

لِلرُّفْعِ وَالنُّصْبِ وَجَرُّ نَا صُلَحْ كَاعْرِفَ مَا بَنَّا نَلْنَا الْمَحْ

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المتكلم المعظم نفسه وهو صالح للإعراب كله رفعه ونصبه وجره وقد مثل به مجروراً في قوله كاعرف بنا ومنصوباً في قوله فإنا ومرفوعاً في قوله نلنا المح جمع مسحة وهي العطية وفهم منه أن الياء من سليه مرفوعة وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهوياء المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل في الإعراب كله وهو نا فلم أن ما هذا القسمين خاص بالرفع وهوياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطباً وواو الضمير وألف الاثنين ونون الإناث فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ ، ثم قال :

وَالْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ بِمَنَّا حَاتٌ وَغَيْرُهُ كَقَامَا وَاضْلَمَا

يعنى أن ألف الاثنين وواو الجمع ونون الإناث للغائب والمخاطب فمثالها للغائب الزيد ن قما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثالها للمخاطب قوما وقوموا وقمن إلا أن قوله وغيره شامل للمتكلم والمخاطب ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم لكن تمثيله بقاما وهو للغائب واعلما وهو للمخاطب يرشد إلى مراده ولو قال عوض وغيره وخوطب لكان أصل وقوله وألف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوغ الابتداء بالألف عطف المعرفة عليه وبما

١/ ٨٣ ، وتحليل الشواهد ص ١٠٠ ، وحزقة الأدب ٢٧٨/٥ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ ، والمصانص ٣٠٧/١ ، ٢/ ١٩٥ ، والدرر ١/ ١٧٦ ، وشرح الأشموني ١/ ٤٨ ، وشرح شواهد المحي ص ٨٤٤ ، وشرح ابن عفل ص ٥٢ ، وشرح المعصل ٣/ ١٠١ ، ومضى الليب ٢/ ٤٤١ ، والمقاصد الحوية ١/ ٢٥٣ ، وفتح الهوامع ١/ ٥٧

عاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله : بتا فعلت ، ثم قال :

ومن ضمير الرفع ما يستترُ كفاعل أو ائق نعطُ إذ تشكرُ

يعنى أن من ضمائر الرفع ما يجب استناره وفهم من قوله ومن ضمير الرفع أن ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير : الأول فعل الأمر للتواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله كفاعل . الثاني الفعل المضارع الممتنع بهمرة المتكلم وهو المشار إليه بقوله «أو ائق» . الثالث الفعل المضارع الممتنع بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار إليه بقوله نعطُ . الرابع الفعل المضارع الممتنع بتاء المخاطب وهو المشار إليه بقوله إذ تشكر وما موصولة في موضع رفع بالابتداء ، وخبرها في المجرور ، وأوافق مجرور على جواب الأمر ويعتبط معطوف على أو ائق على حذف حرف العطف ، ولما فرغ من الضمير المنفصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله :

وذو رنصاع وانصاع أنا هو وانت والفروع لا ننساع

ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر للمتكلم منها اثنان أنا ونحن ، وللمخاطب خمسة أنت أنتما أنتم أنتن وللغائب خمسة هو هي هما هم هن وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لأنها موصولة لما لم يذكره ولذلك قال والفروع لا تشبه فأنا فرعه نحن لأن لمفرد أصل للجمع وانت فرعه أنت وأنتما وأنتم وأنتن لأن أنت لها فرعان فرع من جهة الأفراد وهو أنتما وأنتم وأنتن وفرع من جهة التذكير وهو أنت ، وكذلك هو أيضاً فرعه من جهة الأفراد هما وهم وهن ومن جهة التذكير هو . ثم أشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله :

وذو نصاب في انصاع جُملا إياي والنفسريح ليس مُشكلا

فاكتفى بذكر ضمير المتكلم وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع لكنه اكتفى بإيائى عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع وثبت في بعض النسخ وذو انتصاب بالواو وإعرابه مبتدأ وحمل إلى آخر البيت خبره وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ وإيائى مفعول ثان بجعل وفي بعض النسخ وذو انتصاب بالالف وإعرابه مفعول ثان بجعل مقدم وإيائى مفعول لما لم يسم فاعله بجعل ، ثم قال :

وفي اختيار لا يحىء المتفصل إذا تأتى أن يحىء المتصل

يعنى أن الضمير إذا تأتى اتصاله بما قبله لا يحىء منفصلاً فى الاختيار وفهم منه أنه يحىء فى غير الاختيار منفصلاً مع تأتى الاتصال كقول الشاعر :

٦. دلت على نوارث الأموات قد صمت إياهم الأرض فى دهر الدهارير

لأنه يتأتى الاتصال فتقول : قد ضمتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفى اختيار متعلق بيجىء . ثم قال :

وصل أو الفصل هاء سلبه وما أشبهه فى كنه الخلف انتهى
كذلك حلتبه واتصالاً اختار غيرى اختار الانفصالاً

يعنى أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله فى الهاء من سلبه وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه والمختار فى ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه فى قوله وصل وقوله فى كنه الخلف انتهى ، أى انتسب ويعنى به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها ضميراً متصلاً أخص من خبرها وقوله : (كذلك حلتبه) أى مثل كنه فى الخلف المذكور يعنى فخنتبه وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأول منهما أخص وظاهر قوله الخلف انتهى أن الخلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وليس كذلك لأنه لا خلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وإنما المراد الخلف انتهى فى الاختيار ويدل على أن المراد ما ذكر قوله : (واتصالاً * اختار غيرى اختار الانفصالاً) . وهو موافق فى ذلك لابن الطراوة والرماني وأو فى قوله أو انفصل للتخيير وهاء سلبه مفعول بافصل فهو من باب التنازع وقد أعمل الثانى ولو أعمل الأول لقال وصل أو انفصل واتصالاً مفعول مقدم باختيار ، ثم قال :

وقدم الأخص فى اتصال وقدم ما شئت فى انفصال

الأخص هو الأصرف فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فإذا أريد اتصال الضمير الثانى قدم الأخص لأنه لا يتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأخص وعلى ذلك نه بقوله وقدم الأخص فى اتصال وإذا أريد انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره لأنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثانى وعلى

ذلك نبه بقوله: (وقد من ما شئت في انفصال) فإذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله وقد اجتمع الأمران في قوله **يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ**، **إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِكَ الْمَلِكُ** ولو شاء لملكهم إياكم^٧ فانفصال الضمير في قوله ملككم إياهم جائز لتقدم الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في ملكهم إياكم واجب لتقدم غير الأخص، ثم قال:

وَمِنْ اتِّحَادِ الرَّتَبَةِ الرَّمِّ فَصَلَاً وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ مِثْلَهُ وَصَلَاً

يعنى أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لعائب لزم انفصال لثاني نحو ظننتني إياي وحسبتك إياك والدرهم إن جاء زيد فأعطه إياه وقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلأ يعنى أن الضميرين إذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافاً ما كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثني أو مجموعاً أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً كقوله:

٧. يُوْحِيهِكَ فِي الْإِحْسَانِ سَنَظٌّ وَبِهَجَّةً أَنَا لِهَمٍّ قَمُوءُ أَكْرَمٍ وَالِدِ

وظاهر كلام الناظم هدم اشتراط الاختلاف واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله وصلأ بلفظ التكبير على معنى نوع من الروصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضى أن البيت الواقع بعد هذا البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما غير ثابت في الألفية وهو من أبيات الكافية، ثم قال:

وَقَبْلَ بَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ النَّزَمُ نُونٌ وَقَابَةُ وَلَيْسَ قَدْ نُظِمَ
وَلَيْسَ قَسْبًا وَلَيْسَ قَدْرًا وَمَعَ لَعْلٍ أَعْكُسُ وَكُنْ مُسَحَّبًا
فِي الْبَاقِيَّاتِ وَأَضْطَرَّارًا خَفَضًا مَنَى وَعَشَى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلِمَا
وَمَنْ لَدُنِّي لَدُنِّي قُلْ وَمَنْ قُدْنِي وَقَطْنِي الْحَذَفُ أَيْضًا قَدْ بَمِي

قد تقدم أن من جملة الضمائر ياء المتكلم وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه بنون تسمى نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر الذي لا

(٧) البيت من الطرل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٠٥، وتخليص الشواهد ص ٩٧، وتذكرة المساء ص ٥٠، والدرر ١/ ٢٠٣، وشرح الأشعرى ١/ ٥٤، وشرح التصريح ١/ ١٠٩، والمقاصد الحوية ١/ ٣٤٢، وجمع الهوامع ١/ ٦٣.

والشاهد به قوله «أنا لهما» وكان القياس أن يقال: «أنا لهما إياه» بالانفصال، فجاء متصلاً، وذلك لأن الضميرين اتحدا رتبة.

يكون نظيره فيه وهو الجهر ويستوى في ذلك الماضي والمضارع والأمر وإلى ذلك أشار بقوله:
(وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية)، وقد حذفت للضرورة مع ليس كقوله:

٨- إذ ذهب الغوم الكرام ليسى

وإلى ذلك أشار بقوله: (وليسى قد نظم)، بمعنى أن نون الوقاية حذفت مع ليس فى انظم
لضرورة الوزن وقال يا النفس وهو مخالف لمعارات النحويين فإنهم يسمونها بياء المتكلم
وقبل متعلق بالتزم ومع الفعل كذلك وإذا اتصلت أعنى بياء المتكلم بالحروف لم تلحق نون
الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها وهى إن وأخواتها بقوله:

(وليتنى فشا وليتى ندرا * ومع لعل أعكس وكن مخيرا * فى الباقيات)

بمعنى أن لحاق نون الوقاية لليت كثير وعدم لحاقها قليل فليتنى أكثر من ليتى ولم يحى من
القرآن إلا بالنون كقوله تعالى: ﴿ها ليتنى كنت معهم﴾ [النساء: ٧٣] ومن حذفها قول الشاعر

٩- كمنية جابر إذ قال ليتى أصادفه وأفقد جُلّ مالى

وقوله: ومع لعل أعكس بمعنى أن عدم لحاق النون للعل كثير ولحاقها لها قليل فهى
بالعكس من ليت ولم تأت فى القرآن إلا بدون نون كقوله تعالى: ﴿لعلى أتبع الأسباب﴾
[الفرار: ٣٦] ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

١٠- فقلتُ أعيرسى القدم لعلى أحطُّ بها قبراً لأبصر ما جدد

(٨) الرجز لثوبية فى مدح دهرانه ص ١٧٥، وعجزة لأدب ٣٢٤/٥، والدرر ٢٠٤/١، وشرح التنوير
١١١/١، وشرح شراهد المص ٤٨٨/٢، ولسان العرب ١٢٨/٦ (طيس)، والمقاصد الحوية
٣٤٤/١، وبلا نسية فى أوضح المسالك ١٠٨/١، وتحليل الشواهد ص ٩٩، والجمى الدانى ص ١٥١،
وجواهر الأدب ص ١٥، وعجزة الأدب ٣٩٦/٥، ٢٦٦/٩، وشرح صناعة الإعراب ٣٢/٢، وشرح الأسموسى
٥٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٦٠، وشرح المفصل ١٠٨/٣، ولسان العرب ٢١١/٦ (ليس)، ومضى السبب
١٧١/١، ٣٤٤/٢، ومع الهوامع ٦٤/١، ٢٣٣.

وشاهد فيه قوله 'ليسى' حيث حلت نون الوقاية التى تلحق الأعمال عند اتصالها بياء المتكلم لتفيتها الجهر،
وهذا الحذف شاذ.

(٩) البيت من الوافر، وهو لريد الحيل فى دهرانه ص ٨٧، وتحليل الشواهد ص ١٠٠، وعجزة الأدب ٣٧٥/٥،
٣٧٧، والدرر ٢٠٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٩٧/٢، وشرح المفصل ١٢٣/٣، والكتاب ٣٧٠/٢، ولسان
العرب ٨٧/٢ (بت)، والمقاصد الحوية ٣٤٦/١، ووافر أبى زيد ص ٦٨، وبلا نسية فى جواهر الأدب ص
١٥٣، ووصف المباني ص ٣٠٠، ص ٣٦١، وشرح صناعة الإعراب ٥٥٠/٢، وشرح الأسموسى ٥٦/١،
وشرح ابن عقيل ص ٦١، ومجالس ثعلب ص ١٢٩، والمقضب ٢٥٠/١، ومع الهوامع ٦٤/١.
والشاهد فيه قوله 'ليتى' والقياس: ليتى، فحلت نون الوقاية للضرورة.

(١٠) البيت من الطويل، وهو بلا نسية فى تحليل الشواهد ص ١٠٥، والدرر ٢١٢/١، وشرح الأسموسى ٥٦/١،
وشرح ابن عقيل ص ٦٢، ومع الهوامع ٦٤/١.
والشاهد فيه قوله 'لعلى' حيث لحقت 'لعل' نون الوقاية، وحذفها أشهر

وقوله: «وكن مخيراً في الباقيات». يعني بالباقيات ما بقي من الأحرف الستة وهي إن وأن وكان ولكن فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وأن لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل: «إني أنا الله»، «أني برىء مما تشركون» [هود: ٥٤] وإسما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالأفعال وكان لحاقها غالباً في لبت لقوة شبهها بالفعل لأنها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالباً مع لعل لأنها بعدت عن شبه الفعل فإنها شبيهة بحرف الجر في تعلق ما بعدها بما قبلها في نحو تب لعلك تفلح ومخيراً خبر كن ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما من وعن بقوله: (واضطراباً خففاً مني وعن) البيت، يعني أن الوجه في من وعن إذا دخل على ياء المتكلم أن يقال مني وعن بتشديد النون لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدخلت فيها وأشار بقوله: واضطراباً خففاً مني وعن إلى آخره إلى قول الشاعر:

١١. أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله: (ومن لدني لدني قل) البيت يعني أن لحاق نون الوقاية للذن كثير وعدم لحاقها قليل ولذلك قرأ أكثر القراء من لدني بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفي قدني وقطني الحذف أيضاً قد يني يعني أن قد وقط مثل لدن في أن لحاقها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم من قوله يني وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله:

١٢. قدني من نصر الحسين قدني

(١١) البيت من المديد، وهو بلا سب في الأشياء والظواهر ٩٠/١، وأوضح المسالك ١١٨/١، وتخليص الشواهد ص ١١٦، والحي الداني ص ١٥١، وجواهر الأدب ص ١٥٢، وعزارة الأدب ٣٨١/٥، ٣٨١، ووصف المباني ص ٣٦١، والدرر ٢١٠/١، وشرح الأشموني ٥٦/١، وشرح التصريح ١١٢/١، وشرح ابن عفيف ص ٦٣، وشرح المفصل ١٢٥/٣، والمقاصد المحوية ٣٥٢/١، وجمع الهوامع ٦٤/١.

وشهد به قوله «عن» و«من» حيث حذف النون للضرورة الشعرية والقياس «عن» و«من».

(١٢) الرجس لحسين بن مالك الأرقط في خزائن الأدب ٣٨٢/٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، والدرر ٢٠٧/١، وشرح شواهد المصنف ٤٨٧/١، ولسان العرب ٣٤٤/١ (حسب)، والمقاصد المحوية ٣٥٧/١، ولحميد بن ثور في لسان العرب ٤٨٩/٣ (لحد)، وليس في ديوانه، ولا في نسخة في شرح المفصل ١٢٤/٣، وبلا سب في الأشياء والظواهر ٢٤١/٤، وأوضح المسالك ١٢٠/١، وتخليص الشواهد ص ١٠٨، والحي الداني ص ٢٥٣، وعزارة الأدب ٢٤٦/٦، ٢٤٦/٧، ووصف المباني ص ٣٦٢، وشرح ابن عفيف ص ٦١، والكتاب ٣٧١/٢، ومعنى اللبيب ١٧٠/١، ورواد أبي زيد ص ٢١٥.

والشاهد به قوله «قدني» و«قدني» حيث أثبت النون في الأول، على اللغة المشهورة، وحذفها في الثاني، وهذا قليل.

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر وإنما صرح بذلك في الأفعال لكنه اكتفى بالسطر بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك . واضطراراً منصوب على المفعول له وعن مفعول على حذف مضاف تقديره خفف نون عنى .

العلم

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار إلى الأول بقوله :

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمٌ كَجَعْفَرٍ وَحَسْرَتِهَا
وَقَسَمِيسٍ وَعَسِيدٍ وَلاحق وَشَدْتُمْ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

فقوله اسم جنس ويعين المسمى محرج للكرة، ومطلقاً مخرج لما سوى العلم من المعارف لأن كل معرفة غير العلم يعين مسماء لكن بقربة إما لفظية كأل والملة وإما معنوية كالصور والغبة بخلاف العلم فإنه يعين مسماء بغير قربة ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولى العلم بل يكون لأولى العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال كجعفر وهو اسم رجل وخرنق وهو اسم امرأة وقرن وهو اسم قبيلة وعدن وهو اسم بلدة ولاحق وهو اسم فرس وشدتم وهو اسم جمل وهيلة وهو اسم شاة وواشق وهو اسم كلب . واسم مبتدأ ويعين المسمى جملة في موضع الصفة له ومطلقاً حال من الضمير المستتر في يعين وعلمه خبر والضمير في علمه عائد على المسمى ويجوز أن يكون علمه مبتدأ وبغيره اسم يعين المسمى ويكون حيثل الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل بها .

وَأَسْمَاءُ أُنَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبٌ وَأَخْرُنْ ذَا إِنْ سَوَاءٌ صَحْبُ

ثم قال : (واسماء أنى وكنية ولقباً) يعني أن العلم ينقسم إلى اسم ويقال فيه الاسم الخاص كجعفر وإلى كنية وهو كل ما صدر بأب أو أم كأي زيد وأم كلثوم ، وإلى لقب وهو ما دل على رتبة مسماء كالصديق والفاروق أو رتبة كقفة وأنف الناقة . ثم قال : (وأخرون ذا إن سواء صحباً) الإشارة بذا إلى اللقب يعني أن اللقب إذا صحب سواء يجب تأخيرها وسواء شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قفة وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال :

وَأِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَاصِفٌ خَتَمًا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَفَ

يعنى أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أى غير مضافين ولا أحدهما ماضف الاسم إلى اللقب وجوباً نحو هذا سعيد كرز ولا مدخل هنا للكية فإنها من قبيل المضاف ويلزم حيث أن يكون اللقب هو المضاف إليه لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخيره وقوله وإلا أتبع الذى ردف أى وإن لم يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أى اجعله تابعاً له فى الإعراب وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان وشمل قوله وإلا ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الأول مضافاً والثانى مفرداً نحو عبد الله كرز أو لأول مفرداً والثانى مضافاً نحو هذا زيد أنف الناقة والإتباع فى جميع ذلك واجب وحتماً منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف والتقدير إضافة حتماً وأتبع جواب الشرط وحذفت منه الفاء للضرورة، ثم قال:

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَاسِدٌ وَذُو ارْتِجَالٍ كَسَمَادٍ وَأَدَدٌ

يعنى أن العلم ضربان منقول ومرتجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولاً من المصدر كفضل ومن اسم العين كاسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب قرناه ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضى كشمر اسم الفرس . والمرتجل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية كسماد اسم امرأة وأدد اسم رجل . ومنه منقول مبتدأ وخبر وذو ارتجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه ذو ارتجال . ثم قال:

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَرْجٍ رُكْبَانًا ذَا إِنْ يَغْفِيرُ وَيَهْ تَمَّ أَغْرِبًا

أى ومن العلم جملة كبرق نحره . وقوله وما بمزج ركبا يعنى أن المركب تركيب مزج والمرج المخلط وهو ما ختم بغيره كعجلبك وما ختم بويه كسيبويه فالأول يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف والثانى يبنى آخره على الكسر وإلى ذلك أشار بقوله : (ذا إن بغيره ثم أعربا) فذا اسم إشارة للمركب تركيب مزج وأطلق هنا الإعراب ومراده إعراب ما لا ينصرف على ما ينبى عليه فى باب ما لا ينصرف وما بمزج مبتدأ خبره محذوف أى من العلم وذا مبتدأ خبره أعرب وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبراً عن ذا . ثم قال:

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِصَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَنَبِيٍّ قُحَافَةٍ

أى من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لأن منه الكنى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكنى وهو أبو قحافة . ثم أشار إلى النوع الثانى من العلم وهو علم الجنس فقال :

ووصفوا بعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وهو علم

يعنى أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاماً هى فى اللفظ كعلم الأشخاص فتأتى منه لحال فى فصيح الكلام ويمنع من الصرف إن وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العليل المانعة للصرف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله كعلم الأشخاص لفظاً ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله وهو علم أى ومدلوله شائع وفهم من قوله لبعض الأجناس أنها لم تضع ذلك لجميع الأجناس ووقف على علم بالسكون على لغة ربيعة وعلم فعل ماضى فى موضع خبر هو ويجوز أن يكون مفرداً فقصره بحذف ألفه نحو قولهم برأى باراً . ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعانى أشار إلى الأول بقوله :

مِنْ ذَاكَ أَمْ عَرِيطٌ لِلْمَقْرَبِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلشَّعْبِ

يعنى من ذاك أى من العلم الجسسى أم عريط وهو علم لجنس المقرب ومن علم جنسها أيضاً شجرة وهكذا تعالة أى وكذا أيضاً تعالة علم لجنس الشعب وهو غير منصرف للعلمية وتاء التانيث إلا أنه صرفه للصرف ثم أشار إلى النوع الثانى من علم الجنس، بقوله :

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَجْرَةِ كَدَامَجَارٌ عِلْمٌ بِلَفْجَةِ

أى ومثل أم عريط وتعالة فى كونهما علمى جنس برة وهو للمجرة بمعنى البر وفجار عدم لفجرة بمعنى الفجور، وبرة أيضاً غير منصرف للعلمية وتاء التانيث وفجار مبنى على الكسر لشبهه بتزال وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله :

١٣. إنا اقتسمنا حطّيتيا بيسا فحملت بُرّةً واحتمت فحار

اسم الإشارة

بدا لمُفْرَدٌ مُسَدَّكِرٌ أَشْرَ بذى وَدّةً تى تا على الأثنى، اقْتَصَرَ

مؤنث النوع الثالث من المعارف. واسم الإشارة إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مشى مذكر أو مشى هذا هو أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر وقد أشار إلى الأول بقوله: (بدا لمفرد مذكر أشر) يعنى أن ذا إشارة إلى المفرد المذكر وأشار إلى الثانى بقوله: (بذى وذه تى تا على الأثنى اقتصر) يعنى أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهى ذى وذه تى تا أراد وتى وتا لحذف العاطف لضرورة الوزن واقتصر فعل أمر وبذى متعلق به أى اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها إلى غيره وليس المراد أنه لا يشار إلى المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه بغيرها نحو ذه وتة وتة وذه ويجوز ضبط اقتصر على هذا بضم التاء مبنياً للمفعول. ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

وَذَنْ تانٍ لِلْمُثْنَى الْمُرْتَفِعِ وفى مسوآءٍ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطْعِ

فقوله ذان راجع لثنية الأول وهو ذاء، وتان راجع لثنية الثانى وهو تا، ولا يشى من ألفاظ المؤنث إلا تا وقوله المرتفع يعنى أن هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية لأن الألف فيهما علامة للرفع وقوله وفى سواء أى فى سوى المرتفع أو فى سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجرف يشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لأن الياء علامة للجرف والنصب وذان مبتدأ وتان معطوف عليه على حذف العاطف وللمثنى خبر المبتدأ وذين تين مفعول مقدم باذكر وتطع مجزوم على جواب الأمر. ثم أشار إلى الخامس بقوله:

(١٣) البيت من الكامل، وهو للبابقة الديبائى فى ديوانه ص ٥٥، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦، وخزانة الأدب ٣٢٧/٦، ٣٣٠، ٣٣٣، والدرر ٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/٢، وشرح التصريح ١٢٥/١، وشرح المصطلح ٥٣/٤، والكتاب ٢٧٤/٣، ولسان العرب ٤٢/٥ (برر) ٤٨/٥ (فحر)، ١٧٤/١١ (حمل)، والمقاصد الحوية ٤٠٥/١، وبلاسية فى الأشباه والظائر ٣٤٩/١، وجمهرة اللغة ص ٤٦٣، وخزانة الأدب ٢٨٧/٦، والخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥، وشرح الأشموى ٦٢/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٤١، وشرح المصطلح ٣٨/١، ولسان العرب ٣٧/١٣ (أن)، ومجالس ثعلب ٤٦٤/٢، مجمع الهوامع ٢٩/١. والشاهد ليه جعل للجبره معدولاً عن العجزة المؤنثة.

وبأولى أشار لجمع مطلقا والحمد أولى

يعنى أن لفظ أولى يشار به إلى الجمع مطلقاً أى سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فنقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمد أولى يعنى زيادة الهمزة بعد ألف مكسورة وإنما كان أولى لأنها لغة أهل الحجاز ولم يجرى فى القرآن إلا ممدوداً كقوله تعالى: ﴿هَآ أَنْتُمْ أَولَآءُ﴾ [آل عمران: ١١٩] ثم اعلم أن اسم الإشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة، وقد أشار إلى البعيدة بقوله:

ولدى البعيد انطقا

بالكاف حرفاً دون لام أو ممة واللام إن قدمت ها مُنتبِهة

يعنى أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فانت مخير بين أن تأتى باسم الإشارة مقرون بكاف الخطاب دون لام فتقول ذاك وأولاك وبين أن تأتى به مقروناً بالكاف واللام معاً فتقول ذلك وأولى لك وفهم منه أن القريب ما لا يفترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام معاً وهى المثل التى أتى بها أول الباب ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفاً حال من الكاف وإنما نبه على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما هى فى نحو غلامك ودون لام فى موضع نصب على الحال من الكاف وأومع معطوف على دون فهو موضع الحال من الكاف أيضاً وتقدير البيت انطق فى البعد بالكاف حرفاً غير مقرون باللام أو مقروناً بها. ثم قال: (واللام إن قدمت ها منتبهة) يعنى أنك إذا قدمت ها التى للتنبيه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال ها ذلك وفهم منه أنه يجوز اقتران «ها» بالمجرد نحو هذا وهؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هناك وهؤلاءك إلا أن الأول أكثر وهى لغة القرآن، ومن الثانى قول طرفة:

١٤- رأيت سى عسراء لا يكروسى ولا أهل هُذاك الطرف العُمدد

(١٤) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه ص ٣٦، وتخليص الشواهد ص ١٢٥، وجمهرة اللغة ص ٧٥٤، والجنى الدانى ص ٣٤٧، والدرر اللوامع ٢٣٦/١، ولسان العرب ٥/٥ (خبر)، ٩٢/١٤ (بنى)، والمقاصد الحوية ٢١٠/١، وبلا نسية فى الاشتقاق ص ٢١٤، وشرح الأشعرى ٦٥/١، وشرح ابن عميل ص ٧٣، وجمع الهوامع ٧٦/١.

والشاهد فيه قوله «هَذاك» حيث جاءت «ها» التى للتنبيه مع اسم الإشارة المقترن بالكاف، وهذا قليل

وقوله واللام مبتدأ وخبره ممتعة وحواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الحر مقدم على الشرط في التقدير، والتقدير واللام ممتعة إن قدمت ها فهي ممتعة. ثم قال:

وَهِيَ أَوْ هُنَا أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صَلا
بِ السُّمْدِ أَوْ شَمُّ فُة أَوْ هَا أَوْ بِهِئَالِكَ أَنْطَقَرُ أَوْ هَا

ذكر في هذين البيتين سعة ألفاظ يشار بها إلى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهما ها وهنا واليهما أشار بقوله: (وهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان) أي إلى المكان الداني وهو القريب فأضاف الصفة إلى الموصوف ومها خمسة للمكان البعيد واليهما أشار بقوله: (وبه الكاف صلا) إلى آخرها يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد سأنت مخير بين أن تلحق ها بكاف الخطاب فتقول ههناك أو تأتي بشم كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتُمْ رَأَيْتُ نَعِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٠] أو تأتي بهنا مفتوح الهاء مشدد النون فتقول هنا أو تلحق ها بالكاف واللام معاً فتقول ههالك أو تأتي بها مكسور الهاء مشدد النون والكاف مفعول بصل والألف في صلا مبدلة من نون التوكيد الحفيفة وفي البعد متعلق بصلا وشم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه أي نطق، وكل ما ذكره في البيتين من أو فهو للنحير.

الموصل

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الْأُنْثَى وَالْيَا إِذَا مَا تُنْثِي لَا تُنْثِي
بِلِ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْمَسْلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ

هذا هو النوع الرابع من المعارف. والموصل إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مشي مذكر أو مشي مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث وقد أشار إلى الأول بقوله: (موصول، الأسماء الذي) إنما قال موصول الأسماء احترازاً من موصول الحروف فإنه لم يذكره وقد ذكر أحكامه في أبواب وقوله موصول الأسماء مبتدأ والذي مبتدأ وخبره محذوف والتقدير موصول الأسماء منه الذي ثم أشار إلى الثاني بقوله: (الأنثى التي) يعني أن التي للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذي للمذكر والأنثى مبتدأ والتي خبره والتقدير والأنثى منه التي أي من الموصول ويجوز أن يكون ال في الأنثى عوضاً من الضمير والتقدير وأنت أي وأنثى الذي ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله: (واليا إذا ما ثيا لا تُنْثِي بل ما تليه أوله العلامة) يعني أن الذي والتي دا

ثب لا تثبت ياؤهما تسكونها وسكون علامة التثنية . والياء مفعول مقدم تثبت ولا بهية وقوله بل ما تليه أوله العلامة ما تليه هو الذال من الذي والتاء من التي وآل في العلامة للمعهد لتقدم علامة التثنية وهي الألف رفعاً والياء جرّاً ونصباً في قوله : بالألف ارفع المثني وقوله وتخفيف الياء في جميعها الألف فتقول اللذان واللذان رفعاً واللذين واللتين جرّاً ونصباً . وما موصولة وصلتها تليه وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والأول أجود والهاء في أوله مفعول أول والعلامة مفعول ثان ثم قال : (والنون إن تشدد فلا ملامه) يعني أنه يجوز في نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين أنها لا تشدد إلا بعد الألف ومذهب الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء وهو اختيار المصنف ولذلك أطلق في قوله : والنون إن تشدد فلا ملامه . والنون مبتدأ واحبر جملة الشرط والجواب والعصير المستتر في تشدد هو الرابط ، ثم قال :

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ تُشَدُّ أَيْضًا وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قُصْدًا

يعني أنه يجوز أيضاً تشديد النون من ذين وتين وإسما ذكر هنا ذين وتين وليسما من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين واللتين في جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصاً بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الألف وإذا جار التشديد مع الياء كما في المثالين فيكون التشديد مع الألف أخرى لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه . وقوله وتعويض بذلك قصداً يعني أن تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر ولمعوض منه في اللذين واللتين الياء من الذي والتي ومن ذين وتين الألف من ذا ونا فمن ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد بالإشارة من قوله بذلك راجعة إلى التشديد وتعويض مبتدأ وقصد خبره وبذلك متعلق بقصد وهو الذي سوغ الابتداء بالكرة ويجوز أن يكون بذلك متعلقاً بقصد وسوغ الابتداء بالكرة ما فيها من معنى الحصر لأن المراد ما قصد بذلك إلا تعويض فهو كقولهم شيء جاء بك وشيء آخر ذاتاب وفيه تعريض بإبطال قول من جعل التشديد في ذين وتين دالاً على البعد ، ثم أشار إلى الخامس وهو جمع الذي فقال .

جَمَعَ الَّذِي الْإِثْنَيْنِ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَقْمًا نَطَقًا

هذكر للذي جمعين أحدهما الألى فتقول جاءني الألى قاموا أي الذين قاموا والثاني الذين

بالياء في الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نبه بقوله مطلقاً أى في جميع الأحوال . وقوله :
وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً يعنى أن من العرب من يجرى الذي مجرى جمع المذكر السالم
فيرفعه بالواو وينصبه ويجره بالياء فيقول نصر الذون آمنوا على الدين كفروا وهى لغة هذيل
وقيل لغة تميم . وجمع الذي مبتدأ والآلى خبره والذين معطوف على الآلى على حذف
العاطف وبعضهم مبتدأ ونطق خبره وبالواو متعلق بنطق ورفعا منصوب على إسقاط حرف
لجر أى في رفع ويجوز أن يكون مصدرأ في موضع الحال والتقدير نطق بالواو رفعاً .

بِإِلَآتٍ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَ بِهَا وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا

ثم أشار إلى السادس وهو جمع التى فقال : (باللات واللاتى التى قد جمعا) فذكر أيضاً
للتى جميعين الأول اللاتى والثانى اللاتى فنقول جاءنى اللاتى قمن واللاتى خرجن فالتى مبتدأ
وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع والتقدير التى قد جمع باللاتى واللاتى . ثم قل :
(واللاء كالذين نزرا وقعا) يعنى أن اللاتى الذى هو جمع التى قد يطلق على الذين ليكون
جمعاً للذى على وجه الندور والقلة ومنه قوله :

١٥. فَمِمَّا أَسَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهْدُوا الْحَجُورَا

يعنى ان الذين قد مهدوا واللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق بوقع ونزراً منصوب على
الحال من الضمير المستكن فى وقع وهو اسم فاعل من نزر أى قل .

وَمَنْ وَمَا وَالْ تَسَاوَى مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا دُوْ حَنْدَ طَبِيْنُ شُهُرِ

ولما فرغ من الذى والتى وثنيتهما وجمعتهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال
(ومن وما وأل تساوى ما ذكر) يعنى أن من وما وأل تساوى ما ذكر من الذى والتى وثنيتهما
وجمعتهما ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث
والمجموع المذكر والمؤنث فنقول جاءنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا
ومن قمن وكذلك مع ما وأل فمن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليهما معاً . ثم

(١٥) البيت من الوافر ، وهو لرجل من بني سليم فى تحليص الشواهد ص ١٣٧ ، والدرر ١/ ٢١٣ ، وشرح التصريح
١/ ١٣٣ ، والمفاسد السجوة ١/ ٤٢٩ ، وبلاسة فى الأزعية ص ٣٠١ ، ولوضح المسالك ١/ ١٤٦ ، وشرح
الاشموسى ١/ ٦٩ ، وشرح ابن عفيف ص ٧٩ ، وجمع الهوامع ١/ ٨٣
وانشده فيه قوله : «واللاء» حيث جاء بمعنى «الذين» وهو قليل .

قال: (وهكذا دو عند طي شهر) يعني أن ذو في لغة طي تستعمل موصولة وهي أيضاً مساوية للذی والتي وثنيتهما وجمعتهما وإلى ذلك أشار بقوله: وهكذا دو، أي هي مثل من وما وأل هي مساواتها لما ذكر فتقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قم من وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة وفهم ذلك من تمثيله لها بالواو فذو مبتدأ وشهر خبره وعد طي متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضاً أو في موضع نصب على الحال والتقدير ذو شهر عند طي مثل من وما وأل، ثم قد:

وَكَاأَنِي أَبْصَأَ لَدَيْهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَنِي ذَوَاتُ

يعني أن من طيء من إذا أراد معنى التي قال ذات وإذا أراد معنى اللاتي قال ذوات كقول بعضهم: بالفضل ذو فصلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به، يريد بها فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون، وكقول الشاعر:

١٦. جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتٍ سَوَابِقٍ ذَوَاتُ يَنْهَضُ بَعِيرٌ سَائِقٍ

فذاات مبتدأ وكأني خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستفراء العامل في الخبر وموضع اللاتي ظرف متعلق بآني وذوات ماعل بآني والتقدير وذات مساوية للتي عندهم أي عند طي وآني ذوات في موضع اللاتي، ثم قال:

وَمِثْلُ مَا دَا تَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

يعني أن ذا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل ما، يعني ما الموصولة وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضاً الذي والتي وثنيتهما وجمعتهما تقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقومان ومن ذا تقومون ومن ذا يقمن واحترز بقوله إذا لم تلغ في الكلام من أن تكون ملغاة وذلك أن يغلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاماً ويظهر أثر ذلك في البديل إذا قلت من ذا صريت أزيد أم عمرو فإذا رفعت فلذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وهو اسم

(١٦) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٠، والدرر ١/ ٢٦٧، وبلاسية في الألفية ص ٢٩٥، وأوضح المسالك ١/ ١٥٦، وتحليص الشواهد ص ١٤٤، وجمع الهوامع ١/ ٨٣.

ولشاهد من قوله «ذوات» حيث جاء بمعنى «الذوات» وبناء على الضم، وصحته جملة «يهمن» وقيل «ذوات»، هنا بمعنى «صاحبات»

موصول وإذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيداً أم عمراً علم أن ذا ملغاة لأنت أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضربت وذا ملغاة. وذا مبتدأ وخبره مثل ما وبعد في موضع الحال من ذا وإذا متعلق بمثل ومن مضاف في التقدير لاستفهام أي بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا في حال كونه تالياً لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تلغ. ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال:

وَكُلُّهَا بِلَرَمٍ بَمَنْدَهْ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِي مُشْتَبِهَهْ

يعنى أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها ورابط يربط بينها وبين الموصول ولذلك سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله على ضمير لائق مشتملة أي مطابق للموصول في الأفراد والتذكير وفروعها فتقول جاءني الذي قام أبوه والتي قامت أمه واللذان قاما وما أشبه ذلك. وكلها مبتدأ وخبره يلزم وبعده متعلق بيلزم والضمير في بعده هائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وصلة فاعل بيلزم ومشتملة صلة لصلة وعلى ضمير متعلق بمشتملة. ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما توصل به على قسمين قسم يوصل بجملة وشبهها وقسم يوصل بصفة. وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَجُمْلَهْ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلْ بِهِ كَسَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنَهْ كُفْلْ

فقوله وجملة شامل للجملة الاسمية والفعلية وقوله وشبهها هو الظرف والمجرور وأتى بمثال للموصول بشبه الجملة وهو قوله كمن عندي ومثال للموصول بالجملة وهو قوله الذي ابنه كفل ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله بالذي ابنه كفل يرشد إليه وجملة مبتدأ أو شبهها معطوف عليه وهو الذي سوع الانتداء بالنكرة والذي خبر ويجوز العكس وهو أظهر ووصل صلة الذي وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير في به هائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين الصلة والموصول والتقدير والذي وصل به الموصول جملة أو شبهها ويحتمل أن يكون به نائباً عن الماعل ولا ضمير حينئذ في وصل والتقدير والذي وقع الوصل به جملة أو شبهها. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

وَصِفَتَهْ ضَمِيرٌ بِحَصَهْ صِلَهْ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُسْفَرَبِ الْأَنْعَمَالِ قُلْ

الصفة الصريحة هي اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المعالفة والصيغة المشبهة وفي وصل آل بالصيغة المشبهة خلاف فتقول جاءني القائم أبوه والضاربة زيد أي الذي قام أبوه ولذي صربه زيد وقام المكرم والمصروب أبوه أي الذي أكرم والذي ضرب أبوه وقام لضاربه زيد أي الذي بصره زيد وجاء الحسن وجهه أي الذي حسن وجهه . والصريحة لحالصة واحتوز بها من الصفة غير الصريحة وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو أطلع وأجرع وصاحب فلا يوصل بها آل وقوله : (وكونها بمعرب الأفعال قل) يعنى أنه جاءت صلة آل بمعرب الأفعال وهو الفعل المضارع قليلاً ومنه قوله :

١٧. ما أنت بالحكم الترضى حكومت^١ ولا الأصل ولا دى نراى والحد^٢
أي الذي ترصى حكومت^٣ وقوله وصفة صريحة خبر مقدم وصلة آل مبتدأ وكونها مبتدأ
وبمعرب الأفعال متعلق به وقل خبر المبتدأ والطاهر أن كونها مصدر لكان التامة وتقدير البيت
وصلة آل صفة صريحة ووقوعها بالفعل المضارع قليل وقوله :

أي كما وأعربت ما لم تُصف^٤ وصدر وصلها ضمير^٥ انحد^٦
وتفضيهم أعرب مطلقاً وفي^٧ دا الحد آيا غير أي^٨ يفتنى^٩
إن يُنظّل وصل وإن لم يُسنظّل^{١٠} فالحد رزّ وأو^{١١} أن يُحسّر^{١٢}

إن صلح الساقى لوصل مكمل

من الموصولات أي وإنما أحرها عنها لما احتضت به دون سائر الموصولات من إعرابها
في بعض المواضع ولروم إضافتها لفظاً أو معنى وجواز حذف صدر صلتها وقوله أي كم ،
يعنى أن آيا مثل ما فيما تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وفروعها فتقول جاءني
أيهم قام وأيهم قاما وأيهم فم من وقوله : (وأعربت ما لم تصف . وصدر وصلها
ضمير انحد) أي بالنظر إلى التصريح بالمضاف إليه وتقديره وإثبات صدر صلتها وحذفه
على أربعة أقسام الأول أن يصرح بالمضاف إليه ويثبت صدر صلتها نحو جاءني أيهم هو

(١٧) البيت من البسيط ، وهو للمروذي في الإيضاح ٥٢١/٢ ، وجواهر الأدب ص ٣١٩ ، وخزانة الأدب ١/٣٢ ،
والدرر ١/٢٧٤ ، وشرح التصريح ٣٨/١ ، ١٤٢ ، وشرح شعور الذهب ص ٢١ ، ولسان العرب ٩/٦ (أسس) ،
١٢/٥٦٥ (لوم) ، والمقاصد المحوية ١/١١١ ، وليس في ديوانه ، وبلاسية في أوضح المسالك ١/٢٠ ،
وتحليل الشواهد ص ١٥٤ ، والجبى الدانى ص ٢٠٢ ، ووصف النساى ص ٧٥ ، ١٤٨ ، وشرح الأشموس
٧١/١ ، وشرح من عقل ص ٨٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٩ ، والمقرب ٦/٦٠ ، ومعجم النوامع ١/٨٥
والشاهد منه قوله «الرضى» حيث أدخل الموصول لاسم «آل» على الفعل المضارع ، وهذا غلط

قائم . لثاني أن يحذف معاً نحو جاءني أي قائم . الثالث أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضد إليه نحو جاءني أي هو قائم فأى فى هذه الصور الثلاث معرفة وإليها أشار بقوله وأعربت . الرابع أن يصرح بالمصاف إليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءني أيهم قائم فأى فى هذه الصورة مبنية على الصم وإلى ذلك أشار بقوله :

(ما لم تصف * وصدر وصلها ضمير انحذف) ، ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ثُمَّ لَنَزَعُنَّ مِنْ كُلِّ فِئَةٍ آيَةً أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنْيًا﴾ [مريم : ٦٩] فأى مبتدأ وكما خبره وأعربت مسمى للمفعول والثائب عن الماعل ضمير عائد عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ وضمير خبره وانحذف فى موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدأ واو الحال والتقدير أى مثل ما فى جميع أحوالها وأعربت مدة كونها غير مصافة فى حال كون صدر صلتها محذوفاً . وقوله وبعضهم أعرب مطلقاً يعنى أن بعض العرب أعرب أيا الموصولة فى جميع الصور لأربع المذكورة وقرأ بعضهم ثم لنزل عن من كل شعبة أيهم أشد بسبب أى . ثم قال : (وفى * ذا الحذف أيا غير أى يقتضى) يعنى أن غير أى من الموصولات يتبع أيا فى جواز حذف صدر صلتها فالإشارة بهذا إلى حذف صدر صلة أى لكن بشرط فى جواز حذف صدر صلة غير أى أن تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله : (إن يستعمل وصل) أى إن تطل الصلة وطولها أن يكون فيها رائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قولهم ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً التقدير بالذى هو قاتل لك سوءاً فالصلة طالت بالمحروور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل ﴿وَهُوَ الَّذِى فى السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف : ٨٤] التقدير وهو الذى هو إله فى السماء فحذف الصدر لطول الصلة بالمحروور ، ثم قال :

(وإن لم يستعمل * فالحذف نزر)

يعنى أن حذف صدر صلة غير أى إن لم تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم «تماماً على الذى أحسن» أى على الذى هو أحسن ، وقوله :

١٨- من يعز بالحمد لم يطلق بما سعه ولا يحد عن سبيل المحمد والكرم
أى بما هو سعه وغير أى مبتدأ ويقتضى خبره وأيا مفعول مقدم يقتضى وفى متعلق

(١٨) التبييت من البسيط ، وهو بلاسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٦٨ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٠ ، ويدرر ١/ ٣٠١ ، وشرح الأشموسى ١/ ٧٨ ، وشرح التصريح ١/ ١٤٤ ، والمقاصد الحوية ١/ ٤٦٦ ، وجميع الهوامع ٩١ ، ٩٢

والشاهد فيه قوله «بما سعه» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعاً بالابتداء ولم تطل الصلة ، إذ لم تشتمل إلا على المبتدأ والخبر والتقدير بما هو سعه

بفتحة وإن يستعمل شرط ووصل مفعول ما لم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه وقوله وإن ثم يستعمل معطوف على جملة الشرط والحواب وحواله والحذف نزر، ثم قال:

(وأبوا أن يحتزل * إن صلح الباقي لوصل مكمل)

يعنى أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحاً لأن يوصل به الموصول كأن يكون حملة من متبداً وخبر نحو جاءنى الذى هو جارته قائمة أو فعلاً وفاعلاً نحو جاءنى الذى هو قم أبوه أو ظرفاً نحو جاءنى الذى هو عندك أو مجروراً نحو جاءنى الذى هو فى الدار لا يحوز حذف الصدر فى شيء من ذلك لأن ما بقى بعد حذفه صالح لأن يكون صلة فلا ديب حيث حذف على حذفه والضمير فى قوله وأبوا عائد على العرب وأن يحتزل فى موضع المفعول بأبوا، والاحتزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله إن صلح شرط والباقي فاعل بصلح ولوصل متعلق بصلح ومكمل صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له. ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع فى حكم الضمير المنصوب فقال:

والحذف عندهم كنسب منجلى

فى عائد مُنْصَلٍ إِنْ ائْتَصَبَ بِمَعْنَى أَوْ وَصَفَ كَمَنْ تَرْجُو يَهَا

يعنى أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله كمن ترجو يهب فمن متبداً وهو منصوب بمعنى الذى وترجو صلت يهب خبر عنه والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من ترجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

١٩. ما الله موبيتٌ فصلٌ فاحمدنه * مما لئدى غيره معٌ ولا صرر

إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه واحتراز بقوله متصل من المنفصل نحو جاءنى الذى إياه صررت فلا يجوز حذفه ويقول إن انتصب بفعل أو وصف من المتعصب بالحرف نحو جاءنى

(١٩) البيت من السيط، وهو بلاسة فى أوضح المسالك ١/ ١٦٩، وتحليل الشواهد ص ١٦١، وشرح الأشعرى ٧٩/ ١، وشرح التصريح ١/ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ٩٠، والمقاصد الحوية ١/ ٤١٧، وشاهد به موه «موبيت» حيث حذف عائد الصلة، والتقدير: «ما الله موبيتك».

الذي إنه قائم فلا يجوز حذفه أيضاً. والحذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلى خبر بعد خبر
وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى وفي عائد متعلق بكثير أو بمنجلى أو بالحذف
فهو من باب التنازع وإن انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة
ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً
بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب، ثم قال:

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفِصًا كَأَنْتَ قَاصِرٌ بَعْدَ أُسْرٍ مِنْ قِصَى

يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل
الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة فالإشارة بقوله كذاكَ عائدة إلى حذف الضمير
المنصوب المتقدم ثم مثل بقوله: (كأنت قاصِرٌ)، وأشار به إلى قوله عر وجل ﴿لَا تُفْضِ مَا أَنْتَ
قَاصِرٌ﴾ [طه: ٧٢] أى ما أنت قاصيه واحترز بقوله ما يوصف عن الضمير المجرور بغير وصف
فإنه لا يجوز حذفه نحو جاءنى الذي أبوه ذاهب فحذف مبتدأ وما مضى إليه موصول صلته
خفِض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف الضمير الذي خفض بالوصف مثل حذف
الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو الوصف في الكثرة، ثم قال:

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرٌّ كَمُرٍّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ

يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير لكن
بشروط، الأول أن يكون الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف الذي جر به الضمير لفظاً
ومعنى، الثانى أن يكون العامل في المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى، الثالث أن يكون في الصلة
ضمير غيره وقد نبه على الأول بقوله: كذا الذي جر بما الموصول جر. وعلى الثانى والثالث
بالمثال فالذى في المثال مجرور بمثل الحرف الذي جر به الضمير وهو الباء والعامل في بالذى
مر وفي به مررت ولفظهما ومعاهما واحد وليس في الصلة ضمير غيره فالذى جر مبتدأ وخبره
كذا وصلة الذى جر وبما متعلق به وصلة ما جر الأخيرة والموصول مفعول مقدم بجر والتقدير
الذى جر بالحرف الذى جر الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثرة وفي بعض
النسخ كذا الذى جر بما الموصول جر برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده فالموصول على
هذا مبتدأ وجر في موضع خبره والضمير المستتر في جر عائد على الموصول والضمير العائد
على ما محذوف والتقدير كذا الذى جر بما جر الموصول به، وقوله فهو بر تميم وليت

المعرف بأداة التعريف

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد بأداة التعريف الألف واللام. واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام: للتعريف ورائدة وللمح الصفة وللغلبة، وقد أشار إلى لأول بقوله:

الْحَرْفُ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَمَطٌّ عَرَفَتْ قُلُوبُهُ النَّمَطَ

اختلف في آل فويل هي بجملة التعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الحليل وكان يسميها آل فهي عده مثل هل وقد وهي عبارة النظم في هذا النظم وقيل هي أيضاً بجملة التعريف إلا أن همزتها همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وصحت ساكنة واجتلت همزة الوصل للابتداء بالساكن وهذا القولان عن سبويه فقوله أن حرف تعريف يفهم الأول والثاني أي هي حرف تعريف بجملة مع كون الهمزة أصلية أو رائدة وقوله أو اللام فقط هذا هو القول الثالث وقوله فمط عرفت قل فيه النمط أي إذا أردت تعريف نمط أدخلت عليه آل فقلت النمط. والنمط ظاهرة الفرائش والنمط جماعة من الناس أمرهم واحد والنمط الطريق ولم يذكر المعرف بالأداة إلا في قوله فمط عرفت وإنما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه وآل مبتداً وحرف تعريف خبره وأو اللام معطوف على المبتداً وأو للتخيير فقط اسم فعل بمعنى حسب ونمط مبتداً وعرفت هي موضع الصفة للنمط وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفته وقل فيه النمط خبر المبتداً وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الأداة والتقدير فمط إن أردت تعريفه فقل فيه النمط والنمط معقول بقى على تضمينه معنى ذكر. ثم أشار إلى القسم الثاني، وهي الزائدة بقوله:

وَقَسْدٌ تَزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ نُمُّ اللَّاتِ
وَالْإِضْطِرَّارُ كَسَبَبَاتِ الْإِثْرِ كَذَا وَطَيْتَ النَّمْسَ بِأَقْبَسِ الشَّرِي

مذكر أن زيادة آل على قسمين: الأول زيادة لازمة وذكر من ذلك أربعة مواضع اللات وهو اسم صم كان بالطائف وآل فيه زائدة لازمة لأنه علم، والآن وهو اسم للزمان الحاضر وآل فيه زائدة لازمة لم يستعمل في كلام العرب مجرداً منها وهو مبيى لتضمنه معنى آل التي تعرف بها وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه متضمناً معنى آل وجعلوا آل الموجودة فيه زائدة لازمة

والذين من الموصولات وأل فيه أيضاً زائدة لازمة لأنه تعرف بالصلة وقيل أل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء واللاتي جمع التي وهي مثل الذين في أن أل فيه زائدة لازمة . الثاني زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول بنات الأوبر، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

٢٠. ولقد جَنَيْتَ أَكْمَرًا وَعِاقِلًا ولقد مَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الكمأة . والثاني طببت النفس وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

٢١. رأيتك لما أن عرفت وجوها صددت وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو

أراد وصبت نفساً فأدخل أل على التمييز ضرورة لأن التمييز لا يكون إلا نكرة وقوله وقد تزداد يقتضي التقليل أشار بذلك إلى عدم اطراد زيادتها ولازمًا اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أي زيدا لازما وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تراد هائد على أل التي للتعريف كأنه قال أل حرف تعريف ثم قال وقد تزداد وليس الأمر كذلك لأن التي للتعريف لا تزداد وإنما معنى لفظ أل دون تقييد بالتعريف وقوله ولاضطرار مفعول له وجره باللام مع توفير شروط النصب وهو جائر وطبت النفس إلى آخر البيت مبتدأ خبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وإنما أنى بالواو في وطبت لفصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت ونمحه بالسري وهو الشريف . ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام أل وهي التي للمع الصفة بقوله :

(٢٠) البيت من الكامل، وهو بلاسية في الاشتقاق من ١٠٢، والإنصاف ٣١٩/١، وأوضح المسالك ١٨٠/١، وتخليص الشواهد من ١٦٧، وجمهرة اللغة من ٣٣١، والخصائص ٥٨/٣، ووصف المباني من ٧٨، وسر صناعة الإعراب من ٣٦٦، وشرح الأشموسى ٨٥/١، وشرح التصريح ١٥١/١، وشرح شواهد المعنى ١٦٦/١، وشرح ابن عقيل من ٩٦، ولسان العرب ٢١/٢ (جوت)، ١٧٠/٤ (حجر) ٣٨٥/٤ (سور)، ٦٢٢/٤ (عير)، ٢٧١/٥ (وير)، ٢٧١/٦ (جعت)، ٧/١١ (أبل)، ١٥٩/١١ (حفل)، ٤٤٨/١١ (مفل)، ١٨/١٢ (اسم)، ١٥٥/١٤ (جى)، ٣٠٩/١٥ (نجا)، والمعتب ٢٢٤/٢، ومغنى السبيب ٥٢/١، ٢٢٠، والمقاصد الحوية ٤٩٨/١، والمقتضب ٤٨/٤، والمنصف ١٣٤/٣.

والشاهد فيه «بنات الأوبر» حيث راد «أل» في العلم مضطراً لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ودى، والعلم لا تدخله «أل» فراراً من اجتماع معرفتين: العلمية و«أل» فزادها هنا ضرورة

(٢١) البيت من الطويل، وهو لرشد بن شهاب في الدور ٢٤٩/١، وشرح اختيارات المفضل من ١٣٢٥، وشرح التصريح ١٥١/١، ٣٩٤، والمقاصد الحوية ٥٠٢/١، ٢٢٥/٣، وبلانية في أوضح المسالك ١٨١/١، وتخليص الشواهد من ١٦٨، والنهي اللاني من ١٩٨، وجواهر الأدب من ٣١٩، وشرح الأشموسى ٨٥/١، وشرح ابن عقيل من ٩٦، وشرح عمدة الحفاظ من ١٥٣، ٤٧٩، وفتح الهوامع ٨٠/١، ٢٥٢، والشاهد فيه قوله «طببت النفس» حيث ذكر التمييز معرقاً بالالف واللام، وكان حقاً أن يكون نكرة، وإنما راد الألف واللام فيه للضرورة.

وَيُعْضَرُ الْأَعْلَامُ عَلَيْهِ دَحَلًا لِلْمَعِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ مُقْلًا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ قَدْ خَرُّوا وَحَدَّثَهُ سِيَّانِ

يعنى أن ال دخلت على بعض الأعلام للمع الأصل الذى كانت عليه قبل نقلها للعلمية وذكر ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر والحرث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم . وقوله فذكر دا وحذفه سيان يعنى أنه يجوز أن يأتى بهذه الأسماء التى ذكرت مقترنة بال ومجردة منها وفهم من قوله وبعض الأعلام أن ذلك لا يكون فى جميع الأعلام وفهم من قوله نقلاً أن ذلك لا يكون فى الأعلام المرتجلة . وقوله وبعض الأعلام مبتداً ودخل خبره وعليه متعلق به والضمير المجرور هاند على بعض وهو الرابط بين المبتداً والخبر وفى دخل ضمير مستتر يعود على ال واللام فى قوله للمع لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو واقع على الحال الذى كانت هذه الأسماء عليه قبل النقل وقد كان إلى آخر البيت صلة لما والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير فى عنه وفى كان ضمير هو اسمها وهو هاند على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الأعلام دخل عليه ال للمع الشئ الذى كان عليه قبل النقل من قبول ال وقوله فذكر ذ. مبتداً وحذفه معطوف عليه وسيان خبرهما ومعناه مثلاً ومفرده سى ثم انتقل إلى القسم الرابع من أقسام ال وهى التى للغلبة فقال :

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْمَلَّةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَفَّةِ

ذو العلبة كل اسم اشتهر به بعض أفراد معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمر وابن الزبير وذو أداة كالبابغة والأعشى والعقبة وهذا النوع تعرف قبل الغلبة بالإضافة أو بال ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً وألغى التعريف السابق والمراد بابن عمر عبد الله بن عمر بن الخطاب وابن الزبير عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم وإنما ذكر الناظم المضاف فى هذا الفصل وليس من الباب لاشتراكه فى الغلبة مع ذى الأداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلمية طرأت عليه وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية وعلماً خبر يصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف أو مصحوب ال . ثم قال :

وَحَدَفَ أَلْ دَى إِنْ تُنَادِ أَوْ تُصِفَ أَوْجِبَ وَمِى عِبْرَتُهُمَا دُ تَحْذِفُ

يعنى أن آل التى للخلبة إذا نودى ما هى فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها ومثال
المنادى يا نابغة ويا أعشى ومثال المضاف نابغة ذيان وأعشى همدان وقوله وفى غيرهما قد
تنحذف يعنى أن آل المذكورة قد تنحذف فى غير النداء والإضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك
ومن حذفها فى غيرهما قولهم هذا يوم اثنين مباركاً فيه وقول الشاعر :

٢٢. إذا دَرَّانُ مَكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ أَوْمَلُ أَنْ أَلْفَاكَ عَدَوًا بِأَسْعَدِ

وحذف آل مفعول مقدم ماوجب وفى غيرهما متعلق تنحذف والصمير فى غيرهما عائد
على النداء والإضافة المفهومين من قوله إن تناد أو تصف .

الابتداء

الابتداء هو الاسم صريحاً أو مؤولاً مجرداً عن العوامل اللمظية غير الزائدة مخبراً عنه أو
وصفاً رافعاً لمكتفى به وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما
يبنى عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله :

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِنْ أَسْنَرِ

فاكتفى بالمثال من الحد فزيد من قولك زيد عاذر مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبر
ومن اعتذر تميم للبيت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وإن قلت
شرط وزيد هاذر مبتدأ وخبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم
عليه، ولو قال :

إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِنْ أَسْنَرِ فَالْمُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ

لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير . ثم أشار إلى النوع الثانى من المبتدأ بقوله .

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَأَنْثَايِ مَسَاعِلُ أَغْنَى فِى أَسَارِ دَا
وَقَسْرٌ وَكَاسَتْفَهَامُ الثَّقَى يَجُوزُ نَحْوُ مَا تَزُ أَوَّلُ الرُّشْدِ
وَأَنْثَانِ مُبْتَدَأٍ وَذَا الْوَصْفِ خَيْرٌ إِنْ فِى سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

(٢٢) البيت من الطويل ، وهو بلا سبة فى تخلص الشراهد ص ١٧٦ ، والدرر ١/ ٢٢٨ ، والمقاصد الحسنة
٥٠٨/١ ، وجميع الهوامع ٧٢/١ .

رأسه فيه قوله «دبران» حيث حذف «آل» من العلم الغلى فى غير النداء والإضافة ، وهو قليل والدبران
حسم دجلة على الكوكب الذى يدبر الثريا

يعنى أنك إذا قلت أسار ذان فالأول الذى هو أسار مبتدأ والثانى الذى هو ذان فعل أعنى عن الخبر فأسار اسم فاعل من سرى وذان تشية ذا وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لأنه بمنزلة المفعول فاكتمنى بمر فوعه وقوله وقس أى قس على المثالين وهما زيد عاذر وأسار ذان وقس أيضاً على الثانى فى كونه بعد استفهام وقوله : وكاستفهام النفى يعنى أن النفى مثل الاستفهام فى وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر :

٢٣. أقاطن قوم سلمى أم نورا طعنا إن بطعنوا فعجيب عيش من قطعنا

ومثاله بعد النفى قوله :

٢٤. خليلي ما واف بعهدى أنما إذا لم تكونا لى عنى من أقاطع

وقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد، يعنى أن هذا الوصف المذكور قد بأتى غير معتمد على استفهام ولا نفى وفهم من قوله وقد يجوز قلة ذلك، ومنه قوله :

٢٥. خير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهسى إذا الطير مررت

ففائز أولو الرشد فى المثال مثل خير بنو لهب فى البيت وقوله والثانى مبتدأ وذا الوصف خبر إلخ، يعنى أن الوصف المذكور إذا كان مطابقاً لمر فوعه فى غير الأفراد وهو التشية والجمع جعل الثانى وهو الذى كان مرفوعاً بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبراً مقدماً وذلك نحو أقائم الزيدان وأقائمون الزيدون؟ فالزيدان مبتدأ وخبره قائمان ولا يجوز أن يكون

(٢٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٩٠، وتخليص الشواهد ص ١٨١، وجواهر الأدب ص ٢٩٥، وشرح لأشعري ١/ ٨٩، وشرح التصريح ١/ ١٥٧، وشرح شعور الذهب ص ٢٣٣، وشرح قطر الندى ص ١٢٢، والمقاصد المحوية ١/ ٥١٢.

والشاهد فيه قوله : «أقاطن قوم سلمى» حيث أتى الوصف وهو «قاطن»، معتمداً على الاستفهام، وهو الهمزة، وبذلك اكتمل بالفعل الذى هو قوله «قوم سلمى» من غير المبتدأ.

(٢٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٨٩، وتخليص الشواهد ص ١٨١، والدرر ٢/ ٥، وشرح لأشعري ١/ ٨٩، وشرح التصريح ١/ ١٥٧، وشرح شعور الذهب ص ٢٣٢، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٨٩٨، وشرح قطر الندى ص ١٢١، ومضى النيب ٢/ ٥٥٦، والمقاصد المحوية ١/ ٥١٦، وجمع الهوامع ١/ ٩٤.

والشاهد فيه قوله : «ما واف أنما» حيث جاء الوصف مستنداً وهو «واق» معتمداً على نفى، وهو «ما» فاستغنى بالفعل عن الخبر وهو أنما.

(٢٥) البيت من الطويل، وهو ثرجل من الطائيين فى تخليص الشواهد ص ١٨٢، وشرح التصريح ١/ ١٥٧، والمقاصد المحوية ١/ ٥١٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ١٩١، والدرر ٢/ ٧، وشرح لأشعري ١/ ٩٠، وشرح ابن عقيل ص ١٠٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٥٧، وشرح قطر الندى ص ٢٧٢، وجمع الهوامع ١/ ٩٤.

والشاهد فيه قوله : (خير بنو لهب) حيث سدّ الفاعل، وهو قوله : «بنو لهب» مسدّ الخبر من غير اعتماده على استفهام أو نفى وهذا فيج عند سيويه وسالغ عند الكوفيين والأخفش.

الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يشئ ولا يجمع وفهم من قوله في سوى الأفراد أن العاطق في الأفراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبر بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو أراغب أنت فيجوز في أراغب أن يكون خبراً مقدماً وأن يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر فقوله وأول مبتدأ ومبتدأ خبره والثاني مبتدأ وفاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع صفة للفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أي في قولك أسار ذان وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً وتقديره وقس على ما ذكر والنفس مبتدأ وخبره وكستفهام ونحو فاعل يجوز وفائز مبتدأ وأولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكى بقول محذوف أي نحو قولك فائز أولو الرشد والثاني مبتدأ وخبره مبتدأ وإذا مبتدأ والوصف صفة له وخبر خبره وإن حرف شرط وفعل الشرط استقر وفي سوى متعلق باستقر وطبقاً حال من فاعل استقر المستتر وهو هائد على الوصف والتقدير إن استقر الوصف مطابقاً لمرفوعه في غير الأفراد ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع وإعراجه فاعل بفعل مقدريفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير إن استقر مطابقة بين الوصف ومرفوعه . ثم قال :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبِيرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

يعني أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء والرفع للخبر هو المبتدأ والابتداء هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكر هو مذهب سيبويه قال فأما الذي بينى عليه شيء هو هو في معنى فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبد الله منطلق انتهى والضمير في رفعوا هائد على العرب ورفع خبر مبتدأ وخبره بالمبتدأ والعامل في كذا الاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله بالمبتدأ . ثم قال :

وَالْخَبِيرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْمَائِدَةُ كَاللَّهِ بَرٌّ وَالْأَيْدَى شَاهِدَةٌ

يعني أن الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية وإنما خص الخبر بكونه متم الفائدة وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فبه تتم الفائدة ولأنه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأنى بمثالين الله برّ لأن الله تعالى بر بعباده والأيدى شاهدة والأيدى المعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع . ثم قال :

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُلُهُ

يعنى أن خبر المبتدأ يأتى مفرداً وهو الأصل ويأتى جملة والمفرد فى هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والريدون قائمون وشملت الجملة الاسمية نحو زيد أبوه ذاهب والفعلية نحو زيد قام أبوه وقوله حاوية معنى الذى سيقى له يعنى أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ وإنما قال حاوية معنى ولم يقل حاوية ضميراً ليشمل الضمير نحو زيد قام أبوه وغيره مما يقع به الرابط وهو اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿وَلَبَّاسُ الثُّغْرِىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] فى قراءة الرفع وتكرر اللفظ بعينه كقوله تعالى: ﴿الْحَافَةُ مَا الْحَافَةُ﴾ [الحاقة: ١-٢] ومفرداً حال من فاعل يأتى الأول المستتر وجملة حال من الضمير فى يأتى الثانى والضميران معاً عائدان على الخبر وحاوية وصف لجملة ومعنى مفعول بحاوية والذى واقع على المبتدأ وصلته سيقى له والضمير العائد من الصلة إلى الموصول المحرور باللام وفى سيقى ضمير مستتر يعود على الجملة والتقدير يأتى الخبر مفرداً ويأتى جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذى سيقى له الجملة وهو المبتدأ ولما كان من الجملة الراقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله:

وَلَنْ تَكُنَّ لِيَاءُ مَعْنَى اَكْتَفَى بِهِمَا كَطَقَى اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

يعنى أن الجملة المخبر بها إذا كانت هى المبتدأ فى المعنى اكتفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله كطقى الله حسبى فنطقى مبتدأ والله حسبى جملة فى موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبى هو نطقى ونطقى هو الله حسبى ومثل ذلك هجبرى أبى بكر لا إله إلا الله . وإياه خبر تكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على إسقاط حرف الجر أى فى المعنى واكتفى جواب الشرط وفيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ والضمير فى بها عائد على الجملة . ثم قال:

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ دُوْ ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ

نقسم الخبر المفرد إلى جامد وإلى مشتق وذكر أن الجامد فارغ يعنى أن الضمير نحو زيد أحوك وأنت زيد وأن المشتق يتحمل ضميراً مستكناً أى لا يظهر نحو زيد قائم ففى قائم ضمير مستكن تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصيغة المشبهة وأفعل التخصيل ودخل فى قوله إن يشتق ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو زيد تميمى وزيد أسد . فإن قلت ظاهر كلامه أن الضمير فى يشتق عائد على الخبر المفرد

الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لأن الجامد لا يشتق. قلت هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود وبظيره فيما تقدم في قوله وقد تزايد وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب بروزه ضميراً كان الفاعل أو ظاهراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَسْرَرَتْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُخَصَّلاً

يعنى أن الخبر المفرد المشتق إذا تلا غيره من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين إحداهما أن يكون المرفوع ظاهراً نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز، والأخرى أن يكون المرفوع ضميراً وقوله مطلقاً يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين إحداهما يعرض فيها اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو إذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى ما لا لبس فيها نحو زيد هند ضاربها هو وهذه تختلف فيها فمذهب البصريين أنه يجب الإبراز فيها كالتي قبلها ومذهب الكوفيين أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار ومذهب الناطم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال مطلقاً وقوله وأبرزه أى أبرز الضمير ومطلقاً منصوب على الحال من الضمير المنصوب في أبرزه وفي تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدأ وهى موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير في معنى عائد على الخبر وهو الرابط بين الصلة والموصول والضمير في له عائد على المبتدأ وفي قوله محصلاً ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وأبرز الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مطلقاً إذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ، ثم قال:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ نَاوِينَ مَعْنَى كَاتِنٍ أَوْ اسْتَقْسَرُ

من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً وهو راجع بالتقدير إلى المفرد والجمعة ولذلك قال ناوين معنى كاتن أو استقر فإذا قلت زيد عندك أو زيد في الدار فالتقدير زيد كاتن أو مستقر عندك وزيد كان أو استقر عندك، وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجمعة لأنه عوض عن الخبر ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناطم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ووجهه أن أصل الخبر الأفراد واختار البصريين تقديره بالفعل لأنه أصل في العمل والضمير في وأخبروا عائد على العرب وناوين حال منه ومعنى مفعول بناوين، ثم قال:

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُسْئَةٍ وَإِنْ يُعْذَرُ خَبَرًا

يعنى أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة فلا يقال زيد اليوم وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو زيد أمامك وأن اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو القتال يوم الجمعة وقوله وإن يفد فأخبراً أى وإن يفد الإحار عن الجثة باسم الزمان فأجز الإخبار به ومنه قولهم الهلال الليلة وهو فى المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى لأن التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فأخيراً أراد فأخبرن فوقف على نون التأكيد الحفيفة بالالف وفاعل يفد صمير عائد على الإخبار المفهوم من قوله حبراً، ثم قال :

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ	مَا لَمْ يُفَدَ كَمَنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً
وَهَلْ فَتَى فَيْكُمُ فَمَا خَلَّ لَنَا	وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ	بِرَّ يَزِينُ وَلَيْفَسَ مَا لَمْ يُقَلْ

الغالب فى المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول العائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة . الأول أن يقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله كمند زيد نمرة . الثانى أن يتقدم عليها أداة استمهام وهو المشار إليه بقوله وهل فتى فيكم . الثالث أن يتقدم عليها أداة نفى وهو المشار إليه بقوله فما خل لنا . الرابع أن تكون موصوفة وهو المشار إليه بقوله ورجل من الكرم عندنا . الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار إليه بقوله ورغبة فى الخير خير . السادس أن تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار إليه بقوله : وعمل برّ يزين ثم قال وليفس ما لم يقل لفهم منه أنه لم يستوف المسوغات ولم يشترط سيوبه فى الابتداء بالنكرة إلا حصول لفائدة ، وحكى من كلام العرب : أمت فى الحجر لا فيك ، وليس فيه شيء من المسوغات التى ذكرها النحويون وما فى قوله ما لم تفد ظرفية مصدرية أى مدة كونها غير مفيدة واللام فى قوله وليفس لام الأمر والفعل مجزوم بها وما موصولة أو نكرة موصوفة فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل ، ثم قال :

وَالْأَصْلُ فِي الْإِخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ	وَجَوُزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرًا
فَانْتَفَعُ حِينَ يَنْتَوَى لِلْجُرْتَانِ	عَرَفَا وَتُكْرَأُ عَادِمَى بَيَانِ
كَذَا إِذَا مَا الْعَمَلُ كَانَ الْخَيْرَ	أَوْ قَصْدَ اسْتَعْمَالِهِ مُحْصَرًا
أَوْ كَانَ مُسْتَعْدًّا لِذِي لَامٍ	أَوْ لَازِمَ الْمَصْدَرِ كَمَنْ لَى مُنْجِدًا

إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له في المعنى وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام: الأول جواز تقديمه وهو المشار إليه بقوله: (وجوزوا التقديم) وقوله: (إد لا ضرراً) أي إن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي، ومن تقديم الخبر على المبتدأ جواراً قولهم تمبمى أنا ومشنوء من يشنوك. الثاني وجوب تأخيره وذلك في خمسة مواضع: الأول أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير وهو المشار إليه بقوله: (فامنع حين يستوي الجزءان * عرفاً ونكراً) فمثال استوائهما في التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما في التنكير أفضل مني أفضل منك، وقوله: (عادمي بيان) يعني أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف أو التنكير إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك من أن أبا يوسف هو المشبه بأبي حنيفة فهو المبتدأ، ومن ذلك قول الشاعر:

٢٦. بنونا بنو أبائنا وبنائنا بنو هن أبناء الرجال الأباعد

فبنون خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين، الموضع الثاني أن يكون فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً وهو المشار إليه بقوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبراً)، يعني أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً مطلقاً وهو مقيد بما تقدم فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو الزيدان قاما وزيد قام أبوه وإنما يمتنع تقديمه في نحو زيد قام وهند قامت. الموضع الثالث أن يكون الخبر محصوراً بإلا أو وإنما وهو المشار إليه بقوله: (أو قصد استعماله متحصراً) مثاله ما زيد إلا قائم وإنما زيد قائم. الموضع الرابع أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار إليه بقوله: (أو كان مسنداً لذى لام ابتداء) يعني أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسنداً لمبتدأ ذى لام ابتداء نحو لزيد قائم. الموضع الخامس أن يكون مسنداً

(٢٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزنة الأدب ١/٤٤٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٦٦، وأوضح المسالك ١/١٠٦، وتحليل الشواهد ص ١٩٨، والحيوان ١/٣٤٦، والدرر ٢/٢٤، وشرح الأشموني ١/٩٩، وشرح انشراح ١/١٧٣، وشرح شواهد المعنى ٢/٨٤٨، وشرح ابن عفيف ص ١١٩، وشرح المعصّل ١/٩٩، ٩/١٣٢، ومعنى اللبيب ٢/٤٥٢، ومعجم الهوامع ١/١٠٢.

والشاهد فيه قوله «بنونا بنو أبائنا» حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل لقربة المعنوية لأن الخبر هو محط الفائدة، مما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله، فهو الخبر، وهو قوله «بنونا» إذ المعنى أن بنى أبائنا مثل بنينا، لا أن بنينا مثل بنينا

لمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار إليه بقوله : (أو لازم الصدر) يعني أو كان مستنداً للآزم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله : (كمن لى منجدا) ، ومثال الشرط من يقيم أقم معه . الثالث وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك فى أربعة مواضع : الموضع الأول أن يكون ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار إليه بقوله :

وَنَحْنُو جُنْدِي دِرْهَمٍ وَلِيٍّ وَطَرٍّ مُلْتَرَمٌ فِيهِ تَقْدِمْ الْخَبَرِ

الموضع الثانى أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار إليه بقوله :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُصْنَرٌ مِثْلَاهُ عَنْهُ مُبَيَّأٌ بِخَبَرٍ

هذا على حذف مضاف أى على ملابسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه نحر على التمرة مثلها زبدًا فلا يجوز مثلها على التمرة لكلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة . الموضع الثالث أن يكون الخبر من ذوات الصدور وهو المشار إليه بقوله .

كَذَا إِذَا سَنَنْوَجِبُ التَّصْنِيدِ كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْنَاهُ نَصِيرًا

يعنى أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرًا ومثل ذلك بقوله : كأين من علمته نصيرًا فأين ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام ومن مبتدأ موصول وعلمته صلتة ونصيرًا مفعول ثان أو حال من الهاء فى علمته إذا جعلت علم بمعنى عرف .

وَخَبَرُ الْمَحْصُورِ قَدَّمَ آتَا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ

الموضع الرابع أن يكون المبتدأ محصوراً بإلا أو وإنما وهو المشار إليه بقوله : (وَوَحَرَ الْمَحْصُورُ قَدَّمَ آتَا) ومثل ذلك بقوله : (كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ) فلنا خبر واجب التقديم لأن المبتدأ هو اتِّبَاعُ أَحْمَدَ إذ هو محصور بإلا ، ومثاله محصوراً وإنما فى الدار زيد ، وقوله والأصل مبتدأ وفى الأحبار متعلق به وأن تؤخر خبر المبتدأ والضمير فى وجوزوا عائد على العرب ، وضرراً اسم لا ، والخبر محذوف تقديره فى التقديم والضمير فى امنعه عائد على التقديم وهرقاً ونكرراً منصوبان على إسقاط الجار والتقدير فى عرف ونكر وعادى منصوب على الحال من الجرايين والعامل فى كذا محذوف تقديره ويمتنع والمعل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأو قصد استعماله جملة معطوفة على الجملة

لتي بعد إذا والهاء في استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا إذا كان الفعل خبراً أو قصد استعمال الخبر محصوراً وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله ومضمر فاعل بعاد والضمير في عليه عائد على الخبر وما في قوله مما واقعة على المبتدأ وهي موصولة وصفتها بخبر وبه عنه متعلقان بخبر والضمير العائد على الموصول الضمير في عنه والضمير في به عائد على الخبر وميناً حال من الضمير في به وهذا اليت من الأبيات المعقدة في هذا الرجز وكذا متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق والفاعل يستوجب ضمير عائد على الخبر والتصدير مفعول يستوجب وخبر المحصور مفعول مقدم بقدّم وأبدأ منصوب على الظرف .

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ هُنَا كَمَا

ثم قال : (وحذف ما يعلم جائز) يعني أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا علم ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله : (كما * تقول زيد بعد من عندكما) فزيد مبتدأ والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله :

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَيْمًا فَرَزِدٌ اسْتَفْنِي عَنْهُ إِذَا عُرِفَ

فدنف خبر والمبتدأ محذوف وتقديره زيد دنف وفهم من قوله وحذف ما يعلم جائز أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا علما ومنه قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ لَمُ يَحْضُرْ﴾ [الطلاق : ٤] أي لمعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بقل وقوله فزيد استفنى عنه إذ عرف تنهيم للبيت ولو استفنى عنه لصح المعنى .

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ حَتَّمُ وَفِي نَحْوِ يَمِينٍ نَا اسْتَفْرُ

وَبَعْدَ وَأَوْ عَيَّيْتُ مَفْهُومٍ مَعَ كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

ثم إن الخبر يحذف وجوباً في أربعة مواضع . الأول بعد لولا الامتناعية وإليه أشار بقوله : (وبعد لولا غالباً حذف الخبر * حتم) وفهم من قوله غالباً أن اللولا استعمالين غالباً وغير غالب وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو لولا زيد لأكرمك ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسدّ الجواب مسده وغير غالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو لولا زيد بك لضحكك فالامتناع في هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دل عليه دليل مغالباً حال من لولا ، وحذف الخبر حتم جملة من مبتدأ وخبر وبعد متعلق بحذف أو بحتم والتقدير وحذف الخبر منحتم بعد لولا في غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ .

الثاني بعد مبتدأ هو نص في القسم وإليه أشار بقوله : (وفي نص يمين إذا استقر) وذلك نحو قولك لمعرك لأفعلن فالخبر واجب الحذف تقديره قسمي ووجب حذفه لسد الجواب مسده ودا إشارة لتحتم حذف الخبر . الثالث بعد واو المعية وهو المشار إليه بقوله : (وبعد واو عيبت مفهوم مع) أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع ، ومثل ذلك بقوله : (كمثل كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو أظهر والخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان . وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف . الرابع أن يقع المبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبراً عن المبتدأ وهو المشار إليه بقوله :

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا هَرِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمِرًا

أي يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال المحتج جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبراً جملة في موضع الصفة لحال وعن الذي متعلق بخبراً والذي نعت لمحذوف تقديره عن المبتدأ الذي وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور وقد مثل للأول بقوله :

فَضَرَبِي الْمَبْنِيَّةَ مُسَبِّحًا وَأَتَمُّ تَبَيَّنِي الْحَقُّ مُنَوَّطًا بِالْحَكَمِ

وانتقدير ضربى العبد إذا كان مسبباً فضرى مبتدأ وهو مصدر عامل في العبد والعبد مفسر بضمير المستتر في كن المحذوفة وكان المحذوفة تامة ومسبباً اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فآخر على هذا الاستقرار العامل في إذا المحذوفة أي ضربى كائن إذا . ثم مثل للثاني أيضاً بقوله : (وأتم • تبينى الحق منوطاً بالحكم) فأنم أفعل تفضيل وهو مبتدأ مضاف إلى تبينى والحق مفعول بتبيينى ومنوطاً حال من الضمير المستتر في كان المقدرة ومعنى منوطاً متعلق وبالحكم متعلق به . ثم قال :

وَأَخْبِرُوا بَأْسَيْنِ أَوْ يَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَسَهُمْ سَرَاةً شُعْرَا

يعنى أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين : أحدهما أن تتعدد لفظاً لا معنى نحو الرمان حلوا حامض لأن معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد إذ معاهما مرّ فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لأنهما بمرلة اسم واحد والثاني

أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو زيد كاتب شاعر فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف وإلى هذا المثال أشار بقوله . (كهم سرأة شعرا) فهم مبتدأ وسرأة خبر أول وشعرا خبر بعد خبر وسرأة جمع سري على غير قياس وهو الشريف قال الجوهري وهو جمع عزيز أن يجمع فعيل أصلاً على فعلة ولا يعرف غيره وجمع السرأة سروات .

كان وأحواتها

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخ الابتداء وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتداء رفع المبتدأ فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها . وبدأ بكان وأحواتها فقال رحمه الله تعالى :

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ كَكَانَ مَبْدَأُ عُمَرُ

يعنى أن كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبراً على أنه خبرها ثم مثل بقوله كَكَانَ سيداً عمر ، وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها وسينصب عليه بعد وكان فاعل يرفع والمبتدأ مفعول واسماً حال من المبتدأ والخبر منصوب بإضمار فعل يفسره تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والأول أجود يعطيه على الجملة الفعلية، ثم قال :

كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا • أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالٌ بَرَحَا • فَتَى وَآتَفَكَ

يعنى أن ظل وما بعدها مثل كان في رفعها الاسم وتنصبها الخبر ثم إن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام : قسم يعمل بلا شرط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهى وذلك زال واتفك وما بينهما . وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام وإلى هذا القسم أشار بقوله :

وَهَذِي الْأَرْتَعَةُ • لَشَبَّهَ نَفْيَ أَوْلَيْتَنِي مُنْبَعَهُ
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مُسْتَبَوِّقًا بِمَا • كَأَعْطَى مَا دُعِمْتُ مُصْبِحًا دَرْهَمًا

يعنى أن زال وبرح ونفى واتفك لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون متعة لنفي أو شبهه وشمل قوله أَوْلَيْتَنِي جميع أدوات النفي ، والمراد بشبهه النهى كقوله :

٢٧. صاح شمر ولا ترك ذاكر الموتي فسيانهُ صلالٌ مسيرٌ

وقوله : ومثل كان دام مسبقاً بما يعنى أن دام مثل كان فى عملها ويشترط فى عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما ثم مثل بقوله كأعط ما دمت مصيباً درهماً وفهم من المثال أن ما المذكورة ظرفية مصدرية إذ التقدير أعط درهماً مدة دوامك مصيباً وفهم من المثال اشتراط تقدم النفي أو شبهه فى زال وأخواتها وتقدم ما فى دام وأن ما بقى من الأفعال المذكورة لا يشترط فيه شيء . ولما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضى وكان غير الماضى كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضى أشار إلى ذلك بقوله :

وَقَبِرُ ماضٍ مِسْئَلُهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا

وفهم من قوله : إن كان غير الماضى منه استعملا ، أن منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضى وذلك ليس ودام . فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضاً على حذف مضاف بين مثل والهاء والتقدير قد عمل عملاً مثل عمله وإن كان شرطاً والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه .

وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ أَجْزُ

ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه فأما تقديمه على اسمها فجائز فى جميعها وإلى ذلك أشار بقوله : (وفى جميعها توسط الخبر • أجز) أى فى جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم : ٤٧] وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقديمه عليها فهى فى ذلك ثلاثة أقسام : قسم يمنع تقديمه عليه باتفاق وهو ما دام وما اقترن منها بما النافية وإلى ذلك أشار بقوله :

وَكُلُّ مَنْبُتٍ قَدْ دَامَ حُظْرٌ

كَذَلِكَ سَبَقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَسْئَلَةٌ لَا نَالِيَةَ

يعنى أن النحويين كلهم متعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان : إحداهما أن يسبق ما

(٢٧) البيت من الخفيف ، وهو بلا سبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٣٤ ، وتحليص الشواهد ص ٢٣٠ ، والدرر ٢/ ٤٤ .

وشرح الأشموبى ١/ ١١٠ ، وشرح النصريح ١/ ١٨٥ ، وشرح ابن عقيل ص ١٣٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص

١٩٩ ، وشرح فطر البدى ص ١٢٧ ، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤ ، ومعجم الهوامع ١/ ١١١

وشاهد به قوله «ولا تزل ذاكر الموت» حيث عمل الفعل «زال» عمل «كان» لأنه سبق بهى

المقرونة بدام نحو قائماً ما دام زيد فهذا ممتنع اتفاقاً لأن ما مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدم على الموصول والأخرى أن يسبق دام ويتأخر عن ما نحو ما قائماً دام زيد وفي هذا خلاف وظاهر كلامه أن منع هذا مجمع عليه فإنه أتى بدام مجردة من ما فشمّل الصورتين .

ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال وإلى ذلك أشار بقوله : (كذلك سبق خبر ما النافية) أي كذلك أيضاً يمتنع أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الأفعال لأن ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائماً ما كان زيد ولا مقيماً ما صار عمرو فكل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دام . وسبق خبر مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافية نعت لما وخبره كذلك والتقدير أن يسبق الخبر ما لنافية مثل سبق الخبر دام في المنع . وقوله : (فجى بها مثلاً لا تالية) تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بها أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله : (فجى بها مثلاً لا تالية) أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ما قائماً كان زيد وفهم من إطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمّل نحو ما قائماً كان زيد وما مقيماً زال عمرو وفي هذا الأخير خلاف والمشهور الجمع ومثلاً حال من ما وفي بعض النسخ بها وهو عائد على ما ومثلاً حال منها وتالية معطوف فهو تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه .

وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطَفَى وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَعَ يَكْتَفَى

وَمَا سِوَاهُ نَائِصٌ

القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس وإلى ذلك أشار بقوله : (ومنع سبق خبر ليس اصطفي) يعني أن في تقديم خبر ليس عليها خلافاً والمختار عند الناطم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور . ومنع مبتدأ مضاف إلى سبق وسبق مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطفي خبر المبتدأ والتقدير منع أن يسبق الخبر ليس مصطفى .

القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها فإن قلت من أين يفهم من كلامه هذا القسم . قلت من سكوته أنه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم أن ما بقي يجوز تقديمه ثم قال : (وذو تمام ما برع يكتفي * وما سواء ناقص)

يعنى أن ما اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن المصوب يسمى تاماً كقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ دُونَ عُسْرَةٍ﴾ [الفرقة: ٢٨٠] أى وإن حضر، وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصاً نحو وكان الله بكل شيء عليماً ولكونه لا يكتفى بالمرفوع يسمى ناقصاً وقيل سميت ناقصة لأنها نقصت عن الأفعال لأنها لا تدل على الحدث وما موصولة والظاهر أنها مبتدأ وخبرها دو تمام ورفع متعلق بـيكتفى وهو مصدر فى معنى المفعول أى مرفوع وما الثانية موصولة أيضاً وصلتها سواء هى مبتدأ وخبرها ناقص، ثم قال:

وَالنَّقْصُ نِسْيُ فَتَيَّ لَيْسَ زَالٌ دَائِمًا قُنِي

يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة وهى فتى وليس وزال لا تستعمل إلا ناقصة أى غير مكتملة بالمرفوع فالنقص مبتدأ وخبره قنى أى تبع ودائماً حال من الضمير المستتر فى قنى وهى فتى متعلق بقنى أو بالنقص وليس وزال معطوفان على حذف حرف العطف، ثم قال:

وَلَا يَلِيَّ الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْحَسَرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفَا أُنِي أَوْ حَرْفَ جَسَرِ

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعنى أن معمول الحسر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول كان طعامك زيد أكلاً فهذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو كان عندك زيد مقيماً وكان فى الدار عمرو جالساً، والعامل مفعول يلى وفاعله معمول الخبر وظرفاً أو حرف جر حالان من الضمير المستتر فى أتى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر:

٢٨. قَافِذٌ هَذَا جَرُونِ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا
وهو عند البصريين موزون بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:

وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا أَوْ إِنِ وَقَعَ شَوْعِهِمْ مَا اسْتَشْشَانُ أَنَّهُ امْتَنَعَ

(٢٨) البيت من الطويل، وهو للمرردق فى ديوانه ١/ ١٨٦، وتحليص الشواهد ص ٢٤٥، وخراتة الأدب ٩/ ٢٦٨، ٢٦٩، والبرز ٢/ ٧١، وشرح النصريح ١/ ١٩٠، والمقاصد الحوية ٢/ ٢٤٤، والمقتضب ١/ ١٠١، وبلاسة فى أرواح المسالك ١/ ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ص ١٤٤، وصلى اللبيب ٢/ ٦٦٠، وجمع الهوامع ١/ ١١٨، والشاهد فيه قوله «بما كان إياهم عطية عوداً» حيث جاء فى «كان» ضمير مستتر هو ضمير الشأن، وهو اسمها وقيل «عطية» اسم «كان» وقد فصل الشاعر بين «كان» واسمها بغير الظرف، وهذا حائر عند الكوفيين وطائفة من البصريين وقيل غير ذلك.

يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يورهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوى فى كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها فى موضع خبرها ففى كان من قوله بما كان إياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا فى موضع خبره وإياهم مفعول بعودا مقدماً على المبتدأ. وقوله ومضمر الشأن مفعول بانو واسماً منصوب على الحال من مضمر الشأن وإن وقع شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان إلخ وأن وما بعدها موزولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرباط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير فى أنه. ثم قال:

وَلَقَدْ تَرَادُ كَانَ فِي حَشْوِ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عَلِمَ مَنْ تَقَدُّمًا
وَيَحذفونها وَيَبْقُونَ الْخَبَرَ وَيَعْدُ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا شَهَرٍ

وفهم من قوله وقد تزايد قلته زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة وفهم من قوله كان أنها تزايد بمعظم الماضى وأنه لا يزايد غيرها من أخواتها وفهم من قوله فى حشو أنها لا تزايد أولاً ولا آخرًا، وما فى قوله كما تعجبية وهى تامة فى موضع رفع بالابتداء وأصح فعل ماض وفاعله ضمير مستتر هائد على ما وعلم مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين ما وأصح. ثم قال: (ويحذفونها ويبقون الخبر) يعنى أن العرب يحذفون كان وفهم من قوله ويبقون الخبر أنها تحذف مع اسمها ويترد حذفها فى ثلاثة مواضع. الأول بعد إن الشرطية. الثانى بعد لو. الثالث بعد أن المصدرية وقد أشار إلى الأول والثانى بقوله: (وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر) فمثال حذفها بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيوف وإن خنجرًا فخنجر أى إن كان المقتول به سيفاً ومثاله بعد لو قوله **﴿﴾**: «احفظوا عني ولو آية» أى ولو كان المحفوظ آية، وقول الشاعر:

٢٩. لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكاً جودُه صاقَ عنها السهْلُ والوعرُ

وفهم من قوله اشتهر أن حذفها مع اسمها فى غير ما ذكر قليل، ومنه ما أنشد سيبويه

(٢٩) البيت من البسيط، وهو للعين المقرئ فى خزانة الأدب ١/٢٥٧، والدرر ٢/٨٥، وبلاسية فى أوضح المسالك ١/٢٦٢، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠، وشرح الأشعرى ١/١١٩، وشرح التصريح ١/١٩٣، وشرح شواهد المحصى ٢/٦٥٨، وشرح قطر الندى ص ١٤٢، ومضى اللبيب ١/٢٦٨، والمقاصد الحوية

٣٠. من لد شولاً فإلى إتلاتها

أى من لدن أن كانت شولاً فإشارة إلى الحذف وهو مبتدأ واشتهر خبره وبعد متعلق
باشتهر وكثيراً نعت لمصدر محذوف أى اشتهاً كثيراً ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير
المستتر فى اشتهر ثم أشار إلى الثالث بقوله :

وَبَعْدَ أَنْ تَعْرِضَ مَا عَنْهَا ارْتَكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرَا فَاقْتَرِبْ

يعنى أن كان تحذف بعد أن ويعرض عنها ما وفهم من قوله : (تعريض ما عنها) أنها لا
يحذف اسمها معها وتعريض مبتدأ وهو مضاف إلى ما وارتكب خبره وبعد وهما متعلقان
بتعريض ومثل بقوله : (أما أنت برا فاقترِب) والتقدير اقترِب لأن كنت برا فحذفت كان
وعرض عنها ما فنفصل الضمير الذى كان متصلاً بها وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن
مطرده فأنت فى قوله أما أنت اسم كان المحذوفة وبرأ خبرها . ثم قال :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مَحْذُومٌ تُحْذَفُ نُونٌ وَفَوَّ حُذِفَ مَا التَّرْمِ

إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين
فنقول لم يكن ويجوز بعد ذلك أن نحذف نونه لشبهها بحرف اللين ولكثرة الاستعمال
فنقول لم يك زيد قائماً ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم وقبل
الساكن كقوله :

٣١. لم يك الحق سوى أن حاجها رسم دار قد تعصى بالسرار

(٣٠) الرجز بلامية فى الأشياء والنظائر ٣٦٦/٢ ، ٢٤٨/٨ ، وأوضح المسالك ١/٢٦٣ ، وتخليص الشواهد ص
٢٦٠ ، وخزانة الأدب ١/٢٤ ، ٩/٣١٨ ، والدرر ٢/٨٧ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٦ ، وشرح الأشموني
١/١١٩ ، وشرح التصريح ١/١٩٤ ، وشرح شواهد المعنى ٢/٨٣٦ ، وشرح ابن عقيل ص ١٤٩ ، وشرح
المعصل ٤/١٠١ ، ٨/٣٥ ، والكتاب ١/٢٦٤ ، ولسان العرب ١٣/٢٨٤ (نون) ، معنى اللبيب ٢/٤٢٢ ،
والمقاصد الحوية ٢/٥١ ، وجمع الهوامع ١/١٢٢ .

والشاهد به قوله : من لد شولاً حيث حذف «كان» واسمها وأبقى خبرها وهو «شولاً» بعد «لدا» و«لدا» شاد
لأنه إما يكثر حذف «كان» بعد «إن» و«لو» . وقيل : «شولاً» معقول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : «من لد
شالت الناقة شولاً» .

(٣١) البيت من الرمل ، وهو لحسين (أو الحسن كما فى لسان العرب) ابن عرفة فى خزانة الأدب ٩/٣٠٤ ، والدرر
٢/٩٤ ، ولسان العرب ١٣/٣٦٤ (كون) ، وموافى زبد ص ٧٧ ، وبلاسية فى تخليص الشواهد ص ٢٦٨ ،
والخصائص ١/٩٠ ، والدرر ٦/٢١٧ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٠ ، ٥٤٠ ، والنصف ٢/٢٢٨ ، وجمع
الهوامع ١/١٢٢ ، ١٥٦ .

ومذهب سيويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب يونس وقوله وهو حذف ما التزم أي لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتحذف ولكن متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبر وما نافية وهي وما بعدها صفة لحذف .

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

إنما فصل هذه الحروف من باب كان وإن كان عملها كلها واحداً لأن هذه أحرف وتلك أفعال . ثم قال :

بِمَا لَيْسَ أَصْلُهُ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النِّفْيِ وَتَرْتِيبُ زَكْنِ

ما لافية مع الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فأصلها أن لا تعمل ولذلك أهمها بنو تميم على الأصل ، وأم أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال . ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط الأول أن لا يزداد بعدها إن وهو المشار إليه بقوله دون إن نحو ما إن زيد قائم لأن إن لا تزداد بعد ليس فبعدت عن الشبه . الثاني بقاء النفي فلو بطل النفي لم تعمل نحو ما زيد إلا قائم وهو المنبه عليه بقوله مع بقا النفي . الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله وترتيب زكن أي علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر . الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو خبر ظرف أو مجرور فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله :

وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَقْبَلًا أَجَارَ الْعُلَمَاءُ

يعنى أن معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على اسمها لتوسيعهم في الظروف والمجرورات نحو ما في الدار زيد جالساً وما عندك عمرو مقيماً وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو ما طعامكريد أكلاً وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت فيه الشروط ما زيد قائماً وبهذه اللغة جاء القرآن وهو قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بِشَرٍّ ﴾ [يوسف : ٣١] و ﴿ مَا هُنَّ أَهْمًا إِلَيْهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] مقوله [إعمال منصوب على المصدر بأعملت ودون متعلق بأعملت وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجاز وبى في المثال متعلق بمعنيا فهو مجرور معمول للخبر . ثم قال :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ مِمَّا ارْتَمَ حَيْثُ حَلَّ

يعنى أن المعطوف ولكن أو بيل على المنصوب بما يلزم رفعه لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول ما زيد قائماً لكن قاعد وما عمرو منطلقاً بل مقيم ونجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبيل هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف ولكن وبيل أن العطف إذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف. فرفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف إلى مفعول والباء في ولكن وبيل متعلقان بالمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم أو برفع وحيث منعقة بالزم والتقدير والزم رفع معطوف ولكن أو بيل بعد المنصوب بما حيث جاء. ثم قال:

وَبَعْدَ مَا وَلَّيْسَ جَرُّ الْبَاءِ الْخَسَرُ وَتَعْدِلَ لَا وَتَقَى كَانَ قَدْ يَجْرُ

يعنى أن باء الجر تدخل على خبر ما وخبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [إبراهيم: ٢٠] ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] وهو كثير وهذه الباء رائدة لتأكيد النفي وتزاد أيضاً الباء للتوكيد في خبر لا نحو قوله:

٣٢. فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُوشَعَاعَةٍ مَعْنَى فَنِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وفي خبر كان المنفية كقوله:

٣٣. وَإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الرَّادِّ لَمْ أَكُنْ بِأَعْمَلِهِمْ إِذْ أَحْشَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ

وفهم من قوله قد يجر أن زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل والباء فاعل بجر

(٣٢) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني ص ٥٤، والدرر ١٢٦/٢، ١٤٨/٣، وشرح التصريح ٢٠١/١، ٤١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٥، والمقاصد البحرية ١١٤/٢، ٤١٧/٣، وبلاسية في الأشياء والظواهر ١٢٥/٣، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، وشرح الأشموني ١٢٣/١، وشرح شواهد المعنى ص ٨٣٥، وشرح ابن عقيل ص ١٥٦، ومعنى اللبيب ص ٤١٩، ومعجم الهوامع ١٢٧/١، ٢١٨.

الشاهد فيه دخول الباء الزائدة في خبر «لا» العاملة عمل «ليس» كما تدخل على «ما» العاملة عمل «ليس» (٣٣) البيت من الطويل، وهو للشعري في ديوانه ص ٥٩، وتحطيم الشواهد ص ٢٨٥، وحرارة الأدب ٣/٣٤١، والدرر ١٢٤/٢، وشرح التصريح ٢٠٢/١، وشرح شواهد المعنى ٨٩٩/٢، والمقاصد البحرية ١١٧/٢، ٥١/٤، وبلاسية في الأشياء والظواهر ١٢٤/٣، وأوضح المسالك ٢٩٥/١، والجنى الداني ص ٥٤، وحرر الأدب ص ٥٤، وشرح الأشموني ١٢٣/١، وشرح ابن عقيل ص ١٥٧، وشرح قطر الندى ص ١٨٨، ومعنى اللبيب ٥٦٠/٢، ومعجم الهوامع ١٢٧/١.

والشاهد فيه إدخال الباء الزائدة على خبر «كان» المنفية به «لم»

وقصرها ضرورة والخبر مفعول بجر وفي يجر آخر البيت خمير مستتر عائد على الخبر المتقدم . فإن قلت كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لأن الخبر المتقدم خبر ما وليس والخمير في يجر عائد في المعنى على خبر لا أو كان النافية فلم يتحدا معنى ؟ قلت هو مما يفسره لفظاً لا معنى كقولهم عندي درهم ونصفه . ثم قال :

فِي الْكِرَاتِ أَهْمَسِمِلَتْ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلَى لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ لَا

يعنى أن لا النافية أعملت إعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط أن يكون اسمها نكرة فنقول لا رجل قائماً، ومنه قوله :

٣٤. نَعَزْ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

وقوله : وقد تلى لات وإن ذا العمل ، يعنى أن لات وإن النافية مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث مفتوحة وفهم من قوله وقد تلى أن ذلك قليل وفهم من إطلاقه أيضاً أنها لا يختصان بالعمل في النكرة كلا فمن إعمال إن في النكرة قولهم إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية ومن إعمالها في المعرفة قولهم :

٣٥. إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمَجَانِسِ

وأما لات فلا تعمل إلا في الحين على ما سيأتى فلا مفعول ما لم يسم فاعله بأعملت وفي الكرات متعلق بأعملت وكليس نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير أعملت

(٣٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٩/١ ، وتحليص الشواهد ص ٢٩٤ ، والجنى الدانى ص ٢٩٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٣٨ ، والدرر ١١١/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح النصريح ١٩٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦ ، وشرح شواهد المص ٦١٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ١٥٨ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٦ ، وشرح فطر الندي ص ١١٤ ، ومفاتيح السبب ٢٣٩/١ ، والمقاصد الحوية ١٠٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٥/١

و شاهد به قوله «لا شيء باقيا» وقوله «لا وور واقيا» حيث أعمل «لا» النافية عمل «ليس» في الموضعين ، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين ، وهذا هو القياس .

(٣٥) البيت من المنسرح ، وهو بلا نسبة في الألفية ص ٤٦ ، وأوضح المسالك ٢٩١/١ ، وتحليص الشواهد ص ٣١٦ ، والجنى الدانى ص ٢٠٩ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٦ ، وخزانة الأدب ١٦٦/٤ ، والدرر ١٠٨/٢ ، ورحب النجاشي ص ١٠٨ ، وشرح الأشموني ١٢٦/١ ، وشرح النصريح ٢٠١/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٦ ، والمقاصد الحوية ١١٣/٢ ، والمقرب ١٠٥/١ ، وجمع الهوامع ١٢٥/١

والشاهد به قوله «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» عمل «ليس» فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر

لا في النكرات إعمالاً كإعمال ليس ولات فاعل بتلى وإن معطوف عليه وذا العمل مفعول ودا إشارة إلى عمل ليس والعمل نعت لذا . ثم قال :

وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفُ ذِي الرِّفْعِ فُشَا وَالْعَكْسُ قُلْ

يعنى أن لات لا تعمل إلا في الحين وهو اسم الرمان فلا يقال لات زيد قائماً بل يقال لات حين خروج ولات وقت قتال ، ومنه قوله تعالى . ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص : ٣] وقبوه : وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل ، يعنى أن حذف المرفوع وهو اسمها فاش أى كثير وعكسه وهو حذف المصوب وهو خبرها قليل وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معاً فمن حذف اسمها ولات حين مناص ومن حذف خبرها قوله ولات حين مناص برفع حين ، وهى قراءة شاذة وتقدیر الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره للات وفى سوى فى موضع الحال على أنه نعت لعمل قدم عليه أو متعلق بعمل .

أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكُنْ نَدْرُ	هَمِيرٌ مُصَارِعٌ يَهْذِبُ خَبَرُ
وَكَوْنُهُ يَدْرُونَ أَنْ يَغْدَ عَسَى	تَرَزُّ وَكَادَ الْأَمْرُ بِهِ عَكَا
وَكَمَسَى حَرَى وَلَكِنْ حُمَلَا	حَرَّهَا خَنَمًا بَأْنُ مُشْمَلَا
وَالرَّمُوا اخْلُوتُ أَنْ مِثْلَ حَرَى	وَنَمَسِدَ أَوْشَكَ أَنْ تَرَا
وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصْحِ كَرَمَا	وَتَرَكَ أَنْ مَعَ دَى الشَّرْعُ وَجَبَ

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام : قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه . وسميت كلها أفعال المقاربة تغليباً فالذى لمقاربة الفعل كاد وكرب وأوشك والذى للرجاء عسى واخْلُوتُ وحَرَى والذى للشروع جعل وأخذ وطفق وخلق وأنشأ وقد أشار إلى القسم الأول والثانى بقوله : (ككان كاد وعسى) يعنى أن كاد وعسى مثل كان فى كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر إلا أن خبر كاد وعسى لا يكون فى الغالب إلا فعلاً مضارعاً وقد نبه على ذلك بقوله : (لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الدور قوله :

٣٦. فابت إلى فهم وما كدت أيا

وقولهم في المثل عسى الغوير أبوساً. وكاد مبتداً وخبره ككان، وعسى معطوف على كاد وغير مضارع فاعل بندر ومعنى ندر قل ولهذين متعلق بندر وخبر حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالاً وخبر هو الفاعل بندر إلا أن في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل. ثم قال: (وكونه بدون أن بعد عسى * نذر) يعني أن اقتران المضارع الواقع خبراً لعسى بأن كثير كقوله تعالى: ﴿عسى الله أن يتوب عنهم﴾ [التوبة: ١٠٢] وخلوة منها نذر قليل كقول الشاعر:

٣٧. عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراء فرح قريب

ثم قال: (وكاد الأمر فيه عكساً) يعني أن القليل في عسى وهو خلوة من أن هو الكثير في كاد نحو قوله عز وجل: ﴿وما كادوا يفعلون﴾ [البقرة: ٧١] والكثير في عسى وهو اقترانه بأن هو القليل في كاد نحو قوله:

٣٨. قد كاد من طول الليل أن يمضاً

(٣٦) عجز

وكم مثلها فارقتها وهي تصغر

والبيت من الطويل، وهو لشايط شراً في ديوانه ص ٩١، والأخاني ١٥٩/٢١، وتحليص الشواهد ص ٣٠٩، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨، ٣٧٥، ٣٧٦، والحصائص ٣٩١/١، والدرر ١٥٠/٢، وشرح النصريح ٢٠٣/١، وشرح ديوان الحماسة لمرزوقي ص ٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩، ولسان العرب ٣/٣٨٣ (كيد)، والمفصّل المحوى ١٦٥/٢، وبلاسية في الإنصاف ٥٤٤/٢، وأوضح المسالك ٣٠٢/١، وخزانة الأدب ٣٤٧/٩، ووصف المباني ص ١٩٠، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٢، وشرح المنصّل ١٣/٧، وجمع الهوامع ١٣٠/١.

والشاهد فيه مجيء خبر كاد مفرداً وهذا نادر.

(٣٧) البيت من الزاهر، وهو لهبة بن خشرم في خزانة الأدب ٣٢٨/٩، ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١، والدرر ١٤٥/٢، وشرح النصريح ٢٠٦/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧، وشرح شواهد المحي ص ٤٤٣، والكتاب ١٥٩/٣، والجمع ص ٢٢٥، والمقاصد النحوية ١٨٤/٢، وبلاسية في أسرار العربية ص ١٢٨، وأوضح المسالك ٣١٢/١، وتحليص الشواهد ص ٣٢٦، وخزانة الأدب ٣١٦/٩، والحي الثاني ص ٤٦٢، وشرح ابن عقيل ص ١٦٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٦، والمقرب ٩٨/١، وشرح المنصّل ١١٧/٧، ١٢١، وعلى التليب ص ١٥٢، والمقتضب ٧٠/٣، وجمع الهوامع ١٣٠/١.

والشاهد فيه قوله: «يكون وراءه حيث وقع خبر عسى» فضلاً عن مضارعاً مجرداً من «أن» المصدرية، وهذا قليل

(٣٨) الرجز لروية في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، والدرر ١٤٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩، وشرح المنصّل ١٢١/٧، والكتاب ١٦٠/٣، ولسان العرب ٣/٣٨٣، والمقاصد النحوية ٢١٥/٢، وبلاسية في أدب الكاتب ص ٤١٩، وأسرار العربية ص ٥، وتحليص الشواهد ص ٣٢٩، ولسان العرب ٢/٥٩٨ (مصح)، والمقتضب ٧٥/٣، وجمع الهوامع ١٣٠/١.

والشاهد فيه دخول «أن» بعد كاد ضرورة، والمشهور إسقاطها.

وكونه مبتداً وبدون متعلق به وكذلك بعد ونزر خبر المبتداً وكاد مبتداً والأمر مبتداً ثانٍ وخبره عكس والجملة خبر المبتداً الأول. ثم قال: (وكعسى حرى) يعنى أن حرى مثل عسى فى المعنى الذى هو الرجاء قيل ولم يذكر حرى فى هذا الباب غيره. ثم قال: (ولكن جعلاً * خبرها حتماً بأن متصلاً) يعنى أن حرى وإن كانت بمعنى عسى فهى مخالفة لها فى الاستعمال بنزوم خبرها أن فحرى مبتداً خبره كعسى وخبرها مرفوع بجعلاً ومتصلاً مفعول ثانٍ بجعلاً وحتماً حال من الضمير المستتر فى متصلاً أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالاً حتماً أى واجباً. ثم قال رحمه الله تعالى: (وألزموا اخْلُوقْ أن مثل حرى) يعنى أن اخْلُوقْ لا يستعمل خبرها إلا مقروناً بأن فهى إذا مثل حرى إلا أنه لم ينبه على أنها شبيهة فى المعنى بعسى كما نبه على حرى وقد تقدم أنها من باب عسى فتقول اخْلُوقْ زيد أن يفعل ولا يجوز يفعل. وقوله وألزموا يعنى العرب واخْلُوقْ مفعول أول بالزمو وأن مفعول ثانٍ ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخْلُوقْ. ثم قال: (وبعد أو شك انتفاً أن نزر) يعنى أن خلو خبر أو شك من أن قيل فهى فى ذلك كعسى فى الاستعمال لا فى المعنى فإن عسى للرجاء وأو شك للمقاربة كما تقدم، وانتفاً أن مبتداً خبره نزراً وبعد متعلق بنزراً أو بانتفاً. ثم قال: (ومثل كاد فى الأصح كرباً) يعنى أن الأكثر فى خبر كرب تحرده من أن وقد يقرن بها قليلاً كقوله:

٣٩. وَقَدْ كَرِبْتُ أَهْنَقَهَا أَنْ تَقْطَعَا

وأشار بقوله فى الأصح إلى مخالفة سيبويه فإنه لم يذكر فيها خبر التجرد من أن، ويقال كرب بفتح الراء وكسرهما والأول أفصح ومثل كاد مبتداً وكرب خبره ويجوز العكس وفى الأصح متعلق بمثل. ثم قال (وترك أن مع ذى الشروع وجباً) يعنى أن الأفعال الدالة على الشروع لا يقرن خبرها بأن لأنها دالة على الحال وأن للاستقبال فتناً، وترك أن مبتداً وهو مصدر مضاف إلى المفعول ووجب خبره ومع ذى متعلق بترك. ثم مثل بخمسة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

كَانَتْ السَّائِقُ يَخْشَوُ وَطَفِقَ كَذَا جَعَلْتُ وَاخْذْتُ وَحَلِقُ

(٣٩) صدره.

سماها ذور الأحلام سجلاً على الظلم

والبيت من الطويل، وهو لأبي زيد السلمي فى تلخيص الشواهد ص ٣٣٠، والدرر ١٤٣/٢، وشرح التصريح ٢٠٧/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٨٥، والمقاصد النحوية ١٩٣/٢، وبلا نسخة فى أوضح المسالك ٣١٦/١، وشرح الأسموس ١٢٣/١، وشرح شذور اللهب ص ٣٥٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩٦، وشرح ٩٩/١ وجمع الهوامع ١٣٠/١.

والشاهد فيه قوله «أن تقطعا» حيث جاء خبر «كربيه» فعلاً مضارعاً مقترناً بـ «أن» والأكثر عدم الاقتران.

فأنشأ فعل ماضٍ دال على الإنشاء والسائق اسمها وهو الذي يسوق الإبل أى يقدمها ويحددو فى موضع خبرها وطلق معطوف على أنشأ، ويقال طلق بفتح الفاء وطلق بالفاء المكسورة وطلق بالباء وهى مكسورة، وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع أنشأ عدم الحصر فإنه زاد فى التسهيل عليها هب وقام. ثم قال:

وَأَسْتَعْمَلُوا مُصَارِعًا لَأَوْشِكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ وَرَادُوا مُوشِكَا

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ المعاصى كما نطق بها الناظم إلا كاد وأوشك، أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَآ يَرْفَعُ يَدَهُ بِالْأَنْصَارِ﴾ [النور: ٤٣] وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقوله:

٤٠. يوشك من فر من منيته فى بعض عرّاته يوافقها

ويستعمل أيضاً منه اسم الفاعل، وإليه أشار بقوله: وزادوا موشكا، ومنه قوله:

٤١. فموشكة أرسنا أن نمرود حلاف الأئيس وحوشاً يباباً

وقوله واستعملوا يعنى العرب وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد ولكنها بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة والتقدير لأوشك وكاد لا غيرهما. ثم قال:

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد عسى بأن يفعل من ثان قد

يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة وهى عسى واخلولق وأوشك تسند لأن يفعل ويستغنى به عن ثان من الجزأين وتكون حينئذ أفعالاً لازمة تكفى بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخلولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ

(١٠) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص ٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢، وشرح التصريح ٢٠٧/١، وشرح المفصل ١٢٦/٧، والعقد المريد ١٨٧/٣، والكتاب ١٦١/٣، ولسان العرب ٣٢/٦ (بيس)، ١٨٨ (كأس)، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢، ولعمران بن حطان فى ديوانه ص ١٢٣، ولأمية أر لرجل من الحوارج فى تخلص الشواهد ص ٣٢٣، والدرر ١٣٦/٢، وبلاسة فى أوضح المسالك ٣١٣/١، وشرح الأسموني ١٢٩/١، وشرح شدور الذهب ص ٣٥٢، وشرح ابن عقيل ص ١٦٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٨، والمقرب ٩٨/١، وجمع الهوامع ١٢٩/١، ١٣٠.

(٤١) البيت من المتقارب، وهو لأبى سهم الهذلي فى تخلص الشواهد ص ٣٣٦، والدرر ١٣٧/٢، والمقاصد النحوية ٢١١/٢، ولأسماء بن العارث فى شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩٢، وبلاسة فى شرح الأسموني ١٣١/١، وشرح ابن عقيل ص ١٧١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٣، وجمع الهوامع ١٢٩/١.

لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] وقد في قوله قد يرد للتحقيق لا التقليل لكثرة ورود ذلك واحلوق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لأن الكاف من أوشك مدغمة في القاف بعد قلبه قافاً لأجل استقامة الوزن وغنى فعل يبرد وبأن متعلق بغنى لأنه مصدر وكذلك عن ويعد في أول البيت متعلق ببرد، ثم قال:

وَجَرْدُنْ عَسَى أَوْ أَرْقَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلُهَا فَدُكِرًا

يعنى أن عسى إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتُسند إلى أن يفعل وجز أن ترفع ضميراً يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين في التانيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثانى هند عست أن تفعل والزيدان عسبا أن يفعلا والزيدون عسوا أن يفعلوا والهندات عسين أن يفعلن وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب أن ذلك فى الأفعال الثلاثة المذكورة إذ لا فرق وعليه شرح المرادى، وقوله: وجردن عسى يعنى من الضمير وعسى معمول بجردين وأو للتخيير وبها متعلق برفع وقبلها متعلق بذكر واسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر، ثم قال

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَحْزَى فِي السُّبِي مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَاتِّقَا الْفَتْحُ زَكِنُ

يعنى أن عسى إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيتما وعسينم وعسينن يجوز فى سبب الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال: (واتثقا الفتح زكن)، أى واختيار الفتح علم، وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فإنها كلها مثل عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم بأجز وكسر معطوف عليه واتثقا الفتح زكن جملة من مبتدأ وخبر.

إن وأخواتها

هذا هو الباب الثانى من التواضع، ثم قال:

لَإِنَّ أَنْ لَبِثَ لَكِنْ لَعَلَّ كَانَ عَكْسُ مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ

نقدم أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس

كان وإلى ذلك أشار بقوله : (عكس ما لكان من عمل) ، ومعنى إن وأن التوكيد وليت التمنى ولكن الاستدراك ولعل الترجى والإشفاق وكأن التشبيه وما بعد إن معطوف عليه على إسقاط العاطف وعكس مبتدأ خبره في المجرور قبله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به لكان ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال :

كَـانَ زَيْدًا مـَالِمُ يَأْتِي كُفَّةً وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو خِيَمَيْنِ

الكفة : المثل ، والضغن : الحقد ، والمناوة : ثم قال :

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا خَيْرَ الْبَدْيِ

لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة وقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل نبه على أن الترتيب المذكور مراعى محافظ عليه إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله : كليت فيها أرها خبر البدى ، والبدى : الفاحش النطق وذا مفعول براع والترتيب نعت لذا ولا استثناء ولا بد من تقدير حذف كلام ليستقيم مراده والتقدير وراع هذا الترتيب إلا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كليت فيها فالذى على هذا نعت لمحذوف وهو المثال . ثم قال :

وَهَمْزٌ إِنْ الْفَتْحُ لَيْسَ مُصْدِرٌ مَسْدُهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ الْكُسِرِ

يعنى أن همزة إن المكسورة تفتح إذا صد المصدر مسدها أى : إذا أوكت هي وما بعدها بالمصدر وفهم من قوله : (وهمز إن افتح) أن الأصل المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين ، وقوله : (وفي سوى ذاك الكسر) أى إذا لم يصد المصدر مسدها .

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدَأِ صِلَةٍ وَخَيِّتْ إِنْ لَيْمَسَ مَكْمَلَةً
أَوْ حَكَيْتَ بِالْفَوَلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلٌّ خَالَ كَسْرُ رُثَيْهِ وَإِنِّي ذُرْ أَمَلٌ
وَكَسَرُوا مِنْ نَعْدِ فِعْلٍ عُلُقَا بِاللَّامِ كَسَا عِلْمٌ إِنَّهُ نَدُو تَقَى

ثم إن «إن» في ذلك على ثلاثة أقسام : قسم يجب فيه كسرها ، وقسم يجوز فيه كسرها وفتحها ، وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التي يجب فيها الكسر وهي ستة مواضع : الأول أن تقع في الابتداء وهو المشار إليه بقوله : (فاكسر في الابتداء) أى في ابتداء الكلام

ودخل فيه صورتان: الأولى أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] والأخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢] الثاني أن تقع في بدء الصلة وهو المشار إليه بقوله: (وفي بدء صلة) أي في أول الصلة نحو قوله عز وجل: ﴿وَأَنْتِئَاهُ مِنَ الْكَوْثَرِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [القصص: ٧٦] واحترز بقوله: في بدء صلة، من الواقعة في حشو الصلة فإنها يجب فتحها نحو جاء الذي في ظني أنه قائم. الثالث أن تقع جواباً للقسم، وهو المشار إليه بقوله: (وحيث إن ليمين مكمله) أي وحيث تكون إن جواباً للقسم فإنها حيثئذ مكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله عز وجل: ﴿وَالْقَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِرٌ﴾ [العصر: ١ - ٢] والمجرد منها نحو قوله تعالى: ﴿حَمَّ ۝ وَالْكَتَابِ الْمُنِينِ ۝ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ١ - ٣] الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار إليه بقوله: (أو حكيت بالقول) ومثاله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢] الخامس أن تحل محل حال وهو المشار إليه بقوله: (أوحلت محل ● حال) وشمل صورتين الأولى أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله: (كررتة وإنني ذو أمل) ومثله قوله عز وجل: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥] الثانية أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى: ﴿إِلَّا إِنْهُمْ لَيَكُونُنَّ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] السادس أن يفترون خبرها باللام وهو المشار إليه بقوله: (وكسروا من بعد فعل علقا ● باللام) ثم مثل ذلك بقوله: (كاعلم إنه للذر تقى) ومنه قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَتْلُو إِلَيْكَ نُسُوحَهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَّافِلِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] فيعلم يطلب أن بالفتح فعملقت اللام الفعل فوجب كسر إن، فقوله في الابتداء متعلق بكسر وفي بدء صلة معطوف على في الابتداء، وحيث معطوف أيضاً، وإن مبتدأ خبره مكملة، وحيث مضافة إلى الجملة واليمين متعلق بمكملة. القسم الثاني وهو ما يجوز فيها كسرها وفتحها، وذكر أن لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله:

بِمَدِّ إِذَا مُجَاءَةً أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ مَوْحِيَةً نَسِي

يعنى أن كسر إن وفتحها جائز بعد إذا الفجائية وبعد القسم الذي لم يفترون خبرها فيها باللام فمثال ذلك بعد إذا قول الشاعر:

٤٢. وكنت أرى ريداً كما قيل سيداً إذا أنه عبدُ القَسَفِ واللُّهَارِمِ

يروى بكسر إن على القياس لأن إذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فإذا العبودية حاصلة ومثار ذلك بعد القسم قوله :

٤٣. أو تحلني برك العلى إنى أبو ذئالك الصبى

فمن كسر جعلها جواباً للقسم ومن فتح فعلى نية حرف الجر والتقدير على أنى . وفى بنى ضمير مستتر يعود على أن ، وبعد إذا وبوجهين متعلقان بنى فإذا مضافة لفجاءة أو قسم معطوف على إذا ولا لام لا واسمها . ويعد خبرها والجملة صفة لقسم والتقدير بنى إن بعد إذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لا بوجهين ، وفهم أن المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما قبل

مَعَ تَلَوِّهَا الْجَزَأَ وَقَدْ يَطْرُدُ فى نحو خبر القول بنى اخمد

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله : (مَعَ تَلَوِّهَا الْجَزَأَ) يعنى أنه يجوز أيضاً المنع والكسر فى إن الواقعة بعد فاء الجراء كقوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلْ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام : ٥٤] قرئ بالكسر على الأصل لأن الأصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبراً والمبتدأ محذوف تقديره فجاءه الغفران أو العكس والتقدير فالغفران جزاؤه . ومع متعلق بنى فى البيت الذى قبله على حذف العاطف والتقدير بنى جواز الوجهين بعد إذا وبعد القسم وبعد فاء الجزاء . ثم أشار

(٤٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٣٢٨ ، وتحليص الشواهد ص ٣٤٨ ، والجبى الدانى ص ٣٧٨ ، ٤١١ ، وجواهر الأدب ص ٣٥٢ ، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦٥ ، والخصائص ٢/ ٣٩٩ ، والدرر ٢/ ١٨٠ ، وشرح الأشموسى ١/ ١٣٨ ، وشرح التصريح ١/ ٢١٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٩ ، وشرح ابن عقيل ص ١٨١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٨ ، وشرح المعصل ٤/ ٩٧ ، ٨/ ٦١ ، والكتائب ٣/ ١٤٤ ، والمقاصد الحوية ٢/ ٢٢٤ ، والمقتضب ٢/ ٣٥١ ، ومعجم الهوامع ١/ ١٣٨ والشاهد فيه . جواز فتح همزة إن وكسرها بعد إذا الفجائية .

(٤٣) الرجز لزوية فى ملحق ديوانه ص ١٨٨ ، وشرح التصريح ١/ ٢١٩ ، والمقاصد الحوية ١/ ٢٣٢ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٣٤٠ ، وتحليص الشواهد ص ٢٤٨ ، وشرح الأشموسى ١/ ١٣٨ ، والجبى الدانى ص ٤١٣ ، وشرح ابن عقيل ص ١٨٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣١ ، ولسان العرب ١٥/ ٤٥٠ (ذا) ، والمعجم فى عربية ص ٣٠٤

والشاهد فيه قوله «أنى» حيث يجوز كسر همزة «إن» وفتحها ، لكونها واقعة بعد قسم لا لام بعده ، أما المنع على تأويل «أن» واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير . أو تحلني على كوى أنا لهذا الصبي وأما الكسر فعلى اعتبار «إن» واسمها وخبرها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب

إلى الموضع الرابع بقوله : (وذا يطرد * في نحو خير القول إني أحمد) يعني أنه يطرد في هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها فالكسر على معنى خير القول إني أحمد أي خير القول هذا اللفظ الذي أوله إني فيكون من الإخبار بالجملة عن مبتدأ في معنى الجملة ولذلك لم يحتاج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح خير القول حمد الله ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الإخبار بالمفرد لأن أن وما بعدها مؤولة بمفرد فدا مبتدأ أو هو إشارة إلى جواز الوجهين وخبره يطرد وفي متعلق بيطرد ونحو مضاف إلى مقرر أي في نحو قولك خير القول . ثم قال :

وبعد ذات الكسر تصحب الحَرَّ لامُ ابتداءٍ نحو إني لوزرُ

يعني أن اللام تدخل في غير إن وفهم من اقتضاه على إن المكسورة أنها لا تزداد بعد غيرها من أخواتها خلأً لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن وفهم من قوله لام ابتداء أنها اللام التي تدخل على المبتدأ في نحو لزيد قائم خلأً لمن قال إنها غيرها وإنما أخرت للخبر مع إن كراهية اجتماع حرفي تأكيد والخبر فاعل بتصحب ولام ابتداء مفعول، ويجوز العكس وهو أظهر وإني لوزر محكي بقول محذوف والتقدير نحو قولك إني لوزر والوزر المحسن . ثم إن مواضع هذه اللام أربعة : الخبر ومعمول الخبر والفصل والاسم، وأشار إلى الأول بقوله :

ولا يلى ذى اللام ما قد نجا ولا من الأعمال ما كَرَضِبَ
وقد يليها مع قد كان دا لقد سما على العدا مستحود
وتصحب الواسط معمول الحَرَّ والفصل واسماً حل قبله الحَرَّ

يعني أن هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان منفياً نحو إن زيدا لم يقم ولا الفعل الماضي والمتصرف الخالي من قد نحو إن زيدا لرضى وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضى في كونه ماضياً متصرفاً خالياً من قد، وفهم منه أيضاً أنها تصحب المفرد نحو إن زيدا لقائم والجملة الاسمية نحو إن زيدا لأبوه قائم والفعل المضارع نحو قوله عز وجل : ﴿وَأَنَّ يَكُونَ لَكُم بِهَنَمٌ﴾ [النحل : ١٢٤] والماضي الغير المتصرف نحو إن زيدا لنعم الرجل . وبقي من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلى الماضي قد نبه عليه بقوله وقد يليها مع قد وفهم من قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله : (كأن ذا * لقد سما على العدا مستحوداً) ومعنى مستحوداً غالباً . ثم أشار إلى الثاني بقوله : (وتصحب الواسط معمول الخبر) أي

تصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو إن زيداً عندك قاعد وإن همراً لفيك راغب وإن زيداً لطعامك أكل . والواسط مفعول بتصحب ومعمول الخبر بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى . ثم أشار إلى الثالث فقال : والفصل أى تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج إلى تقدير فعل ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾ [الشعراء : ٩] ولم يقيد الفصل بشيء لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطاً بين الاسم والخبر . ثم أشار إلى الرابع بقوله : واسماً حل قبله الخبر يعنى أن لام الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقديم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي توكيد مثاله قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلْأَحْزَرَ وَالْأَوَّلَى ﴾ [الليل : ١٣] وفهم مما تقدم أن الخبر في ذلك لا يكون إلا ظرفاً أو مجروراً وفهم من اشتراط الفصل في الاسم أن ذلك مشروط في الخبر أيضاً لاتحاد العلة ونصب اسماً بالمعطف على الفصل أو بفعل محذوف والأول أظهر وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسم . ثم قال :

وَوَصَلَ مَا يَبْدَى الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالُهَا وَقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ

إذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [النساء : ١٧١] . وقد سمع الإعمال في بيت في قول النابغة :

٤٤ . قالت ألا ليثما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه نقد على رواية النصب وقاس بعضهم على ليثما سائرهما وهو مذهب الناظم لإطلاقه في قوله : وقد يبقى العمل ووصل مبتدأ ومبطل خبره وإعمالها مفعول وبذى الحروف متعلق بوصل وقد يبقى العمل جملة مستأنفة ثم قال :

(٤٤) البيت من البسيط ، وهو لسابقة الديلمي في «بوانه» ص ٢٤ ، والأزهية ص ٨٩ ، ١١٤ ، والأخاني ٣١/١١ ، والإنصاف ٤٧٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢ ، وتذكرة النحلة ص ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠ ، ٢٥٣ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والدرر ٢١٦/١ ، ٢٠٤/٢ ، ورصف المباني ص ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، وشرح التصريح ٢٢٥/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٢ ، وشرح شواهد المعنى ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، ٢٩٠/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٣ ، وشرح المعصل ٥٨/٨ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، واللمع ص ٣٢٠ ، ومعنى الديب ٦٣/١ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، والمقاصد المحوية ٢٥٤/٢ ، وبلاسة في أوضح المسالك ٣٤٩/١ ، وخرابه الأدب ١٥٧/٦ ، وشرح الأشموني ١٤٣/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥١ ، ولسان العرب ٣٤٧/٣ (قند) ، والمغرب ١١٠/١ ، وسمع الهوامع ٦٥/١ .

والشاهد فيه جواز إعمال «ليت» التي اتصلت بها «ما» وعدم إعمالها

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنَّ تَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم إن بشرط أن تستكمل خبرها نحو إن زيداً قائم وعمره، وفهم من قوله: وجائز أن النصب أيضاً جائز وهو الأصل، وفهم من قوله بعد أن تستكملا أنه لا يجوز الرفع في المعطوف على اسم إن قبل أخذها الخبر نحو إن زيداً وعمره قائمان ورفع المعطوف على اسم إن بشرطه إما على المعطف على الموضع وإما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن زيداً قائم وعمره قائم فيكون من عطف الجمل وإما معطوف على الضمير المستتر في الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل ورفعك مبتدأ وخبره جائز ومعطوفاً منصوب برفعك وعلى متعلق بمعطوف وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقاً برفعك والتقدير ورفعك معطوفاً على منصوب إن بعد استكمالها الخبر جائز. ثم قل:

وَالْحَقُّ بَيْنَ لَكِنْ وَإِنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَيْسَانِ

يعنى أنه يجوز أيضاً رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة ولكن بالشرط المذكور فمثله بعد أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] وبعد لكن نحو ما قائم بكر لكن زيداً قائم وعمره وإنما الحققت أن ولكن يان لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقى ثم تمام البيت بقوله: (من دون ليت ولعل وكان) ولو استغنى عن قوله من دون ليت الخ لم يخل بالمعنى ثم قال:

وَحُفِّضَتْ إِنْ قَلَّ الْمَسْبُورُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

يعنى أن إن المكسورة إذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها بنحو قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَمَّا لِيُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١] وفهم منه أن همالها هو الكثير كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] وآل في العمل إما للمعهد أى لعمل المذكور وإما يدل من الضمير والتقدير قل عملها. ثم قال: (وتلزم اللام إذا ما تهمل) يعنى أنها إذا خففت يلزم حبرها اللام وإما لزمت اللام للفرق بينها وبين إن النافية واللام فاعل تلزم والمفعول محذوف وتقدير الكلام وتلزم اللام الخبر وآل في اللام للمعهد وهى التى تصحب إن المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه أنها ليست غيرها خلافاً للفراسى. ثم قال:

وَرَمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُسْتَعْمِلًا

يعنى أنه قد يستغنى عن اللام بعد إن المخففة إذا أمن اللبس بينها وبين إن النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر:

٤٥. أَنْ أَمِنَ أَبَاةَ الصَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كَرَمَ الْمَعَادِنِ

فإن صدر البيت مدح فعلم أن إن في عجزه ليست للنفي لتلا يتناقض صدر البيت وعجزه فلم يحتاج إلى اللام الفارقة. وعنها في موضع رفع باستغنى على أنه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة ببدأ وناطق مبتدأ وأراد خبره والجملة صلة لما والضمير في أَرَادَهُ عائد على ما ومعتمداً بكسر الميم حال من فاعل أَرَادَهُ ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول أَرَادَهُ والتقدير إن ظهر المعنى الذى أَرَادَهُ الناطق معتمداً عليه. ثم قال:

وَلَفْعُلْ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْصِقْهُ غَالِبًا إِنْ دَى مُوصِلًا

يعنى أن الفعل إذا وقع بعد إن المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء هي الغالب كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكُمُ بَازِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [الفلم: ٥١] وفهم من قوله غالباً أنه قد يكون غير ناسخ كقوله:

٤٦. شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ لِمُسْتَعْمِدٍ

وقوبهم إن يزنيك لنفسك وإن يشينك لهيه والفعل مبتدأ وإن لم يك ناسخاً شرط والجواب

(٤٥) البيت من الطويل، وهو نظرمناح في ديوانه ص ٥١٢، والدرر ٢/ ١٩٣، والمقاصد المحوية ٢/ ٢٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٧، وتحليص الشواهد ص ٣٧٨، وتذكرة السحابة ص ٤٣، والجنى الدانى ص ١٣٤، وشرح الأشموني ١/ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩١، وشرح حمدة الحافظ ص ٢٣٧، وشرح قطر الندى ص ١٦٥، وجمع الهوامع ١/ ١٤١.

و يشهد به قوله «إِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كَرَمَ الْمَعَادِنِ» حيث يحذف «إِنْ» المؤكدة وأعمالها، فلم ينصب بها الاسم، ويرفع الجبر، ولم يدخل اللام في غيرها لتكون فارقة بينها وبين «إِنْ» النافية، وذلك لأمن اللبس، فالشاعر يمدح نفسه وأباه.

(٤٦) البيت من الكامل، وهو لعائكة بنت زيد في الأغانى ١٨/ ١١، وخرانة الأدب ١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، ودرر ٢/ ١٩٤، وشرح التصريح ١/ ٢٣١، وشرح شواهد المفسر ١/ ٧١، والمقاصد المحوية ٢/ ٢٧٨، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد المرید ٣/ ٢٧٧، وبلا نسبة في الأزعية ص ٤٩، والإنصاف ٢/ ٢٤١، وأوضح المسالك ١/ ٣٦٨، وتحليص الشواهد ص ٣٧٩، والجنى الدانى ص ٢٠٨، ووصف المباني ص ١٠٩، وسر حمدة الإعراب ٢/ ٥٤٨، ٥٥٠، وشرح الأشموني ١/ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣، وشرح حمدة الحافظ ص ٢٣٦، وشرح المصطلح ٨/ ٧١، ٩/ ٢٧، والعلامات ص ١١٦، ومجالس ثعلب ص ٣٦٨، والمحتسب ٢/ ٢٥٥، ومغنى اللبيب ١/ ٢٤، والحرف ١/ ١١٢، والمصنف ٣/ ١٢٧، وجمع الهوامع ١/ ١٤٢، ويشهد به قوله «إِنْ لَتَلْتَ لِمُسْلِمًا» حيث ولي «إِنْ» المخففة من التظلية فعل ماض غير ناسخ، وهو «لَتَلْتَ» وهذا شرط لا يقاس عليه إلا عهد الأخفش.

فلا تلتفيه أى لا تجده وغالبًا حال من الهاء فى تلتفيه وموصلاً مفعول ثانٍ لتلتفيه وإن متعلق بموصلاً ودى بدل من إن أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر فى يك . ثم قال :

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكْرَ وَالْحَسَرَ أَجْمَلَ حُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

يعنى أن أن المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أهملت إن بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم إعمالها من قوله اسمها فإنه لا يطلق عليه اسمها إلا وهى عاملة فيه وتجوز فى قوله استكن وإنما هو محذوف إذ لا يستكن الضمير إلا فى الفعل أو ما أجرى مجراه . ثم قال : (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعنى أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن فى أن لا يكون إلا جملة فشمّل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه أنه لا يكون مفرداً والخبر مفعول أول باجعل وجملة هو المفعول الثانى ومن متعلق باجعل . ثم قال :

وَأَنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُصّاً وَلَمْ يَكُنْ تَعْسِيفُهُ مُنْتَبِهاً
فَالْأَخْسَرُ الْفَصْلُ بَقْدٍ أَوْ نَفَى أَوْ تَغْيِيرٍ أَوْ لَوْ وَقْدِيرٍ دَكْرُ نَوْ

يعنى أن الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدراً بمعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل بينه وبين أن بقد أو بأداة نفى أو بالسبب أو بسوف أو لو أما قد فيفصل بها بينها وبين الماضى كقوله تعالى : ﴿وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْنَا﴾ [المائدة : ١١٣] وأما النفى فيكون بلا وبلن فيفصل بها بين أن وبين المضارع كقوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَهْتَفُونَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه : ٨٩] وأما السبب وسوف فيفصل بها بينها وبين المضارع كقوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مُرْضَى وَأَنْفَرُونَ﴾ [الزمر : ٢٠] ومثله قولك علمت أن سوف يقوم زيد وأما لو فيفصل بها بين أن وبين الماضى كقوله تعالى : ﴿هَؤُلَاءِ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾ [الجن : ١٦] وقوله : وقليل ذكر لو أى قليل من يذكرها من النحويين لا إن الفصل بها قليل وفهم من قوله فالأحسن أنه يجوز أن يأتى بغير فصل كقوله :

٤٧- عَلِمُوا أَنْ يَوْمَلُونَ فَحَادُوا قَلَّ أَنْ يَسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤ

(٤٧) البيت من الحميف ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٣٧٢ ، وتحليص الشواهد ص ٢٨٢ ، والجبى الدانى ص ٢١٩ ، والبرر ٢/ ١٩٧ ، وشرح الأسموسى ١/ ١٤٧ ، وشرح التصريح ١/ ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل ص ١٩٦ ، وقطر الندى ص ١٥٥ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤ ، وجمع الهوامع ١/ ١٤٣ والشاهد فيه قوله «أن يَوْمَلُونَ» حيث استعمل فيه «أن» المحققة من التثنية ، وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف ، وفى الخبر الذى هو جملة «يَوْمَلُونَ» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء ، ولم يأت بمواصل بين «أن» وجملة الخبر .

وفهم من سكوته على الجملة الاسمية أنها لا يفصل بينها وبين أن وذلك على موعين الأول أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْبَرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] والآخر أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

٤٨. في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحقى ويستعل

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما إذا كان الفعل دعاء كقوله تعالى: ﴿وَالْخَاسِئَةُ أَنْ تُهْبِ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] أو غير متصرف كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] واسم يكن ضمير عائد على الخبر وفعلًا خبرها ولم يكن دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها والفاء جواب الشرط والأحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لأنه مصدر وذكر لو مبتدأ وقليل خبر مقدم. ثم قال:

وَحُفَّتْ كَانَ إِضًا فَنَوَى مَصُوبَهَا وَثَابِتًا إِضًا رَوَى

يعنى أن كان تخفف أيضًا ولا تهمل وفهم عدم إهمالها من قوله: فنوى مصوبها فهي إذا كان المفتوحة المخففة إلا أن اسم كان قد يكون منوبًا وقد يكون ثابتًا وفهم ذلك من قوله: وثابت أيضًا روى وفهم أيضًا من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في أن أن خبرها يكون جملة ويكون مفردًا فمثال الجملة قوله:

٤٩. وَوَجَّهَ مَشْرِقَ الْحَرِّ كَانَ ثَدْيَاهُ حَقًّا

فاسمها في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه حقان في موضع الخبر ومثاله مفردًا قوله:

(٤٨) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٩، والأرمنية ص ٦٤، والإنصاف ص ١٩٩، وتحليص الشواهد ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٥/٢٢٦، ٨/٣٩٠، ١٠/٣٩٣، ١١/٣٥٣، ٣٥٤، والدرر ٢/١٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٧٦، والكتاب ٢/١٣٧، ٣/٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتجب ١/٣٠٨، ومضى الجيب ١/٣١٤، والمقاصد المحوية ٢/٢٨٧، والمنصف ٣/١٢٩، وبلاغية في خزانة الأدب ١٠/٣٩١، ورصف البعاني ص ١١٥، وشرح المعصل ٨/٧١، والمقتضب ٣/٩، وجمع الهوامع ١/١٤٢ والشاهد به قوله: «أن هالك كل من يحقى» حيث أضمر اسم «أن» المخففة والتقدير: أنه هالك... والخبر جملة «كل من يحقى» ويشمل هالك «هالك» خبر مقدم له «كل»

(٤٩) البيت من الهزج، وهو بلاغية في الإنصاف ١/١٩٧، وأوضح المسالك ١/٣٧٨، وتحليص الشواهد ص ٣٨٩، والجنى الداني ص ٥٧٥، وخزانة الأدب ١٠/٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠، والدرر ٢/١٩٩، وشرح الأشموني ١/١٤٧، وشرح التصريح ١/١٣٤، وشرح تلويح الذهب ص ٣٦٩، وشرح ابن حليل ص ١٩٧، وشرح قطر الندى ص ١٥٨، وشرح المعصل ٨/٧٢، والكتاب ٢/١٣٥، ١٤٠، ولسان العرب ١٣/٣٠، ٣٢ (أس)، والمقاصد النحوية ٢/٣٠٥، والمنصف ٣/١٢٨، وجمع الهوامع ١/١٤٢

٥٠. وبومأ توافيأ بوجه مفسم كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
وكان ثدييه حقل في رواية النصب وفهم من اقتصاره على إن وأن وكان أن باقيها لا يكون
فيه هذا الحكم، أما لعل وليت فلا يخفان وأما لكن فإنها تخفف لكنها لا تعمل مخففة.
ثم قال:

لا التي لنفى الجنس

قوله لا التي لنفى الجنس أى التي يقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع
احتمال الخصوص فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعلت. ثم قال:

صمّل إن أحمل للأفى بكرة مفردة جاءتك أو مكررة

ولما عملت حمل إن لأنها فى النفى نظيرة إن فى الإيجاب إذ إن تأكيد للإيجاب ولا
توكيد للنفى ولما كان حملها بالحمل على إن ضعفت فلم تعمل إلا فى النكرة ولذلك قال فى
نكرة وقوله مفردة جاءتك نحو لا رجل فى الدار أو مكررة نحو لا حول ولا قوة إلا بالله إلا أن
حمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز وسيأتى، وعمل مفعول بأجمل وللا متعلق بأجمل
وكذلك فى نكرة مفردة ومكررة حالان من الضمير فى جاءتك العائد على لا. ثم إن النكرة
التي تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام: مضافة، ومشبّهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار إلى
الأول والثاني بقوله:

فانصب بها مضافاً أو مضافة وبعد ذلك الخبر ذكر رأفة

(٥٠) البيت من الطويل، وهو لعلياء بن أرقم فى الأصميات من ١٥٧، والدور ٢/ ٢١٠، وشرح التصريح ١/ ٢٣١،
والمقاصد البحرية ١/ ٢٨٤، ولأرقم بن علياء فى شرح أبيات سبويه ١/ ٥٢٥، ولزيد بن أرقم فى الإنصاف
١/ ٢٠٢، ولكتب بن أرقم فى لسان العرب ١٢/ ١٨٢ (قسم)، ولباغت بن صريم البشكري فى تخيص الشواهد
ص ٣٩٠، وشرح المفصل ٨/ ٨٣، والكتاب ٢/ ١٣٤، وله أو لعلياء بن أرقم فى المقاصد البحرية ٢/ ٣٠١،
ولأحمد بن أرقم بن علياء فى شرح شواهد المصطفى ١/ ١١١، ولأحمد بن أرقم بن علياء فى شرح شواهد المصطفى ١/ ١١١،
أصرم البشكري فى خزائن الأدب ١٠/ ٤١١، وبلا نسة فى أوضح المسالك ١/ ٣٧٧، وجواهر الأدب ص
١٩٧، والجنس الدانى ص ٢٢٢، ٥٢٢، ووصف المجلد ص ١١٧، ٢١١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣،
وسمط اللآلى ص ٨٢٩، وشرح الأسموس ١/ ١٤٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٤١، ٣٣١، وشرح لفظ الندى
ص ١٥٧، والكتاب ٣/ ١٦٥، والمحتجب ١/ ٣٠٨، ومضى البيت ١/ ٣٣، والمقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤،
والمصنف ٣/ ١٢٨، ومعجم الهوامع ١/ ١٤٣.

والشاهد فيه قوله «كان ظبية» حيث روى برفع «ظبية» ونصبها وجرها أما الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية»
مبتداً، وجملة «تعطو» خبر، وهذه الجملة الاسمية خبر «كان» واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون
«ظبية» خبر «كان» و«تعطو» صفتها واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة، لأن الخبر مفرد أما النصب فعلى
إعمال «كان» وهذا الإعمال مع التضعيف خاص بضرورة الشعر. وأما الجر فعلى أن «أن» رالئة بين الجار
والمحذوف والتقدير: كظبية

يعنى أنها تنصب المضاف والمثبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف لا غلام رجل فى الدار ومثال المشبه بالمضاف لا طالما جبلاً عندك ولا ماراً يزيد فى الدار ولا حسناً وجهه فى الدار، وإنما سمي مشبهاً بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف، وقوله: (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) أى بعد نصبك الاسم مثاله لا ظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم، وفهم من قوله وبعد ذاك أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم وبعد متعلق بذكر والخبر مفعول مقدم بذكر ورافعه حال من الضمير المستتر فى اذكر والهاء فى رافعه عائدة على الخبر، ثم قال:

وَرَكِبَ الْمُنْفَرِدَ فَاتِحًا كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ .

المراد بالمفرد فى هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وفاتحاً حال أى فى حال كونك فاتحاً ثم أتى بمثال لا فيه مكررة وقد تقدم أن لا إذا كررت كان عملها جائزاً لا واجباً، ولذلك قال:

وَالثَّانِ اجْعَلَا • مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَرْكَبًا • وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبْ

فهذه خمسة أوجه، والأول فتحهما معاً وهو المستفاد من المثال، الثانى فتح الأول ورفع الثانى، وهو مستفاد من قوله: (والثان اجعلاً مرفوعاً) الثالث فتح الأول ونصب الثانى وهو مستفاد من قوله: (أو منصوباً) فهذه ثلاثة أوجه فى الثانى مع فتح الأول. والرابع رفع الأول والثانى. والخامس رفع الأول وبناء الثانى على الفتح وهما مستفادان من قوله: (وإن رفعت أولاً لا تنصب) فهى عن نصب الثانى مع رفع الأول وبقي رفعه وبناءه على الفتح ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثانى أنه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لا مع اسمها لأنهما فى موضع رفع بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ووجه رفع الأول والثانى أنهما مبتدءان أو أحدهما عمل ليس ووجه رفع الأول وفتح الثانى أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس، والثانى مبنى مع لا والثانى مفعول أول باجعلاً ومرفوعاً مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أو التخيير وإن رفعت شرط ولا تنصباً جوابه وهو على حذف القاء أى فلا تنصباً والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

وَمُنْفَرِدًا نَعْنَى لِنَفْيِ بِلَى فَاتِحُ أَوْ انْصِبِ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلُ

يعنى أنه يجوز فى نعت الاسم لا المبنى على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفع و ذلك

بشرطين الأول أن يكون مفرداً وهو المنبى عليه بقوله ومفرداً. الثاني أن يكون متصلًا بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله يلى أى يلى المنعوت فتقول لا رجل قائم أو قائماً أو قائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا، ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها، ومفرداً مفعول مقدم بفتح أو نصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل وقدم مفرداً على نعتاً وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والمبنى متعلق بنعت ويلى فى موضع الصفة لمبى وأو للتخيير، وتعديل مجرؤم على جواب الأمر. ثم قال:

وَعَبَّرَ مَا بَنَى وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَنْ وَأَنْصَبْهُ أَوْ ارْفَعْ أَقْصِدْ

أشار فى هذا البيت إلى مسألتين: الأولى أن يكون اسم لا مبنياً على الفتح والنعت مفرداً إلا أنه مفصول بينهما. الثانية أن يكون النعت يلى المنعوت إلا أنه غير مفرد أى مضاف لمثال الأولى لا رجل فى الدار ظريفاً أو ظريفاً ولا يجوز البناء للمفصل بينهما ومثال الثانية لا رجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضاً ممتنع لمكان الإضافة ووجه النصب فيها على اللفظ لأن المبنى هنا شبيه بالمعرب ووجه الرفع حمله على موضع لا مع اسمها وغير ما يلى مفعول مقدم بتبن والرفع مفعول مقدم باقصد. ثم قال:

وَالْعَطْفُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكُمَا لَهُ بِمَا تَلَمَّتْ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

يعنى أنه إذا عطف على اسم لا المبنى ولم تتكرر لأجار فى المعطوف ما جاز فى النعت لمفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء عن الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر:

٥١. فَلَآ أَبَ وَأَبَاً مِثْلَ مِسْرَوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالصَّحْبِ ارْتَدَّى وَتَأَرَّرَ
وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر:

(٥١) البيت من الطويل، وهو لربيع بن ضبع القرارى فى خزائن الأدب ٤/٦٧، ٦٨، وشرح التصريح ١/٢٤٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧، والمقاصد المحوية ٢/٣٥٥، وللمرردى أول رجل من عبد مائة من الغرر ٦/١٧٢، وبلاسية فى أمالى ابن الحاجب ١/٤١٩، ٢/٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/٢٢، وخواهر الأدب ص ٢٤١، وشرح الأشعوبى ١/١٥٣، وشرح فطر الذى ص ١٦٨، وشرح المفصل ٢/١٠١، ١١٠، والكتاب ٢/٢٨٥، واللامات ص ١٠٥، واللمع ص ١٣٠، والمقتضب ٤/٣٧٢، وجمع الهوامع ٢/١٤٣ والشاهد من قوله «لَا أَبَ وَأَبَاً» حيث عطف على اسم «لَا» النافية للجس، ولم يكررها، وجاء بالمعطوف منصوباً، لأنه عطف على محل اسم «لَا» وهو مبنى على الفتح فى محل نصب ويجوز فيه الرفع، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل «لَا» مع اسمها، فإنهما معاً فى محل رفع بالانتقاء

٥٢. هذا وجدكم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذلك ولا أب

مجعل لا زائدة أو عطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره احكاما له وما موصولة وصلتها انتمى وللنعت متعلق بانتمى وذى الفصل صفة للنعت وله متعلق باحكاما، وكذلك بما والضمير في قوله له هو الرابط بين المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمرب يفسره احكاما وهو أجود وعلى هذا فجواب الشرط الذي هو إن لم تكرر محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير احكم لعطف بما انتسب للنعت المفصول إن لم تكرر لا فاحكم له بذلك ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معاً إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم. ثم قال:

واعط لا مع همزة استنهام ما نستحق دون الاستنهام

يعنى أن حكم لا إذا دخلت عليها همزة الاستنهام كحكمها إذا لم تدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة وفيها نظر لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها همزة الاستنهام معان وهي التمنى والتوبيخ وقد يبقى كل واحد منهما على معناه وظاهره أنه موافق في ذلك للممازنى والمبرد فإنها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقاً، وأما إلا التي للعرض فلا مدخل لها في هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل. ولا مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها تستحق ومع متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله الاستنهام مع قوله استنهام بإعط، لأن الأول نكرة والثاني معرفة. ثم قال:

(٥٢) البيت من الكامل، وهو من أكثر الشواهد المحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢، وهو لضمير بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠، وهو لرجل من مذحج أو لضمير بن ضمرة أو لهمام أخى جساس بن مرة في تحليل الشواهد ص ٤٠٥، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩، وهو لرجل من بني عبد مناف أو لابن أحمر أو لضمير بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناف في الدور ٦/ ١٧٥، وهو لهسى بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ (حس)، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناف أو لابن أحمر أو لضمير بن ضمرة في شرح التصريح ١/ ٢٤١، ولابن أحمر في المؤلف والمختلف ص ٣٨، والمقاصد المحوية ٢/ ٣٣٩، ورجل من مذحج أو لهمام أخى جساس بن مرة أو لضمير بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد الممنى ص ٩٢١، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦، ولعامر بن جوهين الطائي أو منقذ بن مرة الكنانى في حماسة البحترى ص ٧٨، ولرجل من بني عبد مناف بن كنانة في سبط اللآلى ص ٢٨٨، ويلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤١، ٢٤٥، والأشياء والنظار ٤/ ١٦٢، وأمالى لبن الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٦، ووصف المسمى ص ٢٦٧، وشرح الأشموني ص ١٥١، وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٢٩٢، وكتاب اللامات ص ١٠٦، واللمع في الحرية ص ١٩٢، ومغنى اللبيب ص ٥٩٣، والمقتضب ٤/ ٣٧١. والله في قوله «ولا أب» حيث جاء أب مرفوعاً بالابتداء بعد «لا» النافية غير العاملة التي تلت «لا» نافية للجنس.

وشاع في دا لب إسقاط الحسرة إذا المراد مع سقوطه ظهر

يعنى إذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقوله :

٥٣. ورد جاررهم حرفاً مصرمة ولا كريم من الوداد مصروح

وإن علم كثر حذفه عند المحجازيين ووجب عند بني تميم وطى وفهم من إطلاقه في الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما خلافاً لمن فصل وفهم من قوله : في ذا الباب أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وإن علم، والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه .

ظن وأخواتها

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما بعد أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت، وهى على قسمين : قلبية وتصيرية وقد أشار إلى الأول بقوله :

انصب بفعل القلب جزأى ابتداء

وجزأى الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمل نحوتين وتفكر ونحوهما أشار إلى الأول بقوله :

أعنى رأى خال علمت وجداً

ظن حسبت وزعمت مع عذ حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وحسب تعلم

ثم إن هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد في الخبر يقيناً ونسعى علمية ومنها ما يفيد فيه تردداً مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها في النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به لورن وأنا أبه على كل واحد منها، أما رأى فهي بمعنى علم، تقول : رأيت زيداً حالما أى علمته وأما خال فهي بمعنى ظن وعلم هى أصل الأفعال العلمية وبها يفسر سائرهما ووجد بمعنى علم وظن هى أيضاً أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائرهما وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى

(٥٣) ابهت من السبط، وهو لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحون ديوانه ص ٢٩٤، وشرح أبيات سبويه ٥٧٣/١،

ولأبي دؤيب الهذلي في ملحون شرح أشعار الهدلبيين ص ١٣٠٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٥، وشرح

المفصل ١٠٧/١، ولرحل جمللي من بى التبيت في المقاصد الحوية ٣٦٨/٢، ٣٦٩، وبلاسية في تخبص

اشواهد ص ٤٢٢، ووصف المعاني ص ٢٦٦، ٢٦٧، وشرح الأشعري ١٥٤/١، وشرح ابن عفيف ص ٢٠٩،

والكتاب ٢٩٩/٢، ولسان العرب ٤٥٢/٤، (صبر)، والمقتضب ٣٧٠/٤

والشاهدية دونه «مصروح» حيث ذكر خبر لا لأنه لم يكن مما يعلم، فإذا لم يعلم يجب ذكره ويجوز أن

يكون «مصروح» معاً لاسمها محمولاً على الموضع، والخبر محذوف لعلم السامع، تقديره : موجود

ظن وعد كذلك وحجا كذلك أيضاً ودري بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهي الاعتقاد وكذلك قال : وجعل اللذ كاعتقد وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان وهي كلها معطوفة على رأى على حذف العاطف ، فهي كلها مفعولة بأعنى إلى زعمت ، وعد مخفوضة بجمع ومع متعلق بأعنى وحجا ودري وجعل معطوفات على عد واللذ نعت لجعل وصلته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضاً على ما بعد مع ولهذه الأفعال معان آخر ولم أنه عليها لأنها ليست من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهي التصيرية بقوله :

وَأَتَى كَصَيِّرًا أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا

يعنى انصب بالأفعال التي بمعنى صير المبتدأ والخبر وهي ما دل على تحويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر الفاظ الأفعال التصيرية كما ذكر القلبية وهي صير وأصار وجعل ورد واتخذ وتخذ وترك ووهب في نحو وهبني الله فذاك أي جعلني . والتي مبتدأ خبره انصب بها ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود . ثم قال :

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَسْبِ قَسْبٍ

يعنى أن الأفعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والإلغاء ، فالتعليق ترك العمل لموجب ، والإلغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله خص أن يكون ماضياً مبنياً للمفعول وما في موضع رفع به وأن يكون فعل أمر وما في موضع نصب به ، والأول أظهر ومن قبل هب صلة لما وبالتعليق متعلق بخص . ثم قال :

وَالْأَمْرَ هَبٌ قَدْ أَلْزَمًا . كَذَا تَعَلَّمَ

يعنى أن هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم من أنه يجوز إسنادهما إلى الضمير المفرد المذكر والمؤنث وإلى المثنى والمجموع فتقول يا زيدان هباني قائماً ويا زيدون هبونى قائماً فإن فعل الأمر صالح لذلك . وهب مبتدأ وخبره قد ألزما وفي ألزما ضمير يعود على هب والأمر مفعول ثان بالزما ، وتعلم مبتدأ خبره كذا ، أي مثل هب في لزومه الأمر . ولما أتى بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي وكان غير الماضي وهو الأمر والمضارع واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار إلى ذلك بقوله :

وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا جُمْلٌ كُلٌّ مَّا لَهُ رُكْنٌ

قوله من سواهما أي من سوى هب وتعلم لأنهما لازمان للأمر وزكن أي علم وكل مفعول
باجعل وما موصولة وزكن صلتها وله متعلق بزكن ولغير متعلق باجعل ومن في موضع الحال
من غير والتقدير اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى
هب وتعلم. ثم قال:

وَجَوَزَ الْإِلْفَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

تقدم أن الإلفاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز أنه جائز لا واجب وفهم من
قوله لا في الابتداء ثلاث صور أن يتأخر عنهما نحو زيد قائم ظننت أو بتوسط بينهما نحو زيد
ظننت فاضل أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم؟ وفي جوزه
الإلفاء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لأن الفعل ليس في الابتداء ولم
يتعرض الناظم إلى الأرجح، والأرجح الإلفاء مع التأخير والإعمال مع التوسط بين
المفعولين وفهم من قوله لا في الابتداء أن إعمال المتقدم واجب والإلفاء مفعول بجوز ولا
عاطفة والمعطوف عليه محذوف تقديره وجوز الإلفاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء،
وأجاز الكوفيون الإلفاء مع التقدم واستدلوا بقوله:

٥٤. كذاك أدت حتى صار من حلقى أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب

وهذا وبحوه مؤول عند البصريين إما على نية ضمير الأمر والشأن فيكون الفعل باقياً على
عمله والجملة في موضع المفعول الثاني وإما على تقدير لام الابتداء وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَنوَ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءٍ

فِي مُوْهِمِ الْإِلْفَاءِ مَا تَقَدَّمَ

أي إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلفاء الفعل المتقدم فلنك في تأويله وجهان أحدهما أن

(٥٤) البيت من البسيط، وهو لبعض الراربيين في خروبة الأدب ١٣٩/٩، ١٤٣، ١٠/٣٣٥، والدرر ٢/٢٥٧، وبلا
سبية في الأشباه والنظائر ٣/١٣٣، وأوضح المسالك ٢/٦٥، وتطبيع الشواهد ص ٤٤٩، وشرح الأسمعي
١/١٦٠، وشرح النصريح ١/٢٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦، وشرح حمدة الحافظ ص
٢٤٩، وشرح ابن عفيف ص ٢٢١، والمقاصد النحوية ٢/٤١١، ٣/٨٩، والمقرب ١/١١٧، وجمع الهوامع
١/١٥٣.

١. وجدت ملاك الشيمة الأدب حيث أنى عمل العمل فوجدت مع تقدمه، ولو أعمله يقال.
وجدت ملاك الشيمة الأدبية بنصب «ملاك»، و«الأدب» حل أنهما مفعولان وخرجه البصريون من ثلاثة
أوجه. الأول أنه من باب التعليل، ولأم الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك».

والثاني أنه من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول
ثاني.

والثالث أنه من باب الإلقاء، لكن سبب الإلقاء أن الفعل لم يقع في أول الكلام، بل سبقه قول الشاعر «أنى»

تنوي فيه ضمير الشأن فيكون التقدير أني رأيت ملاك الشيعة الأدب فيكون الفعل باقياً على عمله والجملة مفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير أني رأيت لملاك الشيعة فيكون الفعل معلقاً وفي موهم متعلق بانو وإلغاء مفعول موهم وما موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها. ثم قال :

وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قُلْ فِي مَا

وَأَنْ وَلَا لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٍ كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ دَالُهُ انْحَتَمَ

قد تقدم أن التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوليه بأحد الأشياء الستة التي ذكرها. الأول ما النافية كقوله عز وجل : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّجِيهِرٍ ﴾ [فصلت : ٤٨] الثاني إن النافية كقوله تعالى : ﴿ وَنَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٥٢] الثالث لا قال في شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج أحسب لا يقوم زيد قال ابن هاني يظهر أنه لم يحفظ له مثلاً عن العرب نثرياً ولا شعرياً، وقد أنشدت عليه :

٥٥. فعش معدماً أو مت كريماً فإني أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه

الرابع لام الابتداء كقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ [البقرة : ١٠٢] الخامس لام القسم. كقوله :

٥٦. ولقد علمت لتأتيني منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

السادس الاستفهام كقوله عز وجل : ﴿ وَإِنْ أَقْبَىٰ أَقْرَبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] وعلم من قوله والتزم أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء والتعليق مفعول بالتزم وقبل متعلق به ولام ابتداء مبتدأ وكذا خبره وأر قسم معطوف عليه حل حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أو لام قسم كذا والاستفهام مبتدأ وذا مبتدأ ثان وخبره انحتم وله متعلق بانحتم والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد على ذا الفاعل بانحتم والعائد على الاستفهام الضمير في له. ثم قال :

لَعَلَّمِ عَرَفَانٍ وَظَنَّ تَهْمَةً مَفْسِدَةً لِّوَأَحَدٍ مُّتَسَرِّمَةً

(٥٥) البيت مصنوع لابن هاني كما ذكر.

(٥٦) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨، وتحليل الشواهد ص ٤٥٣، وخزانة الأدب ١٥٩/٩، ١٦١، والدرر ٢/٢٦٣، وشرح شواهد المعنى ٢/٨٢٨، والكتاب ٣/١١٠، والمقاصد الحوية ٢/٤٠٥، ويلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٦١، وخزانة الأدب ١٠/٣٣٤، وصر صناعة الإعراب ص ٤٠٠، وشرح الأشموني ١/١٦١، وشرح شذور الذهب ص ٤٧١، وشرح قطر الندى ص ١٧٦، ومغنى السيب ٢/٤٠١، ٤٠٧، ومعجم الهوامع ١/١٥٤

والشاهد في تعليق «لتأتيني» على نية القسم والمضى : علمت والله لتأتيني.

يعنى أن علم إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] وأن ظن إذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضاً إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا على المال أى اتهمته وليس حينئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره فى المجرور قبله ولو اُحد متعلق بتعدية وملتزمة صفة لتعدية وأضاف علم إلى العرفان وهو مصدر عرف وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم. ثم قال:

ولرأى الرؤيا ثم ما لعلم طالب مفعولين من قبل انتمى

يعنى أن رأى العلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لأنها شبيهة بها فى كونها فيها إدراك بالحق الباطنى ومنه قوله:

٥٧. أراهم رفقتى حتى إذا ما تولى الليل وأحزن تخسراً

وأضاف رأى للرؤيا ليعلم أنها العلمية لأن مصدرها الرؤيا ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله طالب مفعولين من علم العرفانية وانتم بمعنى انتسب وانتمى بمعنى انتسب وما موصولة واقعة على حكم علم المتعدية إلى مفعولين وهى مفعولة بانتم وصلتها انتمى ولرأى متعلق بانتم، ولعل متعلق بانتمى وطالب مفعولين حال من علم، وكذلك من قبل متعلق بانتمى والتقدير انتسب العمل الذى انتسب من قبل لعمل فى حال كونه مفعولين لرأى الرؤيا ثم قال:

ولا تُجَرَّ منّا بلا دليل مَقْطُوعَ مَفْعُولٍ أو مَفْعُولٍ

يعنى أن المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما معاً ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر، وفهم منه أنه يجوز حذفهما وحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفهما معاً قوله:

(٥٧) البيت من الواقر، وهو لابن أحرر فى ديوانه ص ١٣٠، والحماسة البصرية ١/ ٢٦٢، والدرر ٢/ ٢٥٢، وشرح التصريح ١/ ٢٥٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤١، وبلاسية فى أوضاع الصائت ٢/ ٤٩، وشرح الأشعرى ١/ ١٦٣، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٤، ومعجم الهوامع ١/ ١٥٠.
والشاهد من قوله «أراهم رفقتى» حيث استعمل الفعل «رأى» دالاً على العلم والرؤيا، فنصب مفعولين هما الضمير فى «أراهم»، وقوله: «رفقتى».

٥٨. بأي كتاب أم بآية سُنَّة ترى حبَّهم عاراً على وتحسب
 أي وتحسب حبهم عاراً على ومن حذف الأول، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران : ١٨٠]. أي بخلهم، ومن حذف الثاني قول عشرة:
 ٥٩. ولقد نزلت فلا تظني غيره منى بمرة المحب المكرم
 أي فلا تظني ذلك واقعاً، وسقوط مفعول بتجر وهنا وبلا دليل متعلقان بتجر. ثم قال:
 وَكَتَنُّنْ أَجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ
 بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ يَمُصَّرُ دَى فَصَلَتْ بِحَسْمَلٍ
 وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظَرْفٍ مُطْلَقًا هَذَا سُلَيْمٌ تَخَوُّقُلْ دَا مُسْمَقًا

يعنى أن أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكى به وقد ينصب المفرد إذا كان فى معنى الجملة كقولك قلت خطبة ثم إنه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشرط الأول أن يكون مضارعاً الثانى أن يكون مفتوحاً بشاء المخاطب، وهذان الشرطان مفهومان من قوله: تقول الثالث أن تدخل عليه أداة الاستفهام وهو المنبه عليه بقوله: (إن ولي مستفهماً به) الرابع أن لا يفصل بينهما بغیر الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله: (ولم يفصل بينهما بغیر ظرف أو كظرف أو عمل) فمثال ما لا فصل فيه أتقول زيداً متعلقاً، ومنه قوله:

٦٠. منى تقول القلص الرأسما يدين أم فاسم وفاسم

(٥٨) البيت من الطويل، وهو للكسيت فى خزانة الأدب ١٣٧/٩، والدرر ٢٧٢/١، ٢٥٣/٢، وشرح التصريح ٢٥٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٦٩٢، والمحجب ١٨٣/١، والمقاصد الحوية ٤١٣/٢١، ١١٢/٣، وبلا نية فى أوضح المسالك ٦٩/٢، وشرح الأشموسى ص ١٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥، وجمع الهوامع ١٥٢/١.

والشاهد فيه قوله «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما.

(٥٩) بيت من الكامل، وهو بمترة فى ديوانه ص ١٩١، وأدب الكاتب ص ٦١٣، والأشياء والنظائر ٤٠٥/٢، والاستشاق ص ٣٨، والأغاني ٢١٢/٩، وجوهرة اللغة ص ٥٩١، وخزانة الأدب ٢٢٧/٣، ١٣٦/٩، والخصائص ٤١٦/٢، والدرر ٢٥٤/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٦، وشرح شواهد المعنى ٤٨١/١، ولسان العرب ٢٨٩/١ (ح)، والمقاصد الحوية ٤١٤/٢، وبلا نية فى أوضح المسالك ٧٠/٢، وشرح لأشموسى ١٦٤/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥، والشرب ١١٧/١، وجمع الهوامع ١٥٢/١.

و شاهد فيه قوله «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثانى لـ «تظن» لقيام الدليل على المحذوف، وتقدير الكلام: «ولقد نزلت فلا تظني غيره واقعاً».

(٦٠) الرجز لهجدة بن خثرم فى ديوانه ص ١٣٠، وتخليص الشواهد ص ٤٥٦، وخزانة الأدب ٢٣٦/٩، والدرر ٢٧٣/٢، والشعر والشعراء ٦٩٥/٢، ولسان العرب ٥٧٥/١١ (قول)، ٤٥٦/١٢ (فعم)، والمقاصد الحوية ٤٢٧/٢، وبلا نية فى شرح الأشموسى ١٦٤/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٨، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٧، وجمع الهوامع ١٥٧/١.

والشاهد فيه قوله «تقول القلص يدين» حيث ورد الفعل تقول بمعنى «تظن» فنصب مفعولين هما «القلص» و«جمنة يدين».

ومثال الفصل بالظرف كقولك أعتلك تقول عمراً مقيماً وبالمجرور: أمي الدار تقول زيداً جالساً ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيداً تقول منطلقاً ومثله قوله:

٦١. أحبها لا تقول بي لؤي^١ لعمري أياك أم منجأهليت

ويعنى بقوله عمل أحد المفعولين لأنه بمعنى معمول وفي تنكير عمل إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما لأن التنكير يشعر بالتقليل وقوله: وإن ببعض دي فصلت بحتمل تصريح بما فهم من الشطر الذي قبله وذى إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهي الظرف والمجرور وأحد المفعولين فإن لم تستوف الشروط بطل العمل وتعين الحكاية وإن استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية، وقوله: (وأجرى القول كظن مطلقاً)، البتة يعنى أن بنى سليم ينصبون بالقول مطلقاً أى بلا شرط، يرهى على جهة الجوار لأن الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الأول قلت عمراً منطلقاً وقل ذا مشفقاً. ومنه قول بعضهم:

٦٢. قلت وكنت رجلاً فطياً هذا لعمري لده إسرائيل

والقول مرفوع بأجرى ومطلقاً حال من القول وعند سليم متعلق بأجرى وقل فعل أمر وذا مفعول أول ومشفقاً مفعول ثان.

أعلم وأرى

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد نحو أدخل زيداً وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو ألتست زيداً ثوباً وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلا ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما علم ورأى وإليهما أشار بقوله:

(٦١) البيت من الزاهر، وهو للمكبت بن زيد في غرانة الأدب ١٨٣/٩، ١٨٤، والدرر ٢/٢٧٦، وشرح البيت سيبويه ١/١٣٢، وشرح التصريح ١/٢٦٣، وشرح المفصل ٧/٧٨، ٧٩، والكتاب ١/١٢٣، والمقاصد المحوية ٢/٤٢٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٣٦٣، وأوضح المسالك ٢/٧٨، وتحليص الشواهد ص ٤٥٧، وعزارة الأدب ٢/٤٢٩، وشرح الأشموني ١/١٦٤، وشرح شذور الدعب ص ٤٩٠، وشرح ابن حنبل ص ٢٢٨، والمقضب ٢/٣٤٩، وجمع الهوامع ١/١٥٧

والشاهد فيه قوله «أجهلاً تقول بي لؤي» حيث أحمل «تقول» عمل «ظن» فنصب به مفعولين، أحدهما قوله «جهلاً» والثاني قوله «بي لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام والعمل بفعل - وهو قوله: «أجهلاً» - وذاك لأن هذا الفصل لا يجمع الإعمال، لأن الفاصل معمول للعمل، فهو مفعوله الثاني

(٦٢) الرجز لأعرابي من المقاصد المحوية ٢/٤٢٥، وبلا نسبة في تحليص الشواهد ص ٤٥٦، والدرر ٢/٣٧٢، وسط الأتالي ص ٦٨١، وشرح الأشموني ١/١٥٦، وشرح التصريح ١/٢٦٤، وشرح ابن حنبل ص ٢٢٩، ولسان العرب ١٣/٣٢٣ (مط) ٤٥٩، ٤٦٠، (يمن)، والمعاني الكبير ص ٦٤٦، وجمع الهوامع ١/١٥٧ والشاهد فيه مجيء الفعل «قال» بمعنى «ظن»، فنصب مفعولين هما «هنا» و«إسرائيل» ويريد إسرائيلاً فقلب اللام نوناً وقيل يجوز في «إسرائيل» «إسرائيل» و«إسرائيلين»

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَ صَارَا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

يعنى أن علم ورأى المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة فالمفعول الأول هو الذى كان فاعلاً بهما قبل دخول الهمزة والثانى والثالث هما اللذان كانا منصوبين بهما فرأى وعلم مفعول مقدم بعدوا وإلى ثلاثة وإذا متعلقان بعدوا والضمير فى صارا عائد على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صارا ثم قال :

وَمَا لِمَنْفُوعُونَ عَلِمْتُ تَطْلُقَا لِلثَّانِ وَالْثَالِثِ ابْصَا حَقَّقَا

يعنى أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى رأى وعلم قبل دخول الهمزة من إلغاء وتعليق ومنع الحذف لغیر دليل وجوازه لدليل ثابت للثانى والثالث من مفاعيل أعلم وأرى لما مرصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى ومطلقاً حال من الضمير المستتر فى المجرور العائد على ما وخبر ما حقق وللثان متعلق بحقق ثم قال :

وَرَبُّ تَعْدِيَا لِوَأَحَدٍ بِلَا خَيْرٍ فَلَا يَبْرِي بِهِ تَوْصِلَا

يعنى أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديتين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا إلى اثنين وليستا حيثلذ من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله لأن المفعول الثانى غير الأول فهو من باب كسا وأعطى ، ولذلك أشار بقوله :

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَسَايَ الْتَى كَسَا فَهُوَ فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو اثْنَيْنِ

يعنى أن المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من باب كسا يجوز فيه الحذف اختصاراً واقتصاراً ويمتنع فيه ما جاز فى مفعولى علمت التعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه ، وفهم من تشبيهه بباب كسا أن المفعول الثانى أيضاً كالمفعول الأول من باب كسا إذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر فالضمير فى تعديا عائد على علم العرفانية ورأى البصرية وبلا همز متعلق بتعديا وإلغاء جواب الشرط ولانئين وبه متعلقان بتوصلا والضمير فى به عائد على الهمز والثانى مبتدأ وخبره كثنائى وفى كل حكم متعلق باتسا وكذلك به ثم قال :

وَكَاوَرَى الْمَاقِبِ تَسَا اخْتَصَرَا حَدَّثَ ابْنَا كَذَاكَ حَسَرَا

المُاعِل

الْمَاهِلُ الَّذِي كَمَرُفُوْعَى أَنْتِ رِيْذٌ مُبِيْرًا وَحُبُّهُ نِعْمَ الْعَنَى

وَيَعْدُ فاعِلٌ مابْنُ ظَهَرَ فَهُوَ وَلَا أَفْعَمِيرُ امْتَنَعَرُ

وَجَرَدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدَا لَا تَيْنِ أَوْ جَمْعَ كَفَازَ الشُّهُدَا

يعنى أن العمل إذا أسند إلى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فنقول
 قد أريدان وقام الريدون هذه هي اللغة الفصيحة وفهم من المثال أن شرط الفاعل المذكور أن
 يكون ظاهراً فالفعل مفعول بجرده وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين ولاثنين متعلق
 بأسند. ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله :

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْمَعْلُ لِلظَّاهِرِ سَعْدٌ مُسْنَدٌ

هذه اللغة يسميها المحبون لغة أكلوني البراغيث وهي أن يلحق الفعل المسند إلى المشى ألف والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نون فتقول سعدا أحواك وسعدوا إحوتك وسعدن بناتك وهذه الأحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علامات للفعل كالثاء في قامت هند ويكون المسند إليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر ويعطف آخر الاسمين على الأول كقوله:

٦٣. تَوَلَّى قَتَالَ المَارْقِسِ بِنَمْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَعِيدٌ وَحَمِيمٌ

وفهم من قوله قد يقد قلة هذه اللغة، وفهم من قوله: والفعل للظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لا ضمائر وسعدا في موضع رفع يقال والواو في قوله والفعل واو الحال أي والحالة هذه. ثم قال:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَهْمَرًا كَمَثَلِ رَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَّ

يعنى أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل وتجوز في قوله أهمرًا والمراد حذف وشمل إطلاقه الحذف جوازًا كالمثال الذي ذكر، والحذف وجوبًا كقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ويجوز في زيد المثال أن يكون فاعلاً والتقدير قرأ زيد وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فإن السؤال جملة اسمية، ومن حذفه جوازًا قوله عز وجل في قراءة ابن عامر وشعبة: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧] أي يسبح له رجال. ثم قال:

وَأَنَّ تَأْنِيثَ تَمَلَّى الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأَمْرٍ كَانَتْ هُنَا الْأَمْرُ

يعنى أن الفعل الماضي إذا أسند إلى المؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله، وهي في ذلك على قسمين: لازمة وجائزة؛ وقد أشار إلى اللزمة بقوله:

(٦٣) البيت من الطويل، وهو لصيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه من ١٩٦، وتخليص الشواهد من ١٧٣، والدرر ٢٨٢/٢، وشرح التصريح ٢٧٧/١، وشرح شواهد المعنى ٧٨٤/٢، ٧٩٠، والمقاصد المحوية ١٦١/٢، وبلا نسبة في أرواح المسالك ١٠٦/٢، والمجى الدانى من ١٧٥، وجواهر الأدب من ١٠٩، وشرح الأسموس ١٧٠/١، وشرح شذور الذهب من ٢٢٧، وشرح ابن عقيل من ٢٣٩، ومغنى اللبيب ٣٦٧/٢، ٣٧١، ومعجم الهوامع ١٦٠/١.

والشاهد من قوله «وقد أسلماه معيد وحميم» حيث الحق بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر ضمير التثنية، وذلك على لغة الحارث بن كعب، وهي لغة ما يسمى «أكلوني البراغيث».

وَأَمَّا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حَرٍ

فذكر أنها تلزم في موضعين: الأول أن يكون المسند إليه ضميراً متصلاً وشمل الحقيقي التأنيث نحو هند قامت والمجازي التأنيث نحو الشمس طلعت. واحتراز بقوله متصل من المنفصل نحو ما قام إلا أنت. الثاني أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقياً التأنيث وهو المشار إليه بقوله ذات حر، والحر الفرج وفعل مفعول بتلزم وفي تلزم ضمير مستتر يعود على التاء ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمر ومتصل نعت لمضمر فلو فصل بين المفعول والفاعل الحقيقي التأنيث فيما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أُنْى الْقَاضِي بَشْتُ الْوَأَقْبِ

يعنى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير إلا جاز وجهان إثبات التاء وتركها وفهم من قوله وقد يبيح أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها فالمتصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفي متعلق يبيح ونحو مضاف إلى قول محذوف والتقدير في نحو قولك والمتصل من بالمفعول. وإن كان الفاصل إلا فقد أشار إليه بقوله:

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلاً كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

لما زكا إلا فتاة أحسن مما زكت إلا فتاة وإنما كان حذفها أحسن لأن الفعل في التقدير مسند إلى مذكر لأن التقدير ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا فالحذف مبتدأ وخبره فضلاً ومع متعلق بالحذف وبإلا متعلق بفضل. ثم قال:

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلاً

أشار بذلك إلى ما حكاه سيويه عن بعض العرب قال فلانة وأشار بقوله:

وَقَعَّ ضَمِيرٌ دَى الْمَحَارِ فِي شَمِيرٍ وَقَعَّ

إلى قول الشاعر:

٦٤. فلا مُرَّةً ودَقَّتْ ودَقَّهَا ولا أرضاً أبْقَلْ أبْقَلَهَا

فأسقط التاء من أبقل والفعل مسند إلى ضمير الأرض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتي وبلا فصل متعلق بيأتى ومع متعلق بوقع وذى المجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذى المجاز. ثم قال:

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنَ مَذْكَرٍ كَالْتَاءٍ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ

يعنى أن الفعل الماضى إذا أسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التأنيث كإحدى اللين وهى لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا قام الهندات وقامت الهندات وفى هذا خلاف والذي ذهب إليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفى ومذهب جمهور البصريين أنه كواحده يلزم فيه التاء. فالتاء مبتدأ ومع جمع فى موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء وسوى السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللين جمع لبنة وهى الآجرة. ثم قال:

وَالْحَذْفُ فِي نَعْمَ الْعَتَاةِ اسْتَحْسِنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

يعنى أن العرب استحسنوا الحذف فى نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن يش مثلاً إذ لا فرق فتقول بش المرأة هند وإنما استحسن فى هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كأنه فى معنى نعم جنس المرأة ولا يفهم من قوله استحسنوا أنه أحسن من الإثبات بل هو مستحسن وإن كان الإثبات أحسن. فالحذف مفعول باستحسنوا وفى نعم متعلق بالحذف أو استحسنوا ولأن متعلق باستحسنوا، ثم قال:

(٦٤) أبيات من المتقارب، وهو لغامر بن جويى فى تحليلي الشواهد ص ٤٨٣، وخرانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠، والدور ٦/ ٢٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٩٤٣، والكتاب ٢/ ٤٦، ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (هقل)، والمقاصد الحوية ٢/ ٤٦٤، وبلا سبة فى أمالى ابن الحاجب ١/ ٣٥٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٨، وجواهر الأدب ص ١١٣، والخصائص ٢/ ٤١١، وشرح الأشمورى ١/ ١٧٤، والرد على النحلة ص ٩١، ورسف المباني ص ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧، وشرح ابن عقيلى ص ٢٤٤، وشرح المعصل ٥/ ٩٤، ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (عخص)، والمحتجب ٢/ ١١٢، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٥٦، والمقرب ١/ ٣٠٣، وجمع الهوامع ٢/ ١٧١. ولشاهد فيه قوله: فلا أرضاً أبقل إبقالها والقيلاس. أبقلت إبقالها لأن الفعل مسند إلى ضمير محال على الأرض، وهى مؤنث مجازى، فحذف التاء ضرورة.

والأصل في الماعل أن يتصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل
والأصل في المفعول أن يتصلا
وقد يجى المفعول قبل الفعل

يعنى أن الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لأن الفاعل كالجزم من فعه بخلاف المفعول والأصل مبتداً وفى الماعل متعلق به وأن يتصلا خبره وإعراب عجز البيت مثل صدره . ثم قال : (وقد يجاء بخلاف الأصل) خلاف الأصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضربت ضرباً زيدا . وبخلاف في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله وقد في قوله قد يجاء للتحقيق لا للتقليل فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الماعل على المفعول فتكون للتقليل . ثم قال : (وقد يجى المفعول قبل الفعل) يعنى أن المفعول قد يأتى متقدماً على الفعل وشمل ما تقدمه جازز نحو فريقتا هدى وما تقدمه واجب نحو إياك نعبد وظاهر قد هنا أنها لتقليل لأن تقدم المفعول على الفعل أقل من تقدمه على الفاعل . ثم قال :

وأخسر المفعول إن لسن حذر
أو أضمر الماعل غير متحصر

ذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على الفاعل : الأول أن يخاف اللبس وذلك بأن يكون الإعراب خفياً في الفاعل والمفعول معاً نحو ضرب موسى عيسى فالأول هو الفاعل محافظة على الرتبة والآخر أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو ضربت زيدا . والمفعول مفعول بأخر وإن شرط وليس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر وأو أضمر معطوف على حذر وغير متحصر حال من الفاعل واحترز به من الفاعل إذا كان متحصراً فإنه يجب انفصاله وتأخيره ويكون حينئذ المفعول واجب التقديم نحو ما ضرب زيدا إلا أن . ثم قال :

وما يلاً أو يانما محصور
أحر وقد يسبق إن قصد ظهر

يعنى أنه يجب تأخير المحصور يلاً أو يانما فاعلاً كان أو مفعولاً فإذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول ما ضرب زيد إلا عمراً وإنما ضرب زيد عمراً وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول ما ضرب عمراً إلا زيد وإنما ضرب عمراً زيد وقوله وقد يسبق إن قصد ظهر ولا يظهر القصد إلا في المحصور يلاً وأما المحصور يانما فقد لا يعلم حصره إلا بتأخيره . وأشار بذلك إلى قوله :

٦٥. فلم يذر إلا الله ما هيئت لما عشيية آتاء الديار وثب منها

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهي مفعول مقدم بأحر وصلتها
انحصر وبإلا متعلق بانحصر وفهم من قوله قد سبق أن ذلك قليل وأن ذلك لا يكون إلا مع إلا
لأن القصد لا يظهر إلا معها. ثم قال:

وشاع نحو خوف ربه ممر وشذ نحو رآن نوره الشجر

يعنى أن تقديم المفعول المتبسبب بضمير الفاعل على الفاعل كثير وهو قوله خوف ربه ممر
لربه مفعول مقدم متبسبب بضمير الفاعل وإنما كثر ذلك لأن الضمير وإن كان عائداً على ما
بعده فإن المفسر للضمير مقدم فى النية لأن تقديمه هو الأصل وقوله: (وشذ نحو رآن نوره
الشجر) يعنى أن تقدم الفاعل المتبسبب بضمير المفعول على المفعول قليل وإنما قل ذلك لأن
الضمير المتبسبب به عائد على متأخر لفظاً ورتبة لأن المفعول فى نية التأخير. ونحو فاعل
بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير شاع نحو قولك وكذلك شذ.

النائب عن الفاعل

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذى لم يسم فاعله. قوله:

يثوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل خير نائل

يعنى أن الفاعل يحذف ويتوب عنه المفعول به. وقوله فيما له أى فيما استقر له من
لأحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضى معه ولحقق ناء
التأنيث فى الماضى إذا كان مؤنثاً ثم مثل بقوله: (كنيل خير نائل) أصله نلت خير نائل فلما
حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه. ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة
بتغيير فعل الفاعل عن بنيته إلى بنية تدل على النيابة به على ذلك بقوله:

(٦٥) البيت من الطويل، وهو لدى الرمة فى ديوانه ص ٩٩٩، والدرر ٢/ ٢٨٩، وبلاسية فى أوصح المسالك
١٣١/ ٢، وتخليص الشواهد ص ١٨٧، وشرح الأشموش ١/ ١٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٨، والمقاصد
بحرمة ٢/ ٤٩٣، والمقرب ١/ ٥٥، وجمع الهوامع ١/ ١٦١
والشاهد فيه قوله: فلم يذر إلا الله ما حيث قدم الفاعل المحصور به إلا، وهو لفظ الجلالة، على المعصوم
الذى ذهب غير جائق عند جمهور النحاة، وكان الكسائى يسوغه فى الشعر

أَوَّلُ الْفِعْلِ اضمَمَّنَ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسَرَ فِي مُصْبًى كَوُصِلُ
وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُفْتَحًا كَيْتَحَى الْمَقُولُ بِهِ يَتَحَى

يعنى أن أول الفعل المبنى للمفعول يضم، وشمل الماضي والمضارع فربهما يشتركان في ضم الأول فإن كان ما ضيًّا كسر ما قبل آخره وإلى ذلك أشار بقوله: (والم متصل * بالآخر اكسر في مضى) ثم مثل ذلك بقوله: (كوصل) وأصله وصلت الشيء فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير فعل إلى فعل وإن كان مضارعاً فتح ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله: (وأجعل من مضارع مفتحاً) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع مفتحاً ثم مثل بقوله: (كيتحى المقول فيه يتحى) فقوله وأول الفعل مفعول مقدم بضممن والمتصل مفعول مقدم أيضاً باكسر وفي متعلق باكسر وبالأخر متعلق بالم متصل والهاء فى اجعله هائدة على ما قبل الآخر ومن مضارع متعلق بأجعله ومفتحاً مفعول ثانٍ بأجعل والمقول بعث ليتحى وفيه متعلق بالمقول ويتحى محكى بالمقول ويجوز ضبط المقول بالصم فيكون قد تم الكلام عند قوله كيتحى ثم استأنف فالتقدير على هذا وأجعله من مضارع كيتحى منعناً فالمقول فيه إذا على هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر يتحى فيتحى على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى وبالأول جزم المرادى. ثم إن ضم الأول فى الماضى والمضارع وكسر ما قبل الآخر فى الماضى وفتحه فى المضارع مطرد فى جميع الأفعال المبنية للمفعول وقد يضم إلى ذلك فى بعض الأفعال تغيير آخر، وذلك فى نوعين: الأول أن يكون أول الفعل الماضى تاء المطاوعة، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَالثَّانِى الثَّانِى تَا اسْطَاوَعَهُ كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلا مُرَاعَاةٍ

يعنى أن الحرف الثانى من الفعل الماضى المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضاً كالأول فتقول فى تعلمت الحساب تعلم الحساب يضم الأول والثانى وفهم من قوله تاء المطاوعة أن المراد بالفعل هنا الماضى لأن المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحرف المضارعة والثانى مفعول بفعل محذوف يفسره أجعله وتاء المطاوعة مفعول بالتالى. وكالأول فى موضع المفعول الثانى لأجعله وبلا منازعة متعلق بأجعله وهو تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. الثانى أن يكون الفعل الماضى مفتحاً بهمزة الوصل وإلى ذلك أشار بقوله:

وَتَالِثٌ أَبْدَى بِهِمُ الْوَصْلُ كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ كَانُحَى

يعنى أن الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموماً كالأول فتقول فى انطلق انطلق

وفى استعلى استعلى وفهم من قوله بهمز الوصل أن ذلك الفعل لا يكون إلا ماضي لأن المضارع لا يفتح بهمزة الوصل . وثالث مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال والذي نعت لمحذوف والتقدير وثالث الفعل الذي ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ وافتتح وليس العامل فيه الكون المطلق وإعراب البيت كإعراب البيت الذي قبله ثم قال :

وَأَكْسِرَ أَوْ أَشْمِمَ فَاثَلَاثِي أَهْلَ عَيْنًا وَضَمُّ جَا كَبُوعٍ فَاخْتُمَلُ

يعنى أن فى الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات : الأولى إخلاص الكسر وهى المشار إليها بقوله وأكسر . الثانية الإشمام وهى المشار إليها بقوله أو أشمم وحقيقته عدد الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقرئ بهما فى المتواتر . الثالثة إخلاص الضمة وهى المشار إليها بقوله وضمم جا كبوع ، ومنه قوله ٦٦ . لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَيْئاً بُوعٌ فَاشْتَرَيْتُ

وشمل قوله فاثلاثى المفتوح العين نحو باع والمكسور العين كخاف وشمل قوله أهل ما عينه ياء كباع وما عينه واو كقال والأصل فى هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والأصل فى بيع بإخلاص الكسر يُع فاستثقلت الكسرة فى الياء فنقلت إلى لياء وذهبت حركة الياء وسكنت العين لزوال حركتها والأصل فى قيل قول استثقلت أَيْفَ الكسرة فى الواو فنقلت إلى القاف وقيت الواو ساكة فقلت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأما على لغة قول وبرع فإن الكسرة حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلت الياء واوا لسكونها وضمم ما قبلها وأما على لغة الإشمام فهى مركبة من اللغتين . وما ثلاثى معمول بأشمم على إعمال اثنائى ومفعول أكسر محذوف وأهل فى موضع الصفة لثلاثى وعيناً تمييز وضمم مبتدأ وسرغ الابتداء به كونه فى معرض التفصيل وخبره جا وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جا وكبوع فى موضع الحال من فاعل جا . ثم قال :

وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَيْسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا بَاعَ قَدْ يَرَى لِحْوَ حَتَّ

(٦٦) الرجز لزوية فى ملحق ديوانه ص ١٧١ ، والفرز ٤/ ٢٦ ، ٦/ ٢٦٠ ، وشرح التصريح وشرح شواهد الهمز ٨١٩/ ٢ ، والمقاصد الحرة ٢/ ٥٢٤ ، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٩٢ ، وأوضح المسالك ٢/ ١٥٥ ، وتحبص الشواهد ص ٤٩٥ ، وشرح الأشعرى ١/ ١٨١ ، وشرح ابن عليل ص ٢٥٦ ، ومعنى اليب ٢/ ٦٣٢ ، ومعجم الهوامع ١/ ٢٤٨ ، ٢/ ١٦٥ .

وشاهدته قوله «سرع» على لغة بعض العرب ، والمشهور «بيع»

يعنى أنه إذا خيف لس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع فى الدرس واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه وذلك نحو بيع العبد إذا أسدته إلى ضمير المخاطب فقلت بعث يا عبد يا خلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الإشمام وكذلك قلت يا زيد إذا أسدته أيضاً إلى ضمير المخاطب فقلت قلت بالضم التيس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو الكسر إذا لا لبس فيهما . وإن شرط وخيف فعل الشرط وليس مفعول لم يسم فاعله وبشكل متعلق بخيف ويجتنب جواب الشرط ثم قال (وما لباع قد يرى لحو حب) يعنى أنه يجوز فى فاء الفعل الثلاثى لمصاعف نحو حب ورد ما جاز فى فاء باع من كسر وإشمام وضم وقد قرئ هذه بضم عتار دت إلينا بكسر الراء وفهم من قوله قد يرى أن ذلك قليل ولم يقرأ بها فى المتواتر . فما متدا موصول وصلته لباع وقد يرى الخبر ولنحو فى موضع المفعول الثانى ليرى . ثم قال :

وَمَا لِفَاعِلٍ بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلَى فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَتَبَيَّنَ يَتَجَلَّى

يعنى أن ما كان من الفعل المحتل العين على وزن افتعل نحو اختار أو على وزن تفعل نحو انقاد وما أشبههما يجوز فى الحرف الذى تليه العين ما جاز فى فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فنقول اختير واحتور وبالإشمام وفهم من تمثيله باختار وانقاد أن ما صححت عينه من هذين الوزنين لا يجرى فيه ما ذكر نحو احتور بل يجرى مجرى الصحيح . وما موصولة مبتدا وصلتها لفاء باع وحبرها لما العين تلى والعين مبتدا وخبره تلى والجملة صلة ما الثانية وفى اختار متعلق بتلى والتقدير ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وما أشبههما ويسجل فى موضع الصفة لشبه أى وما يشبههما فى الوزن والإعلان . ثم إن الذى ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور وقد ذكر فى أول الباب المفعول به وأشار ما إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال :

وَلَا يَبْلُغُ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بَيَانَهُ حَسْرَى

يعنى أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف وشمل ظرف الزمان وظرف المكان ، ويشترط فى نيابتهما أن لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وأن يكونا منصرفين فلا يجوز سير سحر ولا جلس عند أو ما يقبل النيابة من مصدر ويشترط أيضاً فى نيابته أن لا يكون مؤكداً وأن لا يكون غير متصرف نحو سحان أو حرف جر يعنى مع مجروره

ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذومذ وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله : (وقابل من ظرف أو من مصدر) فإنك إذا رمت إسناد الفعل المبنى للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك فمثال ما توغرت فيه شروط النيابة سير يزيد يومين وفرسخين سيراً شديداً إن أقمت المجرور وسير يزيد يومان فرسخين سيراً شديداً إن أقمت ظرف الزمان وسير يزيد يومين فرسخين سير شديداً إن أقمت المصدر ، وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به . وحرى بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ ونيابة متعلق به . ثم قال :

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وَجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ بَرَدَ

اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأشياء الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته هذا هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به وبه أخذ الناظم وإلى ذلك أشار بقوله : (وقد برد) ، وفهم منه أن ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم : ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوماً . وقوله بعض فاعل بينوب وهذي إشارة إلى الأربعة المذكورة وإن وجد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وفاعل برد ضمير مستتر والتقدير وقد برد ذلك أي نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به . ثم قال :

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ

يعنى أن النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا ويعبر أيضاً عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول واحترز به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كُسى زيداً ثوب وأعطى حمراً درهم وفهم من قوله : فيما التباسه أمن أنه إذا وجد لبس وجب إقامة الأول كقولك أعطى زيد حمراً وفهم أيضاً من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله في أول الباب : ينوب مفعول به عن فاعل . وقد إما للتحقيق لأنه جائز اتفاقاً وإما للتفليل بالنظر إلى نيابة الأول فإنه أكثر وباتفاق متعلق بينوب وكذلك فيما والثان فاعل ومن باب في موضع الحال من الثان . ثم قال :

مِ بَابِ ظَنٍّ وَآرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يعنى أن نية المفعول الثانى من باب ظن وهو ما هو خير فى الأصل والمفعول الثانى من باب أعلم وأصله المبتدأ اشتهر عند المحويين منعه ووجه منعه فى باب ظن أنه خبر فى الأصل و لثائب عن الفاعل مخبر عنه فتأفيا ووجه منعه فى أعلم أن المفعول الأول مفعول به حقيقة فيرون المفعول الثانى والثالث مع الأول منزلة الظرف والمحذور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم إلى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم وإلى ذلك أشار بقوله : (ولا أرى منعا إذا القصد ظهر) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظن قائم زيدا، وأعلم زيدا مرسه مسرجا وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن وأعلم أنه يجوز نيابتهما بلا خلاف . وفى باب متعلق باشتهر وهو الخبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال :

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّابِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

يعنى أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب وشمل قوله وما سوى النائب جميع المصوبات كطرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمهيز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد إعطاء فت نصب جميع ما علق بالفعل غير لثائب . وما مبتدأ موصولة وصلتها سوى النائب ومما متعلق بالاستقرار العامل فى الصلة ، وبالرابع متعلق بعلق والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبر ما ومحققا حال من ضمير المستتر فى له العائد على النصب .

اشتغال العامل عن المفعول

المراد بالعامل فى هذا الباب المفسر للعامل فى الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون إلا فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لأن هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا ، ثم قال :

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فَعَلًا شَعَلَ
عَنْ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ
السَّابِقُ أَنْصَبَ بِفَعْلٍ أَضْمِرًا
حَتَّى مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

يعنى أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير هائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق وعن نصب محله فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإصمار موافق للعمل

المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيداً ضربته ومثال المشتغل عن نصب محله عمراً مررت به ، وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة فشمّل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الأول والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني والتقدير ضربت زيداً ضربته وجاوزت عمراً مررت به ، وهذا التقدير لا ينطق به لأن الفعل الثاني عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق . وإن حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلاً مفعول بشغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه هائد على الاسم السابق والباء في ينصب بمعنى عن وهو بدل اشتغال من الضمير في عنه وينصب متعلق بشغل والضمير في لفظه هائد على الاسم السابق والظاهر في ال في قوله أو المحل أنها معاقبة للضمير والتقدير ينصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجهاً آخر من الإعراب وهو أن تكون الباء في لفظه هائدة على الضمير الذي اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الإعراب الأول حمل الناطم كلامه في شرح الكافية فترجع الأخذ به والسبق مفعول بفعل مضمر يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصبه وأضمر في موضع الصفة لفعل وحنماً نعت لمصدر محذوف والتقدير إضماراً حنماً ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير في أضمرنا وموافق نعت لفعل بعد نعته بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وصلتها الجملة بعدها . ثم إن الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام : لازم النصب ، ولزم الرفع بالابتداء ، وراجع النصب على الرفع ، ومستتر فيه الأمران ، وراجع الرفع على النصب ، وقد بين الاسم الأول بقوله :

وَالنَّصْبُ حَتَّمُ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَمَاِنْ وَحَيْثُمَا

يعنى أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه والمختص بالفعل أدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكر منها إن وحيثما فتقرون إن زيداً لقبته فأجمل إكرامه وحيثما زيداً لقبته يكرمك ومثال التحضيض هلا زيداً كلمته ومثال الاستفهام متى زيداً تأتبه وجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه . ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ التَّوَسُّعُ ابْتَدَأَ
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قُلْ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين : أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء مثال ذلك إذا التى للمفاجأة وليتأ التأدية نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتأ زيد أكرمه . والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والمعل ما لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو زيد ما أكرمه وعمرو لأكرمه وإعراب البيت الأول واضح وأما البيت الثاني ففيه تعقيد يتبين بالإعراب فالفعل فاعل بفعل يفسره تلا وما موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والمعل وهو مفعول لتلا وصلتها الجملة إلى آخر البيت وما الثانية موصولة فاعلة بيرد واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله والهاء في قبله هائدة على الفاصل ومعمولاً حال من ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها وجد وبعد متعلق بوجود وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف بعده أي بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي لا يرد الذي قبله معمولاً للفعل الذي بعده وهو المفسر . ثم أشار إلى القسم الثالث فقال :

وَأَخْتِيرَ نَصْبَ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَيَتَّبِعْ مَا يُبْلَاؤُهُ الْمَعْلُ قَلْبُ
وَيَتَّبِعْ مَا يَطْفِ بِلا قَسَمٍ عَلَى مَفْعُولٍ مَعْلٍ مُنْفِقٍ أَوَّلًا

فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين : الأول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضي الطلب وذلك الأمر نحو زيداً اضربه والدعاء نحو اللهم زيداً ارحمه والنهي نحو زيداً لا تفه . الثاني أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو ما وإن النافيتين وهمة الاستمهام نحو ما زيداً ضربته وإن عمراً أكرمته وأريداً رأيته ، واشتمل البيت الثاني على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرة بالفعل نحو زيد قام وعمراً كلمته ومثله قوله عز وجل : ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان : ٣١] واحترز بقوله بلا فصل من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمرو فكلمته لأن حكم المعطوف هي ذلك حكم المستأنف ، وإن اختير النصب قبل الطلب لأن الطلب طالع للفعل وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب فيها أن يليها المعل ومع العطف على الجملة الفعلية لا تناسب المعطوف للمعطوف عليه . ونصب مفعول لم يسم فاعله باختيار وذو طلب نعت للفعل وبعد معطوف على قبل فهو متعلق باختيار وما موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق وإبلاؤه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون

المصدر مضافاً إلى المفعول الأول والأول أظهر لأن النظم يطلق ولي على تبع في هذا النظم كثيراً وعلمت في موضع الخبر لإيلاؤه ويعد معطوف على بعد في البيت الأول وبلا فصل متعلق بعاطف وعلى ذلك وأولاً ظرف متعلق بمستقر واحترز به من الفعل الذي لم يقع أولاً كالجملة ذات الوجهين . ثم أشار إلى القسم الرابع فقال :

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِئاً بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاغْطِىَ مُخْبِئاً

هذكر لمساواة الرفع والنصب سبباً واحداً وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمراً كلمته فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجاوز في تسمية الاسم السابق معطوفاً والمعطوف في الحقيقة إنما هي الجملة التي هو جرؤها والعذر له أنه لما ولي حرف المعطف أطلق عليه معطوفاً . فالمعطوف فاعل بتلا ومخبراً بعنت لعللا وبه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بمخبراً وعن اسم متعلق بمخبراً ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله بمخبراً وبه متعلق بمخبراً وذا غطى جواب الشرط . ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله :

وَالرَّفْعُ فِي غَيْبِ الَّذِي مَرَّ رَجَعُ فَمَا أَيْبَحَ الْفَعْلُ وَدَعُ مَا لَمْ يُبَحْ

يعنى أن الرفع راجع فيما خلا من موجب النصب ومرجعه وموجب الرفع وتساوى الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وإنما كان الرفع راجعاً لعدم الحذف بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل والرفع مبتدأ وفي متعلق به ورجع خبر المبتدأ ثم تمم البيت بقوله : (فما أيبح فعل ودع ما لم يبح) لأنه مستثنى عنه . ثم قال :

وَلَمْعِلُ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرَّ أَوْ بِإِصْطَاقَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يعنى أن الفعل المشغول بالضمير المنفصل بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالإضافة يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو إن زيدا مررت به وإن زيدا رأيت أخاه يجرى مجرى إن زيدا ضربته في وجوب النصب وكذلك سائر المسائل ، وفهم من قوله أو بالإضافة أن نحو زيدا ضربت غلاماً أخيه وصاحب غلاماً أخيه وغيرهما مما يتعدد فيه المضاف يجرى مجرى زيدا ضربت غلاماً لأن قوله بالإضافة أعم من أن

يكون المضاف واحداً أو أكثر ، وفي ذلك أيضاً إشعار بأن المفعول بحرف الجر نحو زيداً مررت به يجرى مجرى ما كان المجرور فيه مضافاً متحداً كان أو منعزلاً نحو زيداً مررت بأخيه ومررت بعلام أخيه . وفصل مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوباً إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره وفصلك مشغولاً ، ومرفوعاً إذا كان التقدير أن يفصل المشغول والأول حسن لأن التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجرى وبحرف متعلق بمصل وكذلك بوصافة وكوصل متعلق بيجرى . ثم قال :

وَسَوْفَى د. السَّابِّ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْمَعْمُولِ إِنْ لَمْ يَكُ مَبْعُوحًا حَصَلَ

يعنى أن الوصف الذى يعمل عمل الفعل يساوى العمل فى جواز تفسير العامل فى الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وأحسن التفضيل لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً فنحو زيداً أنت ضارب كقولك زيداً تضربه ، فإن قلت قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال فى نحو زيداً أنت تضربه للفصل والفصل موجود فى هذا المثال قلت لا يمتنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فإنه لا يستغنى بنفسه بل لا بد له من شيء يسند إليه فتقول أنت ضارب منلة تضربه واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر ويقول ذى عمل من اسم الفاعل بمعنى الماضى فإنه لا يعمل ويقول إن لم يك مانع حصل من اسم الفاعل العامل المفترن بال الموصولة نحو زيد أنا الضارب غداً وفهم من قوله إن لم يك مانع حصل أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها ووصفاً مفعول بسو وفى متعلق بسو وكذلك بالفعل والظاهر أن يك تامة ومانع فاعل بها وحصل فى موضع الصفة لمانع والتقدير إن لم يوجد مانع حصل . ثم قال :

وَعَلَقَةٌ حَاصِلَةٌ بِسَبَبِ كَعَلَقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَقِيعِ

يعنى أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبياً متبوعاً بسببى جرى مجرى السبب والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا العت كقولك زيداً ضربت رجلاً بحبه أو عطف البيان كقوله زيداً ضربت رجلاً أخاه أو عطف النسق كقولك زيداً ضربت عمراً أخاه وإطلاقه فى التابع يوهم أن ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع السببى المعمول للمفسر وعلقة مبتدأ وحاصلة نعت له وبتابع متعلق بحاصلة وعلقة خبر المبتدأ وبنفس صفة لعلقة .

تعدي الفعل ولزومه

العمل على قسمين : متعدي ، ولازم ويبدأ بالمتعدي فقال :

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَتَّصِلَ هَا غَيْرِ مُصَدَّرٍ بِهِ نَحْوُ عَلِمَ

يعنى أن علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد خبر به عمرو والحبر عمله زيد واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها اتصل بالمتعدي واللام فليست علامة لواحد منهما . وعلامة مبتدأ وخبره أن اتصل وها مفعول يتصل وبه متعلق يتصل . ثم قال :

مَنْصُوبٌ بِهِ مَقْشُورُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ تَلَيَّزْتُ الْكُتُبَ

وَلَا زِمَ قَسِيرُ الْمُتَعَدِّي ..

يعنى أن الفعل المتعدي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعاً كما تقدم في بابيه وفهم من قوله فانصب به أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال وإعراب البيت واضح . ثم قال : (ولازم غير المتعدي) يعنى أن ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعدي وقاصر ولزم خبر مقدم وغير المتعدي مبتدأ مؤخر ثم إن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل عليه بوزنه ، وقد شرع في بيان ذلك فقال :

وَحُمِّمَ لَزُومُ أَعْمَالِ السَّجَايَا كَتَمَهُ

هذا مما يستدل على لزومه وهو أن يكون دالاً على السجاياء أى الطباع وهو ما دل على معنى قام بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك منهم ومعناه كثر أكله ومثله حمق بكسر الميم وضمها . ثم قال :

كَذَا أَفْعَلِلَ وَالْمُضَاهِي أَفْعَلَسَا

هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعلل كافتشر واطمان وافعللل كاحرنجم واقصسر والمضاهي المشابه واصطلاحه في هذا النظم أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به

ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنسا ومضاهيه . وافعلل مبتدأ خبره كذا والمضاهي معطوف على افعلل واقعنسا متعول بالمضاهي ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي أي والذي ضاهاه واقعنسا ثم قال :

وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا

بحر وضوء وطهر في النظافة ونجس وقذر في الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي . ثم قال :

أَوْ عَرَضًا

وهو ما ليس بحركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط وعرضاً معطوف على دنساً . ثم قال :

أَوْ طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي * لِوَاحِدٍ كَمَثَلِ فَاثْتَدَّ

يعنى أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعد إلى واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دحرجته فتدحرج ومددت الثوب فامتد واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدي لاثنين فإنه متعد إلى واحد كقولك علمت زيداً الحاسب فتعلمه . ثم قال :

وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ

يعنى أن الفعل إذا طلب معمولاً من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لصعفه عنه عدى إليه بحرف الجر نحو مررت بريد وأليت على عمرو . ثم قال :

وَأَنَّ حُذْفَ لِسَانِ النَّصْبِ لِلْمُنْجَرِّ

يعنى أن حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين : موقوف على السماع، ومطرد، وقد أشار إلى الأول بقوله :

نَقْلًا

أي سماعاً كقوله :

٦٧. آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في انقريه السوس

أى آليت على حب العراق فحذف حرف الجر ونصب المجرور وظاهر قوله نقلاً أن النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع لحذف حرف الجر وأما النصب فليس بنقل ، وأشار إلى الثانى بقوله :

وبسى أن وأن يطررد مع امرى ليس كصعبت أن يدوا

يعنى أن حذف حرف الجر مع أن وأن المصدريتين مطرد إذا أمن اللبس فتقول عجببت من أنك تقوم وعجببت أنك تقوم وعجببت أن تقوم وعجببت أن يدوا أى يعطوا الدية احترز بقوله مع أمن ليس من نحو رغبت من أن تقوم ورغبت عن أن تقوم فلا يجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس وإنما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما فى الصلة واختلف فى موضعهما بعد الحذف فقبل فى موضع جر وقبل فى موضع نصب وهو أليس وقوله وإن حذف شرط وأدغم هاء حذف فى فاء الجواب بعد تسكينها ونقلاً مصدر فى موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير هائد على الحذف المفهوم من حذف . ثم قال :

والأصل سبق فاعل مسمى كسمن من اليسن من زاركم نسج اليمن

إذا كان الفعل متعدياً إلى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلاً فى لمعنى وأصله أن يتقدم على ما ليس فاعلاً فى المعنى كقولك أعطيت زيدا درهماً فزيد هو الفاعل فى المعنى لأنه هو الذى أخذ الدرهم وكقولك اليسن من زاركم نسج اليمن . فمن زاركم مفعول أول لاليسن ونسج اليمن مفعول ثان والأول هو الفاعل فى المعنى لأنه هو الذى ليس نسج اليسن ونسج مصدر بمعنى اسم مفعول أى منسوج

وتلزم الأصل لموجب عراً وترك ذلك الأصل عتسماً قد يرى

ثم إن المفعول الأول فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل فى

(٦٧) آليت من البسط ، وهو للمتلص فى ديوانه من ٩٥ ، وتخليص الشواهد من ٥٠٧ ، والجنى الدانى من ٤٧٣ ، وغرارة لأدب ٣٥١/٦ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ ، وشرح شواهد المعنى ٢٩٤/١ ، والكتاب ٣٨/١ ، والمقاصد المحوية ٥٤٨/٢ ، وبلاسة فى أروضع المسالك ١٨٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٩٧/١ ، ومعنى اللبيب ٩٩/١ ، والشاهد به قوله «آليت حب العراق» حيث حذف حرف الجر (والأصل على حب العراق) ونصب «حباً»

للمعنى وقسم يجب فيه تأخير، وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار إلى القسم الأول بقوله: (ويلزم الأصل لموجب عرا) أى لشيء أوجب والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيدا عمراً، أو الحصر نحو ما أعطيت زيدا إلا درهماً أو يكون الأول ضميراً متصلاً بالمعلول نحو أعطيتك درهماً ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله: (وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى) يعنى أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى لموجب أيضاً وذلك الموجب كونه محصوراً نحو ما أعطيت درهماً إلا زيدا أو يكون الثانى ضميراً متصلاً نحو الدرهم أعطيت زيدا أو متبساً بضمير يعود على الأول نحو أسكنت الدار بانيها.

وأما لقسم الثالث وهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله: والأصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبره قد يرى وحتماً مفعول ثان يرى وقد عى قوله قد يرى للتحقيق لا بتقليل، ثم قال:

وَحَذَفَ فَصْلَةً أَجَزَ إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حَصِراً

يعنى: أنه يجوز حذف الفصلة وفهم من إطلاق الحذف أنه يجوز حذفها اختصاراً أو اقتصاراً وشمل قوله فصلة مفعول المتعدي إلى واحد نحو ضربت والأول من المتعدي إلى اثنين كقوله عز وجل: ﴿وَأَعْطَى قَلِيلاً﴾ [الجم: ٣٤] والثانى قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّكَ فَتَرَضَى﴾ [الصحن: ٥] والأول والثانى معاً نحو فأما من أعطى واتقى وقوله إن لم يضر أى إن لم يضر حذفه وذلك إذا كان جواباً نحو ضربت زيدا لمن قال من ضربت أو كان محصوراً نحو ما ضربت إلا زيدا فعلى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصاراً ولا اقتصاراً وحذف مفعول مقدم بأجر وإن لم يضر شرط ومعنى يضر يضر يقال ضار يضر ضيراً بمعنى يضر صراً وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضمير حذف وما موصولة وصحتها الجملة إلى آخر البيت وجواباً مفعول ثان سبق وفى سبق ضمير هاند على الصلة

وَيُحَذَفُ أَيْضاً صِلَتُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

ثم إن الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الحواز والثانى على جهة الوجوب وقد أشار إلى الأول بقوله: (ويحذف الناصبها إن علما) يعنى أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازاً كقولك لمن قال ما ضربت أحداً بل زيدا وجواباً فى باب الاشتغال والداء والتحذير والإغراء، وما كان مثلاً أو جارياً مجرى المثل وهذا هو

الوجه الثاني وإليه أشار بقوله : (وقد يكون حذفه ملتزماً) وفهم منه أن قوله ويحذف بمعنى يجوز حذفه لأنه في مقابلة الحذف على جهة الوجوب. والناصبها معمول لم يسم فاعله يحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على أنه معمول به وهو عائد على الفصلة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على الناصب.

التنازع في العمل

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله :

إِنْ عَامِلَانِ اتَّصَبَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ بِلَا وَاحِدٍ مِنْهُمَا التَّامِلُ

المراد بالعامل هنا الفعل أو ما جرى مجراه ولا مدخل للحرف في هذا الباب وشمل قوله عاملان تنازع الفعلين كقوله عز وجل : ﴿أَتُونِي أَرُقْ عَلَيْهِ فُطْرًا﴾ [الكهف : ٩٦] والاسمين كقول الشاعر :

٦٨. عَهِدْتُ مَعِيثًا مَغْنِيًا مِنْ أَجْرَتِهِ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِءَاكَ مَوْتِلًا

والعمل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى : ﴿هَازِمُ الْفِرْعَوْنَ وَكَتَابِيهِ﴾ [الحاقة : ١٩] والعمل والاسم مع تقدم العمل كقوله :

٦٩. لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَعْبِرَةِ أَسَى لَحِقْتُ فَلَمْ أَتَّكِلْ عَنِ الصَّرْبِ مَسْمَعًا

ومعنى اقتضياً طلباً فخرج به نوحان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملاً في المتنازع فيه كقول امرئ القيس بن حجر :

(٦٨) البيت من الطويل، وهو بلاسية في أوضح المسالك ١٨٩/٢، وتخليص الشواهد ص ٥١٣، وشرح الأشموس ٢٠٢/١، وشرح التصريح ٣١٦/١، والمقاصد النحوية ٢/٣.

وشاهد فيه قوله «مغنياً مغنياً من أجرته» حيث تقدم عاملان وكلاهما اسم فاعل صالح للعمل في المعمول، وهو قوله «من أجرته» وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله، وقد أحسن الثاني لفرجه فنصب به «من» على معمولية، وأعمل الأول في ضميره، وحذف هذا الضمير، لأن في ذكره [عادة على متأخر لفظاً ورتبة من غير ضرورة ولو أمكنه] صالح العامل الأول لئلا: عهدت معيثة مغنية من أجرته.

(٦٩) البيت من الطويل، وهو لعمري الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤، وشرح أبيات سيبويه ٦٠/١، والكتاب ١٩٣/١، ولعمري الأسدي أو لرغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، وشرح المفصل ٦٤/٦، والمقاصد النحوية ٢/٣، ٤٠، ٥١١، ولعمري بن رغبة في خزانة الأدب ١٢٨/٨، ١٢٩، والفرر ٢٥٥/٥، وبلاسية في شرح الأشموس ٢٠٢/١، وشرح ابن عقيل ص ٤١٢، واللمع ص ٢٧١، والمقنَّب ١٤/١، ومعجم الهوامع ٩٣/٢.

٧٠. ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كعاني ولم أطلب قليل من المال فإن أطلب غير طالب لقليل. الثاني أن يؤتى بالعامل الثاني توكيداً للأول كقوله ٧١. أنك أنك اللاحقون احسن احسن

فأتاك الثاني غير طالب لللاحقون لأنه أتى به توكيداً لأتاك الأول وفهم من قوله في اسم أن امتدازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل أن المتدازع فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفي ذلك خلاف، وقوله فللواحد منهما العمل يعني أن العمل لأحدهما. وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره اقتضيا وفي اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل مفعول به ووقف عليه بالسكون على لمة ربيعة والعمل مبتدأ وخبره للواحد ومنهما في موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز إعمال كل واحد منهما ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في الاختيار وقد نه عليه بقوله:

وَأَتَى أَوَّلَى هَذَا أَهْلَ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ

اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذكر ذلك سبويه وصرح النظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة. والثاني مبتدأ وهو على حذف المضاف والتقدير وإعمال الثاني وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكساً مفعول باختيار وغيرهم فاعل وذا أسرة حال من الفاعل وأسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة الفائتين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

(٧١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩، والإنصاف ١/ ٨٤، وتذكرة النحاة ص ٣٣٩، وحرارة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢، والفرر ٥/ ٣٢٦، وشرح شعور الذهب ص ٢٩٦، وشرح شواهد المفاتيح ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢، وشرح قطر الندى ص ١٩٩، والكتاب ١/ ٧٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥، وجميع الهوامع ٢/ ١١١، وبلا سبة في شرح لأشعري ١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢، وشرح شواهد المفاتيح ٢/ ٨٨٠، ومضى البيت ١/ ٢٥٦، والمقضب ٤/ ٧٦، والمغرب ١/ ١٦١.

والشاهد فيه قوله «كعاني ولم أطلب قليل» حيث جاء قوله: «قليل» فاعلاً «كعاني»، وليس البيت من باب التنارع، لأن من شرط التنارع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر هنا ليس كذلك لأنه ليس مطلوباً

(٧١) صدره:

فأين إلى أين النجاة يعلني

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٤، وحرارة الأدب ٥/ ١٥٨، والمحاضرات ٣/ ١٠٣، ١٠٩، والفرر ٥/ ٣٢٣، ٦/ ٤٤، وشرح الأشعري ١/ ٢٠١، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٧، وشرح قطر الندى ص ٢٩٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٩، وجميع الهوامع ٢/ ١١١، ١٢٥

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا

المهمل هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيضميره . وقوله والتزم ما لتزما يعني من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيرها في بعضها وما صلح لوقوعه على جميع ما ذكر وما الأولى واقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعا والعائد على الموصول الهاء في تنازعه وفي متعلق بأعمل ثم أتى بمثلين فقال :

كَبُّ خُسَيْنٍ وَيُسَى ابْنَاكَ وَقَدْ بَقِيَ وَاعْتَدِيَ عَبْدَاكَ

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو إعمال الثاني فابنكا فاعل يسى وبخسان هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو عبدان الأول لعبدك فاعل بقى واعتديا هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف من اعتديا وفهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر ومعه فاما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثاني وأما على إعمال الأول ففيه تعصيل بينه بقوله :

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوْلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمَضْمَرٍ لِقَبْرِ رَكْعٍ أَوْهَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبْرٍ وَأَخْرَجَتْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْحَبْرُ

يعني أن المهمل إذا كان أولاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمير فيه نحو ضربت وضربني زيد ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة ولما أصله العمدة أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله : بل حذفه الزم إن يكن غير خبر ، وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم من قوله قبل (ولا تجي مع أول قد أهمل) ثم أشار إلى أن حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله : (وأخرته إن يكن هو الحبر) ، فمن كونه منصوباً ينبغي أن لا يضمير قبل الذكر كالمرفوع ، ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير ومثال ذلك غلثي وغلثنت زيدا قائماً إياه وتجوز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المتداً لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله الشارح

المرادى وقوله مع أول متعلق بتجىء وكذلك بمضمر وأوهلا هي موضع الصفة لمضمر ولغير متعلق بأوهلا ومعنى أوهلا جعل أهلاً لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم وإن يكن شرطه حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وكذلك إن يكن هو الخبر هو فصل بين اسم كان وخبرها أو تأكيد لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر والجملة خبر كان . ثم قال :

وَاطْهَرُ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لَفِيْرٌ مَا يُطَابِقُ الْمُفْسِّرَ

يعنى أن الضمير إذا كان خبراً عن شيء مخالف لمفسره في الأفراد والتذكير وفروعهم وجب إظهاره لأنه إذا أضمره موافقاً للمخبر عنه خالف المفسر . وإذا أضمر موافقاً للمفسر خالف المخبر عنه وإن يكن شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولغير في موضع الصفة لخبر أو مفعول له وما موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها . ثم مثل ذلك بقوله :

نَحْنُ وَأَطْنُ وَيَظُنَّانِي أَحَا زَيْدًا وَصَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّحَا

فهذا المثال على إعمال الأول فالثاني الذي هو يظنناني هو المهمل ولذلك عمل في الضمير المثني فكان حق مفعوله الثاني الذي هو أخا أن يكون ضميراً لكنه لو أضمر مفرداً موافقاً للمخبر عنه وهو الياء من يظنناني لخالف المفسر وهو أخوين ولو أضمر مثني موافقاً للمفسر لخالف المخبر عنه فوجب إظهاره لذلك . وفي بعض نسخ المرادى في هذا الفصل تخطيط ، والصواب ما ذكرت لك .

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة : مفعول به ومفعول مطلق وسمى مفعولاً مطلقاً لأن المفاعيل كلها مفيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له ويسمى أيضاً مفعولاً من أجله أو مفعولاً معه ، أما المفعول به فقد تقدم في باب العاقل وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال :

الْمُسْتَدْرَأُ مِمَّا سِوَى الرَّمَانِ مِنْ مَدْلُوْلِي الْمَعْلِي كَأَنَّ مِنْ أَمِنْ
بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ تُصَبِّ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَدِيرٍ أَنْتَجِبَ

قال في الترجمة المفعول المطلق ، ثم قال هنا المصدر وفي ذلك إشعار بأن المصدر

والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطاً ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبتني ضربك وفهم من قوله من مدلولي الفعل أن للفعل مدلولين ويبين أحدهما بقوله كأمّن من آمن فأمّن فعل يدل على الحدث والزمان وأمّن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولي الفعل ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لأنه غير مقصود في هذا الباب فالمصدر مبتدأ وخبره اسم وما موصولة واقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن في موضع نصب حال من الصمير المستتر في الصلة ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعنى . ثم قال : (بمثله أو فعل أو وصف نصب) مثال ما ينصب بمثله أعجبتني ضربك زهداً ضرباً وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال لمذكور والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك أعجبتني قيامك وقوفاً لأنه مماثل في المعنى ومثل ما انتصب بالفعل قولك قمت قياماً ومثال ما انتصب بالوصف أنا قائم قياماً . ثم قال : (وكونه أصلاً لهذهين انتخاب) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أى احتير وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم ومذهب الكوفيين العكس . وكونه مبتدأ وأصلاً خبر كون ولهذين متعلق بأصلاً وانتخب خبر المبتدأ . ثم قال :

تَوَكَّيْدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ هَدًى كَسِيرَتُ سَيَرَتَيْنِ سَيَرْدِي رَشْدُ

يعنى أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث فوائد وأتى بمثالين الأول للمعدد وهو قوله سيرتين ومثله عشرين ضربة والثاني للنوع وهو قوله : (سير ذى رشد) ومثله الموصوف كقولك سرت سيراً شديداً ومصاحب آل كقولك سرت السير أى الذى تعلم ومثال التوكيد سرت سيراً وسمى توكيداً لأنه لم يقد غير ما أفاده الفعل الناصب له . ثم قال :

وَقَدْ يَنْبُتُ هَهُ مَاعَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدَ كُلَّ الْجِدِّ وَالْفَرَحَ الْحَدُّ

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربت ضرباً ، وقد ينبت عنه ما دل عليه من مغاير لفظ العامل فيه نحو جد كل الجد فكأن منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لإضافته إلى المصدر الذى هو من لفظ الفعل وكذلك الفرح الجذل فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ الفرح لكنه فى معناه فهو الجذل هو الفرح . وقد هنا للتحقيق لكثرة ورود النيباتة فى ذلك وما موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بينوب وصلتها دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة

والموصول الضمير المستتر في دل والضمير في عليه عائد على المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط وفاعل دل عائد على المصدر فيكون التقدير ما دل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دل على الآخر إذ هو في معناه . ثم قال :

وَمَا لَتَوَكَّبِدْ فَوْحًا أُنْدَا وَنَّ وَاجْمَعُ عَابِرَةً وَأَفْسِرْدَا

يعنى أن المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل وانعزل لا يثنى ولا يجمع ، وغيره أى غير المؤكد وشمل النوعى والعدد فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا خلاف فى جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربات وأما النوعى فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه ، كقول الشاعر :

٧٢. هل من حلوم لأقوام فأحبرهم ما جرب القوم من عصي وتصريسي
واختلف فى القياس عليه فمذهب سيويه أنه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والأشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فنقول على هذا ضربت زيدا ضربتين وضروباً إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعاً ، وما موصولة مفعول مقدم بوحدها وهى واقعة على المصدر المؤكد وصلتها لتوكيد وغيره مفعول باجمع فهو من باب التنازع ويطلبه ثنّ واجمع وأفرد والهاء فى غيره عائدة على ما . ثم إن هامل المصدر على ثلاثة أقسام ممتنع الحذف وجائزه وواجبه وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ

يعنى أن حذف العامل فى المؤكد ممتنع قال فى شرح الكافية لأن المصدر يقصد به تقوية عمله وتقدير معناه وحذفه مناف لذلك واعتراه ولده بدر الدين بما هو مذكور فى شرحه واعتراضه عليه منجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو زيد ضرباً أى يضرب ضرباً ولا إشكال فى أن هذا مصدر مؤكد لأنك لو أظهرت العامل فقلت زيد يضرب ضرباً تعين كونه مؤكداً ، ثم أشار إلى الثانى بقوله :

(٧٢) البيت من البسيط ، وهو لجبرير فى ديوانه من ١٢٨ ، وشرح شواهد الإصحاح من ٥٠٨ ، ٥٥٩ ، وشرح شواهد المعنى ١/١٦٨ ، ولسان العرب ١٢/١٤٦ .
والشاهد فيه قوله : « حلوم » فى جمع المصدر « حلوم » .

وفى سواه دليل مُتَّسِعٌ

يعنى أن سوى المؤكد وهو النوع والمعدود يجوز حذف عاملهما إذا دل عليه دليل ولا خلاف فى ذلك كقولك لمن قال ما ضربت زيداً بل ضربتني ويل ضرباً شديداً ومتسع اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع، وهو مبتدأ خبره فى سواء وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف سواء وللدليل متعلق بحذف المقدر ويجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار العامل فى الخبر أى واقع للدليل ويجوز أن يكون متسع خبراً والمبتدأ محذوف أى ولحذف متسع فيه فيكون على هذا متسع اسم مفعول إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه وللدليل متعلق بمتسع. ثم أشار إلى القسم الثالث، فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر فى ستة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:

وَلَحَذَفُ حَنْتُمْ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ كَدَلًا الْبَدَلُ كَانَدَلًا

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الأتى بدلاً من فعله كقولك ضرباً وأشار بقوله: كندلاً إلى قول الشاعر:

٧٣. عني حين ألهى الناس جُلَّ أمورهم قَدَلًا رُريقُ المال ندل الشعالب

قندلاً مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الحطوف ورريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بندلاً وقوله مع آت على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت وبدلاً منصوب على الحال من الضمير المستتر فى آت ومن فعله متعلق بندلاً وكندلاً فى موضع الحال من فاعل آت والذ لغة فى الذى وصلته كندلاً وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الحفيفة ووقف عليها بالالف. ثم أشار إلى الموضع الثانى بقوله:

وَمَا لِنَفْسِجِيلٍ كَأَمَّا مَا حَسَامِلُهُ يُخَذَفُ حَسِيتُ عَا

(٧٣) البيت من الطويل، وهو لأعشى حمدان فى الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣، ولشاعر من حمدان فى شرح أبيات سيرته ١/ ٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى حمدان أو لأحوص أو لجبرير فى المقاصد الحوية ٣/ ٤٦، وهو فى ملحى ديوان لأحوص ص ٢١٥، وملحى ديوان جبرير ص ١٠٢١. وبلاسة فى الإنصاف ص ٢٩٣، وأرضح المسالك ٢/ ٢١٨، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢، والحصائل ١/ ١٢٠، وصرح صناع الإعراب ص ٥٠٧، وشرح الأشموسى ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩، والكتاب ١/ ١١٥، ولسان العرب ٩/ ٧٠ (حشف)، ١١/ ٦٥٣ (ندل).

والشاعر به مجيئاً بدلاً مصدرًا متأًياً عن فعله، والمعنى: اندل ندلاً، بمعنى اختطف خطفاً

يعنى أن المصدر إذا أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله : كَلِمًا مِّنْ إِلَى قوله
 عر وجل ﴿فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا لَفَدَاءُ﴾ [محمد : ٤] وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عر وجل
 ﴿فَلْيَشْهَدُوا الْوَتَاقِ﴾ [محمد : ٤] وما موصولة واقعة على المصدر ولتفصيل صلته وكلام فى
 موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة فى موضع الخبر لما وحيث متعلق
 يحذف ومعنى عن عرض . ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال :

كَذًا مُّكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدٌّ نَائِبٌ فِعْلٍ لَّاسِمٍ عَيْنٍ اسْتِنْدٌ

أى يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا
 أو بحصر نحو إنما أنت سيرا واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو أمرك سيرا فإن المصدر فيه
 مرفوع . ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد فى موضع الصفة لمكرر
 وذو حصر معاً ونائب فعل حال من فاعل ورد واستند فى موضع الصفة لمكرر وذو حصر وكان
 حقه أن يقول وردا نائبي واستندا لأن كلا المصدرين مستندان نائب فعل ولكنه أفرد على معنى ما
 ذكر وبظيره قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله . ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُسُونَهُ مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ

أى ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكداً لنفسه أو غيره ثم مثل
 للأول بقوله :

فَالْمُبْتَدَأُ
 نَحْوُهُ عَلَى الْفِ عَرَفَا

أى فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله له على ألف عرفاً أى اعترافاً وإنما
 سمي مؤكداً لنفسه لأنه واقع بعد جملة هى نص فى معناه فله على ألف هى نفس الاعتراف
 ومثل للثانى بقوله :

وَالثَّانِ كَأَبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

أى والقسم الثانى من المؤكد مثاله أبني أنت حقاً صرفاً وإنما سمي مؤكداً لغيره لأنه وقع
 بعد جملة صارت به نصاً فى معناه ، وبيانه أن قولك أنت أبني يحتمل الحقيقة والمجاز على

أن المراد أنت مثل أبني، فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعينت الحقيقة والعمل في هذين النوعين عمل واجب الحذف تقديره أحق إن كان المبتدأ غير متكلم وحقني إن كان متكلماً، وفهم من قوله مؤكداً أنه واجب التأخير عن الجملة لأن المؤكد بعد المؤكد وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها منه وصلتها يدعونه والهاء مفعول أول يدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول ومؤكداً مفعول ثانٍ والواو عائدة على النحويين ولنفسه متعلق بمؤكداً وغيره معطوف عليه وباقي إعراب البيت واضح. ثم أشار إلى الموضع السادس فقال:

كَذَاكَ ذُو النَّشْبِيبِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلَى بَكَاءَ ذَاتِ عَضْلَةٍ

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط: الأول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله: (بعد جملة)، واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه. الثاني أن تكون حاوية معناه. الثالث أن تكون مشتملة على فاعله. الرابع أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل. الخامس أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث وإنما لم يصرح بباقي الشروط لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: (كلى بكاء ذات عضلة). فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو الياء من لى وليس في المصدر الذى اشتملت عليه وهو بك صلاحية للعمل لأنه ليس نائباً عن الفعل ولا مقدراً بأن والفعل وبكاً مشعراً بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متصفاً للحكم والشروط وذو التشبيه مبتدأ خبره كذلك وبعد في موضع الحال من ذو. والبكاء يمد ويقصر وقد استعمله في المثال بالوجهين. وذات عضلة هي التي تسمع من النكاح والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى.

المفعول له

وهو المصدر المذكور حلة للفعل ويشترط في نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدراً، وأن يظهر التعليل وأن يتحد مع الفعل المعمل في الزمان وأن يتحد معه في الفاعل وقد نبه على اثنين منها بقوله:

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ إِمَّا تَعْلِيلًا كَحَدِّ شُكْرًا وَدَنْ

فقوله ينصب مفعولاً له هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الأول فلو كان غير

مصدر لم ينصب كقولك أكرمك لزيد وقوله إن أبان تعليلاً هذا هو الشرط الثاني معنى إن أظهر تعليلاً فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولاً له كقولك جلست قعوداً ثم مثل بقوله جد شكراً فإن شكراً مصدر وقد أبان التعليل لأن معناه جد لأجل الشكر . ثم ببه على الشرطين الأخيرين بقوله :

وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ * وَقَدْ وَقَّعْنَا وَفَاعِلًا

يعنى أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلن وأن يتحد فاعلهما فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك أتيتك أمس لإكرامك لى غداً وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك أكرمك لى فمثال ما استوفى الشروط قولك قمت إجلالاً بك ومثله قوله جد شكراً والمصدر مفعول لم يسم فاعله ينصب ومفعولاً حال من المصدر وله متعلق بمفعولاً وهو مبتدأ ومتحد خبره ووقَّعْنَا وَفَاعِلًا منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المصروف ومذهب الناظم جوازه . ثم قال :

وَأِنْ شَرَطُ مُقْبِلٍ فَسَاجِرَةٌ بِاللَامِ

يعنى أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره بالباء ومن وإلى جائزاً لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر وإن شرط وجوبه فجره وشرط مرفوع بفعل مضمر يفسره فقد . ثم قال :

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ * مَعَ الشَّرْطِ كُلُّهُدَا قَنَعُ

يعنى أن الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول قمت لإجلال لك وهذا قنع لزهدي . واسم ليس ضمير مستتر يعود على المفعول له وفى يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فأجره ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق يمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير وليس الجر ممتنعاً مع وجود الشروط وفهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز فى المجرور والمنصوب . ثم قال :

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ * وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبٍ إِلْ

يعنى أن المفعول له إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة يقلّ أن تصحبه لام الجر وإن كان متروكاً بال يقلّ أن لا تصحبه اللام فنحو قمت لإكرام لك قليل وإكراماً لك كثير ونحو قمت الإكرام قليل وللإكرام كثير وفهم من سكوته عن المضاف أنه يستوى فيه الوجهان والهاء في يصحها عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب آل فقال:

وَأَنْشَدُوا

لَا أَتَعُدُّ الْجُنَّ عَنِ الْهَيْجَامِ وَلَوْ تَوَاتَتْ زُمَيْرُ الْأَفْدَاءِ

الجن الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلقة بالجبن والهيجه الحرب والرمز الجماعات . وقد جمع المعجاج بين نصب الأقسام الثلاثة فقال:

٧٤. يركب كل عاقِرٍ جمهورٍ * مخافةً ورَعْلَ الجبورِ * الهول من تهول القبورِ

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

المفعول خبر مبتدأ مضمّر وآل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين: مفعول فيه، وظرف وقوله:

الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ مُسَمًّى فِي بَاطِرَادٍ كَهَذَا امْكُتْ أَرْمًا

قسم الظرف إلى مكان وزمان وشمل قوله وقت أو مكان الظرف وغير الظرف وأخرج بقوله ضمنا في ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مبارك وأعجبني موضع جلوسك واحترز بقوله: باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه فإنه غير ظرف لأنه لا يطرّد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس بظرف، وفي نصب اندار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب: الأول أنه انتصب نصب المفعول به بعد

(٧٤) الرجز للمعجاج في ديوانه ٣٥٤/١، ٣٥٥، وعزّة الأدب ٣/١١٤، ١١٦، وشرح أبيات سيبويه ٤٧/١، وشرح المفصل ٥٤/٢، والكتاب ٣٦٩/١، ولعبد الله بن ربيعة أو للمعجاج في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٤، وبلا سبة في أسرار العربية ص ١٨٧، ١٨٩.

وأنشده به نصب «مخافة» و«رَعْل» والهول على المفعول له

إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز وإليه ذهب الناظم . الثاني أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وإن دخل معه متعدّ بنفسه . الثالث أنه انتصب نصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان .

فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه إن كان ظرفاً فهو قد دخل في الظروف وإن كان مفعولاً به حقيقة فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه ليس على معنى في وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافاً للشارح فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظي فلا يخرجه ذلك عن معنى في وهذا هو الذي اعتبر الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد ثم مثل بطرفين أحدهما مكان وهو هنا والآخر زمان وهو أزماً جمع زمان على إسقاط حرف الجر . والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان وأو للتفصيل وضماً في موضع الصفة لوقت ومكان وألفه للتثنية وفي مفعول ثانٍ لضمن وهو على حذف مضاف أي ضمن معنى في وباهر د متعلق بضمن . ثم قال :

لَانْصِبَهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِراً كَانَ وَالْأَفْئِدَةُ مُقَدِّراً

بين في هذا البيت أن حكم الظرف نصب وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما في معناه نحو قعدت أمامك وسرني قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غداً ، وأن العامل فيه يكون ظاهراً كما تقدم ويكون مقدرًا وأطلق في المقدر فشمّل المقدر جواراً نحو يوم الجمعة لمن قد متى قدمت ووجوباً إذا وقع خبراً لدى خبر أو صلة أو صفة أو حالاً ومظهيراً خبر كان مقدم وإلا حرف شرط ولا مافية وفعل الشرط محذوف تقديره وإن لم يكن مظهرًا والفاء جواب الشرط . ثم قال :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَلِكَ

يعنى أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها فالمبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم . والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام وما عرف بال والمعدود وإنما استؤثرت أسماء الزمان بصلاحيّة المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالاتزام وعلى المكان بالاتزام فقط . فإن قلت ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص . قلت من قوله بعد : وما يقبله المكان إلا مبهمًا ففهم منه

أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهماً وغير مبهم وليس في مقابلة المبهمة إلا المختص وكل مبتدأ وقابل خبره وذلك إشارة إلى النصب على الظرفية . ثم قال :

وَمَا يَقْبَلُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

يعنى أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهمة وفهم منه أن المختص لا يقبلها . والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ما ليس كذلك . ثم شرع في بيان المبهمة منها فقال :

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صَبَغَ مِنَ الْعَمَلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

لذكر للمبهم ثلاثة أنواع : الأول الجهات ويعنى به الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال . الثاني المقادير نحو فرسخ وميل وبريد . الثالث ما صبغ من الفعل كمرمى ومذهب وظاهر قوله كمرمى من رمى أن مرمى صبغ من لفظ رمى وليس كذلك ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوي وهو المصدر فيكون قوله من رمى على حذف مضاف أى من مصدر رمى فتقول جلس أمامك وخلفك وسرت ميلاً وفرسخاً . وأما ما صبغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه في الأصل ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسٍ أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ

يعنى أن شرط القياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه حامل اجتماع معه في الأصل المشتق منه نحو رميت مرمى وذهبت مذهباً وجلست مجلساً وشمل قوله لما في أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو أنا رام مرمى وأهيجبنى جلوسك مجلساً وفهم من قوله وشرط كون ذا مقيساً أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه وأن ما ينصبه حامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك كقولهم زيد منى مزجر الكلب ومقعد القذلة ومناط الثريا فالعامل في هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ولو عمل في مزجر زجر وفى مقعد قعد وفى مناط ناط لكان مقيساً . وشرط مبتدأ وذا إشارة إلى المصدر المشتق ومقيساً خبر كون وأن وما بعدها خبر المبتدأ وظرفاً منصوب على الحال من فاعل يقع ولما متعلق بظرفاً أو في موضع الصفة لظرفاً وما موصولة واقعة على العامل واجتماع صلة ما وفي ومع متعلقان باجتماع . ثم قال :

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَعَیْرَ ظَرْفٍ قَدْ ذَاكَ دُوْ تَصْرُفٍ فِي الْعُرْفِ
وَعَیْرُ دِي النَّصْرُفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِیَّةٌ أَوْ شِبْهِهَا مِنَ الْكَلِمِ

يعنى أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى فإنه يسمى فى عرف النحويين واصطلاحهم متصرفاً نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفاً نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك وغير ظرف نحو أعجبنى يوم الجمعة ونظرت إلى مكانك وأن ما يلزم الطرفية ولا يخرج عنها الشئ نحو سحر من يوم بعينه وقط وعوض أو لا يخرج عنها، لا إلى شبهها والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو جلست عندك أو مجروراً بمن نحو خرجت من عندك فإنه يسمى فى الاصطلاح غير متصرف. وما موصولة ويرى صلتها والظاهر أنها قلبية والمفعول الأول مستتر فى يرى وظرفاً مفعول ثان، ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط وغير مبتدأ وخبره الذى وظرفية مفعول بلزم وأو شبهها معطوف على محذوف تقديره أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند فإنه يلزم أحد هذين ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المبطون به لما يلزم من كونه يلزم شبه الطرفية فقط وليس كذلك بل هو لازم لظرفية أو لشبهها وأو على هذا للتقسيم ومن الكلم متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعاً على من ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم ويكون الكلم واقعاً على الطرف لئى تستعمل ظرفاً أو شبهها. ثم قال:

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْنُودٍ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْتُمُ

يعنى أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان إلا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة وفهم ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك فى قوله يكثر ونيابته عنهما هو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب زيد أى مكان قريب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم آتيتك طلوع الشمس أى وقت طلوع الشمس والإشارة بقوله ذاك إلى نيابة المصدر عن الطرف.

المفعول معه

المفعول معه : هو الاسم المتصحب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك فى الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لأنها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال :

نُصِبُ نَالِي الْوَاوِ مَسْفُوسًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرَعُهُ

يعنى أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو سيري والطريق أى مع الطريق . وتالى الواو مفعول لم يسم فاعله ينصب ومفعولاً حال منها ومسرعة حال من الياء فى سيري . ثم قال :

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَهُ سَقَّ ذَا النَّصْبِ لَا مَالِ الْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ

لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه ينصب بين فى هذا البيت النصب له وفهم من قوله بما من الفعل وشبهه أنه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور وانمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبهه أحجبنى استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وقوله لا بالواو إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو ورد بأنها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها فى نحو قول الشاعر :

٧٥. تكون وإياها بها مثلاً بعدى

وذ مبتدأ والنصب نعت له وحبره بما وما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما والآحق أمحل تفصيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو فى القول المختار . ثم قال :

(٧٥) صدره

فأنت لا تفك أحمر قصيدة

والبيت من بطرل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي فى الأغاني ٢٥٨/٦ ، وخزانة الأدب ١٥/٨ ، ٥١٩ ، والسرر ٢٠١/١ ، ١٥٤/٣ ، وشرح أشعار الهدليس ٢١٩/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٠ ، والمقاصد المحوبة ٢٩٥/١ ، وملاسة فى تذكرة الحاة ص ٤٤ ، وشرح التصريح ١٠٥/١ ، وجمع الهوامع ١/٦٣ ، ٢٢٠ .
والشاهد به قوله . وإياها حيث نصبه على المفعول معه .

وَيَعْدُ مَا اسْتَفْهَمُوا أَوْ كَيْفَ نَصَبَ بِفِعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

يعنى أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير تكون نحو كيف أنت وقصعة من ثريد وما أنت وزيداً التقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيداً وكان المقطرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفاً على ما قبلها وهو أفصح اللفتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل بنصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا لكون لأن المضمرة هو الفعل .

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَحْزَرْ الْعَطْفُ يُجِبُّ أَوْ احْتِجَابُ إِضْمَارٍ عَامِلٍ نَصَبًا

ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام : قسم يرجع عطفه على النصب على المعية ، وقسم يرجع نصبه على المعية على العطف ، وقسم يمتنع فيه العطف ، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله : (والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق) يعنى إذا أمكن العطف بلا ضعف كان راجعاً على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب ويسمى رجع العطف لأنه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وإن يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر متقدم فى التقدير . ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله : (والنصب مختار لدى ضعف النسق) يعنى أن النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو قمت وزيداً لأن العطف على ضمير الرفع المنفصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيد كان العطف أحق لعدم الضعف . والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق ، ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله : (والنصب إن لم يحز العطف يجب) يعنى أن نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظى نحو ما لك وزيداً لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفى جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر لأن مذهب النازم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وسيأتى فى باب العطف إن شاء الله تعالى . والأخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوى نحو جلست والحائط وسيرى والطريق لأنه لا يصلح للمشاركة . ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يضمن أن يكون مفعولاً معه كما تقدم وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه فيجب اعتقاد عامل مضمرة وإلى ذلك أشار بقوله :

(أو اعتقد إضمار عامل نصب) يعنى إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن نصبه مضمّر وذلك كقول الشاعر :

٧٦. علفستها تبياً وماءً بارداً حتى شئت هملاً عيناها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولاً بفعل مضمّر تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقد إضمار عامل نصب فيما يمنع عطفه ويتنصب على المعية كقوله عز وجل ﴿فَاَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس : ٧١] فيمتنع العطف في «شركاءكم» لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية أى من شركائكم أو يكون مفعولاً بفعل مضمّر تقديره وأجمعوا شركاءكم من جمع . والنصب مبتدأ ويجب خبره وأو اعتقد معطوف على يجب وأو للتخيير وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب فى معنى أوجب وتنصب مجزوم على جواب الأمر .

الاستثناء

الاستثناء : الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها ، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام : حرف واسم وفعل ومشتك من الفعل والحرف فالحرف إلا وهى الأصل فى أدوات الاستثناء لأن غيرها يقدر بها ولذا بدأ بها فقال :

ما استثنى الأ مع تمام ينتصب

يعنى أن المستثنى بإلا ينتصب إذا كان الكلام تاماً واحترز بالمستثنى بإلا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتمام من المفرغ . والتمام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم إلا زيداً والمنفى نحو ما قام أحد إلا زيداً إلا أن الأول وجب النصب والثانى فيه تفصيل وإليه أشار بقوله :

ومنفذ نفى أو كنفى تشجب

إنع ما اتصل وأنصب ما انقطع

(٧٦) انظر الشرح رقم ١٥٣ .

والشاهد فيه قوله «وماء» حيث لا يصح أن يكون مفعولاً به لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة «التبى» بمائل واحد وهو قوله «علمتها» لأن الماء لا يطفئ ، وإنما يطفى ، فلا بد من تقدير عامل ، والتقدير «سقيتها» وقيل : «الماء» معمول معه . وقيل إنه معطوف على «تبياً» لأن الشاعر ضم الفعل «علفنها» معنى الفعل «ألبسها» أو «قلبت لها»

يعنى أن المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهى إذا كان متصلاً بـ «إن» تبعه على نصبه على الاستثناء فنحو ما قام أحد إلا زيد بالرفع وما مررت بأحد إلا زيد بالجزم أحسن من ما قام أحد إلا زيداً وما مررت بأحد إلا زيداً بالنصب فيهما. والمنصل ما كان المستثنى بعض الأول. وإذا كان منقطعاً فلفظة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللفظة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو ما فى الدار أحد إلا وتداً وأما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو الراجع والإتياع وإلى ذلك أشار بقوله :

وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ

يعنى أن بنى تميم يجيزون فى المنقطع الإبدال فيقولون ما فيها أحد إلا وتدا. ومنه قوله :

٧٧. وبلدة نيسر هــ أنيسرُ إلا البعفيرُ وإلا العيسرُ

وما فى قوله : ما استثنت إلا مبتداً موصول وصلته استثنت والضمير العائد إلى الموصول محذوف تقديره استثنته ومع متعلق باستثنت ويتنصب خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنت ويتنصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون وانتخب فعل أمر وإتياع مفعول بانتخب وبعد نفى متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبياً للمفعول فيرتفع به إتياع على أنه نائب عن الفاعل والأول أجود لمناسبته لقوله بعد (وانصب ما، نقطع) وما موصولة وصلتها انقطع وإبدال مبتداً ووقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقاً بالاستقرار الذى فى الخبر وفى تنكير إبدال إشعار بقلة إتياعه عند تميم. ثم قال :

(٧٧) الرجز لجران العمود فى ديوانه ص ٩٧، وخزانة الأدب ١٥/١٨، والدرر ٣/١٦٢، وشرح أبيات سيويه ١٤٠/٢، وشرح التصريح ٣٥٣/١، وشرح المفصل ١١٧/٢، ٢٧/٣، ٢١/٧، والمقاصد المحوية ١٠٧/٣، وبلا نسية فى الأسماء والنظائر ٩١/٢، والإنصاف ٢٧١/١، وأوضح المسالك ٢٦١/٢، والجبى الدانى ص ١٦٤، وجواهر الأدب ص ١٦٥، وخزانة الأدب ١٢١/٤، ١٢٣، ١٢٤، ٣٦٣/٧، ٢٥٨/٩، ٣١٤، ووصف المباني ص ٤١٧، وشرح الأسمونى ٢٢٩/١، وشرح شعور الذهب ص ٣٤٤، وشرح المعصم ٨١/٢، ولصاحبه فى فقه اللغة ص ١٣٦، والكتاب ٢٦٣/١، ٣٢٢/٢، ولسان العرب ١٩٨/٦ (كس)، ١٥، ٤٣٣ (ألا)، ومجالى ثعلب ص ٤٥٢، والمقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤، وجمع الهوامع ١/٢٢٥.

والشاهد فى قوله «إلا البعفير» فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه، فكان يتنبأ انتصافه على المشهور من لغات العرب وهى لفظة أهل الحجاز، وقد وجه سيويه رحمه بوجهين : الأول أنه جعل كاستثناء المصوغ، وجعل ذكر المستثنى منه مسلوياً فى هذه الحالة لعدم ذكره، من جهة أن المعنى على ذلك، فكأنه قال ليس لها إلا البعفير والوجه الثانى أنه توسع فى معنى الاستثناء حتى جعله نوعاً من المستثنى منه.

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النفيِ قَدْ • يأتي

يعنى أن المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفي قد يأتي غير منصوب فيكون مفرغاً له العامل الذى قبل إلا ويعرب هو بدلاً منه قال سيبويه حدثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون ما لى إلا أخوك ناصر فيجعلون ناصر بدلاً وفهم من قوله قد يأتي أن غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال :

ولكنُ نصبه اختَرُ إن وردَ

وثبت هذا البيت في بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجر نصب وسابق وجرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان إليه وقد يأتي خبر المبتدأ وفي النفي متعلق بيأتى وثبت أيضاً في بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منوياً ورفع سابق وجرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفي النفي متعلق به هو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتي وغير نصب حال من فاعل يأتي ونصب مضاف إليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتي سابق في النفي غير منصوب. ثم قال :

وإنُ بفرغٍ سابقٍ إلا لِمَا بعدُ يَكُنْ كما لو الأُعيدُ

يعنى ما قبل إلا إذا كان مفرغاً لما بعدها فلا حكم لإلا فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك إلا في نفي أو شبهه وكان حقه أن ينبه على ذلك وإسما ترك التبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان السابق فيه عاملاً نحو ما قام إلا ريد وما كان غير هامل نحو ما فى الدار إلا ريد ويكون التفريغ في جميع المعمولات إلا مع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً . وسابق مفعول لم يسم فاعله بيفرغ وإلا مفعول بسابق ولما متعلق بيفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه بعده أى بعد إلا أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أو على ما وهذان الوجهان ذكرهما المرادى ويحتمل أن يكون عائداً على المحكم لمفهوم من الكلام أى يكن الحكم ويحتمل أن يكون عائداً على الكلام المشتمل على اسبق وعلى التالى لإلا أى يكن الكلام والظاهر أن ما فى قوله كما زائدة ولو فى موضع جر بالكاف وهى مصدرية والتقدير يكن كعدم إلا . ثم اعلم أن إلا تتكرر للتوكيد ولعبر التوكيد ، وقد أشار إلى تكرارها للتوكيد فقال :

والح إلا ذات توكيد كلاً تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْعَنَى إِلَّا الْعَلَا

يعنى أن إلا إذا تكررت للتوكيد ألغيت وإلغاؤها هو أن لا تنصب وتلغى مع البديل نحو ما قام إلا أخوك إلا زيد فلو أسقطت إلا لصح الكلام فتقول ما قام إلا أخوك زيد وكورت بتوكيد لا الأولى ومثله بقوله إلا الفتى إلا العلا فالعلا بدل من الفتى والتقدير لا تمرر بهم إلا الفتى العلا فالعلا هو الفتى ومع عطف النسق نحو ما قام إلا أخوك ولا زيد فلو قلت ما قام إلا أخوك وزيد لصح الكلام وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

٧٨. مالك من شيعتك إلا عمه إلا رسميه وإلا رمله

وذات توكيد حال من إلا. ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفرغ ومع غيره وقد أشار إلى الأول بقوله:

وإن تكرر لا توجب فتح تفريع الثابت بالعامل دغ
في واحد مما إلا استثنى وليس عن نصب سواءه مثنى

قد قدم أن التصريع هو أن يكون ما قبل إلا طالباً لما بعدها فإذا كررت إلا في التصريع فإنه يترك تأثير العامل الذي هو إلا في واحد من المستثنيين أو المستثنيات ويكون بحسب ما يطلب ما قبل إلا وما عدا الواحد منصوباً، وفهم من قوله في واحد أن ترك العمل بالإلا ليس مخصوصاً بواحد دون واحد بل يجوز إلغاء إلا في الأول دون الثاني والثالث وفي الثاني دون الأول والثالث وفي الثالث دون الأول والثاني فتقول ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً وما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً وما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً. وقوله: (وليس عن نصب سواءه مثنى) يعنى أن ما سوى المستثنى الذى تلغى إلا معه ينصب ونصبه بالعامل الذى هو إلا وعلى هذا الوجه حمل المرادى العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذى قبل إلا وجعل دغ بمعنى اجعل، وما ذكره المرادى أصوب لثلاثة أوجه: الأول أن فيه التنبيه على أن إلا هي العامل فى المستثنى وهو موافق لتصريع الماظم به فى غير هذا النظم. الثانى أن دغ بمعنى

(٧٨) الرجز بلا سبغ على أوضح المسالك ٢/ ٢٧٢، والدرر ٣/ ١٦٧، وروصف المسمى ص ٨٩، وشرح لأشعوسى

١/ ٢٢٢، وشرح التصريح ١/ ٣٥٦، وشرح ابن عقيل ص ٣١١، والكتاتيب ٢/ ٣٤١، والمقاصد المحروية

٣/ ١١٧، وجمع الهوامش ١/ ٢٢٧.

والناهد عنه قوله إلا عمله، إلا رسميه وإلا رمله، فإليه بدل، وإليه معطوف، وإلا المفترقة بكل

سهما مؤكدة.

اجعل غير معهود في اللغة وإنما يكون دع بمعنى اترك. الثالث أن ما قبل إلا في التفريغ قد يكون غير عامل نحو ما في الدار إلا زيد. وقوله وإن تكرر شرط وفي تكرر ضمير يعود على إلا ولا عاطفة على معطوف مقدر تقديره لغير التوكيد لا للتوكيد والتأثير مفعول مقدم بدع ومع متعلق بدع وكذلك في واحد وما موصولة واقعة على المستثنيات واستثنى صلتها وبإلا متعلق باستثنى والضمير المستكن في استثنى هو الرابط بين العلة والموصول ومعنى اسم ليس وعن نصب متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره وليس في ذلك أو ليس معنى عن نصب سواء موجوداً ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمراً تقديره ذلك ومعنى خسرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والأول أظهر ثم إن تكرر إلا لغير التوكيد في غير التفريغ على قسمين الأول أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه والآخر أن يكون متأخراً عنه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ اسْتِثْنَاءٍ نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزِمِ

يعنى أن الاستثناء التام إذا تكررت فيه إلا لغير توكيد وكان المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القوم. ودون ومع وبه متعلقات باحكم ونصب مفعول بفعل محذوف يفسره احكم وفي قوله والتزم زيادة فائدة وهي أن قوله احكم به قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالشيء قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً وقوله والتزم نص في الوجوب. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وَنَصَبُ لُتَاخِيرٍ وَجِيءُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ رَائِدٍ

يعنى أن المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه نصب جميعها، لا واحداً منها فإنه يحكم له بحكم ما لم يتكرر فيه إلا وينصب وجوباً إذا كان الاستثناء موجباً نحو قام إلا زيداً إلا عمراً ويترجع إتياعه على نصبه إن كان منعيّاً، وفهم من قوله وجيء بواحد منها أن الواحد لدى بجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث فتقول ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً إلا خالداً وما قام أحد إلا عمراً وما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً وما قام أحد إلا عمراً إلا خالداً إلا أن الأولى أن ذلك الواحد هو الأول. ثم مثل بقوله:

كَلِمَ يَقُومُوا إِلَّا مُسَرُّوْا إِلَّا عَلَى وَحُكْمِهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

يجوز في هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو في يفوا ونصبه على الاستثناء وهو الأجود

ويجوز نصب امرؤ ورفع على ثم نبه على أن ما زاد على المستثنى الأول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الأول فإن كان مخرجاً كان ما زاد عليه كذلك وإن كان مدخلاً كان ما زاد عليه كذلك وبيان ذلك أنك إذا قلت قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا حالداً فهي كلها مخرجة من القوم . وإن قلت ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا حالداً فهي مدخلة والمراد بها إخراج الأول من المستثنى منه ثم إخراج الثاني مما بقي بعد إخراج الأول ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني . ولتأخير متعلق بالنصب والظاهر أن اللام بمعنى مع ومنها في موضع الصفة لواحد وكما في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة وما كافة ولو مصدرية وهي على حذف مضاف أي كحال . وكان ها تامة بمعنى وجد ودون في موضع الحال والتقدير وجى بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه ثم أشار إلى القسم الثاني من أدوات الاستثناء، وهو الاسم فقال :

وَأَسْتَثْنِي مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُسْتَثْنَى بِمَا لَمْ يَسْتَثْنَى إِلَّا نُسْبًا

يعنى أن غيراً يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون هي معرفة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية فنقول قام القوم غير زيد بوجوب النصب لأنك نقول قام القوم إلا زيداً وما عيها أحد غير فرس برجحان النصب وما قام أحد غير زيد برجحان التبعية وأصل غير أن تكون صفة واجبة الإضافة لمعالم موصوفها وقد نقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى إلا كما ذكر في هذا الباب ومجروراً مفعول بامتنش وبغير متعلق بامتنش ومعرباً حال من غير وبما متعلق بمعرب وما موصولة وصلتها نسب والمستثنى متعلق بنسب وبإلا متعلق بمستثنى . ثم قال :

وَلَيْسَ سَوَى سَوَى سَوَاءٍ أَجْمَلًا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَيْسَ بِحُجْمَلًا

ذكر أن في سوى ثلاث لغات القصر مع كسر السين وضمه والمد مع فتح السين وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير إلا أنه يقدر في المقصورة الإعراب وأشار بقوله على الأصح إلى مخالفة سيويه والخليل فيها فإنها عندهما طرف غير متصرف ولا تخرج عن الطرفية إلا في الشعر . قال سيويه رحمه الله هي باب ما يحتمل في الشعر وجعلوا ما لا يجرى في الكلام إلا ظرفاً بمتزلة غيره من الأسماء وذلك قول المرار بن سلامة المحلى :

٧٩. ولا يطق المحشاء من كان منهم إذا جلسوا مأواً ولا من سوائنا
وقال الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسوائنا هـ

واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هي مذكورة في كتبه فلا نطيل به
وفهم من قوله على الأصح أن مذهب سيبويه صحيح إلا أن مذهبه أصح منه ووقف على
اجتمعا بالألف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة. ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال:

وَأَسْتَشْنِي بِأَصْبَا يَلْسُ وَحَلَا وَيَمْعَدَا وَيَبْكُونُ نَفْسًا لَا

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة: منها ما لا يستعمل إلا فعلاً وهو ليس ولا
يكون والمستثنى بهما واجب النصب نحو قام القوم ليس زيداً ولا يكون عمرأً وما قام أحد
ليس زيداً ولا يكون عمرأً وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من
الكلام والتقدير ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم عمرأً. ومنها ما يستعمل فعلاً في نصب ما
بعده، وحرف جر فيجر ما بعده وهو خلا وهذا، ولهما حالتان: الأولى تجردهما من م،
والثانية اقترانهما بها فإذا كانا مجردين من ما جاز فيهما وجهان النصب والجر والأرجح
النصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَخْرَرُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدُ وَيَمْعَدُ مَا أَنْصَبُ وَأَنْجَرَارُ قَدْ يَرُدُ

يعنى أن سابقى يكون في البيت الذى قبل هذا وهما خلا وهذا يجوز جر المستثنى بهما وفهم
منه شرط التجريد فانه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله إن ترد أن الجر بهما
مرجوح ثم أشار إلى الحالة الثانية وهي اقترانهما بما بقوله: (وبعد ما انصب)، أى إذا اقترن هذا
وحلا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وإنما انتصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا
مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنتين بما وإلى ذلك أشار بقوله: (وانجرار قد
يرد) وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قليل. وناصباً حال من فاعل

(٧٩) البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة المجلى في خزانة الأدب ٤٣٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٤/١،
والكتاب ٣١/١، والمقاصد المحررة ١٢٦/٣، ولرجل من الأنصار في الكتاب ٤٠٨/١، وبلاسية في
الإنصاف ٢٩٤/١، وشرح الأشموسى ٢٣٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٣١٥، والمقتضب ٢٥٠/٤
و يشاهد فيه وضع «سواء» موضع «غير» وإدخال «من» عليها لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً

استثنى وليس متعلق باستثنى ومفعول ناصباً محذوف أى ناصباً المستثنى وبعد لا فى موضع الحال من يكون وإن ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانجرار مبتدأ خبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال .

وَحَيْثُ جَرًّا تَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا بِفِعْلَانِ

يعنى أن خلا وعدا إذا جرّما ما بعدهما كانا حرفى جر وإذا نصباء كانا فعلين والمستثنى حيثلذ مفعول بهما وفهم منه أنهما إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها وكذلك إن نصبا كانا فعلين مطلقاً وفهم منه أن ما قبلهما إذا جرا زائدة لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر . وحيث متعلق بقوله حرفان لأنه فى معنى محكوم بحرفيتهما وكما متعلق بفعلان لأنه أيضاً فى معنى محكوم بفعليتهما ويجوز أن يكون حيث شرطاً والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجوز أن يجرم بحيث دون ما والعامل فيها حيثلذ الفعل الذى بعدها . ثم قال :

وَكَحَلَا حَاشَا وَلَا تَنْصَحُ مَا وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَ فَاحْفَظْهُمَا

يعنى أن حاشا مثل خلا فى أنها يستثنى بها ويجوز فى المستثنى بها النصب والجر على الوجه الذى جاز فى خلا وقد تقدم . ولما كانت حاشا مخالفة لخلا فى أنه لا يجوز اقترانها بما نبه على ذلك بقوله : ولا تصحب ما يعنى أن حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا ولما كان فى حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله : (وقيل حاش وحشا فاحفظهما) ، ونوزع فى ذلك .

الحال

الْحَالُ وَصْفُ فَضْلَةٍ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَوْ مُتَّصِبٌ

يجوز فى الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الناظم فى هذا الباب اللفتين ، قوله : (الحال وصف فضلة متصب * مفهم فى حال) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المألعة وأعمل التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالحبر نحو زيد فاصل ، والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه ساداً مسد الخبر نحو ضربى زيدا قائماً أو لتوقف المعنى عليه كقوله :

٨٠. إِمَّا الْمَيِّتُ مِنْ يَعِيشُ كَتَيْبًا كَسَاسِفًا بَالَهُ قَلِيلُ الرَّحَاءِ

وحمل الشارح قوله منتصب على جائر النصب واعترضه بالوصف المنصوب وحمله المرادى على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم للنصب وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة له وخرج بقوله مفهم في حال التمييز نحو لله دره فارساً لأنه لا يفهم في حال لكونه على تقدير من وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته ثم مثل بعد استيفاء التعريف فقال: (كفرداً أذهب) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على حاملها وسيأتي وقوله الحال مبتدأ ووصف خبره وفضلة ومنتصب ومفهم نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر لأنها فصول فهي نعوت للوصف، ثم قال:

وَكُونُهُ مُشْتَقًّا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

المراد بالمتنقل غير اللازم لمصاحب الحال كالحلق والألوان والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة لأن هذه كلها مشتقة من المصادر فالغالب في الحال أن يكون متنقلاً مشتقاً نحو جاء زيد راكباً فراكباً متنقلاً لأنه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب، وفهم من قوله يغلب أنه قد يأتي في غير الغالب غير متنقل وغير مشتق فمثال غير المتنقل قولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها فالزرافة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهي لازمة لأن كون يديها أطول من رجلها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله عز وجل: ﴿وَتَنْجُونَ مِنَ الْجِبَالِ الَّتِي هِيَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] فيؤتاً غير مشتق وقوله: (لكن ليس مستحقاً) تنميم لتبيت لجواز الاستغناء عنه يغلب. وكونه مبتدأ ومتنقلاً ومشتقاً خبر أن لكون يغلب خبر المبتدأ ويجوز في مستحقاً فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل يغلب أي ليس كونه متنقلاً مشتقاً مستحقاً ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائداً على الحال ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور

(٨٠) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء الفسافي في الأسمعيات ١٥٢، والحماسة الشجرية ١/ ١٩٥، وخرقة الأدب ٩/ ٥٨٣، وسقط اللآلئ ص ٨، ٦٠٣، ولسان العرب ٢/ ٩١ (موب) ١، ومعجم الشعراء ص ٢٥٢، ولصالح بن عبد القدوس في حمة البحري ص ٢١٤، ومعجم الأدباء ٩/ ١٢، وبلاسية في شرح الأشموس ١/ ٢٤٢، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٩٣٦، وشرح قطر الندى ص ٢٣٤، ومعنى البيت ص ٤٦١.

ويكون معمولاً لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقاً لكونه منتقلاً مشتقاً ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة به على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال:

ويكثر الجمود في سفير وفي مبدى التأول لا تكلف

يعنى أن جمود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك بعت البر مداً بدرهم فمداً لفظ منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشتق لأنه في معنى مسعراً ويجوز أن يقدر مسعراً اسم فاعل فيكون حالاً من البناء في بعت وأن يكون مسعراً بفتح العين اسم مفعول فيكون حالاً من البر ويكثر إذا ظهر مؤولاً بالمشتق غير متكلف وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داحلاً في المبدى التأول وليس كذلك بل منه والمدر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثلاً من المبدى التأول دون تكلف فقال:

كسفه مداً بكداً يد بيد وكسر رندا أسداً أي كاسداً

فذكر ثلاثة أنواع: الأول أن يدل على السعر وهو قوله: (كسفه مداً بكداً) وكان هذا مثال لقوله ويكثر الجمود في سعر. الثاني أن يدل على مفاعلة وهو قوله: (يداً بيد)، أي مناجرة. لثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله: (وكسر زيد أسداً) وفسر ذلك بقوله: (أي كاسداً) وفهم من قوله كسفه أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامداً محصوراً فيها وينبغي أن تجعل الكاف في قوله أي كاسداً اسماً بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفاً ويجوز أن تكون حرفاً ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها الحال نفسها ثم قال:

والحال إذا عرفت بنظراً فاعلم بكثرة معنى كسره كسره

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد يجيء بصورة المعرفة بالالف واللام فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الأول فالأول وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو اجتهد وحدك أي منفرداً. والحال مبتدأ وإن عرف شرطاً واعتقد جوابه وتنكيره مفعول باعتقاد ونصب لفظاً على إسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى وخير المبتدأ جملة الشرط والجواب. ثم قال:

ومصنوع سكر حالاً يقع بكثرة كسفه رندا طلع

حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم لأنه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضاً وقد يقع لمصدر موضع الحال كما يقع صفة وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف في ورود المصدر حالاً كقوله عز وجل: ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] وهو كثير ومع كثرة فلا يقاس عليه عند الجمهور. وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة إشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعروف حالاً قليل لتحصيله الكثرة بالمكر. ومصدر مبتدأ ومنكر صفته ويقع خبره وحالاً حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق يقع وبعة بعة من البغت أن يفجأك الشيء، قال الشاعر:

ولكنهم بانوا ولم أدر بغتة وأعظم شيء حين يفحزك البغت

تقول بعة فجأة وبغتة بغتة أى مفاجأة. ثم قال:

وَمِنْ يُكْرُ عَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِينْ
مَنْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهَاةٍ كَلَّا بَعِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى، وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله إن لم يتأخر ومثاله في الدار قائماً رجلاً، ومنه قول الشاعر:

٨١. وبالجسم متى يبأ لو علمته شحوب وإن تستشهدى العي تشهد

فصاحب الحال شحوب ويتأخر عن الحال وأصله شحوب بين، ومنها أن يكون مخصصاً وهو المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل ﴿لَهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [١] أمراً من عندنا [الدخان: ٤، ٥] والثانية أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾ [فصلت: ١٠] ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو يبين من بعد نفي أى يظهر بعد نفي ومثاله ما جاء رجلاً ضاحكاً ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] ومنها أن

(٨١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٢٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٢، والكتاب ١٢٣/٢، والمقاصد النحوية ١٤٧/٣

والشاهد فيه تقديم «يبأ» على «شحوب» ونصبه على الحال بعد أن كلاً صفة متأخرة، أى شحوب بين

يكون بعد مشابه للنفي وهو العنب عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابهه وشمل صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكًا، ومنه قوله:

٨٢. يا صاح هل حُمَّ عيشٌ نافيًا فتري لعسك العُذر في يعادها الأمل

الثانية النهي ومثاله لا يقم أحد ضاحكًا. ومنه قوله:

٨٣. لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الرعي متحوفاً لحمام

فهذه ست مسوغات وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله: (لا يبع امرؤ على امرئ مستسهلاً) فمستسهلاً حال من امرئ الأول، وسوغ ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالباً أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب. حكى سيبويه من كلام العرب مررت بعاء قعدة رجل وقولهم وعليه مائة ييضاً وفي الحديث «فصلى رسول الله ﷺ قعداً وصلى وراءه رجال قياماً». وذو الحال مفعول لم يسم فاعله بينكر وغالباً حال منه وإن لم يتأخر إلخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبين. ثم قال:

وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفِ جُرْ قَدْ أَبَوَا وَلَا اتَّمَعُوا قَدْ وَرَدَ

يعنى أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند. قال المؤلف وهذا الذي منعه لا أمنعه أنا لوروده في كلام العرب، وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله:

٨٤. تسليت طراً عكم بعد بعدكم بذكر اكم حتى كأككم عندي

(٨٢) البيت من البسيط، وهو لرجل من طبري في الدرر اللوامع ٦/٤، وشرح التصريح ١/٣٧٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/١٥٣، ويلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣١٦، وشرح الأشموني ١/٢٤٧، وشرح ابن عليل ص ٣٢٩، ومعجم الهوامع ١/٢٤٠. والشاهد فيه قوله: «هالياً» حيث وقع حالاً من النكرة «عيش» وسوغ ذلك وقوعها بعد استعظام إنكارى يؤدي معنى النفي.

(٨٣) البيت من الكامل، وهو لفطري بن الفجاعة في ديوانه ص ١٧١، وعزينة الأدب ١٠/١٦٣، والدرر ٤/٥، وشرح ديوان الحماسة للسرزوقي ص ١٣٦، وشرح ابن عليل ص ٣٣٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/١٥٠، ويلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣١٤، وشرح الأشموني ١/٢٤٧، وشرح التصريح ١/٣٧٧، ومعجم الهوامع ١/٢٤٠.

والشاهد فيه قوله: «متخوفاً» حيث جاء حالاً من النكرة «أحد» والذي سوغ ذلك وقوع هذه النكرة بعد نفي.

(٨٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٢١، وشرح الأشموني ١/٢٤٨، وشرح التصريح ١/٣٧٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢٦، والمقاصد النحوية ٣/١٦٠. والشاهد فيه قوله: «طراً» فإنه حال بمعنى: جميعاً، وصاحبه الضمير في «حكم».

فطراً حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بمن . فإن قلت قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور أن ما هذا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال . أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكاً زيد وضربت منطلقه هتافاً وأما المجرور بالإضافة فقد حكى الإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه . قلت هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور ومن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضى قوله ولا أمنه انفراد بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعاً لغيره . وسبق حال مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول سبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبوا عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك ، لما تقدم من أن بعضهم أجازوه فوجب إعادته على الأكثرين والهاء في أمنه عائدة على سبق . ثم قال :

وَلَا تُعِزُّ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُرَّةً مَا لَهُ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُرَّتِهِ فَلَا تُعِيبُهُ

يعنى أن صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه إلا في ثلاثة مواضع : الأول أن يقتضى المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جارياً مجرى الفعل في كونه مصدراً أو اسم فاعل كقوله تعالى : ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة : ١٠٥] ومثله قوله أعجبنى ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قاعدة فحرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا لفعل أو ما في معناه . الثاني أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه كقوله عز وجل : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلَرٍ﴾ [الحجر : ٤٧] فالصدر بمعنى ما أضيف إليه . الثالث : أن يكون المضاف مثل جزء المضاف له في صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل : ﴿أَنْ أَلْبَسَ عَلَيْهِ مَلَكٌ إِبْرَاهِيمَ حَبِيطًا﴾ [النحل : ١٢٣] لصحة اتبع إبراهيم فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إثبات الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا للفعل أو ما في معناه وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها فإذا كان المضاف مصدراً أو اسم فاعل فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معاً وإذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل في التقدير عاملاً في المضاف إليه فالهاء

من صدورهم معمولة للاستقرار وإبراهيم معمول لاتع حالاً معمول شجر ومن المضاف متعلق
بشجر واللام في له بمعنى إلى فإن أضاف متعد بالي وعمله معمول باقتضى والضمير فيه عائد
على الحال لا على المضاف إليه فإن المضاف في نحو علام زيد اقتضى العمل في المضاف
إليه وهو جره ، وقوله فلا تحيها أي لا تحل عن الواجب في ذلك فهو تميم للبيت لصحة
الاستغناء عنه . ثم اعلم أن العامل في الحال إنما هو فعل أو شبه أو يتضمن معناه دون لمطه
وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله :

والحال إن نُصِبَ بمفعلي صُرَعا أو صمعة أشبهت المُصَرِّفا
وحائرٌ تقدِّمه كمُصرعا ذا راحلٍ ومُخلصاً ريدُ دَعَا

يعنى أن العامل في الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة مشبهة به جاز تقديمه على هامه ،
والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر ، والمراد بغير المتصرف ما لزم
لفظ الماضي ، والمراد بالشبه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً لعلامة الفرعية وهي التشبة
ولجمع والتأنيث وهو اسم العاقل واسم المفعول والصفة المشبهة ، وغير المشبه به أفعل
التفضيل فإنه لا يشي ولا يجمع ولا يثبت ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة بالمتصرف وهو
قوله مسرعاً ذا راحل ، فذا مبتدأ وراحل خبره ومسرعاً حال من الضمير المستتر في راحل وهو
العائد على المبتدأ والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل والآخر من
افعل وهو قوله . (ومخلصاً زيد دعا) فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على
زيد ومخلصاً حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه أنه إذا كان
العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز في نحو ما أحسن
هنداً متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هنداً ولا ما متجردة أحسن هنداً وكذلك لا يجوز في نحو
هند أجمل من زيد متجردة هند متجردة أجمل من زيد ، وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما
صورتيين إحداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العامل والأخرى أن يكون
الحال متقدماً على العامل فقط ؛ فمثالهما في المثال الأول فامسرعاً راحل وفي المثال الثاني زيد
مخلصاً دعا ، وإنما قصد الصورتين الأولىين للتبني على جواز تقديمه على ما أسند إليه فيكون جواز
تقديمه على العامل فقط أخرى . والحال مبتدأ وإن ينصب شرط ويقبل متعلق بينصب ومصرف في
موضع الصفة لفعل أو صفة معطوف على فعل وأشبهت المتصرفاً جملة في موضع الصفة
لصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ . ثم أشار إلى الثالث فقال :

وعاملٌ ضميرٌ معنى الفعل لا حُرُوفُهُ مُؤَحَّرَاتٌ لَمْ يُمْسَلَا
كَتَلَكْ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرٍّ فِي هَجَرٍ

يعنى أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل بثلاث كلمات فقال : (كتلك ليت وكأن) فتلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه وليت حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى وكأن حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها فمثال اسم الإشارة تلك هند مطلقة وذلك عمرو فحكا، ومثال التمني ليت عمرو مقيماً هنداً، ومثال التشبيه كأنك طالعا البدر فالعامل في الأول تلك لتضمنها معنى أشير وفي الثاني ليت لتضمنها معنى أتمنى وفي الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه، وفهم أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي وحرف التثنية وما في الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم. ثم قال :

(وندر * نحو سعيد مستقراً في هجر)

هذا أيضاً من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما في نحو زيد عندك قاعداً وسعيد في هجر مستقراً فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتها مناب استقرار أو مستقراً والحال في هـ، المثال الذي ذكر مؤكدة لأن التقدير سعيد استقرار في هجر مستقراً، وإنما فصل هذه المسألة من تلك وما ذكر بعدها وإن كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيه تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو مستقراً مقدماً على عامله وهو في هجر ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ ﴿الأسفوات مطويات بيمينه﴾ [الزمر : ٦٧] ينصب مطويات وممن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الألفظ، وهو فاعل بندر وسعيد وما بعده جملة اسمية وهي محكية بقول محذوف تقديره وهو قولك. ثم قال :

وَنَحْوُ رَيْدٍ مُفَرِّدًا أَتَعَ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَحَرًّا مِنْ يَهْنِ

قد تقدم أن أفعال التفصيل غير شبيهة بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر

توسطه بين حالين كالمثال المذكور . فتحو مبتدأ ومستجاز خبره وزيد مبتدأ خبره أنفع وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفرداً حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بأنفع ومعناً حال من عمرو والعامل فيهما أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه منفرداً من عمرو في حال كونه معاناً . وإنما كان أنفع عاملاً في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن معمولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وقوله لن يهن أى لم يضعف وهو خبر بعد خبر . ثم قال :

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَاتَ تَعْدُدٍ لِمُفْرَدٍ مُعَاذِلَمٍ وَعَبِيرٍ مُفْرَدٍ

يعنى أن الحال قد يجيء متعدد أى متكرراً والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فمثال المفرد جاء زيد راكباً ومثال غير المفرد جاء زيد راكباً صاحبك فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها . وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور : الأولى أن يكون صاحب الحال متعدداً والحال مجتمعة نحو ﴿وَسَخَّرْنَا لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَاتَيْنِ﴾ [إبراهيم : ٣٣] الثانية أن يكون بتفريق مع إيلاء كل منهما صاحبه نحو لقبت مصعداً زيداً منحدرأ . الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقبت زيداً مصعداً منحدرأ والاختيار في نحو هذا مع عدم القرينة جعل الأولى للثانية والثانية للأولى فمصعداً في المثال حال من زيد ومنحدرأ حال من التاء في لقبت . والحال مبتدأ وخبره قد يجيء إلخ ، والظاهر في قد أنها للتحقيق لا للتقليل ولمفرد متعلق بيجيء . ثم اعلم أن الحال على قسمين مبينة وقد تقدمت مؤكدة وهي قسمان مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرُ

يعنى أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين : الأول أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء : ٧٩] الثاني أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظاً كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُمْسِدِينَ﴾ [البقرة : ٦٠] لأن العثو هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله :

فِي نَحْوِ لَا تَعَثَ فِي الْأَرْضِ مُمْسِدًا

فمفسداً حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه . ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة بقوله :

وَأِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً مُضْمَرَةً هَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

يعنى أن الحال تسمى مؤكدة للجملة ويجب أن يكون هاملها مضمراً وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك زيد أبوك عطوفاً فالعامل فيها واجب الحذف تقديره إن كان المستند غير أنا أحقه أو أعرفه وإن كان أنا حقنى أو أعرفنى، وإنما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أن لما يودى إليه من تعدى فعل الفاعل المضمرة المتصلة إلى مضمرة المتصلة، لأن التقدير أعرفنى فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونهما ضميرين متصلين وإنما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة والمؤكد بعد المؤكد. ويشترط فى الجملة المؤكد بها أن تكون اسمية، وأن يكون جزأها معرفتين، وأن يكونا جامدين. وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها والمؤكد لعاملها فعلية وهذه قسيميها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جزأها معرفتين من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأها جامدين من قوله: (وإن تؤكد جملة) لأنه لو كان أحد جزأها مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول. وإن تؤكد شرط وجوابه فمضمرة هاملها ومضمرة خبر مقدم وقوله ولفظها يؤخر جملة مستأنفة أفادت حكماً غير الأول. ثم اعلم أن الحال على قسمين: مفردة وهو الأصل، وقد تقدم، وجملة. ولما فرغ من القسم الأول شرع فى القسم الثانى فقال:

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَحِىءُ جُمْلَةً

يعنى أن الجملة تقع فى موضع غير الحال فيحكم حيثل عليها أنها فى موضع نصب وشمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية. ومثل بالجملة الاسمية فقال:

كَجَاءَ زَيْدٌ وَمِنْ أَوَّلِ رَحْلَةٍ

وموضع ظرف مكان والعامل فيه تحيء أى تحيء الجملة فى موضع الحال. ثم قال:

وَدَأَتْ نَدَى بِمَضَارِعِ ثَبَتِ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ أَوَّلِ حَلَّتْ

يعنى أن الجملة الواقعة فى موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فإنها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو جاء زيد يضحك وجاء زيد

تقد الجناث بين يديه ، وإنما لم يقتزن الفعل المضارع المذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول قام زيد ضاحكاً فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع . وذات مبتدأ وهو مؤنث ذو معنى صاحب وبمضارع متعلق ببدء وثبت في موضع الصفة لمضارع وحوت ضميراً في موضع الخبر لذات وخلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجملتان خبران عن ذات . ثم قال :

وَذَاتٌ وَاوٍ تَمُسُّهَا اَنُو مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلْنِ مُسْنَدًا

يعنى أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت في كلام العرب مقرونة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قمت وأصك عينه ومعنى أصك أضرب قال الله تعالى : ﴿ أَصَكْتُ وَجْهَهَا ﴾ [الذاريات : ٢٩] أى ضربته . وذات منصوب بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الانتداء وخبره انو وبعدها متعلق بانو والمضارع مفعول أول باجعلن ومسنداً مفعول ثان وله متعلق بمسنداً والهاء في بعدها عائدة على اناو والضمير في له هائد على المبتدأ والتقدير انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ واجعل المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوى . ثم قال :

وَحُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قَدْ مَ بَوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهَمَلٍ

يعنى أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد والشمس طالعة أو بالضمير دون واو نحو جاء زيد يده على رأسه أو بالضمير والواو معاً نحو جاء زيد ويده على رأسه إلا أن قوله : سوى ما قدما شامل للجملة الاسمية منفية ومثبتة وللجملة الفعلية المصدرة بالماضى مشقة ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفى وليس على إطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هنا والعذر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر . وجملة الحال مبتدأ وخبره بواو وما بعده عطف عليه والعامل ها في المجرور الواقع خبراً ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف للمعلم به أو للتخيير وسوى استثناء وما موصولة واقعة على الجملة لمتعدية . ثم اعلم أن العامل في الحال قد يكون محذوفاً وحذفه على نوعين : جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله :

والحال قد يحذف ما فيها عمل وتغص ما يحذف ذكره حظل

فيحذف جوازاً إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي فاللفظي كما إذا تقدم ذكره كقولك راكباً لمن قال لك كيف جئت ، والحالي كقولك للقدام من سمر مبروراً مأجوراً أي قدمت ، ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول جئت راكباً وقدمت مبروراً ، ويحذف وجوباً إذا جرت مثلاً كقول العرب حظيين بنات صلفين كنات فحظيين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتهما والحظي اسم الفاعل من حظي المشتق من الحظوة وصلفين من الصلف وهو هدم الحظوة يقال صلفت المرأة صلفاً إذا لم تحفظ عند زوجها والبنات جمع بنت والكنايات جمع كنة وهي زوجة الابن فبنات وكنات منصوبان على التمييز ، ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت مسد الخبر وتقدم في الابتداء . والحال مبتدأ وقد يحذف خبره وما مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائد على الحال والضمير المستتر في عمل عائد على ما وبمعنى مبتدأ وما واقعة على العامل ويحذف صلتها وذكره مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض ، ومعنى حظل : منع .

التمييز

هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من الإبهام في اسم مجمل الحقيقة أو جمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله ويقال فيه في الاصطلاح تمييز ومميز وتفسير ومفسر . قال :

اسمٌ يَمَسُّقِي من مُسَبِّحٍ نَكِرَةٍ يُنْصَبُ تَعْيِيزاً بما قَدْ فَسَّرَ

قوله (اسم) جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من أستغفر الله ذنباً والمشبه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والمشبه بالمفعول به ونكرة مخرج للمشبه بالمفعول به وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قد فسره أن الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة أما الاسم المجمل فلا إشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه وأما الجملة ففيها خلاف فقبل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفساً وما أشبهه نحو زيد طيب نفساً ، وقبل

الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره بل إنه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والمعذر له أن التمييز في هذا النوع إما كان رافعاً لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكانه قد رفع الإبهام عنه . وقوله اسم خبر مبتدأ مضمرة تقديره هو اسم أي الحميز اسم وبمعنى من في موضع الصفة لاسم ومن مضاف إليه ومبين نعت لاسم ونكرة نعت بعد نعت وينصب جملة مستأنفة وتميزاً منصوب على الحال، وبما متعلق ينصب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسر في موضع الصلة لما ولصير العائد على الموصول الهاء في فسر وفي فسر صير مستتر عائد على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب إلخ الجملة خبر له والأول أظهر ، ثم مثل فقال :

كَشَبَرِ أَرْضًا وَقَفِيرِ بَرًّا وَمَنُونِ عَسَلًا وَتَمْرًا

فأني بثلاثة من المثل . الأول الممسوح وهو شبر أرضاً . الثاني المكبل وهو قفير برًّا . والثالث الموزون وهو قوله : (ومنون عسلاً وتمراً) وبقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره في باب وقوله أرضاً تمييز لشبر وبراً تمييز لقفير وعسلاً وتمراً تمييزان لمنون والمنوان تشية منا وهو الرطل . ثم قال :

وَبَعْدَ ذِي وَنَبْهَهَا اجْرُرَةُ إِذَا أَصْفَنَهَا كَمَدُ حَنْطَةٍ هَذَا

الإشارة بذي إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن فهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجرى بالوجهين وقوله : (إذا أصفنها) أي إذا أصفنها إلى التمييز المنصوب فنقول شبر أرض وقفير بر ومنوا عسل وتمر وقوله : (كمدة حنطة) مبتدأ ومضاف إليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد حنطة غذا ، ثم قال :

وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أَصِيفَ وَحَنَّا إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا

يعنى أن المميز إذا أصيف وجب نصب التمييز وفهم من قوله إن كان مثل ملاء الأرض ذهباً أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح إغناؤه من المضاف إليه إذ لا يجوز مثل ملاء ذهب فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجباً نحو هو أحسن الناس رجلاً إذ يجوز أن تقول هو أحسن رجل على أن هذا المثال الثاني ينصب فيه التمييز ما دام المميز مصنف لكنه صالح للجبر بالإضافة عد حذف المضاف إليه بخلاف الأول . والنصب مبتدأ

وبعد متعلق به وما موصولة وصلتها أضيف ووجب خبر المبتدأ وإن كان شرط ومثل خبر كان وملء الأرض مبتدأ خبره محذوف تقديره لى أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره إن كان مثل قولك لى ملء الأرض ذهباً . ثم قال :

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبٌ بِأَفْضَلٍ مُفَضَّلًا كَانَتْ أَعْلَى مَنَزَلًا

يعنى أن الاسم النكرة إذا وقع بعد أفعال التفضيل وكان فاعلاً فى المعنى وجب نصبه على التمييز وعلامة كونه فاعلاً فى المعنى أنك إذا صغت من أفعال التفضيل فعلاً جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو أنت أعلى منزلاً أى علا منزلك وفهم منه أن الواقع بعد أفعال التفضيل إذا لم يكن فاعلاً فى المعنى لم ينتصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب خفضه بالإضافة إلا إذا أضيف أفعال إلى غيره فإنه ينتصب حيثئذ نحو أنت أفضل الناس رجلاً والفاعل مفعول مقدم بانصبين والمعنى منصوب على إسقاط الخافض أى لى المعنى ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى ومفضلاً حال من الفاعل المستتر فى انصبين وأفعال غير منصرفة للعلمية والوزن ، ثم قال :

وَتَمْدُ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَبْهُرٌ كَأَكْرَمِ بَابِي بِكَرِّ ابْنِ

يعنى أن التمييز ينصب بعد ما دل على تعجب ومثل ذلك بقوله أكرم بابى بكر أبى قال فى شرح الكافية المراد بابى بكر صاحب رسول الله ﷺ ورضى عن أبى بكر صاحبه وفهم من قوله : (وبعد كل ما اقتضى تعجباً) أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهى ما أفعله وأفعل به فدخل فى ذلك ما أفهم التعجب من خبر الصيغتين المذكورتين نحو وبه رجلاً وروحه إنساناً ولله دره فارساً وحسبك به كافلاً ونحو ذلك . ثم قال :

وَأَحْرَزُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ خَيْرَ ذَى الْعَدَدِ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى

قد تقدم أن التمييز على معنى من لكن منه ما يصلح لمباشرتها ومنه ما لا يصلح وكله صالح لمباشرتها إلا نوعين تميز العدد وما هو فاعل فى المعنى وقد استثناهما فلا يقال فى نحو حدى عشرون درهماً عشرون من درهم ولا فى طاب زيد نفساً طاب زيد من نفس . ثم أتى بعثال من الفاعل فى المعنى فقال :

كُتِبَ نَفْسًا تَعْدُ

فنفساً تميز وهو فاعل في المعنى لأن التقدير لتطلب نفسك وغير مفعول باجرر وبمن متعق باجرر والفاعل مجرور عطفاً على ذي والموصوف بنى محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى منصوب على إسقاط في وإن شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل في المعنى ثم قال:

وعامل التمييز قدم مطلقاً والعمل ذو التصريف نزرأ سلفاً

يعنى أن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز وقوله مطلقاً أي سواء كان اسماً أو فعلاً أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بالإجماع نحو عندي عشرون درهماً فالعالم في درهماً عشرون فلا يجوز عندي درهماً عشرون وأما إذا كان فعلاً فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً تقديمه عليه نحو ما أكرمك أبا وعم رجلاً زيد وإن كان متصرفاً ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه منهم المازني والمبرد وتبعهم الناظم في غير هذا النظم، وظاهر قوله نزرأ سلفاً أن له مذهباً ثالثاً وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد ومن شواهد تقديمه قوله:

٨٥- ولست بدراً عاً أصبى بصارع ولا يئس عند الشعر من يسر

وأبيات أخر منها:

٨٦- أنفساً تطيب سبل المي وداعى المود يدي حمار

وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقاً حال من فاعل التمييز والعمل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر في سبق ونزرأ حال من الضمير المستتر في سبق.

(٨٥) البيت من الطويل، وهو بلا سبة في المقاصد النحوية ٢/٢٢٣.

و يشاهد فيه تقديم التمييز، وهو قوله «دراً عاً» على عامله وهو قوله «أصبى» وهذا التقديم قليل.

(٨٦) البيت من المتقارب، وهو لرجل من طلبة في شرح التصريح ١/٤١٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٧٧، وبلا

سبة في أوضح المسالك ٢/٣٧٢، وشرح الأشموني ١/٢٩٦، وشرح شواهد المعنى ٢/٨٦٢، ومضى البيت

٢/٤٦٣، والمقاصد النحوية ٢/٢٤١

و يشاهد فيه عونه «أنفساً تطيب» حيث قدم التمييز على عامله، وهذا يادر عند سيبويه والمجهور، وقياساً ضد الكسائي والمبرد

نحو جئتكم كي تكرمني أن تكون كي حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما لعل فإن الجر بها وارد في كلام العرب خلافاً لمن أنكره كقوله :

٨٩. لعل الله يصلحكم عليا شئني إن أمكم شئسريم

وأما متى فهي في لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجها متى كمه أي من كمه. وهاك اسم فعل بمعنى خذ ولم يذكر الجوهري ولا الزبيدي في ها إلا التنبيه وزاد الجوهري الرجز فهي عندهما حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ وحروف الجر مفعول به وهي مبتدأ وخبره من إلى إلى آخر البتين وكل ما بعد من معطوف عليه على إسقاط العاطف. ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله :

بالظاهر اخصص منذ وحتي والكاف والواو ورب والتاء

يعني أن هذه الحروف السبعة لا تدخل على الصمير بل على الظاهر فقط نحو مذ يومين وحتي مطلع الفجر وزيد كصرو وحياتك ورب رجل وتالله وفهم منه أن ما عدا هذه السبعة من حروف الجر يدخل على الظاهر والمضمر. ومنذ مفعول باخصص وما بعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم إن هذه الأحرف السبعة منها ما يختص باختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار إليها بقوله :

واخصص بمذ ومنذ وتنا ورب متكرراً والتاء لله ورب

يعني أن مذ ومنذ لا يكون الظاهر الذي يدخل على إلا وقتاً يعني اسم زمان نحو مذ يومين ومنذ يوم الجمعة وأن رب لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا نكرة نحو رب رجل وأن التاء لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا لفظ الله ولفظ رب نحو تالله وحكي ثرب الكعبة إلا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على رب وفهم منه أن ما بقي من الأحرف السبعة

(٨٩) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٣، والجنى الداني ص ٥٨٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٣، وحزاة الأدب ١٠/٢٢٢، ٤٢٣، ٤٢٠، ودرصف الصاني ص ٣٧٥، وشرح الأشموني ٢/٢٨٤، وشرح الصريح ٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٥١، وشرح قطر الندى ص ٢٤٩، والمقاصد الحوية ٣/٢٤٧، والمقرب ١/١٩٣.

والتاء في قوله «لعل الله» حيث جاءت «لعل» حرف جر على لغة هذيل.

المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقاً. ووقتاً مفعول باخصص وبمذ متعلق باخصص
ومكراً معطوف على وقت ويرب معطوف على بمذ والتاء مبتدأ وخبره لله ورب معطوف
على لله وقوله:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّ قَتْنَى نَزَرَ كَسَدًا كَهَا، وَنَحْوَهُ أَنَّى

لقد تقدم أن رب والكاف من الأحرف المختصة بالظاهر وأشار في هذا البيت إلى أنهما قد
يدخلان على المضمير قليلاً ومنه قول العرب رب رجلاً وقول الشاعر:

٩٠. حلّى الدنابات شملاً كشيأ وأم أوعال كهأ أو أقرباً

ولهم من المثال أن المضمير الذي يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير غائب وقوله ونحوه أى
ونحو كهأ ويحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كهو ومن
وكقوله:

٩١. فلا ترى عللاً ولا حللاً كهُ ولا كهُنَّ إلا حياظلاً

فيكون الضمير على هذا عائداً على ما والآخر أن يكون المراد نحو ذلك أى من دخول
الأحرف المختصة بالظاهر على الضمير كقوله:

٩٢. فسلا والله ما يلعب أناسٌ متى حنَّك يا ابن أبى زيادٍ

فأدخل حتى على الضمير وهى من الأحرف المختصة بالظاهر. وما مبتدأ وهى موصولة
وروا صلتها والضمير فى روى عائد على النحويين والضمير العائد من الصلة إلى الموصول

(٩٠) راجع للعجاج فى ملحون ديوانه ٢/٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/١٦، وجمهرة اللغة ص ٦٦، وخزانة الأدب
١٠/١٩٥، ١٩٦، وشرح أبيات سيده ٢/٩٥، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥، والكتاب ٢/٣٨٤، ومعجم
ما استعجم ص ٢١٢، والمقاصد النحوية ٣/٢٥٣، وبلاسية فى شرح الأسموسى ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل
ص ٣٥٦، وشرح المنفصل ٨/١٦، ٤٢، ٤٤.

وشاهد فيه قوله «كهأ» حيث دخلت الكاف على الضمير ضرورة، تشبيهاً لها بلفظ «مثل» لأنها فى معناها.

(٩١) لرجل لروية فى ديوانه ص ١٢٨، وخزانة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦، والدرر ٥/٢٦٨، ٤/١٥٢، وشرح أبيات
سيده ٢/١١٣، وشرح التصريح ٢/٤، والمقاصد النحوية ٣/٢٥٦، وللعجاج فى الكتاب ٢/٣٨٤، وليس فى
ديوانه، وبلاسية فى أوضح المسالك ٣/١٨، وجواهر الأدب ص ١٢٤، ووصف المباني ص ٢٠٤، وشرح
الأسموسى ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٧، وشرح صفة الحافظ ص ٢٦٩، وجمع الهوامع ٢/٣٠.
وشاهد فيه قوله «كهأ» و«كهس» حيث جر الضمير فى الموضعين، بالكاف للضرورة الشعرية.

(٩٢) البيت من الواسر، وهو بلاسية فى الجنى اللتى ص ٥٤٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٨، وخزانة الأدب
٩/٤٧٤، ٤٧٥، والدرر ٤/١١١، ووصف المباني ص ١٨٥، وشرح الأسموسى ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل
ص ٣٥٥، والمقاصد النحوية ٣/٢٦٥، والمقرب ١/١٩٤، وجمع الهوامع ٢/٢٣.

وشاهد فيه قوله «حنَّك» حيث جرت «حتى» الضمير وهذا لا يكون إلا فى الضرورة الشعرية

محذوف تقديره روره ونزر خير المبتدأ وكها مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى متداً وخير ثم شرع في معاني حروف الجر وبدأ بمن فقال:

بِعَصٍّ وَبَيْنَ وَالْبَدَى فِي الْأَمَكَةِ بَيْنَ وَقَدْ بَيْنِي لِبَدَةِ الْأَرْمَةِ

وَرِيدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ فُجْرًا * مَكْرَةً

فذكر لمن خمسة معان: الأول التبعية كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٣] الثاني التبيين كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣١] وعلامته أن يصح تقدير الـ في موضعها أي فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان. الثالث ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من المسجد. الرابع ابتداء الغاية في الزمان كقوله: من أول يوم أحق أن تقوم فيه، وفهم من قوله وقد تأتي أن إتيانها لابتداء الغاية في الزمان قبيح وهو مختلف فيه ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تكون لابتداء الغاية مطلقاً وهو احتبار اساطم قال في شرح الكافية وهو الصحيح لصحة السماع بذلك. الخامس الزيادة ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نفي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله: (وزيد في نفي وشبهه)، وشبه النفي الاستفهام نحو هل من حائق غير الله والنهي نحو لا يقم من أحد وأن يكون مجرورها مكرة وهو المنبه عليه بقوله فجر مكرة.

ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال:

كَمَا بَلَغَ مِنْ مَفْسَرٍ

فما نفي ومن زائدة في المبتدأ ولماغ خبره وقوله بمن متعلق بابتدئ وهو مطلوب له ولبعض وبين فهو من باب التنازع وفي الأمكة متعلق بابتدئ وقد تأتي جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتأتي.

ثم قال:

لِلاتِّسَافِ حَتَّى وَلَا مَ وَآلِي

يعني أن هذه الأحرف الثلاثة مستوية في الدلالة على الانتهاء إلا أن دلالة إلى على الانتهاء أكثر ثم حتى ثم اللام فمثال إلى كل يجري إلى أجل مسمى ومثال حتى ﴿فَقُولْ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ﴾ [الصافات: ١٧٤] ومثال اللام ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

ثم قال:

وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ مَدَلًا

يعنى أن من والباء مستويان فى الدلالة على البدل فمثال من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مَكَّنَّكُمْ مَلَأْنَاهُ فِي الْأَرْضِ يَعْبَثُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] ومثال الباء قوله ^{بجدة} فى عائشة رضى الله عنها «لا يسرنى بها حمر النعم» أى بدلها ومن مبتدأ وباء معطوفة عليها ويقهمان بدلاً فى موضع الخبر، ثم قال:

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهَ بِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ ابْتِصَابًا وَتَعْلِيلٍ تَسْنِي وَزَيْدٌ

قد تقدم هناك أن اللام تكون للانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان: الأول الملك نحو المال لزيد الثانى شبه الملك نحو السرح للفرس الثالث التعدية نحو ﴿لَهَبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] الرابع التعليل نحو جئت لإكرامك الخامس الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير نحو ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءُفَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] أو لكونه فرحاً كقوله تعالى: ﴿فَعَلْ لَمَّا يَرْئِدُ﴾ [هود: ١٠٧] وقد تزايد لغير ذلك كقوله تعالى: ﴿وَدَلْ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]. وقوله واللام للملك مبتدأ وخبر وشبهه معطوف على الملك وفى تعدية متعلق بقضى أى تبع وتعليل معطوف على تعدية وزيد فعل ماضى مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على اللام. ثم قال:

وَأَنْظُرْ قِيَّةً اسْتَسْنِ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبِيَا

يعنى أن الباء وفى يشتركان فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة الباء على الظرفية قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨] ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: ﴿فَبَطَّلُوا مِنَ الدِّينِ مَا دَاوُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٦٠] ومثال دلالة فى على الظرفية زيد فى المسجد ومثال دلالة فى على السببية قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] والظرفية فى فى أكثر والسببية فى الباء أكثر وفهم من قوله وقد يبينان السببا أن دلالتهما على السببية قليل. والظرفية مفعول مقدم باستن وبها متعلق باستن وفى معطوف على بيا وقد يبينان جملة مستأنفة. ثم قال:

مَالًا اسْتَسْنِ وَعَدَّ عَوَصَ الصَّقِ وَمِثْلُ مَعٍ وَمِنْ وَهِنْ بِهَسَا أَنْطِقَ

قد تقدم أن الباء تكون للظرفية والسيبية والبدل وذكر لها في هذا البيت أيضاً سبعة معان الأول الاستعانة نحو كتبت بالقلم الثاني التعدية وهي المعاقبة لهمة التعدية نحو ذهبت بزيد أى أذهبت ومثله قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] أى لأذهب سمعهم الثالث العوض وهي الداخلة على الأثمان نحو اشتريت الفرس بألف الرابع الإلصاق نحو ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الخامس معنى مع نحو ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠] أى مع الحق السادس معنى من يعنى التى للتبعيض كقوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] السابع معنى عن كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَنْفَقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ [الفرقان: ٢٥]. وبالباء متعلق باستمن ويطلبه حد وعوض فهو من باب التنازع ومثل حال من الضمير فى بها وهو مضاف لمع، ومن وعن معطوفان عليه والتقدير انطلق بالباء فى حال كونها معاملة فى المعنى لمع ومن وعن.

ثم قال:

على للاستعلاء ومعنى فى وعن

ذكر لعل ثلاثة معان: الأول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسباً كقولك ركبت على الفرس ومعنوياً كقوله:

٩٣. قد استوى بشرٌ على العراق

الثانى معنى فى كقوله تعالى: ﴿وَالْبَهُوَمَا نَقُورُ الشَّيَاطِينَ عَلَى مَلِكٍ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]
الثالث معنى عن كقوله:

٩٤. إِذَا رَصِيتُ عَلَى نَوْ قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَحْسَى رَصَاهَا

(٩٣) الرجز بلا سببه فى رصف المباني ص ٥٠٧، ولسان العرب ٤١٤/١٤ (موا)

والشاهد فيه قوله «قد استوى بشرٌ على العراق» حيث أفادت «على» العلو مجازاً، والمعنى: استولى وفهر.

(٩٤) البيت من الوافر، وهو للفصحى المعقلى فى أدب الكاتب ص ٥٠٧، والأزهية ص ٢٧٧، وخزانة الأدب ١٣٢/١٠، ١٣٣، والدرر ١٣٥/٤، وشرح التصريح ١٤/٢، وشرح شواهد المعنى ٤١٦/١، ولسان العرب ٣٢٣/١٤ (رضى)، والمقاصد المحوية ٢٨٢/٣، وبنادر أبى زيد ص ١٧٦، وبلاسية فى الأشياء والظواهر ١١٨/٢، والإنصاف ٦٣٠/٢، وأوضح المسالك ٤١/٣، وجوهرة اللغة ص ١٣١٤، والجبى الثانى ص ٤٧٧، والحصانى ص ٣٨٩، ٣١١/٢، ووصف المباني ص ٣٧٢، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، وشرح شواهد المعنى ٩٥٤/٢، وشرح ابن حنبل ص ٣٦٥، وشرح المعنى ١٢٠/١، ولسان العرب ٤١٤/١٥ (بها)، والمحنتب ٥٢/١، ٣٤٨، ومعنى اللبيب ١١٣/٢، والمقتضب ٢٢٠/٢، وجمع الهوامع ٢٨/٢

وشاهد فيه قوله «رصيت على» حيث جاءت «على» بمعنى «من»

وعلى مبتدأ خبره للاستعلاء ومعنى معطوف على للاستعلاء وهو مضاف إلى في وعن ثم قال :

بَعْنُ تَجَاوَرًا عَنِّي مَن قَسَدَ فَطَنُ
وَقَدَ تَجَى مَوْضِعَ تَعْدٍ وَعَلَى

ذكر لمن ثلاثة معان الأول التجاوز وهو أصلها كقولك رميت من القوس وأخذت عن زيد وفهم ذلك من قوله : عني من قد فطن . الثاني معنى بعد كقوله تعالى : ﴿ تَتَرَكُّنْ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق : ١٩] أي بعد طبق . الثالث معنى على كقول الشاعر :

٩٥. لا ابن عمك لا أفصلت في حسب عني ولا أنت ديّاني فتعبروني

وفهم من قوله وقد تجى أن إتيانها بمعنى بعد وعلى قليل وقوله :

كَمَا عَلَى مَوْضِعِ مَنْ قَدْ جُمِلَا

تتبع لمبيت فإنه قد سبق في البيت الذي قبله أن على تجى بمعنى عن إلا أن فيه إشارة للحمل والمعادلة وتجاوزاً مفعول مقدم معنى وعن متعلق بمعنى وموضع منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجى وبعد مضاف إليه . ثم قال :

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَالِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَّ

ذكر للكاف ثلاثة معان الأول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمرو الثاني التعليل وهو المشار إليه بقوله : (وبها التعليل قد يعنى) كقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُّوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٨] أي لأجل هدايته لكم وفهم من قوله قد يعنى أن إتيانها للتعليل قليل . الثالث

(٩٥) البيت من البسيط ، وهو لدى الإصحح المدونى في أدب الكاتب ص ٥١٣ ، والأربعة ص ٢٧٩ ، وإصلاح المطلق ص ٣٧٣ ، والأخاني ١٠٨/٣ ، وللمألى المرتضى ٢٥٢/١ ، وجمهرة اللغة ص ٥٩٦ ، وخرانة الأدب ١٧٣/٧ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، والذير ١٤٣/٤ ، ومسطح اللآلى ص ٢٨٩ ، وشرح التصريح ١٥/٢ ، وشرح شواهد المعنى ٤٣٠/١ ، ولسان العرب ٥٢٥/١١ (فضل) ١٦٧/١٣ ، ١٧٠ (دين) ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ (ص) ، ٥٢٩ (نوء) ، ٢٢٦/١٤ (خرا) ، والمؤنظف والمحظف ص ١١٨ ، ومعنى اللبيب ١٤٧/١ ، والمقاصد المحوية ٢٨٦/٣ ، ولكعب السوى في الأربعة ص ٩٧ ، وبلاسية في الأشباه والنظائر ٢٦٣/١ ، ١٢١/٢ ، ٣٠٣ ، والإنصاف ٣٩٤/١ ، وأوضح المسالك ٤٣/٣ ، والجنى الدنى ص ٢٤٦ ، وجواهر الأدب ص ٣٢٣ ، وخرانة الأدب ١٠/١٢٤ ، ٣٤٤ ، والخصائص ٢٨٨/٢ ، ووصف الصباني ص ٢٥٤ ، ٣٦٨ ، وشرح الأنشورنى ٢/٢١٥ ، وشرح ابن عليل ص ٣٦٤ ، وشرح المفصل ٥٣/٨ ، ومع الهوامع ٢/٢٩ .

والشاهد فيه قوله «عنى» حيث وردت «عن» بمعنى «على» فلان على ذلك قوله . «أفصلت» الذى يعنى «على»

زيادتها للتأكيد وهو المشار إليه بقوله : (وزائداً لتوكيد ورد) كقوله عز وجل : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] أى ليس مثله شيء والتعليل مبتدأ وحبره قد يعنى وبها متعلق بمعنى ورائداً نصب على الحال من الضمير المستتر فى ورد ولتوكيد متعلق برائداً .

وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَحَلَّ دَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا

واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله : (واستعمل اسماً وكذا عن وعلى) يعنى أن كاف التشبيه يستعمل اسماً فقبل فى الضرورة وهو مذهب سيويه كقوله :

٩٦. وَرَحَا سَكْسَ الْمَاءِ يَخْبُ وَيَسْطَا نَصَوْتُ فِيهِ الْعَيْنَ طَوْرًا وَتَرْتَقَى

وقيل فى الاختيار وهو مذهب الأحفش وإليه ذهب المصنف وذلك أضحى فى قوله واستعمل سباً وأن عن وعلى أيضاً يستعملان اسمين وقد أشار إليهما بقوله وكذا عن وعلى أى وكذلك أيضاً يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماً ثم علل استعمالهما اسمين بقوله : (من أحل د عليهما من دخلاً) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم، فمن دخول من على عن قوله .

٩٧. فَقُلْتُ سَرَكْبُ لِمَ أَنْ عَلَاهُمْ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحَسْبِ نَظَرَةٌ قَبْلُ

ومن دخولها على على قوله :

٩٨. عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا نَمَ ظَمَوْهَا نَحِيلُ وَعَنْ فَيَصُ بِرِيرَاهِ مَحْجَلُ

(٩٦) البيت من الطويل، وهو لأمريئ القيس فى ديوانه ص ١٧٦، وأدب الكاتب ص ٥٠٥، ولسان العرب ٩/ ٣١٢

كوف، وبلا نسة فى حرائر الأدب ١٠/ ١٦٧، ١٧١، ودرصف المسمى ص ١٩٦

والشاهد فيه قوله «بكس» حيث جاءت الكاف اسماً مجروراً بالهاء

(٩٧) البيت من السبى وهو للقطامي فى ديوانه ص ٢٨، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، وشرح المفصل ٨/ ٤١، ولسان

العرب ١٣/ ٢٩٥ (عس)، ١٤/ ١٦٣ (حبا)، والمقاصد الحوية ٣/ ٢٩٧، وبلا نسة فى أسرار العربية ص ٥٥

ومعنى الدانى ص ٢٤٣، وجواهر الأدب ص ٣٢٢، ودرصف المسمى ص ٣٦٧، والمقرب ١/ ١٩٥ .

والشاهد فيه قوله «من عن يمين الحياة» حيث جاءت «عن» اسماً بمعنى جانب

(٩٨) البيت من الطويل، وهو لسراحم الحقبلى فى أدب الكاتب ص ٥٠٤، والأزهيه ص ١٩٤، وحرارة الأدب

١٠/ ١٤٧، ١٥٠، والذوق ٤/ ١٨٧، وشرح التصريح ٢/ ١٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وشرح شواهد

المعنى ١/ ٢٢٥، وشرح المفصل ٨/ ٣٨، ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صلل)، ١٥/ ٨٨ (علا)، والنصف ص

الحوية ٣/ ٣٠١، وموارد أبى زيد ص ١٦٣، وبلا نسة فى أسرار العربية ص ١٠٣، والأشياء والظواهر ٣/ ١٢،

وأوضح المسالك ٣/ ٥٨، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤، والجنى الدانى ص ٤٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٧٥،

وحرارة الأدب ٦/ ٥٣٥، ودرصف المسمى ص ٣٧١، وشرح الأشعرى ٢/ ٢٩٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧ .

ومعنى عن جانب وعلى فوق . واسما حال من الصمير المستتر فى استعمال العائد على كاف التشبيه وعن وعلى مبتدآن خبرهما كذا ومن مبتدأ ودخلا فى موضع خبره ومن أجل متعلق بدخل وكذا عليهما ثم أشار إلى الرابع والخاص مما يستعمل اسماً بقوله :

وَمِنْهُ وَمِنْهُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوَّلِيَا الْفَعْلِ كَحَثَّتْ مَنْ دَعَا

يعنى أن من ومنه يكونان اسمين فى موضعين الأول أن يرتفع ما بعدهما نحو من يوم الجمعة ومنه يومان وفهم من قوله حيث رفعا أن من ومنه عنده مبتدآن لإسناد الرفع إليهما لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافاً لمن قال إنهما خبران . الثانى أن يليهما فعل نحو أتيتك من قام زيد ومنه دعا عمرو ، وفهم من قوله أو أوليا لفعل أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافاً لمن قال هما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبر لهما . ومنه مبتدأ ومعطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف لرفع والعامل فى الظرف اسمان لأنه فى معنى محكوم باسميتهما وأوليا معطوف على رفعا والفعل ثان لأوليا ثم قال :

وإن يَجُرَّ مِى مُسَمًى فَكَمِنْ فما وفى الحُصُورِ مَعْنَى مِى اسْتَنْسَ

بين فى هذا البيت معنى من ومنه إذا كانا حرفين فقال معناهما معنى من إذا كان المجرور بهما ماضياً نحو ما رأيته من يوم الجمعة أى من يوم الجمعة ومعنى فى إذا كان المجرور بهما حاضراً نحو ما رأيته من يومى أى فى يومى . وإن يجرَّ شرط وفى ماضى متعلق بيجراً والفاء جواب الشرط وهما مبتدآن وخبره كمن أى فهما كمن ومعنى مفعول مقدم باستين مضاف إلى فى ، وفى الحضور متعلق باستين ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير استين بهما أى اطلب بهما أى بعد ومنه فى الحضور معنى فى . ثم اعلم أن من حروف الجر ما يزداد بعده ما ، وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله :

وَتَعْدُ مِنْ وَمِنْ وَبَاءٍ رُبْدُ مَا فلم يبقَ عنْ عَمَلٍ قَدْ خَلَا

فريدتها بعد من نحو قوله عز وجل : ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾ [نوح : ٢٥] وبعد عن عما قليل

• وكتبت ٢٣١/٤ ، ومجالتى نعلب من ٣٠٤ ، ومعنى اللبيب ١/١٤٦ ، ٢/٥٣٢ ، والمفرد ٣/٥٣ ، والطرب ١/١٩٦ ، ومعجم الهوامع ٢/٣٦
وتشبهه به قوله «من عليه» حيث جاءت «على» اسماً مجروراً بـ «من»

وبعد الباء فبما رحمة من الله . وقوله فلم تقع أى لم تمنع عملها كما فى المثل وما مفعول مقدم لم يسم فاعله يزيد وبعد متعلق بزيد وفى تقع ضمير مستتر عائد على ما وعن متعلق بتقع . ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقهما فقال :

وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبٍّ وَالْكَافِ فَكَفَ وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفَ

يعنى أن «ما» تزداد أيضاً بعد رب والكاف ، فتارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل : ﴿رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر : ٢] وكقول الشاعر :

٩٩. لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَنَا حَمِيدٌ كَمَا الشَّوْانُ وَالرَّجُلُ الْحَكِيمُ
وتارة لا تكفهما كقوله .

١٠٠. رِبِمَ ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ نَصْرِي وَصَعَةِ بَجَلٍ
وقوله :

١٠١. وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَرْمُ
ولهم من قوله : وقد تليهما أن عملهما قليل وقد صرح به فى الكافية . ثم قال :

وَحُذِنْتُ رَبٌّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلٍّ وَالْمَا وَبَعْدَ الْوَادِ شَاعَ دَا الْعَمَلُ

يعنى أن رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله :

(٩٩) البيت من الوافر ، وهو لربما الأعجم فى ديوانه من ٩٧ ، والجى الدانى من ٤٨١ ، وشرح شواهد المعنى من ٥٠١ ، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٨ ، ويلا نية فى معنى اليب ١/١٧٨ .
والشاهد فيه قوله «كما الشوان» حيث كُفَّت «ما» الكاف عن الجر .
ويروى :

وَأَمَّا لَمْ أُنْى وَأَبَا حَمِيدٍ كَمَا الشَّوْانُ وَالرَّجُلُ الْحَكِيمُ

(١٠٠) البيت من الحميد ، وهو لعمري بن الرعلاء فى الأرمية من ٨٢ ، ٩٤ ، والاشتقاق من ٤٨٦ ، والأصمعيات من ١٥٢ ، والحماصة الشجرية ١/١٩٤ ، وخزانة الأدب ٩/٥٨٢ ، ٥٨٥ ، والدرر ٤/٢٠٥ ، وشرح التصريح ٢/٢١ ، وشرح شواهد المعنى من ٧٢٥ ، ومعجم الشعراء من ٢٥٢ ، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٢ ، ويلا نية فى جمهرة اللغة من ٤٩٢ ، وجواهر الأدب من ٣٦٩ ، ولوضح المسالك ٢/٦٥ ، والجى الدانى من ٤٥٦ ، ورحب العباني من ١٩٤ ، ٣١٦ ، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩ ، ومعنى اليب من ١٢٧ ، ومعجم الهوامع ٢/٣٨ .

(١٠١) البيت من الطويل ، وهو لعمرى بن رافة فى أمالى الفائق ٢/١٢٢ ، والدرر ٤/٢١٠ ، وسطح اللآلى من ٧٤٩ ، وشرح التصريح ٢/٢١ ، وشرح شواهد المعنى ١/٢٠٢ ، ٥٠٠ ، ٧٢٥ ، ٧٧٨ ، والمؤتلف والمختلف من ٦٧ ، والمقاصد النحوية ٣/٣٢٢ ، ويلا نية فى أوضح المسالك ٣/٩٧ ، والجى الدانى من ١٦٦ ، ٤٨٢ ، وجواهر الأدب من ١٣٣ ، وخزانة الأدب ١٠/٢٠٧ ، والدرر ٦/٨١ ، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩ ، وشرح ابن حنبل من ٣٧١ ، ومعنى اليب ١/٦٥ ، ومعجم الهوامع ٢/٣٨ ، ١٣٠ .
والشاهد فيه قوله «كما الناس» حيث زهدت «ما» بعد الكاف دون أن تكفها عن عمل الجر .

١٠٢. بَلْ بَلَدٍ مَلَأَ الصَّجَاحَ قَتْمَةً

وبعد الفاء كقوله :

١٠٣. فَمَثَلُكَ حَلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْصَعٌ

وبعد الواو كقوله :

١٠٤. وَلَيْلَ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولُهُ

وفهم من قوله : (وبعد الواو شاع ذا العمل) أن ذلك بعد بل والماء غير شائع وهو مفهوم صحيح وإعراب البيت واضح . ثم قال :

وَقَدْ يَجْسُرُ بِسَوَى رَبِّ لَدَى حَذَفٍ وَبَعْضُهُ بَرَى مُطْرِدًا

يعنى أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين :
غير مطرد وهو المشار إليه بقوله : (وقد يجر) ففهم منه التقليل ، وفهم من التحليل عدم
الاطراد ، ومنه قوله :

(١٠٢) الرجز لُرْبة في ديوانه ص ١٥٠ ، والدور ١/ ١١٤ ، ١٩٤/ ٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦ ، ٤٣١ ،
٤٤١ ، وشرح شواهد المعنى ١/ ٣٤٧ ، ولسان العرب ١١/ ٦٥٤ (نبدل) ، ١١١/ ١٢ (جهرم) ، والمقاصد
النحوية ٣/ ٣٣٥ ، وبلاسية في الإنصاف ص ٢٢٥ ، وجواهر الأدب ص ٥٢٩ ، ووصف المباني ص ١٥٦ ،
وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٧ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣ ، وشرح عمدة الحفاظ
ص ٢٧٣ ، وشرح المعصل ٨/ ١٠٥ ، ومعنى اللبيب ١/ ١١٢ ، وجمع الهوامع ٢/ ٣٦ .
وشاهد به قوله «بل بلدة» حيث جر قوله «بلدة» بـ «رب» المحذوفة بعد «بل» .
(١٠٣) عجمه :

فلكبتها عن ذي ثنائم مفيل

وابت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والأزنية ص ٢٤٤ ، والجنى الداس ص ٧٥ ، وجواهر
الأدب ص ٦٣ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤ ، والدور ٤/ ١٩٣ ، وشرح أبيات مسبوقة ١/ ٤٥٠ ، وشرح شذور الذهب
ص ٤١٦ ، وشرح شواهد المعنى ١/ ٤٠٢ ، ٤٦٣ ، والكتف ٢/ ١٦٣ ، ولسان العرب ٨/ ١٢٦ ، ١٢٧ (رضع) ،
٥١١/ ١١ (خيل) ، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٦ ، وبلاسية في أوضح المسالك ٣/ ٧٣ ، ووصف المباني ص ٣٨٧ ،
وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢ ، ومعنى اللبيب ١/ ١٣٦ ، ١٦١ ، وجمع الهوامع ٢/ ٣٦ .
وشاهد به قوله «فمثلك حلي» حيث جر «مثل» بـ «رب» المحذوفة بعد الفاء .
(١٠٤) عجمه :

على بأنواع الهموم ليتلى

والبيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨ ، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦ ، ٢٧١/ ٣ ، وشرح شواهد
المعنى ٢/ ٥٧٤ ، ٧٨٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٨ ، وبلاسية في أوضح
المسالك ٣/ ٧٥ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٠ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٥ .
وشاهد به قوله «وليل» حيث حلفت به «رُبَّ» ونفى عليها بعد الواو

١٠٥. دافع من الناس ش... فسد... اشرب... لا كف الأصابع
ومطرده وهو المشار إليه بقوله: (وبعضه يرى مطرداً) وذلك في لفظ الله في القسم نحو الله
لأفعلن وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم أي بكم من درهم
وذكر المرادى في هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر.

الإضافة

قال:

سواءً نلى لأغراب أو سوساً مما نصيب أحد كطور سبها

يعنى أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذف ما في المضاف من نون تلي هلامه
الإعراب أو تنوين وشمل النون نون المثني والمجموع على حده وما ألحق بهما نحو غلامك
وابنا زيد وصاحبو زيد وعشرك وأهلو عمرو، وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو غلامك في
غلام، والمقدر نحو دراهمك في دراهم وطور سبها اسم جبل بالشام ويقال له أيضاً طور
سبين وقد جاء بالوجهين وأصله قبل الإضافة طور فهو اسم جبل أيضاً. ونوناً مفعول مقدم
باحذف وتنويناً معطوف عليه ومما متعلق باحذف.

والثاني حرر وانو من أو في إذا لم يصلح الا ذلك واللام حـدا

للمسما سوسون دنت

وهذا الذي ذكر في هذا البيت حكم الاسم الأول من المضافين وأب الثاني فتحكمه الجر
وعلى ذلك نبه بقوله: (والثاني اجرر) يعنى أن حكم المضاف إليه الجر ثم إن الإضافة تنقدر
عنده بثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار بقوله: (وانو من أو في إذا * لم يصلح الا ذلك واللام حـدا
* لما سوى ذينك) مثال الإضافة المقدرة بمن حاتم قصة وياب ساج ونحو ذلك وصابطه أن
يكون المضاف إليه اسماً للجنس الذي منه المضاف ومثال المقدرة بفي بل مكر الليل وصابطه

(١٠٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١، وتحلى الشواهد ص ٥٠٤، وخزانة الأدب ١١٣/٩،
١١٥، والدرر ١٩١/٤، وشرح التصريح ٣١٢/١، وشرح شواهد المعنى ١٢/١، والمقاصد البحرية
٥٥٢/٢، وبلاسية في أوضح المسالك ١٧٨/٢، وخزانة الأدب ٤١/١٠، والدرر ١٨٥/٥، وشرح
الاشموني ١٩٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٤، ومعنى اللبيب ٦١/١، ٦٤٣/٢، وجمع الهوامع ٣٦/٢ ٨١
و شواهد في... أشارت كليب يريد أشارت إلى كليب، فحذف حرف الجر لضرورة الوزن

أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف وإلى هذين القسمين أشار بقوله : (وانو من أو في) فقوله : (إذا لم يصلح إلا ذاك) يعني إن لم يصلح في التأويل إلا تقديرهما ، وقوله : (واللام خذا لما سوى ذينك) أي قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله التي للملك نحو دار زيد والتي للاستحقاق نحو باب الدار وسرج الدية . ومن مفعول بانو وفي معطوف على من وأو للتقسيم وذاك فاعل يصحح وهو إشارة لنية من أو في واللام مفعول بخذا والالف في خذا بدل من نون التوكيد الخفيفة ولما متعلق بخذا وما موصولة صلتها سوى ذينك وتجاوز في قوله خذا لأنه أراد به قدر . ثم اعلم أن الإضافة على قسمين : محضة ، وغير محضة وقد أشار إلى القسم الأول فقال :

وَإِخْصَصَ أَوَّلًا أَوْ أَعْطَى التَّمْثِيلَ بِالَّذِي تَلَا

يعنى أن الإضافة المحضة تفيد تخصيص الأول إن أضيف إلى نكرة نحو علام رجل أو تعريفه إن أضيف إلى معرفة نحو علام زيد وفهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر بمعرفة في قسميه . وأولاً مفعول بإخصص وأو أعطى معطوف على إخصص وأو للتقسيم والتعريف مفعول ثان لأعطى وبالذى متعلق بأعطى وهو مطلوب أيضاً لإخصص لأن الاحتصاص إنما يتحصل للأول بالثاني وتلا صلة للذى والذى واقع على المضاف إليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلا . ثم أشار إلى القسم الثاني من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة فقال :

وَأِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ بِفَعْلٍ وَصِفًا فَمِنْ تَكْبِيرِهِ لَا يُعَدَّلُ

يعنى أن المضاف إذا كان شبيهاً بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت إضافته غير محضة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً وإنما هي لمجرد التحفيف وذلك نحو ضارب زيد وضارب عمراً وأصله ضارب زيداً وضاربان عمراً . والمضاف مفعول يشابه ويفعل فاعل به ويحور العكس وهو أظهر ووصفاً حال من المضاف والفاء جواب الشرط وعن تكبيره متعلق بيعدل . ثم أتى بمثالين من الإضافة غير المحضة فقال :

كَسْرُبٍ رَاحِبًا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعٍ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ

فرب راجينا اسم فاعل مضاف إلى الضمير ولم تعد الإضافة تخصيصاً ولا تعريفاً بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه رب لاحتصاصها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل وإضافته إلى الأمل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ومروّع اسم معمول وإضافته إلى القلب غير محضة وقيل صفة مشبهة وإضافتها إلى الحيل غير محضة وهذه الصفات نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

وَدَى الْإِصَابَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَخْصَصَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

الإشارة بذي لأقرب القسمين وهي الإضافة غير المحضة يعني أنها تسمى لفظية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط وهي تسمى أيضاً مجازية وغير محضة والإشارة بتلك إلى أول القسمين يعني أنها تجيء محضة أى خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف وتسمى أيضاً معنوية لإفادتها معنى التخصيص أو التعريف. وذى مبتداً والإضافة نعت له واسمها مبتداً ثانٍ ولفظية خبر المبتداً الثاني والجملة خبر المبتداً الأول وتلك محضة ومعنوية مبتداً وخبر. ثم قال:

وَوَصَلَ آلُ بَدَا الْمُضَافُ مُعْتَصِرٌ إِنْ وَصَلَتْ بِالْأَنَارِ كَحَقْدِ الشَّعْرِ
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَصْبَغُ الثَّنَاتِي كَرَبْدِ الصَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

الإشارة بذا إلى أقرب مذكور وهو ما إضافته غير محضة يعني أنه يختصم دخول آل على المضاف، لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو الضارب الرجل والجمد الشعر أو يكون الثاني مضافاً إلى ما فيه آل نحو الحسن وجه الأب والصارب رأس الجاني فلو لم تتصل آل بالثاني ولا بما أصبغ إليه الثاني لم يجز دخول آل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد. ووصل آل مبتداً ومضاف إليه ومغتفر خبره وبذا متعلق بوصل والمضاف نعت لذا وإن وصلت شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والجمد من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جمد جمادة وأو بالذي معطوف على قوله بالثاني ويريد مبتداً والضارب إلى آخر البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك. ثم قال:

وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ كَأَنْ يَنْقَعُ مُشَى أَوْ جَمْعاً سَبِيلُهُ اتَّعَ

يعنى أن وجود ال في الوصف المضاف إن كان مثنى أو مجموعاً على حده وهو الذى تنبع سبيل المثنى في كون الإعراب بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير فإنه يكفى عن وجودها في المضاف إليه نحو الضارب زيد والمكرم عمرو وقوله سبيله اتبع أى سبيل المثنى فيما ذكر . وكونها مبتدأ وإن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وعندى في إعرابه غير هذا الوجه وهو أن كونه مبتدأ والظاهر أنه مصدر كان التامة أى وجوده وفى الوصف متعلق به وكاف خبره وإن رفع في موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجوده أى ال في الوصف كاف لوقوعه أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده ويجوز في همزة إن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ فوقع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده شرط في الاكتفاء عن وجود ال في المضاف إليه وسبيله مفعول باتبع والجملة في موضع الصفة لجمع ، ثم قال .

وَرَبَّمَا اكْتَسَبَ ثَانٍ أَوْ لًا ثَانِيَةً إِنْ كَانَ لِحَذَفٍ مُوَهَّلًا

يعنى أن المضاف المذكور قد يكتسب التانيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثاً وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الأول وهو المنبه عليه بقوله إن كان لحذف موهلاً أى إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول الشاعر :

١٠٦ - مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَتْ رَمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرَّ لِرِيَّاحِ النِّوَاسِمِ

فمر فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند إليه لاكتسابه التانيث من المضاف إليه وهو الرياح لأنه يجوز الاستغناء بالرياح عن مر فتقول تسفهت الرياح فلو كان المضاف إلى المؤنث مما لا يصلح الاستغناء عنه بالثاني لم يجز تانيثه نحو قام غلام هند إذ لا يصح أن تقول قام هند وأنت تريد غلام هند وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وفى ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله :

(١٠٦) البيت من الطويل ، وهو لدى الرمة في ديوانه ص ٧٥٤ ، وعمرارة الأدب ٢٢٥ / ٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٨ / ١ ، والكتاب ٥٢ / ١ ، ٦٥ ، والمحتجب ٢٣٧ / ١ ، والمقاصد الحوية ٣٦٧ / ٣ ، وبلاسية في الأشياء والنظائر ٢٣٩ / ٥ ، والخصائص ٤١٧ / ٢ ، وشرح الأشموني ٣١٠ / ٢ ، وشرح ابن حنبل ص ٢٨٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٣٨ ، ولسان العرب ٢٨٨ / ٣ (صدر) ، ٤٤٦ / ٤ (صدر) ، ٥٣٦ / ١١ (قل) ، ١٤٩ / ١٣ (سه) ، والمقتضب ١٩٧ / ٤ .

واشد هدويه قوله «تسفهت» .. مر الرياح حيث أنت الفعل مع أن فاعله «مرة» مذكر . والذى سوع ذلك اكتسابه التانيث من المضاف إليه المؤنث ، وهو قوله «الرياح» وصحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه

١٠٧- رؤية الفكر ما يؤول له الأمر - رُمعينٌ على اجتساب التواشي

رُمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثاني عن الأول لأنه يجوز أن يقول المكر معين إذ العلة في ذلك واحدة . وثان فاعل بأكسب وأولاً مفعول أول وتأتيثاً مفعول ثان وإن كان شرط جوازه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وحذف متعلق بموهلاً . ثم قال :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا يَهْ تُحَدِّثُ وَاسْمٌ مُوهِمًا إِذَا وَرَدَ

يجب أن يكون المضاف مفايراً للمضاف إليه ولو بوجه ما لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أوّل ذلك بإضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كرز فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع في قولهم مسجد الجامع فيؤول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع . ومعنى منصوب على التمييز أو على إسقاط في موهماً مفعول بأول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره موهماً جواز إضافة الشيء إلى نفسه .

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُهَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

ثم اعلّم أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ولا يخلو عنها البتة ومنه ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظاً وقد أشار إلى الأول فقال : (وبعض الأسماء يضاف أبداً) يعنى أن من الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو قصارى الشيء وحماداه وذلك على خلاف الأصل فإن الأصل في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة وغير مضاف أخرى ثم إن من اللازم للإضافة ما يلزمها معنى ويجوز إفراده لفظاً وإلى ذلك أشار بقوله : (وبعضها قد يأت لفظاً مفرداً) وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الأسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبداً منصوب على الظرف وبعضها مبتدأ وقد يأت خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة ومفرداً حال من الضمير المستتر في يأت ولفظاً منصوب على إسقاط الخاص ويحوز نصبه على التمييز . ثم قال :

(١٠٧) البيت من الحبيب، وهو بلاسية في الدرر ٥/٢١، والمقاصد المحررة ٣/٣٦٩، مع الهوامع ٢/٤٩.

والثاني قوله : «رؤية الفكر ما يؤول له» حيث اكتسب المضاف وهو قوله : «رؤية التذكير من المضاف إليه»

وهو قوله : «الفكر» فأعاد عليه الضمير مذكراً في قوله «له»

وَتَعَصُرُ مَا يُضَافُ حَتَّمَا انْتَعَجَ إِيْلَاوُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

يعنى أن بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن تضاف إلى الظاهر فتجب إضافته للمضمر وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين لزوم الإضافة وكون المضاف إليه مضمرًا.

كَوَحْدَ لِيٍّ وَدَوَالِيٍّ سَعْدِيٍّ وَشَذَّ إِيْلَاءُ يَدَيَّ لِلْسَبِيِّ

ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال: (كوحد لى ودوالى سعدى) أما وحد فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال وأنه لازم النصب تقول جاء زيد وحده أى منفرداً وقد جاء مضافاً إليه فى قولهم فى المدح نسيج وحده وفريد دهره وفى الذم فى قولهم جمعيش وحده وغير وحده أم لى فإنه أيضاً لازم الإضافة إلى الضمير نحو لىك ومعنى لىك إقامة على إجابتك بعد إقامة وأما دوالى فيضاف أيضاً إلى الضمير وجوباً نحو دواليك ومعناه إدالة لك بعد إدالة وسعدى كذلك تقول سعديك ومعناه إسعاداً بعد إسعاد وقد جاء فى الشعر إضافة لى إلى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذَّ إيلاء يدي للى) أى وشذَّ إضافة لى ليدى وأشدر بذلك إلى قول الشاعر:

١٠٨. دَعَوْتُ لِمَنْ سَى مَسُورًا فَلَمَّا فَلَبَّى يَدَيَّ مَسُورَ

فأضاف لى إلى يدى مسور وإيلاء فاعل بشذ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الأول واللام فى للى زائدة فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل لكونه فرعاً أعنى فى العمل فون إيلاء مصدر أولى وهو متعد إلى اثنين بنفسه.

وَالرُّمُوسَا إِضَافَةً إِلَى الْحُسَمِ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُتَوَّنُ بِحُسَمٍ

إِفْرَادُ إِذْ

(١٠٨) البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد فى الدور ٦٨/٣، وشرح التصريح ٣٨/٢، وشرح شواهدسمى ٩١٠/٢، ولسان العرب ٢٣٩/١٥ (لى)، والمقاصد النحرية ٣٨١/٣، وبلاسة فى أوضح المسالك ١٢٣/٣، وخرامة الأدب ٩٢/٢، ٩٣، وصر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢، وشرح آيات سيويه ٢٧٩/١، وشرح الأشموسى ٣١٢/٢، وشرح ابن عليل من ٣٨٣، ٣٨٥، والكتاب ٣٥٢/١، ولسان العرب ٧٣١/١ (ل)، ٣٨٨/١ (سور)، والمحجب ٧٨/١، ٢٣/٢، ومضى اللبيب ٥٧٨/٢، وجمع الهوامع ١٩٠/١

ثم قال : (وألزموا إضافة إلى الجمل • حيث وإذ) أما حيث فهي ظرف مكان وأما إذ فهي ظرف للزمان الماضي وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل وشمل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جلست حيث ريد جالس والفعلية نحو جلست حيث جلس ريد وأتيتك إذ زيد قائم وإذ قام زيد ثم إن إذ تعبرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التويز منها وإلى ذلك أشار بقوله . (وإن ينون يُحتمل إفراد إذ) الضمير في ينون عائد على أقرب المذكور وهو إذ أي وإن ينون إذ يحتمل الإفراد كقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ بصر الله ﴿[الروم ٤ ، ٥] وقوله : ﴿وَأَنْتُمْ حِينَتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة : ٨٤] والضمير في وألزموا عائد على العرب وحيث ورد معمول بالزمو وإضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير وإلى الجمل متعلق بالزمو والضمير في ينون عائد على إذ وكذلك الهاء في إفراده . واعلم أن من أسماء الرمان ما يجرى مجرى إذ في الإضافة إلى الجمل وإلى ذلك أشار بقوله :

وَمَا كِلَا إِذْ مَقَى كِلَا أَضِفْ جَوَازًا نَحْوَ حِينَ جَاءَ يُبْدِ

يعني أن ما شابه إذ في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي يجرى مجرى إذ في إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازاً لا لزوماً نحو يوم ووقت وحين فتقول قمت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضاف إلى الجمل نحو نهار وكذلك إذا كان محدوداً نحو شهر فلا يجرى مجرى إذ إلا إذا استوى الشبه في الأوجه المذكورة وما موصولة واقعة على أسماء الرمان الشبيهة بإذ وهو مفعول مقدم بأضف وصلتها كإذ ومعنى مصوب على إسقاط الخافض وجوازاً مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة والأول أظهر وكإذ الثاني متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أي كإضافة إذ ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة مقدم عليها والتقدير إضافة كإضافة إذ وهو أظهر ويكون التقدير أضف ما أشبه إذ من ظروف الزمان كإضافة إذ إلى الجمل ولذلك عقبه بقوله جوازاً لأنه لو لم يقل جوازاً لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوماً وقوله حين جائد مثال لإضافة حين للجملة الفعلية وهو متعلق ببند ومعنى بند : طرح . ثم قال :

وَأَيْنَ أَوْ أَضْرَبَ مَا كِلَا قَدْ أَجْرِيَا وَأَخْشَرْنَا عَنَّا فَعَلَ بُنْيَا
وَقَسَلَ فَعَلَ مُعْرَبٍ أَوْ مُتَعَدٍّ أَغْسَرَتْ وَمَنْ نَسَى فَلَنْ يُفَكَّدَا

يعنى أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى إذ فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حيثئذ الساء والإعراب إلا أن الجملة إذا كانت مصدرية بفعل مبنى احتير البناء، وشمل قوله فعل بيا الماضى كقوله :

١٠٩- على حين الهى الناس جل أمورهم

والمصارع المبنى كقوله :

١١٠- على حين يستصيبن كل حلیم

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرية بالفعل المعرب وهو المضارع العارى عن موانع الإعراب نحو قول الله عز وجل ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] أو بالمبتدأ نحو قول الشاعر .

١١١- ألم تعلمى يا عمرك الله أنسى كريمة على حبيب الكرام قليل

فلوجه الإعراب وهو متفق عليه ولذلك قال : (وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب) وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناطم ولذلك قال : (ومن بنى فلن يفندا) ويؤيده قراءة نافع ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] وأن قوله على حبيب الكرام قليل روى بفتح حين . والتنفيد التكذيب والذى يبنى عليه الظرف فى هذا الفصل الفتح ولم ينبه عليه الناطم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى إذ وهى مفعولة بأعرب ومطلوبة لابن فهو

(١٠٩) حجره .

تندلاً زريق المال نذل الثعالب

والبيت من الطويل ، وهو لأعشى همدان فى الحماسة المصرية ٢/ ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ولشاعر من همدان فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ولأعشى همدان أو لأحوص أو لجبرير فى المقاصد المحوية ٣/ ٤٦ ، وهو فى ملحق ديوان الأحوص من ٢١٥ ، وملحق ديوان جبرير ١٠٢١ ، وبلا نسبة فى الإنصاف من ٢٩٣ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٨ ، وجمهرة اللغة من ٦٨٢ ، والخصائص ١/ ١٢٠ ، وسر صناعة الإعراب من ٥٠٧ ، وشرح الأشموسى ١/ ٢٠٤ ، وشرح التصريح ١/ ٣٣١ ، وشرح ابن حنبل من ٢٨٩ ، والكتاب ١/ ١١٥ ، ولسان العرب ٧٠/ ١ (خشف) ، ٦٥٣/ ١١ (نذل) .

(١١٠) صدره .

لاجتنبن منهن قلى تحلماً

والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٣٥ ، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٧ ، والدرر ٣/ ١٤٥ ، وشرح الأشموسى ٢/ ٣١٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٤٢ ، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٨٣٣ ، ومعنى اللبيب ٢/ ٥١٨ ، والمقاصد المحوية ٣/ ٤١٠ ، وجمع الهوامع ١/ ٢١٨ .

والشاهد فيه قوله «على حين يستصيبن» حيث هى «حين» على الفتح لإضافته إلى الفعل المضارع المبني لانصاله بتون النسوة

(١١١) البيت من الطويل ، وهو لمبشر بن حنبل فى ديوان المعاني ١/ ٨٩ ، ولمؤيد بن جهم المدحجى فى شرح شواهد المعنى ٢/ ٨٨٤ ، ولمبشر بن حنبل أو لمؤيد بن جهم فى المقاصد النحوية ٣/ ٤١٢ ، وبلا نسبة فى الدرر ٣/ ١٤٧ ، وشرح الأشموسى ٢/ ٣١٥ ، ومعنى اللبيب ٢/ ٥١٨ ، وجمع الهوامع ١/ ٢١٨ .

والشاهد فيه قوله «على حين الكرام قليل» حيث بيت «حين» على الفتح رغم إضافتها إلى جملة معرفة الصدر ، والأكثر عرابها قبل المعرب

من باب التنازع وأو للتخيير وصلة ما قد أجريا وكذا متعلق بأجريا وقصر بنا لضرورة الورن،
وينب في موضع الصفة لعمل، وقبل متعلق بأعرب، وأو للتقسيم ومن شرط في موضع رفع
بالابتداء وخبره بي، والماء جواب الشرط. ثم قال:

وَالزَّمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جَمَلِ الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِ إِذَا اعْتَلَى

يعنى أن العرب ألزمت إذا الإضافة إلى الجمل الفعلية، ويعنى إذا الطرفية دون العجائية،
والجملة بعدها في موضع جر عند الجمهور، والعامل فيها جوائها على المشهور وإذا معون
أول بالزمو وإضافة مفعول ثان وإلى متعلق بإضافة وهن فعل أمر من هان يهون صد صعب.
ثم قال:

لِثَنِّهِمُ اثْنَيْنِ مُعْرِفٍ بِلَا تَمَرُّقٍ أَصِيبَ كِلَا وَكِلَا

من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى ككلا وفهم من قوله لثمنهم اثنين أنهما لا
يضافان للمعرد وشمل مفهم اثنين المثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه
نحو كلاهما واسم الإشارة نحو كلا ذينك، وفهم من قوله معرف أنهما لا يضافان إلى نكرة فلا
يقدر كلا رجلين. وفهم من قوله بلا تفرق أنه يقال كلا زيد وعمرو وقد جاء في ضرورة الشعر
كقوله:

١١٢. كَلَا أَحَى وَخَلِيلِي وَاحِدٌ مَعْدَاً فِي اثْنَيْنِ وَبِمَدِّ الْمَلَمَّاتِ
وَمَعْرِفٍ لِمَفْهُمِ وَاللَّامُ فِيهِ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَخِيْفٍ وَكَذَلِكَ كَلَا وَلَا زَائِدَةٌ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ.

وَلَا تُصِفُ مُفْرَدٌ مُعْرِفٍ أَوْ كِلَا كِلَا وَهَبَ مُصَافٍ
أَوْ ثَنَّى الْأَجْزَاءِ وَاخْتَصَّصَ بِأَمْرٍ مَعْدَاً مَعْدَاً وَأَمَّا وَبِمَدِّ الْمَلَمَّاتِ

ثم قال: (ولا تصف لمفرد معرف) أي من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ أي
وقوله ولا تصف نهى أن تضاف أي لمفرد معرف وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقاً

(١١٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٠/٣، والدرر ١١٢/٣، وشرح الأشموس ٣١٧/٢،
وشرح التصريح ٤٣/٢، وشرح شواهد المفاتيح ص ٥٥٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٠، ومعنى اللبيب ص
٣١٣، والمقاصد الحوية ٤١٩/٣، وجمع الهوامع ٥٠/٢،
والشاهد فيه قوله: «كلا أحى وخليلي» حيث أصبحت «كلا» إلى كلمتين، وهذا ضرورة تامة، وأجار ابن
الباري إضافتها إلى المعرد بشرط تكررها

نكرة كان أو معرفة نحو أى رجال وأى رجلين وأى الرجال وأى الرجلين وفهم منه أيضاً أنها تضاف للمفرد النكرة نحو أى رجل ويمتنع أن تضاف إلى المفرد المعرفة إلا فى صورتين أشار إلى الأول بقوله :

(وإن كررتها فأضف) يعنى أنك إذا كررت أيا جاز أن تضيفها إلى المفرد المعرفة نحو أى زيد وأى عمرو عندك يعنى أى الرجلين قيل ولا تأتى إلا فى الشعر كقوله :

١١٣. ألا تسألون الناس أئى وأبكم غداة التقيا كان خيراً وأكرما

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله : (أو تنو الأجزاء) أى يجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقولك أى زيد ضربت والتحقيق أنها فى هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأن التقدير أى أجزائه ضربت ولذلك يكون الجواب بده أو رأسه . ثم اعلم أن أيا بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام أشار إلى القسم الأول منها بقوله (واخصصن بالمعرفة * موصولة أيا) يعنى أن أيا إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو مررت بأى الرجال هو أفضل وأبهم هو أكرم ثم أشار إلى الثانى بقوله : (وبالعكس الصفة) يعنى أن أيا إذا كانت صفة بعكس الموصولة ، وهى أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو مررت برجل أى رجل وكذلك إذا كانت حالا كقولك جاء زيد أى فارس ثم أشار إلى الثالث بقوله :

وإن تكن شرطاً أو استنفهاً فمطلقاً كمل بها الكلام

يعنى أن أيا إذا كانت شرطاً أو استنفهاً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو أى رجل تضرب أضربه وأى الرجال تكرم أكرمه وأى رجل عندك وأى رجال عندك . وأيا مفعول بنصف وإن كررتها شرط وجوابه فأضف وحذف مفعول فأضف والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير فأضفها للمعرفة ، وأو تنو معطوف على كررتها فهو شرط والتقدير وإن كررتها أو نويت الأجزاء فأضفها ، وفيه نظر لأن ما عطفت على الشرط شرط وتقدم عليه فأضف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أر فيما وقعت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ، ونظيره : إن قام زيد فأكرمه أو يقعد ، على أن الإكرام مرتب على

(١١٣) البيت من الطويل ، وهو بلاغة فى شرح الأشموسى ٣١٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٩١ ، والمقاصد السحوية ٤٢٣/٣

والشاهد فيه قوله 'أئى' و'أبكم' حيث أضاف 'أئى' إلى مفرد معرفة ، والذى جواز ذلك تكريرها

المعنيين ويتخرج على أن يكون حذف إن الشرطية قبل تنو على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أو إن تنو الأجراء فأضف وحذف فأضف لدلالة الأول عليه . فإن قلت مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف إن كقوله :

١١٤ . وإنسان عيسى يحسر الماء تارةً فيسدُّ

قلت يجوز أن يكون تنو مرفوعاً واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله تعالى . ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَسْرُ﴾ في قراءة من حذف الياء أو تكون حذفت من تنو لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتمد بحركة الثقل في ال . وقوله أيا مفعول باخصصن وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أي مقدم عليها والصفة مبتدأ خبره بالمكس وإن تكن شرطاً شرط جوابه فمطلقاً إلى آخر البيت ومطلقاً حال من أي معنى مضافة إلى المعرفة أو الكسرة ومعنى كمل بها الكلام أي الكلام الذي هي جزؤه لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام .
ثم قال :

وَالزَّمُوا إِصَافَةَ لَدُنْ فَجَرَّ

لذن من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى ومعناها قبل بمعنى عند وقيل هي لأول ضمة من الزمان والمكان وفهم من قوله فجر أنها لا تضاف إلا للمفرد وجعل المرادى قوله فجر شاملاً للجذر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله :

(١١٤) حبره

فيديو وثارات بجم مفرق

والبيت من الطويل ، وهو لدى الرمة في ديوانه ص ٤٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٢ / ٢ ، والدرر ١٧ / ٢ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٧٨ ، ٤ / ٤٤٩ ، ولكتير في المحتجب ١ / ١٥٠ ، وبلاسية في الأشياء والظواهر ٣ / ١٠٣ ، ٧ / ٢٥٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٦٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٩٢ ، ومجالس ثعلب ص ٦١٢ ، ومعنى الغريب ٢ / ٥١١ ، والمغرب ١ / ٨٣ ، وجمع الهوامع ١ / ٩٨ .

ونشاهد فيه قوله «يحسر الماء» حيث حذف منه «إن» ، إذ أصله . «إن يحسر الماء» فلما حذف ارتفع الفعل ، وإنما قدروا فيه «إن» محذوفة وأن تقديره . وإنسان عيسى إن يحسر الماء تارةً فيسدُّ ، لأن قوله : «إنسان عيسى» مبتدأ و «يحسر الماء تارةً» جملة في موضع الخبر ولا رابط فيه لهذه الجملة بالمبتدأ ، فلما هدم الرابط ذهب من ذهب إلى أن أصلها جملة شرطية لأنه لا يشترط في الشرط إذا وقع خبراً أن يكون الرابط في جملة الشرط ، بل قد يكون في الجراء محو . «ريد إن تقم هند بنفسه» وقال أبو حيّان : «ولا ضرورة إلى تكلف ضمائر أداة الشرط لأن في الروابط ما تقع الجملة خالية عن الرابط فيعطف بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف - جملة فيها رابط فيكتفى به لانتظام الجملتين . . . (المقاصد ٤ / ٤٤٩) .

١١٥. لندن شب حتى شاب سود الذوائب

والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير أن، قال في الكافية:

واثر رست ولندن إن قـلدرا من قبل فعل نحو من لندن قرا

وأجاز المرادي أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله: لندن أنت بافع، وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لندن وقت أنت فيه بافع وقد سمع نصب غدوة بعد لندن وقد أشار إليه بقوله:

وَنَصَبُ غَدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ تَذَرُ

يعنى أنه قد نصب غدوة بعد لندن كقول ذي الرمة:

١١٦. لندن غدوة حتى إذا امتدت الصبح وحث القطبين الشحشحان المكلف

ونصبه قيل على تشبيه لندن باسم الفاعل المنون وقيل على إضمار كان الناقصة وقيل على التمييز وقد سمي بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لندن تنوين الفرق، ولندن مفعول أول بالرما وإضافة مفعول ثان ومفعول فجر محذوف تقديره فجر ما أضيف إليه ونصب مبتداً خبره ندر وبها متعلق بنصب. ثم قال:

وَمَعَ مَعَ بِبِهَا قَلِيلٌ وَثِقِلَ فَشَحَّ وَكَسَرَ لِسُكُونٍ بِتَصِلُ

من الأسماء اللازمة للإضافة مع وهي اسم لموضع الاجتماع ملازمة لنظرية وتفرد فيلزم نصبها على الحال نحو جاء الزيدان معاً أى جميعاً وقد حكى جرهما وحكى سيبويه من قولهم ذهبت من معه. وقوله مع فيها قليل يعنى أن فيها لفتين فتح العين وسكونها ولغة السكون

(١١٥) صدره.

صریح خوان راقون ورقتہ

والبيت من الطويل، وهو لنقطاس في ديوانه ص ٤٤، وخزانة الأدب ٧٦/٧، والفرر ١٣٧/٣، وسطح اللآل ص ١٣٢، وشرح التصريح ٤٦/٢، وشرح شواهد المحلى ص ٤٥٥، ومعاقد التنصيص ١٨١/١، والمقاصد الحوية ٤٢٧/٣، وبلاسية في الأشياء والنظار ١٢٧/٤، وأوضح المسالك ١٤٥/٣، وتحليل الشواهد ص ٢٦٣، وشرح الأشموسى ٣١٨/٢، ومضى القليب ص ١٥٧، وجمع الهوامع ٢١٥/١.

ولشاهد فيه قوله «لندن شب» حيث أضاف لفظ «لندن» إلى جملة «شب» وفاعله المستتر فيه

(١١٦) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ص ١٥٦٥، وشرح المفصل ١٠٢/٤، ولسان العرب ٤٩٦/٢ (شعج)، ٣٨٣/١٣ (لندن).

ولشاهد فيه قوله «لندن غدوة» حيث نصب «غدوة» بـ «لندن».

قليلة وقوله ونقل فتح وكسر يعنى فى لغة السكون إذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها فمن حركها بالفتح فتخفيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وقول المرادى هما مرتان لا مفرعان غير صحيح بل هما مفرعان لا مرتبان لأن لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكماً وإسماً يحدثه فى الساكنة ويدل على صحة ما ذكرته قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لأجل السكون ومع معطوف على لدن فى البيت الذى قبله ولتقدير والزموا إضافة لدن ومع ومع الساكن العين متداً وقليل خبره وفيها متعلق بقليل ولا يصح أن يكون مع المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم مع فى لزومها الإضافة بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول . ثم قال :

وَأَضْمُ بِنَاءٌ غَيْرُكَ إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

غير من الأسماء اللازمة للإضافة وقد تحلوا منها لفظاً وذلك مفهوم من قوله إن عديم ما له أضيف يعنى إن عديمته فى اللفظ وقوله ناولياً ما عديم ما يعنى أن المضاف إليه يكون محذوفاً لفظاً ومنوياً معنى وفهم منه أنه إن لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم وأنه إن حذف ولم ينو لم يبن أيضاً على الضم وأن المعنى ناولياً معنى ما عديم دون لفظه فهو على حذف مضاف لأنه إذا بوى لفظه ومعناه كان معرباً كما لو لفظ بالمضاف إليه وغير مفعول بأضمم وبناء مصدر فى موضع الحال أى بانياً وإن عديم شرط وما مفعول بعديمت واقع على المضاف إليه وأضيف صلة لما وله متعلق بأضيف والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء فى له والضمير فى أضيف عائد على غير وناوياً حال من الفاعل بأضمم أو من التاء فى عديم وما مفعول بناوياً وهى واقعة على المضاف إليه وصلته عدما . ثم قال :

قَبْلُ كَتَبْتُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونَ وَالْجِهَاتُ أَيْضاً وَعَلُ

لما قدم حكم غير وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة وبوى المضاف إليه الحق بغير فى ذلك الحكم قبل وما بعده فقبل وبعد نحو قوله عز وجل : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم : ٤] وحسب كقولك ما عندى غير درهم حسب وأول نحو ابدأ بهذا من أول ودون نحو من دون والجهات يعنى الجهات الست وهى يمين وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام تقول جئتك من تحت ومن فوق وعن يمين وشمال فهذه كلها تبنى على الضم كغير إذا عدم ما أضيف إليه ونوى معناه دون لفظه . ثم قال :

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا تُكْرَأُ قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَ

هذا تصريح بما فهم من قوله ناويًا ما عدما فإنه إن لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل إلا أن قوله نصبًا يوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب إن كان ظرفًا كقوله :

١١٧. فساع لي الشرابُ وكنت قبلاً أكاد أعصُ بالماء الرلال

وبالحرف إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله عر وجل . ﴿لِلَّهِ الْأَمْزَجُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم . ٤] في قرءة من جر ونون وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرة . والحاصل أن قبلاً وما بعدها لها أربعة أحوال تصريح بالمضاف إليه ونبتة معنى ولفظاً وعدمه لفظاً ومعنى وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة وعدم ذكر المضاف إليه ونبتة معنى لا لفظاً وهي في هذه الحالة مبنية على الضم وإنما بنيت في هذه الصورة لأن لها شبهاً بالحرف لتوغلها في الإبهام فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة ومخالفة لتطائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عن كمال بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لأنه أقوى الحركات تنبيهاً على عروض شبه البناء . وقبل مبتدأ وخبره كغير ويجوز ضبط غير وقبل بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الأصل لأنها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء ووجه الضم أنه ذكرها على الحالة التي تكون عليها في حال قطعها عن الإضافة وأما بعد ودون وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به ووجهه ما تقدم في قبل وغير وهي معطوف على قبل والجهات وعلى كذلك والواو في أعربوا تعود على العرب ونصب مصدر في موضع الحال أي ناصبين ويجوز أن يكون منصوباً على حذف الجار أي بنصب وقبلاً مفعولاً بأعربوا ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرا ومن متعلق بذكر وغير داخل فيما بعد قبل لأنه قبل قبل كغير ونطق بعمل مبنيا على الضم ووجهه ما تقدم في بعد ودون . ثم قال :

(١١٧) البيت من الواغراء وهو ليريد بن الصنع في خزنة الأدب ١/ ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ولسان العرب ١٢/ ١٥٤ (حميم) ، ولعبد بن يهرج في الدرر ٣/ ١١٢ ، والمقاصد الحوية ٣/ ٤٣٥ ، وبلا نية في أوضح المسالك ٣/ ١٥٦ ، وتذكرة النحاة ص ٥٢٧ ، وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٥ ، ٥١٠ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٥٠ ، وشرح ابن عفيف ص ٣٩٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢١ ، وشرح المفصل ٤/ ٨٨ ، ومعجم الهوامع ١/ ٢١٠ ، ويروى «العرات» و«الحميم» مكان «الزلال» .

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ

ما يلي المضاف هو المضاف إليه والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب كقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمَعْجَلُ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حب المعجل وكقوله عز وجل: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهل القرية وما موصولة وهي مبتدأ وصلتها يلي المضاف وخبرها يأتي حقيقاً ونصب خلف على الحال من الضمير في يأتي العائد على ما وعنه متعلق بخلفاً وفي الإعراب متعلق بيأتي وإذا متعلق بخلفاً أو بيأتي. ثم قال:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

الوجه في حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف إليه في الإعراب كما تقدم وقد يجرى المضاف إليه مجروراً كما لو صرح بالمضاف والذي أبقوا هو المضاف إليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما إلى آخر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله: لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَاتِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ حُطِفَ

يعنى أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا حذف المضاف إلا بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على ما قبله لفظاً ومعنى كقوله:

١١٨. أَكَلْتُ مَرِيئاً تَحْسِبُ امْرَأَةً وَبَارِئاً قَدْ ذُلَّ لِلدَّلِيلِ نَاراً

فإن مضاف إليه كل وحذف كل وبقي نار مجروراً لأن المضاف الذي هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى امرئ وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهي

(١١٨) البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وأما ابن الجاحظ (١٣٤/١، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٩/٥٩٢، ١٠/١٨١، والدرر ٥/٣٩، وشرح التصريح ٢/٥٦، وشرح شواهد الإصحاح ص ٢٩٩، وشرح شواهد الحضي ٢/٧٠٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٠، وشرح المفصل ٣/٢٦، والكتاب ١/٦٦، والمقاصد الحوية ٣/٤٤٥، ولعدي بن زيد في ملحقات ديوانه ص ١٩٩، وبلاسة في الأشباه والنظائر ٨/٤٩، والإنصاف ٢/٤٧٣، ولؤصح المسالك ٣/١٦٩، وخزانة الأدب ٤/١١٧، ٧/١٨٠، ورمع السببي ص ٣٤٨، وشرح الأشموسى ٢/٢٣٥، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٣/٧٩، ١١٢، ٨/٥٢، ٩/١٠٥، والمحاسب ١/٢٨١، ومعنى اللبيب ١/٢٩٠، والمقرب ١/٢٣٧، ومعجم الهوامع ٢/٥٢ والشاهد به قوله «ونار» حيث حذف المضاف «كل» وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو قوله «كل امرئ».

اسم يكون ومماثلاً خبر يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطفت وعليه متعلق يعطف وفي عطفت ضمير يعود على ما والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه . ثم قال .

وَيُحَذَفُ لثَانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَسَمْعَالِهِ إِذَا بِهِ يَنْصِلُ

يعنى أن الثانى الذى هو المضاف إليه يحذف ويبقى الأول الذى هو المضاف على الحالة التى كان عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين إن كان مفرداً أو النون إن كان مثى أو مجموعاً على حده لكن بشرط نية عليه بقوله :

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِصَاقَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضِفْتَ الْأَوَّلَ

يعنى أن بقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحالة التى كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك مثل قولهم قطع الله يد ورجل من قالها أى قطع الله يد من قالها فحذف من قالها وبقي يد غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه لأنه قد عطفت رجل مضافاً إلى مثل المحذوف، ومنه قول الشاعر :

١١٩. يا من رأى عارضاً يسرُّه بين ذراعى وجبهة الأسد

فذرأى مضاف إلى محذوف مثل الذى الذى أضيف إليه المعطوف عليه وكحاله فى موضع الحال من الأول وإذا متعلق بالاستقرار العامل فى كحاله وهى مضافة إلى يتصل وبه متعلق يتصل وبشرط متعلق يمحذف وإلى متعلق بإضافة والذى واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته أضفت وله متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول . ثم اعلم أن المضاف والمضاف إليه كالأشياء الراحدة فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة إلا فى ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما الأظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين جائز فى السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار إلى الأول بقوله :

فَصَلَ مُضَافٌ نَحْوَهُ فَمِلَ مَا بَصَلَ مَقْمُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجَرَ وَلَمْ يَبْصَلَ

فصل يمين

(١١٩) البيت من المسرح، وهو للفرزدق فى خرافة الأدب ٣/٣١٩، ٤/٤٠٤، ٥/٢٨٩، وشرح شواهد المحصى ٢/٧٩٩، وشرح المصطلح ٣/٢١، والكتاب ١/١٨٠، والمقاصد النحوية ٣/٤٥١، والمقصد ٤/٢٢٩، وبلا سية فى الأشياء والنظائر ١/١٠٠، ٢/٢٦٤، ٣/٢٩٠، وتحليل الشواهد من ٨٧، وخرافة الأدب ١٠/١٨٧، والعصانص ٢/٤٠٧، ووصف المباني من ٣٤١، وسر صناعة الإعراب من ٢٩٧، وشرح لأشعري ٢/٣٣٦، وشرح عمدة الحفاظ من ٥٠٢، ولسان العرب ٣/٩٢ (معد)، ١٥/٤٩٢ (يا)، ومغنى اللبيب ٢/٣٨٠، ٢٢١

فجعل الجائز في السعة ثلاثة أنواع: الأول أن يكون المضاف شبيهاً بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف مثل نوعين الأول المصدر كقراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بتصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم مفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل. الثاني اسم الفاعل كقوله عز وجل في قراءة بعضهم: ﴿فَلَا تُحْسِنُ اللَّهُ مُحَلِّفٌ وَعَدُهُ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] مفصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لأن المضاف اسم الفاعل واسم الفاعل شبيه بالمضاف هذا معنى قوله: (فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً) النوع الثاني أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف معمول المضاف كقوله:

١٢٠. كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ

وهذا معنى قوله أو ظرفاً وفهم منه جواز الفصل بالمجرور إذ الظرف والمجرور من راد واحد ومن ذلك قوله:

لَا أَنْتَ مَعْتَادٌ عَلَى الْهَيْجَا مَصَابِرَةٍ

ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله الهيجا. النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكى الكسائي هذا غلام والله زيد لفصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يعب فصل يمين. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وَأَضْطَرَّارًا وَحِجَابًا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بَسَفَتٍ أَوْ نِدَاً

فجعل الفصل للاضطرار ثلاثة أنواع: الأول أن يكون الفاصل أجنبياً بمعنى أجنبياً من المضاف كقوله:

(١٢٠) صدره.

قرئني بنحو لا أكون ومدحني

والبيت من الطويل وهو بلا سبة في أوضح المسالك ١٨٤/٣، والدرر ٤٣/٥، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢، وشرح التصريح ٥٨/٢، وشرح حمدة الحافظ من ٣٢٨، ولسان العرب ١١/٤٤٧ (عل)، والمقاصد الحوية ٤٨١/٣، وجمع الهوامع ٥٢/٢.

والشاهد فيه قوله «كناحت يوماً صخرة» فإن قوله: «كناحت» اسم فاعل مضاف إلى معموله، وهو قوله «صخرة» وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله: «يوماً».

١٢١. كما خط لكتاب مكف يوماً يهودى يقارب أو يربل

ففصل بين كف ويهودى بيوم وهو أجنبي من المضاف أى غير معمول له . الثانى أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعته أى ينعت المضاف كقول الشاعر :

١٢٢. نجوت وقد بل المرادى سيقه من ابن أبى شيخ لأباطح طالب

أراد ابن أبى طالب شيخ لأباطح وهو المراد بقوله أو بعته . الثالث النداء كقول الشاعر :

١٢٣. وفاق كعب بجبر منقذك من تعجيل تهلكة والخلد فى سفر

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم بأجز وهو مصدر مضاف إلى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف وما موصولة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف وتقديره نعبه وهى فاعل بفصل ومفعولاً أو ظرفاً حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه فى حال كونه مفعولاً أو ظرفاً وفصل يمين مفعول لم يسم فاعله يعب وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والتقدير لم يعب أن يفصل اليمين المضاف واضطراباً مفعول له وهو تعليل لوجد وفى وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنبي متعلق بوجد .

(١٢١) البيت من الوافر ، وهو لأبى حبة الميمرى فى الإنصاف ٤٣٢ / ٢ ، وخرانة الأدب ٢١٩ / ٤ ، والدرر ١٥ / ٥ ، وشرح التصريح ٥٩ / ٢ ، وكتاب ١٧٩ / ١ ، ولسان العرب ٣٩٠ / ١٢ (هجم) ، والمقاصد الحوية ٤٢٠ / ٣ ، وبلا نسية فى أوضح المسالك ١٨٩ / ٣ ، والحاصل ٤٠٥ / ٢ ، ورحف البيانى ص ٦٥ ، وشرح الأشموسى ٣٢٨ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٥ ، وشرح المفصل ١٠٣ / ١ ، ولسان العرب ١٥٨ / ٤ (حبر) ، والمفصل ٣٧٧ / ٤ ، وجمع الهوامع ٥٢ / ٢

والشاهد فيه قوله «بكف يوماً يهودى» حيث فصل بالظرف «يوماً» بين المضاف والمضاف إليه .

(١٢٢) البيت من الطويل ، وهو لمعاوية بن أبى سفيان فى الدرر ٤٦ / ٥ ، وشرح التصريح ٥٩ / ٢ ، والمقاصد الحوية ٤٧٨ / ٣ ، وبلا نسية فى شرح الأشموسى ٢٥٨ / ١ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٦ ، وجمع الهوامع ٥٢ / ٢ .

والشاهد فيه قوله «من ابن أبى شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو قوله «أبى» والمضاف إليه ، وهو قوله : «هاتكة بالعت لنضرورة الشعرية» .

(١٢٣) البيت من البسيط ، وهو لجبر بن زهير فى الدرر ٤٨ / ٥ ، والمقاصد الحوية ٤٨٩ / ٣ ، وجمع الهوامع ٥٣ / ٢ ، وبلا نسية فى شرح الأشموسى ٣٢٩ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٥ .

المضاف إلى ياء المتكلم

آخر ما أصيف ليا أكسر إذا لم يك مُملاً كرام وقد
أو يك كاسير وزيدير فذى جميعها الياء بعد فتحها احتدى
وتدغم الياء فيه والواو وإن ما قبل واو ضم فأكسره يهن
وتما سلم وبى المنقصور عن قبل انقلانها ياء حسن

إنما أفرد هذا الباب بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذى قبله فمنها أن آخر المضاف إلى الياء يكون مكسوراً وإلى ذلك أشار بقوله : (آخر ما أصيف للياء أكسر) نحو هذا غلامى وصاحبى وصديقى ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار إلى الأول بقوله : (إذا • لم يك مُعتلاً) يعنى ما لم يكن المضاف إلى الياء معتلاً الآخر وشمل المنقصور والمنقوص ولذلك أتى بمثالين فقال : (كرام وقذا) فرام مثال للمنقوص وقد مثال للمنقصور والقذا ما يقع فى العين ثم نبه على الثانى والثالث بقوله : (أو يث كابين ورهدين) يعنى أو يك مثنى كابين أو جمعاً على حده كرهدين وفهم من كلامه أن هذه الأشياء لتي ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسوراً . وأما حكم الياء فى نفسها فقد نبه عليه بقوله : (فذى • جميعها الياء بعد فتحها احتدى) ذى إشارة إلى الأربعة المذكورة يعنى أن هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتدى وجوب فتحها ولهم من تخصيصه الياء فى هذه المواضع أن الياء فى غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو غلامى وغلامى ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله :

(وتدغم الياء فيه والواو وإن ما قبل واو ضم فأكسره يهن • وألفا سلم)

يعنى أن ما قبل ياء المتكلم إن كان ياء أدغمت فى الياء وشمل المنقوص نحو رامى والمثنى والمجموع على حده فى حالة الجر والنصب نحو مررت بزيدى ورأيت زيدى ومررت بمسلمى فى زيدى ومسلمين والواو يعنى فى جمع المذكر السالم فى حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لأن الحرف لا يدغم إلا فى مثله وفهم من قوله : (وإن ما قبل واو ضم) أن ما قبل الواو فى الجمع يكون مضموماً فيجب كسره بعد قلب الواو ياء وإدغامها فى الياء نحو هؤلاء مسلمى ويكون مفتوحاً فيبقى على حاله نحو هؤلاء مصطفى فى جمع

مصطفى وقوله وألفاً سلم أى أتركها على حالها وشمل المقصور نحو فتأى وعصأى والمشى
فى حال الرفع نحو هذان غلامأى هذه لغة جمهور العرب وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء
ويدغمونها فى ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله : (وفى المقصور عن * هذيل انقلابها ياء
حسن) وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التثنية لا تبدل عندهم وفهم منه أيضاً أن الياء
المبدلة من الألف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين : الأول منهما ساكن فتقول هذا فتأى ،
ومن ذلك قول الشاعر :

١٢٤. سَقَوْا هَوًى وَأَعَقُّوا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ حَسْبٍ مَصْرَعٌ

وقوله آخر مفعول باكسر وأل فى الياء للعهد إما لما فى الترجمة من قوله ياء المتكلم أو فى
أول الكتاب من قوله وقبل بالنفس وقوله فلى مبتدأ وجميعها توكيد له والياء مبتدأ ثان
وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث والضمير المستتر فيه عائد على فتحها
والجمعة خبر المبتدأ الثانى الذى هو الياء والضمير العائد عليه من الجملة الهاء فى فتحها
والجمعة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها فحذف وهو منوى
ولذلك بنيت بعد ويجوز أن يكون جميعها مبتدأ ثانياً وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول والرباط
لى هذا الوجه الهاء فى جميعها والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذى كان يعود على
المبتدأ الأول فى الوجه الأول والياء مفعول لم يسم فاعله وعيه متعلق بتدغم والهاء فى فيه
عائدة على ياء المتكلم وإن شرط وما مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم ويهن
فعل مضارع مجزوم على جواب الأمر وهاؤه مضمومة من هان يهون إذا سهل ولا يصح
كسرها لأنه مضارع وهن يهن إذا ضعف لأن المراد به إذا أدغم يسهل ويخفف لا يضعف وألفاً
مفعول مقدم بسلم وانقلابها مبتدأ وياء منصوب على إسقاط لام الجر وحسن خبر انقلابها
وعن هذيل متعلق بحسن وكذلك فى المقصور .

(١٢٤) البيت من الكامل ، وهو لأبى ذؤيب فى إنباء الرواة ١/ ٥٢ ، والنور ٥/ ٥١ ، وسر صدقة الإعراب ٢/ ٧١٠ ،
وشرح أشعر الهذليين ١/ ٧ ، وشرح شواهد المصنوع ٢/ ٢٦٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٩١ ، وشرح المصنوع
٣/ ٣٣ ، وكتاب اللامات ص ٩٨ ، ولسان العرب ١٥/ ٣٧٢ (هوا) ، والمحتجب ١/ ٧٦ ، والمقاصد الحوية
٣/ ٤٩٣ ، ومعجم الهوامع ٢/ ٥٣ ، وبلاسية فى أوضح المسالك ٣/ ١٩٩ ، وجواهر الأدب ص ١٧٧ ، وشرح
ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣١ ، وشرح ابن عذيل ص ٤٠٨ ، والمغرب
١/ ٢١٧ .

و يشاهد فيه قوله هَوًى والأصل : هَوَاى قلب الألف ياء على لغة هذيل ، وأدغمها فى ياء المتكلم

إعمال المصدر

يفعله المصدر الحق في العمل مُصَافاً أو مُحَرِّداً أو مع الـ
 إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

(يفعله المصدر الحق في العمل) يعني أن المصدر يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل إن كان لازماً نحو عجبت من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد نحو عجبت من ضرب زيد عمرًا ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو أعجبنى مرور بزيد ويتعدى إلى مفعولين إن كان فعله يتعدى إليهما نحو عجبت من إعطاء زيد عمرًا درهمًا وكذلك المتعدى إلى ثلاثة نحو عجبت من إعلام زيد عمرًا بكرًا شاخصًا وهذا كله مستفاد من قوله: يفعله المصدر الحق في العمل، وهذا سواء كان مضافاً أو مجرداً من الإضافة أو مقروناً بال وإلى ذلك أشار بقوله: (مضافاً أو مجرداً أو مع الـ) فإعماله مضافاً أكثر من إعماله مجرداً وإعماله مجرداً أكثر من إعماله مقروناً بال وإلحاقه بعده في العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

((إن كان فعل مع أن أو ما يحل * محله))

يعني أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل وأن أو ما المصدريتان نحو أعجبنى قيامك أي أن تقوم وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم وشمل قوله أن الناصبة وللمخففة وفهم منه أن المصدر إذا لم يحل محله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حمار ولذلك جعل صوت الحمار معمولاً لفعل محذوف وقد تقدم ثم قال:

(ولاسم مصدر عمل)

اسم المصدر هو ما في أوله ميم مزيدة لغير المفاعلة نحو المحمودة والمضرب أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو الرضوء والغسل فإن فعلهما تَوْضُأً واغْتَسَلَ، وإنما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله وفي تكثير عمل تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن إعماله قول عائشة رضي الله عنها: من قُبلة الرجل امرأته الرضوء فأصل قبله وهو اسم مصدر لأن فعله قبل. والمصدر مفعول مقدم بالحق ويفعله وفي العمل متعلقان بالحق ومضافاً وما بعده أحوال من المصدر وإن كان فعل شرط ومع في موضع الصفة لفعل وما معطوف على أن ويحل في موضع خبر كان ومحله نصب على المصدر ولاسم مصدر عمل مبتدأ وخبر. ثم قال:

وَتَفْعُ جَرَّةٍ الَّتِي أَصْبِيْفَ لَه كَمَلٌ يَنْتَصِبُ أَوْ يَرْتَعِ عَمَلَهْ

قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً أو مجرداً أو مقروناً بأل فالمضاف إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله كمل بنصب نحو أعجسى أكل زيد الخبز ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] وإن كان مضافاً إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبنى أكل الخبز عمرو ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] في أحد التأويلات وإضافته إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل وقوله كمل نصب لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو أعجبنى أكل زيد وإلى المفعول ولا يذكر فاعل نحو أعجبنى أكل الخبز، ومنه قوله عز وجل ﴿يَسْأَلُ نَعَجَتِكَ﴾ وبعد متعلق بكمل والذي مفعول بجره وجره مصدر مضاف إلى الفاعل والذي مفعول به فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب وأضيف له صلة الذي والضمير العائد على المنصوب الهاء في له وفي أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل وأو برفع معطوف عليه وأو للتقسيم لا للتخيير. ثم قال:

وَجُرُّ مَا يَنْبَغُ مَا جُرُّ وَمَنْ رَأَى فِي الْأَتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول فإن أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب إن قدر بأن وفعل الفاعل ومرفوع إن قدر بأن وفعل المفعول فيجوز في تابع المضاف إليه إذا كان فاعلاً الجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فنقول أعجبنى أكل زيد الظريف بالجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على الموضع وكذلك أعجبنى أكل زيد وعمرو وأعجبنى أكل اللحم والخبز بالجر حملاً على اللفظ وبالنصب حملاً على الموضع على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضاً على تقدير المصدر بأن وفعل المفعول، والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للأوجه المذكورة كلها، والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ؛ ولذلك بدأ به. وقوله وجر فعل أمر وما مفعول بجر، وهي موصولة أيضاً، وصلتها يتبع، وما الثانية مفعول يتبع، وهي موصولة أيضاً وصلتها جر ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء وخبرها راعى وفي متعلق براعى والمحل مفعول براعى والعاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره ففعله حسن.

إعمال اسم الفاعل

كَفَعَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْنَى

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جارياً مجرى المفعول في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال. قوله: (كفعله اسم فاعل في العمل) يعني أن اسم الفاعل يعمل عمله فرفع الفاعل إن كان فعله لازماً نحو أقائم زيد وينصب المفعول إن كان متعدياً نحو أضارب زيد عمرًا وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو أعط زيد عمرًا درهمًا وهذه كلها مستفادة من قوله: (كفعله اسم فاعل في العمل). لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين أشار إلى الأول منهما بقوله: (إن كان عن مضيه بمعزل) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه أشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو أنا ضارب زيدًا خذًا أو الآن فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر، ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

وَلَوْ اسْتَفْهَمَ أَوْ حَرَفَ بَدَأَ أَوْ نَفَى أَوْ جَا مَعْطُوفٌ أَوْ مُسْتَنَدٌ

يعني أن من شرط إعمال اسم الماعل أن يعتمد على شيء قبله وذكر من ذلك خمسة مواضع الأول أن يلي الاستفهام نحو أضارب أنت عمرًا. الثاني أن يلي حرف النداء نحو يا طابعًا جبلاً والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لأن التقدير يا رجلاً طالعاً جبلاً وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم. الثالث أن يلي نعتاً نحو ما ضارب أنت زيدًا. الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مررت برجل ضارب عمرًا وفي ضمن ذلك الحال لأنها صفة في المعنى نحو جاء زيد ركبًا فرسًا. الخامس أن يكون مسنداً وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو زيد ضارب عمرًا وإن زيدًا ضارب عمرًا وكان زيدًا ضاربًا عمرًا وظننت زيدًا ضاربًا عمرًا لأن اسم الفاعل في هذه المثل كلها مستند. واسم الفاعل مبتدأ وخبره كفعله وفي العمل متعلق بالاستقرار الذي في الخبر، وإن كان شرط والباء في بمعزل ظرفية بمعنى في والمجرور خبر كان وعن مضيه متعلق بمعزل والهاء في مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهاماً مفعول بولي وأو حرف ندا وأو نفيًا معطوفان على استفهام وأو جا معطوف على ولي ومستنداً معطوف على صفة. ثم قال:

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتًا مَحذُوفٌ حُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصَفَ

يعنى أن اسم الفاعل يأتى معتمداً على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور كقول الشاعر:

١٢٥. كَاطِطٌ صَخْرَةً يَوْمًا لِيَوْهِنَهَا قَلَمٌ يُصِرُّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

أى كوعل ناطط وقد تقدم أن ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب والضمير فى يكون اسمها وهو عائد على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف فى موضع الصفة لمحذوف . ثم قال :

وَأِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ تَمِى الْمُضَى وَغَيْبِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

يعنى أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لأل عمل العمل المذكور مطلقاً حالاً كن أو مستقلاً أو ماضياً وإنما عمل مطلقاً لأنه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لأنه لما كان صلة وأغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً فأعطى حكمه فى العمل كما أعطى حكمه فى صحة عطف الفعل عليه كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّقَاتِ﴾ [الحديد : ١٨] و﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [المزمل : ٢٠] . وقوله تعالى : ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [فالقن به نفعاً] [العاديات : ٣ ، ٤] . قلت جعله واقعاً صلة آل مسروحاً لعطف الفعل عليه فيه نظر لأنه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة نحو قوله عز وجل : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ لَوْقِهِمْ صَافَتِ﴾ [الملك : ١٩] وإن يكن شرط وصلة آل خبر يكن وانفاء جواب الشرط وإعماله مبتدأ وخبره قد ارتضى وفى المضى متعلق بارتضى . ثم قال :

لَقَالُ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ قَمُوءُ فَيَكْثُرُ عَنْ مَاعٍ نَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي قَمِيلٍ قُلْ ذَا رَمَلٍ

يعنى أن هذه الأمثلة الخمسة التى هى فعال ومفعال وفعل وفعل وفعل متساوية فى أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله فى كثرة أى مراداً به الكثرة أى التكثير

(١٢٥) لبيت من البسيط، وهو للأعشى فى ديوانه ص ١١١، وشرح التصريح ٢/٦٦، والمقاصد لمحوى ٢/٥٢٩، وبلا سبة فى الأغنى ٩/١٤٩، وأوضح المسالك ٣/٢١٨، والرد على الحجة ص ٧٤، وشرح الأسموس ٢/٣٤١، وشرح شذور الذهب ص ٥٠٦، وشرح ابن عقيل ص ٤٢١، وشهد به قوله «كااطط صخرة» حيث أحمل اسم الفاعل المتون وهو قوله : «ناطط» عمل معله، معصب به «صخرة» اعتماداً على الموصوف المقتر، والتقدير : كوعل ناطط صخرة.

وهي الزيادة في الفعل ولذلك تسمى أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية:

وقد يصير فاعل فعلا تكثيراً أو فعولاً أو مفعلاً

ويحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد: وفي فعيل قلّ ذا وفعل. ويدل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية وأكثرها استعمالاً فعال وفعل ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل أما إعمال فعال فنحو ما حكى سيبويه من قولهم أما العسل فأنا شرّاب وأما إعمال مفعال فنحو إنه لمنحار بوائكها وأما إعمال فعول فنحو قول الشاعر:

١٢٦. ضروبٌ ينهل السيف سوق سمانها إذا عدموا راداً فإنك عاقر

وأما فعيل فنحو إن الله سميع دعاء من دعاه، وأما إعمال فعل فنحو قوله:

١٢٧. حذر أموراً لا تضر وأمن ما ليس منجيه من الأقدار

وفعال مبتدأ وأو مفعال أو فعول معطوفان على فعال وبدليل خبر المبتدأ وفي كثرة وعن فاعل متعلقان ببديل وأفرد بديلاً وهو خبر عن أكثر من واحد لأن فعلاً قد جاء الإخبار به عن الجمع وما مفعول يستحق وهي موصولة وصلتها له ومن عمل متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر وإذا فاعل بقل وفي فعيل متعلق بقل وفعل معطوف عليه، ثم قال:

وما سوى المفرد مثله جميل في الحكم والشروط حيثما عمل

ما سوى المفرد وهو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذي على حد المثنى وجمع التكسير فالتثنية نحو هذان ضاربان زيداً والجمع نحو هؤلاء ضاربون عمرواً وضارب زيداً

(١٢٦) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب ١/٢٤٢، ٢٤٥، ١٤٦/٨، ١٥٧، والدرر

٢٧١/٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٧٠، وشرح التصريح ٢/٦٨، وشرح شذور الذهب ص ٥٠٥، وشرح المفصل

١/٧٠، والكتاب ١/١١١، والمقاصد الحوية ٣/٥٢٩، وبلاسة في أوضح المسالك ٣/٢٢١، وشرح

الأشعري ٢/٣٤٢، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥، والمقنَّب ٢/١١٤، وجمع الهوامع ٢/٩٧

والشاهد فيه قوله «ضروب ينهل السيف سوق سمانها» حيث عملت صيغة المبالغة وهي قوله «ضروب» عمل

العمل، فرفعت الماعل، وهو الضمير المستتر فيه، وحيت المفعول، وهو قوله «سوق»

(١٢٧) البيت من الكامل، وهو لأبيان اللاحق في خزانة الأدب ٨/١٦٩، ولأبي يحيى اللاحق في المقاصد الحوية

٣/٥٤٣، وبلاسة في خزانة الأدب ٨/١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٩، وشرح الأشعري ٢/٤٣٢،

وشرح ابن عقيل ص ٤٢٤، وشرح المفصل ٦/٧١، ٧٣، والكتاب ١/١١٣، ولسان العرب ٤/١٧٦ (حذر)،

والمقنَّب ٢/١١٦.

والشاهد فيه قوله «حذر أموراً» حيث عملت الصيغة المشبهة «حذر» على وزن «فعل» وقبل البيت مصرع

فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل وما مبتدأ وهو موصول صلت
سوى المفرد والضمير المستتر في جعل هو العائد على المبتدأ وفي الحكم متعلق بجعل
وكذلك حيثما، ثم قال:

وَأَنْصَبُ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًا وَخَفِضَ

يعنى بدي الإعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكور وشمل اسم الفاعل وأمثلة
المبالغة والتلو التابع وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز وإن كان على
خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول أنا ضارب زيداً وضارب زيد وهذا ضاربان
زيداً وضارباً زيد وهؤلاء ضاربون زيداً وضاربو زيد وضارب زيداً وضارب زيد، هذا حكم ما
يتعدى من اسم الفاعل وما هو بدل منه إلى واحد وإن كان متعدياً إلى أكثر من واحد فقد نبه
عليه بقوله:

وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَهُ مُقْتَضِي

يعنى أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف إلى الأول
نصب ما هذا الأول وشمل ذلك المتعدى إلى اثنين نحو أنا معطى زيد درهماً والمتعدى إلى
ثلاثة نحو أنا المعلم زيداً عمراً منطلقاً وشمل أيضاً ما كان منصوباً باسم الفاعل على غير
المفعولية كالظرف نحو أنا ضارب زيداً اليوم وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل
المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور على المشهور
نحو أنا معطى زيد درهماً أمس فالمصوب بعده أن نصب بفعل مقدر لأنه إنما جعل الحكم في
ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى المضى لم يستوفها وتلو مفعول بأنصب
وهو مطلوب لأنصب واخفض فهو من باب التنازع وكذلك بدي وهو مبتدأ خبره مقتضى
وأنصب متعلق بمقتضى، ثم قال:

وَأَجْرُ أَوْ أَنْصَبُ تَابِعٌ لَذِي انْخَفَضَ كَمَا سَتَنَقِي جَاءَ وَمَا لَمْ نَهْضَ

إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل
جميع التوابع واختلف في الناصب له ف قيل اسم الفاعل المضاف وقيل بفعل مضمر وهو
مذهب سيبويه وكلام الناظم محتمل للمذهبين إذ لم ينص على ناصبه لكنه صرح في شرح

الكافية بأنه محمول على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضاً لاجرر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله: (كنتني جاء ومالاً من نهض) فمن في المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض ومبتني خبر مقدم وهو مضاف إلى جاء ومالاً معطوف على الموضع ثم قال:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَقَاصُلٍ

يعنى أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة في اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال أو مطلقاً إذا كان صلة آل وشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضافة لما وهي موصولة وصلتها قرر ولاسم متعلق بقرر ويعطى . . إلخ خبر عن كل وبلا تفاضل تنميط للمبني لصحة الاستغناء عنه بما قبله . ثم قال:

فَهُوَ كَمَنْعِلٍ صَبِيحٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَمَا بَأْ يَكْتَفِي

يعنى أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه فتقول زيد مضروب أبوه فبرفع ما بعد مضروب على أنه مفعول ثم يسم فاعله كما تقول ضرب أبوه وكفعل خبر هو وصبيح في موضع الصفة للفعل وفي معناه في موضع الحال من الضمير في صبيح أي صبيح للمفعول في حال كونه موافقاً له في المعنى وأتى بمثال من المتعدي إلى مفعولين وهو قوله كالمعطى كفاً يكتفى فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفي المعطى ضمير مستتر عائد على آل وهو المفعول الأول بالمعطى وكفاً مفعول ثان للمعطى ويكتفى خبر المبتدأ . ثم قال:

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

يعنى أن اسم المفعول انفراد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى كقولك زيد مكسوة العبد وأصله مكسوة عبده ومثله قوله محمود المقاصد الورع وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه وذا فاعل ببيضاف وهو إشارة إلى اسم المفعول ومرتفع نعت لاسم ومعنى منصوب على حذف الجار أي في معنى والورع مبتدأ وخبره محمود وهو مضاف إلى المقاصد وأصله محمود مقاصده .

أبنة المصادر

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزید فالثلاثي أربعة أقسام متعدد ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار إلى الأول بقوله:

فَعْلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرٌ الْمُتَعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَقَوْلِهِ رَدًّا

يعني أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدى يأتي على فعل بسكون العين وشمل قوله المعدى فعل المفتوح العين نحو ضرب ضرباً وفعل المكسور العين نحو فهم فهمًا والمعتل الغاء نحو وعد وهذا والمعتل العين نحو باع بيعًا وقال قولاً والمعتل اللام نحو رمى رميًا وغزا غزواً والمضغف نحو ردّ ردًا وفعل خبر مقدم وقياس مبتدأ ومن ذى في موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ وقياس خبر لأن فعلًا معرفة بالعلمية. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وَفَعْلٌ لِلزَّامِ بِأَبْءٍ قَمَلٌ كَفَرَجَ وَتَحَسَّوْىَ وَتَكْتَلُ

هذا هو القسم الثاني من الفعل وهو اللام المكسور العين وقياس مصدره أن يأتي على فعل بمنح العين ويستوي في ذلك الصحيح كفرج فرجًا وأشر أشراً والمعتل اللام كجوى جوى وعمى عمى والمضغف كشلل شلاً وقطط قطعاً وفعل مبتدأ واللام نعت له وبابه مبتدأ ثان وفعل خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وَقَمَلٌ لِلزَّامِ بِمِثْلِ قَمَدًا لَهُ فُمُولٌ بِأَطْرَادٍ كَمَدًا

يعني أن فعل اللام يأتي مصدره على فمول واستوي في ذلك الصحيح نحو قعد قعداً والمعتل العين نحو حال حؤولاً والمعتل اللام نحو سما سموًا وهذا فمولا وفعل مبتدأ واللام نعت له ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في اللام ويجوز أن يكون مفعولاً بفعل محذوف تقديره أعنى وفمول مبتدأ وخبره في له والجملة خبر المبتدأ وباطراد في موضع الحال من فمول ثم إن اطراد فمول في فعل اللام يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجباً لأحد الأوزان المذكورة في قوله:

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا بِعَمَالٍ أَوْ قَمَلًا مَادِرٍ أَوْ قَمَالًا

وذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيذكر رابعاً بعد وهي فعال بكسر الفاء وعلان بفتح الفاء

والعين وفعال بضم الفاء وما ظرفية مصدرية ومستوجباً خبر يكن وفعلاً مفعول بمستوجب وأو فعلاً وأو فعلاً معطوفان على فعلاً ثم بين معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال :

فَأُولُ لَدَى امْتِنَاعٍ كَأَنَّى وَالثَّانِ لَدَى اقْتِنَاضٍ نَقْلَبُ

لِلدَّاءِ فَمَّا أَوْ لَصَّوْتِ

(فأول لذي امتناع كأني) يعني بأول فعلاً وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبي إباء ونفر نفاراً وفر فراراً بمعنى نفر وقوله : (والثاني للذي اقتضى نقباً) يعني بالثاني فعلاً وهو أيضاً مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو لمع لمعاً وجال جولاً وغلت القدر غلياً وقوله : (للداء فعال) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل الدال على الداء نحو سعل سعالاً وزكم زكاماً، ثم قال : (أو لصوت) يعني أن فعلاً يكون أيضاً مصدرًا في فعل اللازم الدال على الصوت نحو نعى نعاءً ونعرت الشاة نعاراً ورغى البعير رغاءً ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله :

وَشَمْلٌ • سِيرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ

هذا هو الوزن الرابع وهو فاعيل ويكون مصدرًا مطردًا في فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذملاً ورسم رسمًا والدال على الصوت نحو صهل صهيلًا وهذا معنى قوله وشمل سيرًا وصوتًا الفاعيل وقوله فأول مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه وصف لمحذوف والتقدير ففعال أول وخبره لذي امتناع أي لصاحب فعل ذي امتناع فهو على حذف مضاف والثاني مبتدأ وأصله والثاني محذوف الياء واستغنى عنها بالكسرة وخبره للذي واقتضى صفة الذي وتقلباً مفعول باقتضى وفعال مبتدأ وخبره للداء وأراد الداء فقصره ضرورة ولصوت معطوف على الداء والتقدير فعال مصدر للداء وللصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وهي الفصحى إلا أنه ينبغي أن يضبط بالفتح في الماضي صوتاً من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد والفاعل يشمل وسيراً مفعول يشمل وصوتاً معطوف عليه، ثم أشار إلى الرابع فقال :

فُعُولَةٌ فَمَالَةٌ لَقُمْلًا كَسَهْلُ الْأَسْرِ وَزَيْدٌ جَرْلًا

يعنى أن فعل المصموم العين لا يكون إلا لازماً فيطرده في مصدره ورنان. الأول فعولة نحو سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة. والثاني فعالة نحو جزل زيد جزالة ونظف نظافة وضخم ضخامة وفصح فصاحة. وفعولة مبتدأ وفعالة معطوف عليه بحذف حرف العطف ولفعلا خبر المبتدأ. ثم قال:

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبِاسْتِثْنَاءِ النَّقْلِ كَسُسُخَطٍ وَرِصَا

يعنى أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعاً عن العرب وفهم منه أن جميع ما تقدم من المصدر مقيس وفهم أيضاً منه أن مصادر الثلاثي أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين سخطاً وهو مصدر سخط وقياسه سخط بفتح الخاء وقد جاء كذلك، ورضاً هو مصدر رضى وقياسه رضا بفتح الراء وفهم من قوله كسخط فى إثباته بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس. وما مبتدأ وهى شرطية وخبرها أتى ومخالفٌ حال من الضمير المستتر فى أتى وهو الضمير العائد على المبتدأ ولما متعلق بمخالفًا والفاء جواب الشرط والجملة بعدها جواب الشرط. ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع فى بيان مصدر المزيد فقال:

وغير ذى ثلاثة مقيس * مصدره

يعنى أن غير الثلاثي من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير ذى ثلاثة الرباعى الأصول نحو دحرج والمزيد من الرباعى نحو احمر نجم والمزيد من الثلاثي نحو استخرج وله أبنية كثيرة، وبدأ منها بفعل فقال:

كسَمَّسَ الشَّيْءَ

يعنى أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتى مصدره على تفعيل نحو قدس تقديساً وعلم تعليمًا. وغير مبتدأ ومقيس خبره ومصدره فاعل مقيس ويجوز أن يكون مقيس خبراً مقدماً ومصدره مبتدأ والجملة خبر المستند. ثم قال:

وَرَكَّه نَرْكَسِيَةً وَأَحْسَمِيلاً إِنْجَمَالَ مِنْ نَحْمُسَلًا نَحْمَلًا

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرهما وكلها من الثلاثي المزيد الأول زكه وهذا أمر من زكى مصدره يأتي على تركية ومثله نعى تنمية ومعى تسمية . الثاني أجمل وهو أمر من أجمل ومصدره يأتي على إجمالاً ومثله أكرم إكراماً وأعطى إعطاء . الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعل ومثله تكلم تكلماً وتعلم تعلماً وزكه وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله كقدس التقديس وإجمالاً مصدر أجمل وهو مضاف إلى من وهي موصولة وصلتها تجملاً وقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل تجملاً ثم قال :

وَأَسْتَعِذُّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَتَمُّ • إِقَامَةً

ذكر في هذا فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الأول استعذ وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتي على استعادة ومثله استقام استقامة الثاني أتم وهو فعل أمر من أقم ومصدره يأتي على إقامة ومثله أجاز إجازة ثم قال :

وَعَبَّالٌ إِذَا التَّاءُ لَزِمَتْ

الإشارة للمصدرين معاً وإنما أفردته على إرادة ما ذكر وإنما لزمّت التاء لأن استعاذة أصلها استمواداً وإقامة أصلها إقواماً فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت الواو ألفاً وحذفت إحدى الألفين وعوض منها التاء وفهم من قوله وغالباً أنها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم أراء إراء واستفاه استفاهاً وإذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره وإذا مفعول مقدم بلزم . ثم قال :

وَمَا يَلِي الْأَخِيرُ سُدٌّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِي مِمَّا افْتَحَا بِهِمْزٍ وَصَلٍ كَاصْطَفَى

هذا صابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل يعني أن الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان العمل مفتوحاً بهمزة الوصل مده وافتح ما قبل المدة فينشأ من ذلك الألف ثم يكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم بحد وهو مطلوب أيضاً لافتتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بحد وكذلك مما وهي موصولة وصلتها افتتحا وبهمز متعلق بافتتح ثم مثل بقوله : (كاصطفي) فتقول اصطفي اصطفاءً ومثله انطلق انطلاقاً واستخرج استخراجاً واقتدر اقتداراً . ثم قال :

وَضُمُّ مَا • يَرْتَعُ فِي امْتَالٍ قَدْ تَلَمَّعَا

يعنى أن مصدر تفعّلل يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدرًا نحو تلملم تلملمًا ومثله تدحرج تدحرجًا وتنفس تنفسًا وضم فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلة يربيع ويحتمل أن يكون ضم فعلًا ماضيًا مبنيًا للمفعول وما مفعول لم يسم فاعله والأول أشهر ثم قال :

فَعْلَلٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا

يعنى أن فعلل يأتى مصدره على فعلال وعلى فعللة نحو دحرج دحرجًا ودحرجة وفهم منه أن مصدر الملحوق بفعل كمصدر فعلل نحو جلبب وجوقل فتقول جلببًا وجلببة وجوقل حيقالًا وجوقلة إلا أن المقيس منهما فعللة دون فعلال وقد نبه على ذلك بقوله :

وَأَجْمَلٌ مَقْبِسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا

وجعهما فى التسهيل مقيسين معًا. وفعلال مبتدأ وفعللة معطوف عليه والخبر لفعللا وثانيًا مفعول أول باجعل ومقبسًا مفعول ثان ولا عاطفة أولًا على ثانيًا. ثم قال :

لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ

يعنى أن فاعل له مصدران وهما الفعّال والمفاعلة نحو قاتل قتالًا ومقاتلة وخاصم خصامًا ومخاصمة والفعّال مبتدأ والمفاعلة معطوف عليه والخبر فى المجرور قبله. ثم قال :

وَفَيْرٌ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

يعنى أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عديلاً له ومما جاء من ذلك قول الراجز :

١٢٨. سَأَتِ تُزَيِّ دَلُوهَا تَزَيًّا كَمَا تُزَيِّ شَهْدَةُ صَيًّا

وقياس مصدر نزي نزىة مثل زكى تزكىة ومن ذلك أيضًا كذاب فى مصدر كذب وقياسه

(١٢٨) الرجز بلا سبة فى الأشياء والنظائر ١/ ٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٠، والخصائص ٢/ ٣٠٢، وشرح الأشموس ٢/ ٣٤٩، وشرح التصريح ٢/ ٧٦، وشرح شواهد الشافعية ص ٦٧، وشرح ابن عيلى ص ٤٣٣، ٤٣٥، وشرح شافعية ابن الحاجب ١/ ١٦٥، وشرح المفصل ٦/ ٥٨، ولسان العرب ١١/ ٣٧٣ (شهل)، ١٥/ ٣٢٠ (برا)، والمقاصد الحوية ٣/ ٥٧١، والمطرب ٢/ ١٣٤، والنصف ٢/ ١٩٥

ولشاهد به قوله «تزيًا» حيث ورد مصدر الفعل الذى على ورد «لعل» الممثل للام على «تعمل» كما يعنى من الصحيح اللام، وهذا شاذ، وقياسه «تفعلة» نحو «توصية» و«تسمية».

تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها مر والسماع مبتدأ وعادله في موضع خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ثم قال :

وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلْسَةٍ وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلْسَةٍ
فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ مِثْلًا لِهَيْئَةِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْحَيْمَرَةِ

يعنى أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أتيت بفعلته بفتح الفاء وسكون العين نحو جلس جلسة وضرب ضربة وإذا أردت الهيئة أتيت بفعلته بكسر الفاء نحو جلس جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة كرحمة وعلى فعلة كدربة فلا يكون في إلحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقريئة تدل على ذلك ثم قال : (فى غير ذى الثلاث بات المره) يعنى أن مصدر غير الثلاثى إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسى فنقول فى نحو أكرمه إكراماً إذا أردت المرة إكرامة وفى نحو انطلق انطلاقاً فلو كان المصدر من ذلك مبنيًا على التاء نحو زكى تركية واستعاذ استعاذة لم يدل على المرة فيه إلا بقريئة نحو زكه تركية واحدة، وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه لشلوذ وإلى ذلك أشار بقوله : (وشذ فيه هيئة كالحمره) يعنى أنه قد جاء الهيئة على فعلة فى مصدر غير الثلاثى كقولهم الخمرة وهو من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار ومثله العمة من اهتم والقمص من تقمص والنقبة من تنقب والمرة مبتدأ والخبر فى قوله بالتاء وإنما حذف التاء فى الثلاثى لأنه راعى تأنيث الحرف والتقدير فى غير الفعل صاحب الثلاث الأحرار وفى الثلاث متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر أو فى موضع الحال من الفاعل بالاستقرار .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

الفعل على قسمين ثلاثى وغير ثلاثى فالثلاثى بالظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين ومكسور العين متعدد فهذا هو القسم الأول ومكسور العين لازم وهو القسم الثانى ومضموم العين ولا يكون إلا لازماً وهو الثالث وقد أشار إلى الأول بقوله :

كفَاعِلٍ صَحَّ اسْمُهُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ سَكُونُ كَسْفَادًا

المراد بقوله كفاعل هذا الوزن الذى على صيغة فاعل وأمراد باسم الفاعل الذى هو صيغة دالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل

كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذي ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثي
ثم أخرج فعل اللازم وعمل لا يكون إلا لازماً بقوله:

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي قَسَمَلٍ وَقَسَمِلٌ غَيْرُ مُقَدِّي

وهو ضمير عائد على فاعل في البيت قبله يعني أن فاعلاً قليلاً في اسم الفاعل من فعل
المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو فره العبد فهو فاره وسلم فهو سالم وفهم
منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي وهو ثلاثة أنواع مفتوح العين متعدد نحو ضارب
فهو ضارب وغير متعدد نحو قعد فهو قاعد ومكسور العين متعدد نحو شرب فهو شارب واسم
فاعل مفعول بصغ وكفاعل وإذا متعلقان به والظاهر أن يكون تامة بمعنى يوجد ومن ذي
متعلق بها وهذا يحتمل أن يكون من غلوت الصبي باللين أي ربيته به فيكون متعدياً ويحتمل
أن يكون بمعنى غذا الماء أي سال فيكون لازماً واسم الفاعل منهما معاً على فاعل والمراد
بقليل شاذ ولذلك قال بعد بل قياسه وقوله وهو قليل مبتدأ وخبر وفي متعلق بقليل وغير
معدى حال من فعل الأخير . ثم أشار إلى النوع الثاني من المثاليين فقال :

بَلْ قَسَمَلُهُ قَسَمِلٌ
وَالسَمَلُ قَسَمَلٌ

لذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان ففعل وأفعل وفعلان وتحوز في إصلاقي اسم
الفاعل عليها وإنما هي صفات مشبهات باسم الفاعل . ولما كان كل واحد من هذه الأوزان
مختصاً بمعنى في الفعل يقتضيه به على ذلك بالمثال فقال :

نَحْوُ أَشِيرٍ • وَنَحْوُ صَدَيَّانٍ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

ففعل للأعراض نحو فرح فهو فرح وأشير فهو أشير وفعلان للامتلاء وحرارة البطن نحو
غرث فهو غرثان وصدى فهو صدَيَّانٍ وأفعل للخلق والألوان نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو
أجهر . ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله :

وَقَسَمِلٌ أَوْثَى وَقَسَمِلٌ مَفْعَلٌ كَالضَّحْمِ وَالْحَمِيلِ وَالْعَمَلُ جَمْلٌ
وَأَسْمَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَقَسَمِلٌ وَيَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَسْمَى فَعْلٌ

يعنى أن الأولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهل فهو سهل وضخم فهو ضخم ومبين نحو ظرف فهو ظرف وجمل فهو جمل وفهم من قوله أولى أن اسم الفاعل منه يأتى على غير الوزين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله : (وأفعل فيه قليل وفعل) يعنى أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتى على وزن أفعل نحو حرش فهو أحرش وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من تنصيصه على القلة فى أفعل وفعل أن الوزين السابقين كثيران . وقياسه مبتدأ خبره فعل وأفعل معطوف عليه وكذلك فعلاان على حذف العاطف وأفعل مبتدأ وقليل خبره وفيه متعلق بقليل وفعل معطوف على أفعل . ثم قال :

(ويسوى الفاعل قد يبنى لفعل)

يعنى أن فعل المفتوح العين قد يأتى اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذكر الوزن الذى يأتى على غير فاعل ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد والذى جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف وفهم من قوله قد يبنى اتقليل ويسوى متعلق يبنى وفعل فاعل يبنى . ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال :

وَرْنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُؤَاوِلِ
مَعَ كَسْرِ مَثَلُوا الْأَخِيرَ مُطْلَقًا وَخَصْمٌ مِثْلُ رَائِدٍ قَدْ سَبَقَ

أنى فى هذين البيتين بضابط فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وهو أنه إذا أردت اسم لفعل من غير الثلاثى أثبت بوزن مضارعه إلا أنك تكسر ما قبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة ميمًا رائدة مضمومة وشمل غير الثلاثى الرباعى الأصول كيدخرج والرباعى المزيد كبحر نجم والثلاثى المزيد كيطلق ويستخرج فتقول فى اسم الفاعل من دخرج مدخرج ومن أخرج نجم مخرج ومن انطلق منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله مع كسر مثلو الأخير يعنى إذا كان مفتوحاً فى المضارع كسر فى اسم الفاعل نحو يتدحرج فتقول متدحرج وفهم من قوله مطلقاً أنه إذا كان مكسوراً فى المضارع يكسر فى اسم فاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق فى ينطلق . ورنه المضارع مبتدأ وهو على حذف مضاف واسم فاعل خبره وانتقدير وصاحب رنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل مبتدأ ورنة خبر مقدم ومن غير متعلق برنة ومع فى موضع الحال من المضارع ومطلقاً حال من كسر وخصم معطوف على كسر . ثم قال .

وَأِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمَثَلِ الْمُتَنَظَّرِ

يعنى أن الحرف الذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من غير الثلاثى إذا فتحت صار اسم مفعول فتقول فى اسم الفاعل من دحرج مدحرج وفى اسم المفعول مدحرج وفى اسم الفاعل من انتظر منتظر وفى اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر المفعول فى هذا الباب لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات بها. وإن فتحت شرط والضمير فى منه هائد على اسم الفاعل ومنه متعلق بفتحت وما مفعول بفتحت وهى موصولة وصلتها كان وانكسر فى موضع خبر كان وصار جواب الشرط. ثم قال:

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِي أَطْرَدَ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ

يعنى أن اسم المفعول من الثلاثى يأتى على وزن مفعول وقوله كات من قصد أى كالمفعول الآتى من قصد وهو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعو ومرضى وأصل مدعو مدعو وأصل مرضى مرضى وزنة فاعل أطرد وفى اسم متعلق بأطرد. ثم قال:

وَنَابَ نَفْلًا عَنْهُ ذُو قَمِيلٍ نَحْوُ قَتَاةٍ أَوْ قَتَى كَحَبِيلٍ

يعنى أن صاحب هذا الوزن الذى هو فعيل ناب عن مفعول نحو قتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل يقاس وفهم من تمثيله بقتاة وقَتَى أن فعيلاً المذكور يجرى على المذكور والمؤنث بلفظ واحد نحو قَتَى كَحِيلٍ وقَتَاةٍ كَحِيلٍ. وذو فاعل بناب ونفلاً مصدر فى موضع الحال من ذو. ثم قال:

الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدث وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه وإلى ذلك أشار بقوله:

صِفَةٌ أَنْتُحَسِّنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن أن يجر بها ما هو فاعل بها فى المعنى نحو

الحسن الوجه إذ أصله الحسن وجهه وذلك لا يصح في اسم الفاعل وفهم من قوله استحسن أن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه وفهم منه أيضاً أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتي . وصفة مبتدأ واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعى منصوب على إسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبّه خبر المبتدأ واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف إليه ويجوز أن يكون المشبهة المبتدأ وصفة خبره . ثم قال :

وَصَوغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فإن اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي وتكون للحال والاستقبال والمضى ثم أتى بمثالين وهو طاهر وجميل فطاهر مصوغ من صهر وهو لازم والمراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضاً لازم ويراد به الحال ، وفهم من تمثيله بالوصفين أن الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فإنه جار فيما ذكر على يظهر ، وغير جارية عليه كجميل فإنه غير جار على يجميل . وصوغها مبتدأ ومن لازم لحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبراً عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفاً على جر فاعل لأن جر لدفع بها مستحسن ، وصوغها مما ذكر واجب . ثم قال :

وَحَمَلُ اسْمِ فَاعِلٍ الْمَعْدِي لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فنقول زيد حسن الوجه كما تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدى إلى مفعول واحد . وفهم من قوله على الحد الذي قد حدد ، أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد ولا ينبغي أن يحمل على جميع الشروط السابقة التي منها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه نص على أنها لا تكون إلا للحال بقوله لحاضر . وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف إلى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذي يتعلق به الخبر أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي يتعلق به الخبر . وحاصله أن الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد فتصّب ما

بعدها إلا أنه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين ، وقد أشار إليهما بقوله :

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ يُجْتَنَبُ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

يعنى أن الصفة تخالف اسم الفاعل في شيئين : الأول أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب وهو المنبه عليه بقوله : (وسبق ما تعمل فيه يجتنب) . الثاني أنه لا يكون إلا سببياً كالمثال المتقدم بخلاف معمول اسم الفاعل فإنه يكون سببياً نحو زيد ضارب أباه ، وأجيباً نحو زيد ضارب عمراً وهو المنبه عليه بقوله : وكونه ذا سببية وجب . وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما موصولة وصلتها تعمل فيه والضمير عائد على الموصوف المجرور بنى ويجتنب في موضع خبر المبتدأ وكونه مبتدأ وذا خبر الكون وهو مضاف إلى سببية ووجب خبره . ثم قال :

فَسَارِقٌ بِهَا وَأَنْصِبُ وَجُرٌّ مَعَ الْإِل وَدُونَ الْإِلْ مُصْحُوبٌ الْإِلْ وَمَا اتَّصَلَ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُشْحَرًا

فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الإضافة وقرله مع الـ أى مع كون الصفة مصحوبة لـ ودون الـ أى مجردة من الـ مصحوب الـ أى المعمول للصفة وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه مضافاً لما بعده أو مجرداً يعنى من الـ والإضافة فحاصله أن الصفة لها حالان مقرونة بالـ ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بالـ وإضافة وتجرد فالمقرون بالـ نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه الثالث مضاف إلى المعرفة بالـ نحو وجه الأب الرابع مضاف إلى مجرد نحو وجه أب الخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه السادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجهة جميل خالها السابع مضاف إلى موصول نحو :

وَالطَّبِيبُ كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأَزْرُ

من قوله :

١٢٩. فمع بها قبل الأحبار منزلة والطبي كل ما النابت به الأرر
 الثامن مضاف إلى موصوف يشبهه نحو رأيت رجلاً حديد ستان ومع يطعن به والمجرد من
 الإضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع: الموصول نحو قوله:
 ١٣٠. أسيلات أذان رفاق حصورها وثيرات ما التفت عيها المأرر
 والموصوف نحو «جما نوال أعدّه» من قوله.
 ١٣١. أزور امراً حمماً نوال أعدّه لمن أمه مستكفياً أرمّة الدهر
 وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجهه. والصفة لها حالان كما تقدم وعملها رفع ونصب
 وجر ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم فهو من ضرب اثنتي عشرة في ستة بآنتين وسبعين
 وقد ذكر المرادى هذه الأوجه كلها وقال إنها من ضرب أحد عشر في ستة والمجموع ست
 وستون مسألة، والصواب أنها اثنتان وسبعون مسألة. وأنا أرمم لك جدولاً كافلاً يجمعها على
 ترتيب النظم. وهو هذا:

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه

- (١٢٩) البيت من البسيط، وهو للمبرد في ديوانه ١٨٤/١، والمقاصد المحوية ٦٢٥/٣، وبلا نية في شرح
 الأشموني ٣٥٧/٢، وشرح التصريح ٨٥/٢
 والشاهد فيه قوله «والطبي كل ما» حيث أضيفت الصفة المشبهة «الطبي» إلى «كل» الذي هو مضاف إلى اسم
 الموصول «ما»
 (١٣٠) البيت من الطويل، وهو لمصر بن أبي ربيعة في المقاصد المحوية ٦٢٩/٣، وليس في ديوانه ١ وبلا نية في
 شرح الأشموني ٣٥٧/٢، وشرح التصريح ٨٦/٢.
 والشاهد فيه قوله «وثيرات ما» حيث أضيفت الصفة المشبهة إلى اسم الموصول.
 (١٣١) البيت من الطويل، وهو بلا نية في شرح الأشموني ٣٥٧/٢، وشرح التصريح ٨٦/٢، والمقاصد المحوية
 ٦٣١/٣.
 والشاهد فيه قوله «جما نوال» حيث رفع «جما» «نوال» مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً، ومن
 المعنى التقدير: جما نواله.

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	حسن	حسن
وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
خالها	خالها	خالها	خالها	خالها	خالها
الحسن كل	الحسن كل	حسن كل	الحسن كل	حسن كل	حسن كل
ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت
نقابہ	نقابہ	نقابہ	نقابہ	نقابہ	نقابہ
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
سنان رمح	سنان رمح	سنان رمح	سنان رمح	سنان رمح	سنان رمح
يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت
نقابہ	نقابہ	نقابہ	نقابہ	نقابہ	نقابہ
الحسن	الحسن	حسن	الحسن	حسن	حسن
نوال	نوالاً	نوال	نوال	نوال	نوال
أعده	أعده	أعده	أعده	أعده	أعده

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه	وجهاً	وجه	وجه	وجهاً	وجه

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت ووند مجموع وذلك قوله : (فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل * بها مضاف أو مجرداً) فإذا قرأت فارفع بها فاجعل طرف سياتك على البيت الأول من الجدول ومر به طولاً إلى البيت الأخير المقابل له وإذا قرأت فانصب فانقل سياتك إلى البيت الثاني منه ومر به كذلك إلى البيت الأخير المقابل له وإذا قرأت وجر فانقله أيضاً إلى البيت الثالث ومر به كذلك إلى البيت الأخير وإذا قرأت مع أل فاجعل طرف سياتك أيضاً على البيت الأول ومر به على البيتين للذين يليان بعده وإذا قرأت ودون أل فانقل سياتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومر به إلى آخر السطر ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التي تحتها مشيراً إلى الرفع والنصب والجر فإذا قرأت مصحوب أل فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومر به عرضاً إلى آخر السطر فإذا قرأت وما اتصل بها مضافاً فانقل أصبعك إلى الجدول الذي تحت الجدول الأول وأشر إلى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولاً والمست الجداول عرضاً وهي المحتوية على المعمول المضاف وإذا قرأت أو مجرداً فانقله إلى آخر البيت الأول من الجداول الثلاثة الأخيرة وأشر إلى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع المجرد فقد استوفيت بذلك جميع المسائل . ثم إن معمول الصفة قد يكون ضميراً كقول الشاعر :

١٣٢- حسن الوجه طلقه أنت في السـم وفي الحرب كالحـمـر مكفهر^١

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشـرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب إن فصلت أو قرنت بأل فالـمفـصولة نحو قولهم قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها والمقرونة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فهذه ثلاث مسائل فإذا أضيفت إلى المسائل المذكورة صارت الصور خمساً وسبعين هذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر

(١٣٢) البيت من الحميف، وهو بلاسية في شرح الأشموي ٣٥٦/٢، والمقاصد الحوية ٦٣٣/٣

والشاهد فيه قوله «حسن الوجه طلقه أنت» حيث عمل «حسن الوجه» وهو صفة مشبهة، في الضمير البارر «أنت» مع أنه غير سببي، وقد شرط أن يكون معمول الصفة المشبهة سبباً بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل في السببي والأجنبي، والمراد بالسببي المتبني بضمير صاحب الصفة لفظاً أو معنى.

وأجيب عن ذلك بأن المراد بالسببي ألا يكون أجنبيّاً، فإنها لا تعمل في الأجنبي، وأما عملها في الموصوف فلا

اشكال فيه

واختلاف عملها وكون الصفة مقرونة بآل أو مجردة منها فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنية وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير وإلى مفرد مؤنث وتثنية وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مضروبة في خمس وسبعين بستمائة فإذا نوعت الصفة أيضاً إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، صارت الصور ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة في ستمائة فإذا نوعت معمول الصفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنية وجمعه على الوجهين المذكورين وإلى مفرد مؤنث وتثنية وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة في ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه ويستثنى من هذه الصور لضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صورته مائة وأربعة وأربعون فالباقي أربعة عشر ألفاً ومائتان وستة وخمسون. ثم اعلم أن هذه الصور الاثنتين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها بقوله:

ولا * تجرُّرُ بها مع ال سَمًا من ال خلا * ومن إضافة لنالِها

يعنى أنه يمتنع إضافة الصفة المقرونة بآل إلى المجرد من ال ومن إضافة إلى ما فيه ال فتشمل اثنتي عشرة مسألة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين وهما الأولى والرابعة فالأولى الحسن الوجه والرابعة الحسن وجه الأب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا أن الصورة السابعة وهي قولك مررت برجل حسن الوجهة جميل خالها أحازها في التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة فقال:

وما * لم يخل فهو بالخَوَازِ وَسَمًا

أي وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه ال أو إلى ما أصيب إلى المقرون بها فهو موسوم بالخَوَازِ وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه والحسن وجه الأب. ثم إن هذه المسائل الجائرة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله تعالى إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بالفاظها. وقوله أو مجرداً معطوف على ما اتصل أو بمعنى الواو والتقدير فارتفع بها مصحوب ال وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً

ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله مضافاً وأو على هذا على بابها من التفسير والتقدير فارفع مصحوب أل وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً فقسم المتصل بالصلة إلى مضاف ومجرد .

التعجب

أحسن ما قيل في حدّ التعجب قول ابن عصفور : هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها ، وخرج بها المتعجب من لعدم الزيادة عن نظائره أو قلّ نظيره . ثم إن التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو : سبحان الله ، وبألك من رجل ونحو ذلك إذا كان هناك قرينة تبينه وإما اقتصر النحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لأطراد التعجب بهما ، وهما ما أفعل وأفعل به وقد أشار إلى الأول منهما فقال :

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ مَا تَحِبَّا •

أي انطق بوزن أفعل بعد ما فتقول ما أحسن ونصب تعجباً على أنه مصدر في موضع الحال أي متعجباً أو مفعول له أي لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ، ثم أشار إلى الثاني فقال :

أَوْ جِيءَ بِأَفْعِلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ يَاءَ

يعنى أو جىء بوزن أفعل قبل اسم مجرور بياء الجر فتقول أحسن يزيد فأتى بأفعل مكملًا بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالياء ثم كمل ما أفعل بقوله :

وَتَلَوُا الْفَعْلَ انْصِبَهُ

يعنى أنك أتى بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيداً وبذلك كمل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله :

كَمَّا • أَوْفَى خَلِيلِيَا

فما في المثالين مبتدأ بمعنى شيء وأوفى فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر يعود على ما وخليطينا مفعول بأوفى والهمزة في أوفى للنقل والتقدير شيء أوفى خليطينا أي صيرهما والفيين، ثم مثل أفعِل بقوله :

وَأَصْدَقَ بِهَيْمَانَ

فأصدق لفظه أمر ومعناه الخبر والباء زائدة في الفاعل والهمزة في أفعِل للتصيرورة والتقدير أحسن زيد أي صار حسناً، ثم قال :

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجُّبٌ اسْتَبِيحَ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِغُ

فشمّل ما التمجيب منه بعد ما أفعِل وبعد أفعِل فمثال حذفه بعد ما أفعِل قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه :

١٣٣- جَرَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ وَبِيعَةٌ خَيْرٌ أَمَّا أَغْفُ وَأَكْرَمًا

أي ما أحفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد أفعِل قوله عز وجل : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] أي وأبصر بهم وفهم من قوله إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِغُ أَنَّ الْحَذَفَ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ وَالضَّحَا وَحَذَفَ مَفْعُولٌ بِاسْتَبِيحَ وَهُوَ مُصَدَّرٌ مضاف إلى المفعول وما موصولة وصلتها تعجبت ومنه متعلق بتعجبت ومعناه اسم كان ويضغ في موضع خبرها وهو مضارع وضغ يَضِغُ بمعنى اتضجع وعند متعلق بيضغ . ثم قال :

وَفِي كَلَا الْمَحْلُوتَيْنِ قَدَمًا لَزِمَا مَنَعَ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُنِمَا

يعنى أن فعلى التمجيب وهما ما أفعله وأفعِل به غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم أفعِل لفظ الماضي ويلزم أفعِل لفظ الأمر ومنع فاعل يلزم وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقدمًا منصوب على الظرف وفي كَلَا متعلق بلزم وكذلك قدمًا . ثم قال :

(١٣٣) البيت من الطويل ، وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه من ١٧١ ، وتعليق الشواهد من ٢٩١ ، والدرر ٥ / ٢٤١ ، وشرح النصريح ٢ / ٨٩ ، والمقدّمات ٥ / ٢٨٣ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٦٤٩ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٣ / ٢٥٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٦٤ ، وجمع الهوامع ٢ / ٩١ .
والشاهد به قوله « ما أعف وأكرما » حيث حذف مفعول فعل التمجيب لأنه ضمير يدلّ عليه سياق الكلام ، والتقدير : ما أحفهم وأكرمها .

وَصَفُّهُمْ مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلٌ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وغيرِ ذِي وَصَفٍ بِضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلٍ قُعِلًا

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذي يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب، وهي ثمانية: الأولى أن يكون فعلاً وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث لأن ذي صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذي ثلاث. الثاني أن يكون ثلاثياً وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث فلا يصاغان مما راد على الثلاث. الثالث أن يكون متصرفاً وفهم ذلك من قوله صُرْفًا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوهما. الرابع أن يكون قابلاً للفصلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفصلية نحو مات وفنى. الخامس أن يكون تاماً فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله تَمَّ. السادس أن يكون غير لازم للنفي كعاج يقال ما عَج زيد بالدواء أى ما انتفع به ولا تستعمل فى غير النفي وذلك مفهوم من قوله غير ذي انتفا. السابع أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل نحو شهل وحمر وفهم ذلك من قوله وغير ذي وصف يصاهى أشهلاً. الثامن أن يكون مبنياً للفاعل فلا يصاغان من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله: وغير سالك سبيل فعلا وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهي كلها مفردة إلا قوله صُرْفًا وتم فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبِيهُمَا يَخْلَفُ مَا يَعْضُ الشُّرُوطُ عَدَمًا
وَمَصْدَرُ الْعَادَمِ يَخْدُ بِتَتَبِيبِ وَيَعْدُ الْفِعْلُ جَرًّا بِالْبَاءِ يَجِبُ

يعنى أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة توصل إلى ذلك بأن يصاغ الوردان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوباً بعد ما أفعل ومجروراً بالباء بعد أفعل مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو أبيض زيد ما أشد بياض زيد وأشد بياضه ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجيه وما أشبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العادم أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه البتة كالأفعال التى لا تتصرف وقوله وأشد وأشد مبتدأ وخبره يخلف وما مفعول ييخلف وهي موصولة وصلتها عدم وبعض مفعول بعدم ولا بد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتي التعجب المصوغتين مما عدم. ثم قال:

وَبِاسْتِدْوَارِ احْكَمٍ لِغَيْبِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُبْرَ

فهم من قوله وبالنذور احكم أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وأن ذلك نادر أي غير مقيس ومما أتى من غير الفعل قولهم أقمن بريد لأنه من وصف لا فعل له ومما أتى من غير الثلاثي قولهم ما أعطاه من أعطى وما أفقره من افتقر ومما أتى من الفعل الذي أتى اسم فاعله على أفعل قولهم ما أجمعه وما أرعنه ومما أتى من غير المتصرف قولهم ما أعساه وأعس به من عسى ومما أتى من الفعل المبني للمفعول ما أجنه من جن وما أولعه من ولع . ثم قال :

وَفِعْلٌ هَذَا السَّابِ لَنْ يُقَدِّمَ مَفْعُولُهُ وَوَصَلَهُ بِهِ الرَّمَّا

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهى ما أفعله وأفعل به فلا يتقدم المنصوب على أفعل ولا المجرور بالباء على أفعل ، وفهم منه أن المنصوب بما أفعل لا يتقدم على ما ولا يتوسط بين ما وأفعل وسبب ذلك عدم تصرفهما وفهم من قوله : ووصله به الزما أنه لا يفصل بين الفعل ومفعوله بشيء . ولما كان فى الفصل بينهما بالطرف والمجرور خلاف نبه على ذلك بقوله :

وَقَصْلُهُ بِطَرَفٍ أَوْ بِخَرَفٍ جَرَّ مُسْتَعْمَلٌ وَالْحُلْفُ فِى ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

يعنى أن الفصل بالطرف والمجرور بين فعل التعجب ومفعوله مستعمل فى كلام العرب وفى ذلك خلاف مشهور ، وفهم من قوله مستعمل أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك ومن شواهد مع أميل قول عمرو بن معد يكرب : لله در بنى سليم ، ما أحسن فى الهيجاء لقاءها وأكثر فى التزيات عطاءها وأثبت فى المكروهات بقاءها ، ومن شواهد مع أفعل به قول بعض الأنصار :
١٣٤ . وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبيب إلينا أن يكون المقدم

(١٣٤) البيت من الطويل ، وهو للمبلس بن مرداس فى ديوانه ص ١٠٢ ، والنذر ٢٢٤ / ٥ ، والمقاصد المعصية ٦٥٦ / ٣ ، وبلانية فى الجنى الدانى ص ٤٩ ، والنذر ٢٤٢ / ٥ ، ٣٢١ / ٦ ، وشرح الأسموسى ٣٦٤ / ٢ ، وشرح التصريح ٨٩ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٥١ ، ولسان العرب ٢٩٢ / ١ ، (حبيب) ، والمقاصد الحوية ٥٩٣ / ٤ ، وجمع الهوامع ٢ / ٩١ ، ٩١ ، ٢٢٧ .

والشاهد فيه قوله « وأحبيب إلينا أن يكون المقدم » حيث فصل بين فعل التعجب « أحبيب » وفاعله الذى هو المصدر المؤوك من « أن » وما بعدها بالجاء والمجرور « إلينا » الذى هو معمول لفعل التعجب ، وهذا جائز

وقول الآخر:

١٣٥- أقيم بدار الحزم ما دامَ حرمُها وأخر إذا حالت بأن أتحولاً
وقوله وفعل هذا الباب مبتدأ وخبره لن يقدم معموله ووصله مفعول مقدم بالزما وهو
مصدر مضاف إلى المفعول وبه متعلق بوصله وفصله مبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى
المفعول وبظرف متعلق بفصل ومستعمل خبر المبتدأ والخلف مبتدأ وفي ذلك متعلق به
واستقر في موضع خبره.

نعم وبش وما جرى مجراهما

هذا الباب مشتمل على قسمين الأول نعم وبش والثاني ما جرى مجراهما من الأفعال
وبدأ بنعم وبش فقال:

فَعْلَانِ هَيْبٌ مُتَصَرِّقَيْنِ نَعَمْ وَبَشٌ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

صرح بفعلية نعم وبش وفي ذلك خلاف وملعب البصريين أنهما فعلان ثم بين أنهما
يرفعان اسمين بقوله رافعان اسمين، يعني أن كل واحد منهما يرفع اسماً ومجموعهما يرفع
اسمين لا أن كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعمت لفعليين ونعم
وبش مبتدأ ورافعان نعمت لفعليين أيضاً ولا يجوز أن يكون غير متصرفين ورافعان أخباراً
لأنهما قيد في فعلين وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم وبش واسمين مفعول برافعان، ولهم
منه أن رفع الاسمين بعدهما على المعالية لتصريحه بفعليتهما، ثم اعلم أن مرفوعيهما يكون
ظاهراً ومضمراً، وقد أشار إلى الأول بقوله: (مَقَارِنِي أَنْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا • قَارَنَهَا) ثم مثل
للثاني بقوله: (كَنَيْمُ هُفَيِّ الْكُرْمَا) ومثله قوله هر وجل: «وَلَيْعَمَ دَارُ الْمُطَيِّسِ» [النحل: ٣٠]
ومثال الأول نحو قوله تعالى: «لَيْعَمَ الْمَوْتَى وَيَعْمَ النَّصِيرُ» [الحج: ٧٨] ثم أشار إلى الثاني
بقوله: (وَيَرَفَعَانِ مُضْمَرًا بِفُسْرَةٍ • مُبَيَّنًا).

(١٣٥) لبيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٢، وتذكرة السحابة ص ٢٩٢، وحياة البحري ص
١٢٠، وشرح التصريح ٩٠/٢، وشرح حملة الحفاظ ص ٧٤٨، والمقاصد السعوية ٦٥٩/٣، وبلاسة ص
أوضح المسالك ٢٦٣/٣، وشرح الأشموني ٣٦٩/٢.
والشاهد فيه قوله «وأخر إذا حالت بأن أتحولاً» حيث فصل بالظرف، وهو قوله «إذا حالت» بين معن
التعجب، وهو قوله «وأخر» ويس معموله، وهو قوله: «بأن أتحولاً».

وفهم من قوله يفسره مميز أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم بل التمييز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله: (كُنْهُمْ قَوْمًا مَعْشَرَةً) فتعم فعل ماضٍ والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله قَوْمًا وفهم من المثال أن نعم وبش لا يكتفيان بفاعلها بل لابد من اسم آخر بعدهما وهو معشره ويسمى مخصوصاً وسيأتي . ثم قال:

وَجَمَعَ تَمْيِيزَ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

يعنى أن في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافاً مشهوراً . واستدل من أجاز ذلك بقوله:

١٣٦. تَزُوْدُ مِثْلَ زَادَ أَيْبِكَ قَيْنَا مَعْمَ الرَّادُّ رَادُّ أَيْبِكَ رَادَا

وبأبيات أخرى، وتناول المانعون ذلك بما لا يلحق ذكره بهذا المختصر . ثم قال:

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاعِلُ

إذا لحقت ما نعم وبش فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور، وتارة يليها الاسم كقوله تعالى: ﴿فَعَمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] فإن يليها الفعل ففيها عشرة أقوال، وإن يليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الأقوال وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً واقتصر في شرح الكافية على أنه إذا يليها الفعل على قولين: الأول أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف . والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء يقول الفاضل وإذا يليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص ويشى أن يحمل تمثيله على أن المراد في نحو نعم ما يقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه ما نعم وبش ليدخل فيه ما يليه الاسم وفي تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين . ثم قال:

(١٣٦) البسيط من الوافر، وهو لجرير في خزنة الأدب ٩/ ٣٩٤، ٣٩٩، والحصانص ١/ ٨٢، ٣٩٦، والدرر ٥/ ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩، وشرح شواهد المفتى ص ٥٧، وشرح المفصل ٧/ ١٣٢، ولسان العرب ٣/ ١٩٨ (زود)، والمقاصد الحوية ٤/ ٣٠، وبلاسية في شرح الأشعري ١/ ٢٦٧، وشرح شواهد المعنى ص ٨٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٦، ومعنى اليبب ص ٤٦٢، والمقتضب ٢/ ١٥٠ والشاهد فيه قوله «فعمم الرادُّ زاد أيبك زاعاً» حيث جمع بين الفاعل الظاهر، وهو قوله «الرادُّ» والتمييز، وهو قوله: «راداً» وهذا غير جائز عند بعض النحاة.

وَيَذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَسَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَيْدَا

المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بش ، وفي إعرابه ثلاثة أوجه أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل وهذا قول متفق عليه الثاني أنه مبتدأ والخبر محذوف وهو قول مرغوب عنه وقد أجاره قوم منهم ابن عصفور ، الثالث أنه خبر مبتدأ مضمرة وهذا أيضاً مختلف فيه ونسب المصنف إجازته إلى سيبويه وفهم من كلام الناطم الأقوال الثلاثة لأن قوله مبتدأ يحتمل الوجهين إذا لم يذكر الخبر وقوله ليس يبدو أيدياً يعني أنه إذا جعل المخصوص خبراً كان حذف المبتدأ واجباً وفهم من قوله بعد أن محل المخصوص يكون متأخراً عن فاعل نعم وبش وبعد متعلق بذكر ومبتدأ حال من المخصوص ، ثم قال :

وَأَنَّ بَقْدَمَ مُشْعِرٍ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نَعْمَ الْمُقْتَنَى الْمُقْتَنَى

يعنى أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل نعم وبش وشمل ذلك صورتين الأولى أن يذكر في الكلام الذي قبل نعم متصلاً بها كالمثال الذي ذكره الشافية . أن يذكر في الكلام الذي قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ غَافِلًا نَعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [ص : ٤٤] أي نعم العبد أيوب وقد يكون المشعر بالمخصوص في كلام غير المتكلم بنعم وذلك أن يتكلم متكلم فيقول مثلاً زيد حسن الأفعال فيقول المجيب نعم الرجل ، ومشعر صفة لمحذوف والتقدير اسم مشعر ومعمول كفى محذوف والتقدير كفى عن ذكر المخصوص بعد والمقتنى المكتسب والمقتنى المتع .

ولما فرغ من أحكام نعم وبش شرع في حكم ما جرى مجراهما فقال : (واجعل كَيْشَ سَاءَ) يعني أن ساء مساو لبش في المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلاً أبو لهب . وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين وساء مفعول أول باجعل وكيش مفعول ثان . ثم قال :

وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَيْشٍ مُسْجَلًا

بحوز أن يبنى من كل فعل ثلاثي وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبش من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبش ويستوى في ذلك ما كان وضعه

على وزن فعل نحو ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥] وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضوء الرجل زيد وعلم الرجل عمرو يعنى بقوله كنعم فى الحكم لا فى المعنى لأن فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو جهل الرجل زيد وقوله مسجلاً منصوب على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذى لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقاً فيكون التقدير واجعل معلاً فى حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز أن يكون حالاً من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنعم مطلقاً فى جميع أحكامها . ثم قال :

(وَمِثْلُ نَعَمْ حَبْذاً) يعنى أن حبذا مثل نعم مع فاعلها فى المعنى لا فى الحكم لاختلاف بعض أحكامها إلا أن فى حبذا زيادة على نعم وهى الحب والتقريب من القلب وهى مستفادة من لفظ حب ثم قال : (الفاعل ذا) يعنى أن ذا فاعل بحب وفهم منه أن حب فعل وفعل . ثم قال : (وإن ثُرِدَ دَماً فَلِلَّ لا حَبْذاً) يعنى أنك إذا أردت بحبذا الذم أدخلت عليه لا فتقول لا حبذا زيد فتساوى معنى بشس لأن نفي المدح ذم ، وقد جمع الشاهر بينهما فقال :

١٣٧. ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

ثم قال :

وأول ذا المخصوص إما كان لا تعدل بذاً فهو يضاهى للمثلاً

اعلم أن حبذا يحتاج إلى مخصص كما يحتاج إليه نعم فتقول حبذا زيد كما تقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذا أن مخصص حبذا لا يكون إلا متأخراً عن ذا بخلاف المخصص بعد نعم فإنه يتقدم وفهم من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ وخبره فى الجملة قبله كما سبق فى مخصص نعم وقوله إما كان يعنى مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً وقوله لا تعدل بذاً يعنى أن ذا لا يكون إلا مفرداً مذكراً وإن كان المخصص على خلاف ذلك فتقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا العمرون وكان القيس أن يكون اسم الإشارة مطابقاً للمخصص فى التانيث والتثنية والجمع لكنه أفرد فى الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعنى ذلك أنه بقوله فهو يضاهى المثلاً أى يشابه المثل والأمثال لا تغير ، ثم قال : (وما

(١٣٧) البيت من الطويل ، وهو لدى الرمة فى ملحق ديوانه ص ١٩٢٠ ، والدرر ٢٢٨/٥ ، وشرح ديوان الحماسة لدمرروقي ص ١٥٤٢ ، وله أو لكثرة أم شحلة فى المقاصد النحوية ١٢/٤ ، وبلاسة فى شرح الأسموسى ٣٨١/٢ ، وشرح التصريح ٩٩/٢ ، ومع الهوامع ٦٩/٢ .

والشاهد فيه أن «حبذا» تدخل عليها «لا» فتساوى بشس ، وتصير «حبذا» للذم

سوى ذا لرفع بحَبٍّ أو فَجَرَ • بالباء) يعني أن حب قد يكون فاعلها غير ذا من الأسماء مع إرادة المدح وفي فاعلها حيثد وجهان أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة وفي حائها إذ ذلك لعنان لضم وهو الأكثر والفتح وإلى ذلك أشار بقوله :

(وَدُونَ فَانْظُمَامُ الْحَاكِّثُ) ووجه الفتح البقاء مع الأصل ووجه الضم أن الأصل حبب بضم انباء فنقلت الصمة إلى الحاء فتقول على هذا حب ريد وحب بزيد وحب بزيد. ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله :

١٣٨. فقلت افتلوها عنكم مزاجها وحبَّ بها مقنولة حين تُقتلُ
وما مفعول مقدم بارفع أو بجر فهو من باب التنازع وصلتها سوى.

أفعل التفضيل

أفعل التفضيل مضاف ومضاف إليه وإنما أضيف إلى التفضيل لأنه دل عليه واحترز به من أفعل الذي ليس للتفضيل كاحمر وأشهر.

صَغُ مِنْ مَصْرُوعٍ بِهِ لِّلْمَعْجَبِ أَفْعَلٌ لِّلْتَفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذَائِي

يعنى أن أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ مه فعل المعجب ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب المعجب فأفعل مفعول صغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك للمعجب وأب فعل أمر من أبى يأبى أى امتنع ولذا مفعول بأب وهى لغة فى الذى وأبى فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير هائد على اللذ. ثم قال :

وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجَبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

(١٣٨) لبيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٦٣، وإصلاح المطلق ص ٣٥، وخزانة الأدب ٤٢٧/٩، ٤٣٠، ٤٣١، والمدبر ٢٢٩/٥، وشرح شواهد النافية ص ١٤، ولسان العرب ٥٥١/١١ (قتل)، ٢٢٧/١٥ (كفى)، والمفاصد المحوية ٢٦/٤، وبلاسة في أسرار العربية ص ١٠٨، وسر صناعة الإعراب ص ١٤٣، وشرح الأشموني ٣٨٢/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٤٣، ٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٤٦١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٦، وشرح المنفصل ١٢٩/٧، ١٤١، وجمع الهوامع ٨٩/٢. والشاهد به قوله «حَبِّةً أو «حَبٍّ» أيها» حيث جاء فاعل «حَبِّةً» أو «حَبٍّ» غير «ذا» وكلا الوجهين جائز، ولكن إذا كان الفاعل «ذا» تميّن فتح الحاء في «حَبِّةً»

قد تقدم في باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط المصوغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ أفعل منه بأشد وشبهه وكذلك أيضاً يتوصل إلى صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل به إلى صوغ فعل التعجب إلا أنه نسه على تمام الكيفية في التعجب بقوله ومصدر العادم إلى آخر البيت ولم ينبه هنا على تمامها، وتامها أن يؤتى بمصدر العادم بعد أفعل منصوباً على التمييز فتقول أنت أشد بياضاً من زيد وأكثر استخراجاً من عمرو . وما مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسره صل وهي موصولة وصلتها وصل به ، وبه الأول متعلق بوصول وكذلك إلى تعجب ولما منع وبه الثاني متعلق بصل وهو على حذف مضاف تقديره مثل وإلى التفضيل متعلق بصل والتقدير وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعل التفضيل . ثم قال :

وأفعل التفضيل صلة أبداً تقديره أو لفظاً بمن إن جرّداً

أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام : مجرد من أل والإضافة ومعرف بآل ومضاف وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول بمعنى أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة فلا بد من اقترانه بمن لفظاً كقوله عز وجل : ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى : ٤] أو تقديره كقوله تعالى : ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَثَرٌ﴾ [الأعلى : ١٧] أي من الدنيا ، ولهم منه أن ما سوى المفرد وهو المعرف بآل والمضاف لا يقترون بمن ثم إن أفعل التفضيل بالنظر إلى مطابقة الموصوف على ثلاثة أقسام : لزوم عدم المطابقة ووجوب المطابقة وجواز الوجهين وقد أشار إلى الأول بقوله :

وبمن منكور بضاف أو جُسرّاً ألزم تذكره وان يؤحداً

بمعنى أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهذا أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو وزيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال . ويضاف مجزوم بأن وأر جرّداً معطوف عليه ألزم جواب الشرط وتذكيراً مفعول ثان بالزوم وأن يؤحداً معطوف على تذكيراً أي ألزم تذكيراً وتوحيداً وعبر بذلك عن عدم المطابقة . ثم أشار إلى الثاني بقوله : (وَلَوْلَا آلٌ طَبَقٌ) بمعنى أن أفعل التفضيل إذا دخلت

عليه أل لزمّت مطابقتها لموصوفه فتقول زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأصملا
والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والهندات الفضليات. وتلو أل طبق مبتدأ وخبر
والطبق المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال:

وَمَا لِمَنْعَرَفَةٍ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ

يعنى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى ذى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد
جمع الوجهين قوله ﴿أَلَا أَحْبَبْتُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟﴾
أحاسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً الذين بالعون ويؤلفون، فأفرد أحب وأقرب وجمع
أحاسن. وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهى موصولة وصلتها أضيف ولمعرفة متعلق
بأضيف. ثم قال:

هَذَا إِذَا تَوَيَّتْ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ لَمْ تَتَوَيَّ فَهُوَ طَبَقٌ مِثْلَهُ قُرْنٌ

يعنى أن جواز المطابقة وعدمها فى المضاف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الإضافة فيه
بمعنى من وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل، وأما إذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه
من المطابقة لما هو له كقولهم: الأشج والناقص أهدلا بنى مروان أى عادلاهم فهذا إشارة
لحوار الوجهين فى المضاف إلى المعرفة وهو مبتدأ والخبر محذوف أى هذا الحكم ويجوز
أن يكون خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف لدلالة ما تقدم عليه وإن لم تر شرط وحذف معمول
تنو والتقدير وإن لم تنو معنى من، والمراد بما به قرن ما هو أفعل التفضيل له، ثم اعلم أن من
المصاحبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره، وقد أشار
إلى الأول بقوله:

وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ مُسْتَفْهِمٍ فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

يعنى أن المجرور بمن المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من
ومجرورها على أفعل لأن الاستفهام له صدر الكلام، وشمل صورتين: الأولى أن يكون
المجرور اسم استفهام، والأخرى أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام وقد مثل للأولى بقوله:
(كَيْفَ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار إلى الثانى بقوله: (وَلَكِنِّي
﴿إِخْبَارِ التَّكْدِيمِ تَرْزَأُ وَجِدَا﴾) يعنى أن المجرور بمن المذكورة إذا كان خبراً أى غير استفهام نزم

تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير، وقد يتقدم عليه بقلة. وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله:

١٣٩. فقلت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى الحل بل ما زودت منه أطيب

أي أطيب منه. قلت وليس في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقاً بزودت وبشئ متعلق بمستفهم ولهما متعلق بمقدماً والضمير في لهما عائد على من ومجرورها أما من فقد لفظ بها قبل وأما مجرورها فمفهوم من قوله مستفهماً والباء للاستعانة أو السببية وتلوا الشيء الذي يتلوه. ثم اعلم أن أفعل التفضيل يرفع المضمر في لغات العرب كقولك زيد أفضل من عمرو ففي أفعل ضمير يعود على زيد، وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأولى منهما بقوله: (وَرَفَعَهُ الظَّاهِرُ نَزْرًا) يعني أن أفعل المذكور يرفع الظاهر وهي لغة حكها سيبويه فتقول صررت برجل أفضل من أبوه ورفعته مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره نرر. ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:

(وَمَنْ • عَاقِبَ فَعَلًا كَثِيرًا قَبِلْنَا)

هذه اللغة لجميع العرب وهي أن أفعل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معقباً للمفعول وذلك إذا ولي نفيًا وكان فاعله أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والتقدير ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد وهذا هو المراد بقوله عاقب فعلاً، ثم مثل ذلك بقوله:

كَأَنَّ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصدق ثم اختصر، والمراد بالصدق أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فالشروط قد توفرت وهو تقدم النفي وهو لن والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين.

(١٣٩) البيت من الطويل، وهو لفرضدق في خزائن الأدب ٢٦٩/٨، والدرر ٢٩٦/٥، وشرح المفصل ١٦٠/٢، وبمفاهيم النحوية ٤٣/٤، ويلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٤/٨، ٢٩٥، وتذكرة سحابة ص ٤٧، وشرح الأشعرى ١٣٨٩/٢، وشرح ابن حنبل ص ٤٦٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٦، وجمع الهوامع ١٠٤/٢، والشاهد فيه قوله «منه أطيب» حيث قدم «من» التي في الخبر على أفعل التفضيل للضرورة الشعرية.

النعمة

هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، ثم قال:

يَتَسَعُّ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعي العطف، وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون إلا متأخراً عن المتبوع، ثم قال:

لَا تُنْعَتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَنَمٍ مَا بِهِ اِهْتَلَقَ

فتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ومتم ما سبق أخرج به البدل وعطف النسق لأنهما لا يتممان مثبوعهما وبوسمه أو وسم ما به اهتلق أخرج به التوكيد وعطف البيان لأنهما متممان لما سبق كالتنعت إلا أن النعت يتممه بدلالته على معنى في المتبوع أو فيما كان متعدياً به، وفهم من قوله بوسمه أو وسم ما به اهتلق، أن النعت على قسمين متم ما سبق بوسمه وهو النعت الحقيقي ومتم ما سبق بوسم ما اهتلق به وهو النعت السببي، ثم إن نوعي النعت يشتركان في أنهما يشهدان المنعوت في اثنين من خمسة وهي واحد من الرفع والنصب والجر وهذا مستمد من قوله تابع وواحد من التعريف والتكثير وهو المنبه عليه بقوله:

(وَلْيُحِطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ مَا لَا نَلَا)

يعني أن النعت يعطى من التعريف والتكثير ما استقر للمنعوت، ثم مثل بالنكرة فقال: (كَامْرُؤُ بَقُورٍ كَرَمًا) فكرما نعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال المعرفة امرر بالقوم الكرماء ويزيد العاقل، ثم إن النعت الحقيقي يتفرد عن السببي بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة وهي واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الأفراد والثنية والجمع وقد أشار إلى ذلك بقوله:

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ مَا ثَفَّ مَا قَفَّوْا

فسوى التذكير التأنيث وسوى التوحيد الثنية والجمع وأحال في ذلك على الفعل فعلم أن النعت الحقيقي وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقتها للموصوف في التذكير والتأنيث والأفراد والثنية والجمع وأن السببي وهو ما رفع ظاهراً متلبساً بضمير الموصوف لا يجب

مطابقته في ذلك فتقول مررت برجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة فيطابق الموصوف لأنك تقول مررت برجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وتقول مررت برجل قائمة أمه وبرجلين قائم أبوهما وبرجال قائم أبواهم فلا يطابق لأنك تقول مررت برجل قامت أمه وبرجلين قام أبوهما وبرجال قام أبواهم . ثم قال :

(وَأَنْتَ بِمُشْتَقِّ كَصَحْبٍ وَقَرِيبٍ • وَشَبِيهِهِ)

المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المعجمة هو المعاد من كل شيء والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله : (كذا) وذى بمعنى صاحب وهو المشار إليه بقوله : (وذى) والمنسوب وهو المشار إليه بقوله : (والمنتسب) فتقول قام زيد هذا فهذا نعت لزيد وهو جامد إلا أنه شبه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار إليه وكذلك مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منتسب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل تميمى أبوه . ثم قال :

وَتَعَسُّوْا بِجُمْلَةٍ سُّكْرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أَعْطَيْتُ نَفْسَهُ خَبِيرًا

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكر أن الجملة لا تكون نعتاً للمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت في موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبراً أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت وأوهم إطلاقه في الجملة أنها تكون طلبية لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ فلذلك أزال هذا الإيهام بقوله : (وامنع هنا إبداع ذات الطلب) يعنى أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض فلا يقع شيء من ذلك نعتاً لأنها لا تدل على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت . ثم قال :

(وَإِنْ أَنْتَ فَالْقَوْلُ أَضْمِرٌ نَصْبٍ)

يعنى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتاً فأوله على إضمار القول ومما جاء مما يوهم ذلك قول الراجز :

١٤٠- حتى إذا جنَّ الظلامُ واحتلَطَ جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط
 فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمدق والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب
 قط محكيًا بمقول والتقدير جاءوا بمدق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب والصمير في
 قوله ونعتوا عائداً على العرب وما في قوله ما أعطيته مفعول ثانٍ لأعطيت وفي أعطيت صمير
 مستتر عائداً على الجملة وهو المفعول الأول وصلة ما أعطيته وهو مفعول ثانٍ وخبراً منصوب
 على الحال من الصمير المستتر في أعطيته وإيقاع مفعول بامنع وهو مصدر مضاف إلى
 المفعول وذات الطلب نعت لمحذوف والتقدير إيقاع الجملة ذات الطلب وإن أتت يعنى
 الجملة الظلية نعتاً فأضمر القول، ثم قال: (ونعتوا بمصدر كثيراً) يعنى أن النعت بالمصدر
 جاء في كلام العرب كثيراً وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ولا
 يفهم من قوله كثيراً أطراد الوصف كما تقدم في قوله: (ومصدر منكر حالاً يقع * بكثرة). ثم
 قال: (فانصرفوا الإفراد والتذكير) يعنى أن المصدر إذا وقع نعتاً التزم إفراده وتذكيره فتقول
 مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبأمراء عدل وبنساء عدل
 وسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والأصل مررت برجلين ذوى عدل فحذف
 المضاف وبقي المضاف إليه على ما كان عليه من الإفراد. ثم قال:

وَنَعْتُ فَبِرٍّ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَمَاطِفًا قَرْنَهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ

غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان إحداهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت
 فهذه يعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل أو رجال
 كريم وبخيل وعاقل، والأخرى اتلافهما فهذه يستغنى فيها بالثنائية والجمع عن العطف نحو
 مررت برجلين كريمين أو رجال كرام ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب
 بضممار فعل يفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت لمحذوف تقديره نعت غير منعوت واحد
 وعاطفاً حال من الفاعل المستتر في فرقه ولا عاطفة إذا اتلف على إذا اختلف. ثم قال:

(١٤٠) الرجز للمعجم في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢، وخرانة الأدب ١٠٩/٢، والدرر ١٠/٦، وشرح التصريح
 ١١٦/٢، والمقاصد الحوية ٦١/٤، وبلا نسية في الإنصاف ١١٥/١، وأوضح المسالك ٣١٠/٣، وخرانة
 الأدب ٣٠/٣، ٢٤/٥، ٤٦٨، ١٣٨/٦، وشرح الأشموني ٤٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧، وشرح
 عمدة الحفاظ ص ٥٤١، وشرح المفصل ٥٢/٣، ٥٣، ولسان العرب ٢٤٨/٤ (خسر)، ٣٤٠/١٠ (مدق)،
 والمحاسب ١٦٥/٢، ومعنى اللبيب ٢٤٦/١، ٥٨٥/٢، ومعجم اللوامع ١١٧/٢
 والشاهد فيه قوله بمدق هل رأيت الذئب فظاهر أن الجملة الاستفهامية قد وقعت نعتاً للمكرة ومدق
 الحقيقة أنها مفعول قول محذوف، والتقدير: جاءوا بمدق مقول فيه هل رأيت الذئب قط؟

وَنَعَتْ مَعْمُولِيَّ وَحِيدِيَّ مَعْنَى وَعَمِلَ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

يعنى أنك إذا ذكرت منعتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل أتبت النعت للمعوت فى إعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان فإن العاملين متحداً فى المعنى وشمل استعدين فى المعنى واللفظ كالمثال المذكور والمتحدين فى المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ومعنى قوله أتبع أجز الإتياع لا أن الإتياع واجب لانه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الإتياع إذا كان العامل فيهما واحداً نحو ذهب زيد وعمرو لعاقلان وهو من باب أخرى وفهم منه أيضاً أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجز الإتياع وفيه ثلاث صور إحداها أن يختلفا فى المعنى واللفظ نحو ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان. الثانية أن يختلف فى اللفظ والمعنى ويتفقا فى الجنس نحو قام زيد وحرص عمرو الكريمان. الثالثة أن يتفقا فى الجنس وفى اللفظ ويختلفا فى المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو إذا أريد بوجود الأول حزن وبالثانى أصاب، وفهم من قوله وعمل أنهما إذا اختلفا فى العمل لم يجز فيهما الإتياع نحو ضربت زيداً وقام عمرو العاقلان وحاصم زيد عمراً العاقلان ويحتمل قوله بغير استثناء أن لإتياع سائغ فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع لإتياع وإن اتفقا فى المعنى وهو ابن السراج ويحتمل أن يريد بغير استثناء فى الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح. ونعت مفعول مقدم بأتبع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولي ووحيدى والتقدير نعت مفعولي عاملين ووحيدى فوحيدى نعت لعاملين ومعنى مجرور بإضافة وحيدى إليه وعمل معطوف على معنى وبغير متعلق بأتبع ثم قال:

وَأِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُنْفَقِرًا لِذِكْرِ مَنْ أَتَبَتْ

قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعداً بمعطف كقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ①﴾ الذى خلق فسوّى ② والذى قدر فهدى ③ [الأعلى: ١-٣] الآية وبغير عطف كقوله تعالى: ﴿هَازِلٌ مُّشَاءٍ بِسَمِّهِ﴾ [القلم: ١١] الآية فإن كان المنعوت مفتقراً لذكرها وجب إتياعها وعنى هذا أنه بقوله أتبت أى وجب إتياعها للمنعوت فى إعرابه وفهم من قوله كثرت أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعداً فتقول مررت بزيد الخياط الطويل بالإتياع إذا افتقر المعنوت للنعتين المذكورين ومررت برجل تميمي خياط طويل إذا افتقر المعنوت للنعت المذكورة وقد يكون المعنوت معيّن غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَقْطَعُ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا • بِدُونِهَا

يعنى أن المنعوت إذا علم بدون نعمة ثم أتيت بنعوت جاز فيها الإتيان والقطع و لا إتيان فى بعضها والقطع فى بعضها ، وإلى جواز إتيان بعضها وقطع بعضها أشار بقوله :

أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُبْتَدَأًا

وفهم من قوله أو بعضها أقطع ؛ قطع بعضها وإتيان بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوباً على أنه مفعول باقطع وبهذا جزم المرادى ، وقال الشارح أى وإن يكن المنعوت معيَّنًا ببعضها أقطع ما سواه انتهى فجعل مفعول أقطع محذوفاً وفهم من كلامه أن بعضها مجرور بالعطف على بدونها وأولى قوله أو اتبع للتخيير بين إتيان النعوت للمنعوت فى الإعراب وبين قطعها عن التبعة وفى القطع حيثئذ وجهان الرفع والنصب ، إلى ذلك أشار بقوله :

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأًا أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

يعنى أن المقطوع عن التبعة يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نيه بقوله لن يظهر أو للتخيير أيضاً وإن قطعت شرط فى جواز الوجهين ومفعول قطعت محذوف تقديره إن قطعت النعوت أو بعضها ومضمرها حال من التاء فى قطعت ومبتدأ مفعول بمضمرها والألف فى لن يظهرها ضمير عائد على مبتدأ وناصباً ، ثم قال :

وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنِّعَةِ عُمِلَ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَبِى النِّعَةِ يَقِلُّ

يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من النعمة والمنعوت إذا علم إلا أن ذلك فى النعمة قليل ، وفهم من قوله وفى النعمة يقل أن حذف المنعوت أكثر ، ومن حذف المنعوت قوله عز وجل : ﴿وَعِبَدُكُمْ قَالُوا بُرَاءُ لَكُمْ إِنَّا لَآخِرُ أَوَّلِهِمْ﴾ [ص : ٥٢] أى حور قاصرات الطرف ، ومن حذف النعمة قول الشاعر :

١٤١. فلم أعط شيئاً ولم أمتع

أى فلم أعط شيئاً طائلاً. وما مبتدأ موصولة وصلتها عقل ومن المنعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه في موضع خبر ما وفاعل يقل ضمير يعود على المحذوف.

التوكيد

التوكيد على قسمين: لفظي، ومعنوي، فالمعنوي على قسمين قسم يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز وقسم يدل على الإحاطة والشمول وقد أشار إلى الأول فقال:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْثَرُ مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقِ الْمَوْكِدِ

يعنى أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد في الإفراد والتذكير وفردعهما فتقول قام زيد نفسه وعينه وقامت هند نفسها وعينها هذا في حالة الإفراد فإن كان المؤكد مثنى أو مجموعاً فقد نبه على ذلك بقوله:

وَأَجْمَعُهُمَا بِالْفِعْلِ إِنْ تَبَيَّنَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

يعنى أن النفس والعين إذا أكد بهما خبر الواحد جمعا على أفعل، وشمل قوله ما ليس واحداً المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان أنفسهما والهندات أنفسهن. ثم أشار إلى الثانى وهو الدال على الإحاطة والشمول بقوله:

وَكَلًّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ وَكَلًّا كَلْنَا جَمِيعًا بِالصَّمِيرِ مُوصَلًا

(١٤١) صدره:

وقد كتبت في الحرب ذاتراً

والبيت من المتقارب، وهو للمباني بن مرداس في ديوانه ص ٨٤، والنور ٢٥/٦، وشرح التصريح ١١٩/٢، وشرح شواهد المغنى ٩٢٥/٢، وشرح صفة الحافظ ص ٥٥١، والشعر والشعراء ٧٥٢/٢، ولسان العرب ٧٢/١ (دراً)، والمقاصد النهرية ٦٩/٤، ويلا نبة في أوضح المسالك ٣٦٢/٣، وشرح الأشموني ٤٠١/١، ومعنى اللبيب ٦٢٧/٢، ومعجم الهوامع ١٢٠/٢.

ومشهد منه قوله «فلم أعط شيئاً»، يريد: «فلم أعط شيئاً طائلاً»، لم حذف التعت.

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكد بها إلا ذو إجراء وكلما يؤكد بها
المثنى المذكور وكلتا يؤكد بها المثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا
مضافة إلى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله بالضمير موصلاً وأل في الضمير ليعهد منهم
منه أن الضمير يكون مطابقاً للمؤكد كما في النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة
كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والريدان كلاهما والهندان كلتاها والركب جميعه
والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن، ثم قال :

وَأَسْتَفْمَلُوا ابْنًا كَكُلِّ فَاعِلَةٍ مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلُ السَّافِلَةِ

من ألفاظ التوكيد عامة بمعنى كل تقول جاء الجيش عامته أي كله والقبيلة عامتها ولزيدون
عمنهم ولما لم يترن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين ودلت لا يتأني في الشعر عبر
عنها بفاعلة من عم فإذا بنيت من عم فاعلة قلت عامة فاجتمع مثلاً فادغم الأول في الثاني
وإنما قال مثل السافلة لإغفال كثير من المحويين عن ذكر عامة في ألفاظ التوكيد فصار كأنه بالغة
على ما ذكره السحويون من ألفاظ التوكيد في هذا الباب، والسافلة الزيادة، ثم ذكر توابع كل
فقال :

وَيَقْدُ كُلُّ أَكْدُوا بِأَجْمَعٍ جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

يعنى أن أجمع وما بعده يؤكد به بعد كل، وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن أجمع للمفرد
المذكر وجمعاء للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكور وجُمَع للجمع المؤنث فتقول جاء
الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع، وفهم
من قوله وبعد كل أمران أحدهما واجب وهو أن أجمع إذا ذكر مع كل لا يكون إلا متأخراً عنها
والآخر غالب وهو أنه لا يؤكد به دون كل وقد به على أنه يؤكد به دون كل بقوله :

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعَ

يعنى أن أجمع وما بعده يؤكد به دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والزيدون
أجمعون والهندات جمع وفهم من قوله قد يجيء أن ذلك قليل بالسبب لذكرها بعد كل وصرح
الشارح نقله وفيه نظر لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيراً كقوله تعالى ﴿لَا تُغْنِيهِمْ
أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] وجمعاء أجمعون معطوفان على أجمع بحذف العاطف، ثم قال :

وَأَنَّ يُعْزِذَ تَوْكِيدُ مَتَكُورٍ قَبِيلٌ وَحَنْ مُحْصَاةِ الْبَصْرِ الْمَنْعُ شَمْلٌ

في توكيد النكرة ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً وهو مذهب البصريين، والجواز مطلقاً وهو مذهب بعض الكوفيين، والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وظاهر النظم لاشتراطه الفائدة ولا تحصل الفائدة إلا في النكرة المؤقتة نحو صمت شهراً كله، ومنه قوله:

١٤٢- يَا لَيْتَنِي كُنتَ صَبِيحاً مُرْضِعاً تَحْمِلُنِي الدُّلَمَاءُ حَوْلَ أَكْثَعَا

وقوله أيضاً:

١٤٣- لَكِنَّهُ شِاقَّةٌ أَنْ قَبِيلٌ دَارِجِبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةُ شَهْرٍ كُلُّهُ رَجَبٌ

ويؤيده قوله في التسهيل إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقاً للأخفش والكوفيين، والمقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه أن المجير لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين في المنع وفهم من قوله شمل أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقاً سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة، وعن متعلق بشمل، ثم قال:

وَأَهْنُ بِكَلْنَا فِي مُشْنَى وَكَلَا عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ الْفَلَا

يعنى أن العرب استغنت بكَلْنَا في المشنى المؤنث عن وزن فعلاء وبكَلَا في المذكر عن وزن أفعل فنقول قامت المرأتان كلتاهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأتان جمعاً وان لا قم الزيدان أجمعان كما قالوا في المفرد أجمع وفي الجمع أجمعون، ولا بد من إضافة

(١٤٢) الرجز بلاسية في الدرر ١/٣٥، ٤١، وخزانة الأدب ٥/١٦٩، وشرح الأشموس ٢/٤٠٦، وشرح ابن عتب من ٣٨٥، وشرح حسنة الحافظ من ٥٦٢، ٥٦٥، ولسان العرب ٨/٣٠٥ (كتج)، والمقاصد الحوية ٤/٩٣، والمغرب ١/٢٤٠، وجمع الهوامع ٢/١٢٣، ١٢٤.

و يشهد به قوله «حولاً أكتما» حيث أكد النكرة المحدودة، وهو مذهب الكوفيين.

(١٤٣) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهدلين ٢/٩١٠، ومجالس شطب ٢/٤٠٧، وبلا نسبة في أسرار العربية من ١٩٠، والإنصاف من ٤٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٣٦، وتذكرة السبعة من ٦٤٠، وجمهرة اللغة من ٥٦٥، وخزانة الأدب ٥/١٧٠، وشرح الأشموس ٢/٤٠٧، وشرح التصريح ٢/١٢٥، وشرح شذور اللب من ٥٥١، وشرح فطر الندي من ٢٩٦، والمقاصد الحوية ٤/٩٦. والشاهد به قوله «حول كله» حيث أكد النكرة التي هي قوله: «حول» لما كانت النكرة محدودة، لأن العام معبرم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة، وهو قوله «كله» وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين.

كلا وكلنا لضمير المؤكد وقد تقدم في قوله : وكلا اذكر في الشمول . . . البيت ، واغن فعل أمر من غنى بمعنى استغنى وبكلنا وعن وزن متعلقان باغن . ثم قال :

وَأَنَّ تَوْكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ قَبْلَ الْمُفَصَّلِ
هَيِّتُ ذَا الرُّفْعِ

يعنى أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بالنفس أو بالعين لا بد من توكيده بالضمير المنفصل تقول قمت أنت نفسك وزيد قام هو هيته وفهم أن الضمير المؤكد بالنفس والعين إذا كان متصلاً لا يلزم توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم أيضاً أن التأكيد إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو قمتم كلكم أجمعون وفهم من قوله هيت ذى الرفع أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو مجروراً لا يؤكد أيضاً نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم فى التوكيد بغير النفس والعين فقال :

وَأَكْبَدُوا بِمَا بِوَأَهْمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمَا

يعنى أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول الزيدون قاموا كلهم ، وفهم من قوله لن يلتزما أن توكيده بالضمير جائز فنقول قاموا هم كلهم وقمتم أنتم أجمعون وإن تؤكد شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدأ مضمرة والمنفصل نعت لمحذوف والتقدير فتوكيده بعد الضمير المنفصل .

ولما فرغ من التوكيد المعنوى شرع فى التوكيد اللفظى فقال :

وَمَا مِنَ التَّوَكُّيدِ لَفْظِيٌّ يَحِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ اذْرُجْ اذْرُجْ

التوكيد اللفظى إعادة اللفظ بمرافقة ، وفهم من قوله له مكرراً أنه يكون المساوى لفظاً ومعنى نحو ادرج ادرج ، وبالمساوى معنى دون لفظ نحو :

١٤٤ . أنت بالحق جديرٌ قمنُ

لأن جديراً وقمناً متفقان معنى وفهم منه أيضاً أنه يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة وسيدكر ذلك . وما مبتدأ وهى موصولة ولفظى خبر مبتدأ محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظى وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة ما وإنما جاز حذف

الضمير وهو صدر الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر ويجى خبر مبتدأ ومكرراً حال من الضمير المستتر في يجى ثم قال :

وَلَا تُعَدُّ لَفْظُ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ

يعنى أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به فمثل المتصل بالفعل المرفوع نحو قمت قمت والمنصوب نحو ضربك ضربك والمجرور المتصل بالاسم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك، وفهم منه أن الضمير المتفصل لا يشترط فيه شيء نحو أنت أنت قائم وهو هو قاعد وإياك إياك ضربت . ثم قال :

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلُ بِهِ جَوَابٌ

يعنى أن التوكيد اللفظى فى الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فنقول فى توكيد «فى» من قولك فى الدار زيد فى الدار فى الدار زيد وإن من إن زيدا قائم إن زيدا إن زيدا قائم ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا فى الضرورة كقوله :

١٤٥- وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا قَوَاءُ

فلو كان الحرف جوابياً لم يشترط فيه ذلك وإلى ذلك أشار بقوله : (غير ما تحصل به جواب) ومثله بقوله : (كَنَمَّ وَكَبَّنَى) فنقول : نعم نعم ولى ولى أنه لم يتصل به شيء يتكرر معه . والحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضمائر فى وجوب إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب . ثم قال :

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفصلَ أَكْثَرُهُ كَلَّ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ

(١١٥) صدر

فلا والله لا يلقى لما ي

والبيت من الوافر، وهو لمسلم بن عبد الوالى فى عزاة الأعداء ٣٠٨/٢، ٣١٢، ١٥٧/٥، ١٥٢٨/٩، ٥٣٤، ١٩١/١٠، ٢٦٧/١١، ٢٨٧، ٣٣٠، والدرر ١٢٧/٥، ٥٣/٦، ٢٥٦، وشرح شواهد المص من ٧٧٣، وبلا سبة فى الإنصاف من ٥٧١، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣، والجنى الدانى من ٨٠، ٣٤٥، والمحاضرات ٢/٢٨٢، ورحف المباني من ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، وسر صناعة الإعراب من ٢٨٢، ٣٣٢، وشرح الأشموس ٢/٤١٠، وشرح التصريح ٢/١٣٠، ٢٣٠، والصاحي فى لغة اللغة من ٥٦، والمحجب ٢/٢٥٦، ومعنى اللبيب من ١٨١، والمقاصد النحوية ٤/١٠٢، والمقرب ١/٣٣٨، وجمع الهوامع ٢/١٢٥، ١٥٨

يعنى أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمّل المرفوع نحو
 قمت أنت وقمت أنا والمنصوب نحو ضربتك أنت والمجرور نحو مررت بك أنت وهذا
 النحر من قبيل التوكيد اللفظي المرادف.

عطف البيان

إنما سمي عطف البيان لأنه يبين متبوعه كالنعت . قوله :

الْعَظْفُ إِذَا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٌ

قسم العطف إلى ذى بيان وذى نسق فالعطف مبتدأ وذو بيان خبره ونسق معطوف عليه
 وهو على حذف مصاف أى أو ذو نسق . ثم بين أن مراده فى هذا الباب عطف البيان بقوله :

وَالْغَرَضُ الْآنَ يَبَانُ مَا مَسَبَقُ

أى الغرض فى هذا الباب عطف البيان ثم عرفه فقال :

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُكْشِفَةٌ

فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق وحقيقة
 القصد به مكشوفة مخرج للنعت فإن النعت يوضح متبوعه بوسمه أو رسم ما به اعتلق كما
 تقدم وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال : (حقيقة القصد به مكشوفة) ، وقال فى نعت
 بوسمه إلى آخره . وذو البيان مبتدأ وتابع خبره وشبه الصفة نعت لتابع لا خبر بعد خبر لأنه قيد
 فى التابع وحقيقة القصد إلخ جملة اسمية فى موضع الصفة لتابع ، ثم قال :

فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ رِفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ رِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

يعنى أن عطف البيان يوافق متبوعه فى أربعة من عشرة كالنعت ، واحد من الرفع والنصب
 والمجرر وواحد من التعريف والتذكير وواحد من التثنية والتأنيث وواحد من الأفراد ولشبهة
 والجمع . ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله :

فَلَمَّا كَانَ فِي وَرُودِ عَظْفِ الْبَيَانِ نَكْرَةٌ تَابِعَةٌ لِنَكْرَةٍ خِلَافَ نَبْهِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَقَيْنِ

فَلَمَّا كَانَ فِي وَرُودِ عَظْفِ الْبَيَانِ نَكْرَةٌ تَابِعَةٌ لِنَكْرَةٍ خِلَافَ نَبْهِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف اليان مع متبوعه وهو اختيار الناطم ولذلك قال: فقد يكونان منكرين، وفهم من قوله قد أن ذلك قليل بالنسبة إلى تعريفهما، ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَارِجَ (٢٤) حَدَائِقٍ وَأَعْنَابًا﴾ [النبا: ٣١-٣٢] وما في قوله ما من وفاق مفعول ثانٍ لأوليئه وهي موصولة والنعته مبتدأ خبره، ولي والجملة صلة ما ومن وفاق متعلق بولي والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره، وليه والضمير المستتر في ولي عائد على النعت ومن وفاق الأول متعلق بأوليئه والتقدير فأوليئه من وفاق الأول الذي النعت وليه من وفاق الأول، ثم قال:

(وصالحاً لبدلية يرى) معنى أن عطف البيان يصلح أن يجعل بدلاً وذلك مطرد إلا في موضعين نبه على الأول منهما بقوله: (في غير نحو يا غلام يعمراً) معنى أن هذا المثال وأشباهه يشعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فـيا غلام منادى مبني على الضم وعمراً عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلاً، ونبه على الثاني بقوله: (ونحو بشر نافع البكري) يشير بذلك إلى قول الشاعر:

١٤٦. أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقرو

فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف إلى البكري فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتاً للبكري ولأدى إلى إضافة ما فيه إل إلى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله: (وليس أن يُبدل بالمرضي) وصالحاً مفعول ثانٍ ليري وفي يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول ولبدلية متعلق بصالح وفي غير متعلق بيري ونحو بشر معطوف على نحو الأول وتابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جره نعتاً لبشر ويقصد حيثن بالإضافة المحضة وهو أظهر وأن يبدل اسم ليس والباء زائدة في خبرها.

(١٤٦) البيت من الراسر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥، وخرانة الأدب ١/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥، والدرر ٦/ ٢٧، وشرح أبيات سيويه ٦/ ١، وشرح التصريح ٢/ ١٣٢، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، ٧٣، والكتاب ١/ ١٨٢، والمقاصد الحوية ٤/ ١٢١، وبلانية في الأشياء والنظائر ٢/ ٤٤١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١، وشرح الأشعرى ٢/ ٤١٤، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠، وشرح ابن عطي ص ٤٩١، وشرح حمدة الحافظ ص ٥٥٤، ٥٩٧، وشرح قطر الندى ص ٢٩٩، والمقرب ١/ ٢٤٨، وجمع الهوامع ٢/ ١٢٢

والشاهد فيه قوله: «التارك البكري بشر» فإن قوله: «بشر» عطف بيان على قوله: «البكري»، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لكى يصح أن يكون بدلاً أن يعدد البدل منه ويوضع البدل مكانه، فنقول: «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بـ «أل» إلى اسم حال منها، وذلك غير جائز

عطف النسق

النسق في اللغة النظم قال الزبيدي والنسق العطف على الأول . قوله .

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَظْفُ النَّسْقِ

فقال جسي وقوله بحرف متبع مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع . ثم مثل بقوله :
(كَأَخْصَصُ بَوْدٌ وَثَنَاءُ مَنْ صَدَّقَ) فقال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ وبحرف متعلق بـتال ومتبع
نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص . ثم شرع في حروف العطف فقال : (فالعطف مطلقاً
بـواوٍ ثُمَّ فَا • حتى أم أو) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشرك ما بعدها
مع ما قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطلقاً ، أما الواو وثم والفاء وحتى فلا
إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى ، وأما أم وأو فذكرهما أكثر الحويين فيما يشرك في
لفظ لا في المعنى وجعلهما النظم مما يشرك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدهما مستو
في المعنى الذي سبقنا له من شك وغيره . فالعطف مبتدأ وخبره بـواوٍ وما بعده ومطلقاً حال
من العطف وثم وما بعدها معطوف على واوٍ بإسقاط العاطف والتقدير بـواوٍ وثم وفاء وحتى
وأو وأم . ثم مثل بقوله :

(كَفَيْكَ صَدَقٌ وَوَفَا) ثم قال : (وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلٍّ وَلَا • لكن) ذكر في هذا البيت ثلاثة
أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً لا معنى فتقول قام زيد بل عمرو فالفائم عمرو لا
زيد وقام زيد لا عمرو فالفائم زيد دون عمرو وما قام زيد لكن عمرو وقد مثل منها بـدون
فقال : (كَلِمٌ يَدُّ أَمْرًا لَكِنْ طَلًّا) والطلا : الولد من ذوات الظلف . والحاصل من البيتين أن
حروف العطف تسعة ، وهي على قسمين : قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهي ستة ، وقسم
يشرك في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة . ويل فاعل بأنبعت ولعظاً منصوب على إسقاط
الخافض وحسب اسم فعل بمعنى قط ، ولا ولكن معطوفان على بل ، ثم شرع في معاني
حروف العطف وبدأ بالواو فقال :

عَظْفُ بَوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

يعنى أن الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو قام زيد وعمرو بعده وسابق نحو جاء زيد وعمرو قلبه ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو لاحتمل المعانى الثلاثة المذكورة. ولاحقاً مفعول باعطف وأو سابقاً وأو مصاحباً معطوفان عليه وفى الحكم متعلق بسابق وهو مطلوب لللاحق ومصاحب فهو من باب التنازع، ثم قال:

وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُخْنَى مَشْبُوعُهُ كَمَا صُنِفَ هَذَا وَأَبْنَى

يعنى أن الواو تنصرف من سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى به عن متبوعه نحو تفاعل والفعل تقول تخصم زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى ولا يجوز العطف فى هذه المثل وشبهها بغير الواو، وأصل اصطف استغنى فأبدل من التاء طاء وأدغم الفاء فى الفاء يقال صففت القوم فاصطفوا إذا وقفهم فى الحرب صفّاً. ثم انتقل إلى الفاء وثم فقال:

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِأَنْفِصَالٍ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِأَنْفِصَالٍ

يعنى أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا بالانفصال فالمعطوف بها ثان عن المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تفيد الترتيب والمهلة وهى المعبر عنها بالانفصال فإذا قلت قام زيد فعمرو، فعمرو قام بعد زيد من غير تراخ ولا مهلة وإذا قلت قام زيد ثم عمرو فعمرو قام بعد زيد وبينهما مهلة. والفاء مبتدأ وخبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب، ثم قال:

وَأَخْصَصَ بِفَاءِ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَفْرَأَهُ الصِّلَةُ

يعنى أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الصمير الرابط على ما هو صلة نحو الذى يطير فيخضب زيد الذباب فيطير صلة للذى ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس فى المعطوف ضمير يعود على الموصول، وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء فى هذا الفصل جملة فعلية لكونه معطوفاً على الصلة ولا تكون الصلة إلا جملة. ثم انتقل إلى حتى فقال:

نَحْصًا حَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الدِّي تَلَا

يعنى أن حتى لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى ريداً لأن زيد بعض القوم ولا يكون إلا غاية له إما فى زيادة نحو مات الناس حتى الأسياء، أو فى نقص نحو عليك الناس حتى النساء. وشمل قوله بعضاً ما بعضه مصرح به كالمثال لمذكور وما بعضيته مژولة كقوله:

١٤٧. ألقى الصحيفة كى يحفّف رحلُهُ والزاد حسنى بعلهُ القَهْ

تقديره ألقى ما يشغله حتى نعله. ويعصاً مفعول مقدم باعطف وبحتى متعلق باعطف وكذلك على كل واسم يكون ضمير مستتر هائد على لفظ بعض، ويحتمل أن يكون هائداً على المعطوف المفهوم من قوله اعطف. ثم اعلم أن أم على قسمين: متصلة، ومنقطعة، وقد أشار إلى الأول فقال: (وَأَمَّ بِهَا اعْطِفَ لِإِثْرِ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) يعنى أن أم من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك سواء على أقيمت أم قعدت ومه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] أو إثر همزة يطلب بها ما يطلب بأى نحو أزيد عندك أم عمرو، والتقدير أيهما عندك، وهذا معنى قوله: (أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُثْنِيَّةٌ) وإنما سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَرَبَّمَا أُنْفِطَتْ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ حَمَا الْمَعْنَى يَحذفُهَا أَمِنْ

فشمل قوله الهمزة التى للتسوية كقراءة ابن محيصن ﴿سواء عليهم أُنْذِرْتَهُمْ﴾ بهمزة واحدة والهمزة التى تغدر مع أم بأى كقول الشاعر:

(١٤٧) البيت من الكامل، وهو للمنطس فى ملحق ديوانه ص ٣٢٧، وشرح شواهد المعنى ١/ ٣٧٠، ولأبى (أو لا بى) مروان النحوى فى خزانة الأدب ٣/ ٢١، ٢٤، والذوق ٤/ ١١٣، وشرح التصريح ٢/ ١٤١، والكتاب ١/ ٩٧، والمفاصد المحوية ٤/ ١٣٤، وللمروان بن سعيد فى معجم الأبناء ١٩/ ١٤٦، وبلاسة فى أسرار العربية ص ٢٦٩، وأرضح المسالك ٣/ ٣٦٥، والجنى الدانى ص ٥٤٧، ٥٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢، والذوق ٦/ ١٤٠، وشرح أبيات سيويه ١/ ٤١١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦١٤، ووصف المباني ص ١٨٢، وشرح الأشمورى ٢/ ٢٨٩، وشرح قطر الندى ص ٣٠٤، وشرح المعصل ٨/ ١٩، ومعنى التليب ١/ ٢٤، وجمع الهوامع ٢/ ٢٤، ٣٦، ولشاهد به قوله «حتى بطله ألفاها» حيث يجوز فى «حتى» ثلاثة أوجه: الرفع على ابتداء، وهاءها خبره، والجبر على أن «حتى» حرف جر بمعنى «إلى» والتعصب على العطف بـ «حتى»، ورده الوجه الثالث بأن المعطوف بـ «حتى» لا يكون إلا بعضاً أو غاية للمعطوف عليه وهـ «الحل» ليس بعض «الزاد» ولا عاقبته، وأحيب بأن البيت مژول والتقدير: ألقى ما يشغله حتى نعله، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة

١٤٨- فأصبحت فيهم أسأ لا كمعشر أتوبى فقالوا من ربيعة أم مُصَرُّ وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه في شرح الشافية أنه مطرد. وإن كان شرط وخفا المعنى اسم كان وهو محدود فقصره ضرورة ويحذفها متعلق بخفا وأمن فعل ماض في موضع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمز وفي بعض النسخ كان خفا الهمز والمعنى واحد. ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي أم، وهي المنقطعة فقال:

وَبَانَقْطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَقَلْتُ إِنَّ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَّتْ

أم المنقطعة هي الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همز التسوية أو مع همزة تقدر مع أم بأي وسميت منقطعة لوقوعها بين جمليتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها. واختلف في معناها فقبل الإضراب والاستفهام معاً وقبل الإضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضراب للزومها إياه على القولين. وبانقطاع متعلق بولت وكذلك وبمعنى بل وخلت خبر تكن ومما متعلق بخلت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة في يكن وقيدت وخلت عائدة على أم المتقدمة. فإن قلت كيف يصح عاداتها عليها والمنقطعة غير المتصلة. قلت هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم: عندي درهم ونصفه. ثم انتقل إلى أو فقال:

خَبِيرٌ أَيْحَ قَسَمُ بَارٍ وَأَبْهَمُ وَأَشْكُكُ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

ذكر لا وفي هذا البيت ستة معان: الأول التخيير نحو خذ من مالي ديناراً أو ثوباً. الثاني الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير. الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف. الرابع الإيهام كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ أَنَاكُمْ لَعَلَّيْ هُدًى﴾ [سبا: ٢٤] الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الإيهام أن الإيهام يكون المتكلم عالماً ويهيم على المخاطب والشك أن يكون المتكلم غير عالم. السادس الإضراب كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَرْجِدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] وفي قوله: وإضراب بها أيضاً نمي إشارة إلى أن الإضراب غير متفق عليه

(١٤٨) البيت من الطويل، وهو لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١١، وعزارة الأدب ٣٥٩/٥، وبلا سبة في الخصائص ٢/٢٨١، والمحجب ١/٥٠، ومغنى اللبيب ٢/٥٦٩، ٦٧٠.

وشاهد منه قوله «من ربيعة أو مضر» حيث حذف همزة الاستفهام، والأصل «من ربيعة أو مضر»

ولذلك فصله عما قبله وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله حير واشكك وما بينهما وإضراب مبتدأ ونعى خبره وبها متعلق بنعى أى نسب والمسوغ للابتداء بإضراب التفصيل ويحتمل أن يكون بها متعلقاً بإضراب فيكون المسوغ للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر . وبقي من معانى أو أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله : (وربما هابت الواو) يعنى أن أو تعاقب الواو أن تكون بمعناها وذلك إذا أمن اليبس وهو المصعق بقوله . (إذا لم يلف ذو السطح للس منقذاً) أى إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو منقذاً للس أى طريقاً، ومه :

١٤٩. جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى رثه موسى على قدر
أى جاء الخلافة وكانت له قدراً، وفهم من قوله وربما عاقبت أن ذلك قليل . وإذا متعق
بعاقبت وفاعل عاقبت ضمير عائد على أو، ثم قال :

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَّةُ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَّةُ

مذهب أكثر المحويين أن إما المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناطم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقاً، وفهم من قوله مثل أو أنها تكون لجميع المعانى المذكورة لأو، وليس كذلك لأن إما لا تكون للإضراب ولا بمعنى الواو، والعذر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره، فمثالها للتخيير إما ثوباً وإما ديناراً ومثالها للإباحة جالس إما الحسن وإما ابن سيرين، ومثالها للتقسيم الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ومثالها للإيهام قام إما زيد وإما عمرو وكذلك الشك والعرق بينهما كما تقدم في أو وفهم من قوله إما الثانية فائدتان الأولى أن التي بمعنى أو إنما هي الثانية دون الأولى والأخرى أنها لا بد أن تكون مسوقة بإما أخرى وفهم من المثال أنها لا بد أن تكون معها الواو . ومثل أو مبتدأ وفي القصد متعلق بمثل وإما خبر المبتدأ والثانية نعت لإما وفي نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى وذى معمول بفعل محذوف والتقدير أخذ إما ذى أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك إما ذى وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك .

(١٤٩) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٤١٦، والأرمية ص ١١٤، وخزانة الأدب ٦٩/١١، والدرر ١١٨/٦، وشرح التصريح ٢٨٣/١، وشرح شواهد النسخ ١٩٦/١، ومعنى اللبيب ٦٢/١، ٧٠، والمقاصد المحوية ٤٨٥/٢، ١٤٥/٢، وبلاسية في أوضح المسالك ١٢٤/٢، والجبى الدانى ص ٢٣٠، وشرح الأسموس ١٧٨/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٩٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٢٧، وشرح قطر الندى ص ١٨٤، وفتح الهوامع ١٣٤/٢

ثم انتقل إلى لكن فقال : (وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفْيًا لَوْنِيًّا) يعني أن لكن العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولنهي نحو لا تضرب زيداً لكن عمراً وفهم منه أنها لا تجيء في الإيجاب ولكن مفعول أول بأول ونفيًا مفعول ثان. ثم انتقل إلى لا فقال : (وَلَا نَدَاءٌ أَوْ أَمْرٌ أَوْ اثْبَاتًا تَلَا) يعني أن لا العاطفة تجيء تابعة للمنادي نحو يا زيد لا عمرو ، وللأمر نحو اضرب زيداً لا عمراً وللإثبات نحو قام زيد لا عمرو . ولا مبتدأ وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفي تلا ضمير مستتر يعود على لا والتقدير : لا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً وظاهر كلام المرادى في شرحه لهذا الموضع أن لا معطوف على لكن وأنه معمول لأول وهو وهم منه . ثم انتقل إلى بل فقال : (وَبَلٌّ كَلْكُنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيَّهَا) يعني أن بل إذا وقعت بعد مصحوبى لكن وهما النفي والنهي كانت بمنزلة لكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيًا عن زيد مثبتًا لعمرو وكذلك لا تضرب زيداً بل عمراً فزيد مهى عن ضربه وهو مثبت لعمرو بل في ذلك كلكن في المعنى ثم مثل ذلك بقوله (كَلَّمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا) المربع موضع الربيع والتبها الفقر وبل مبتدأ وخبره كلكن وبعد متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال وها في مصحوبيتها عائد على لكن ثم إن بل تقع بعد مصحوبى لكن كما تقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر وإلى ذلك أشار بقوله :

وَأَنْتَقَلَ بِهَا لِلْثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

يعنى أن بل إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعده مثال الخبر قام زيد بل عمرو فالحكم هو القيام المسند إلى زيد فقد أرلته عنه ونقته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الأمر اضرب زيداً بل عمراً فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل ، وحاصل بل : أنها يعطف بها في أربعة مواضع : في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر وقوله الجلى تسميم لصحة الاستفناء عنه . ولما قرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال :

وَأَنَّ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفْتَ فَاتَّصِلَ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ

يعنى أنك إذا عطف على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير مفصل وفهم منه أنك إذا عطف على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو رأيتك وزيداً وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد

قائمان وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارراً نحو قمت أنت وزيد،
ومستتراً نحو قم أنت وزيد وما اتصل بالوصف ولا يكون إلا مستتراً نحو زيد قائم هو
وعمره. وقد يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله: (أو فاصل ما) ومن
الفصل بغير الضمير المنفصل «جاءت عدنٌ يَدْخُلُونَهَا ومن صلح» [الرعد ٢٣] فالفصل هنا
بضمير المفعول وإن شرط وعطفت فعل الشرط وعلى ضمير متعلق به وأو فاصل معطوف
على الضمير المنفصل وما زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع
المتصل من غير فصل بقوله:

وَبَلَا فُصْلٍ يَرِدُ فِي النُّظْمِ فَشَيْبَا

لمن ذلك قول الشاعر:

١٥٠. قلت إذ أقبلت وزهرٌ تهادى كعناح الملا تعسمن رملًا
لعطف قوله وزهر على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الشاعر:
١٥١. ورجبا الأحيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا
فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل وفهم من قوله
فشيأ أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير فاض في النثر ومنه قولهم مررت برجل سواء
والعدم فالعدم معطوف على الضمير المستتر في سواء وليس فيه فصل. ثم نبه على أنه مع
فشوة ضعيف بقوله: (وَضَعْفُهُ اضْطِدَّ) ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال
برالمع فصار كأنه حرف من حروف عامله فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على مع
وفي يرد ضمير مستتر عائد على العطف وفي النظم متعلق بيرد وكذلك بلا فصل وفاشيأ
منصوب على الحال من الضمير في يرد. ثم قال:

(١٥٠) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في معلق ديوانه من ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، وشرح
عمدة الحفاظ من ٦٥٨، وشرح المفصل ٧٦/٣، واللمع من ١٨٤، والمقاصد الحوية ١٦١/٤، وبلاسة في
الإنصاف ٧٩/٢، والحصائص ٣٨٦/٢، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢، وشرح ابن عقيل من ٥٠١، والكتب
٣٧٩/٢.

والثابت فيه قوله «أقبلت وزهر» حيث عطف قوله «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» وذلك للضرورة
الشعرية والقياس القول أقبلت هي وزهر، بتأكيد المستتر، لغوى ثم يعطف عليه
(١٥١) البيت من الكامل، وهو لجبرير في ديوانه من ٥٧، والدور ١٤٩/٦، وشرح التصريح ١٥١/٢، والمنصف صد
الحوية ١٦٠/٤، وبلاسة في الإنصاف ٤٧٦/٢، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢،
والمغرب ٢٣٤/١، وجمع الهوامع ١٣٨/٢.

والثابت فيه قوله «لم يكن وأب» حيث عطف الاسم للظاهر المرفوع، وهو قوله «أب» على الضمير المرفوع
المستتر في «يكن» الذي هو اسم «يكن» من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو بفصل بين المعطوف
والمعطوف عليه. وهذا فاشي في الشعر

وعود حافض لدى عطف على صمير خفص لازماً قد جُمِلا

يعنى أنه إذا عطف اسم على الصمير المخفوض لزم إعادة الخافض وشمس المحفوض بالحرف نحو مررت بك ويزيد والمخفوض بالاسم نحو جلست بيبك وبين زيد فرعدة الخافض فى نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا فى الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (وليس عندي لازماً) يعنى أن إعادة الحافض فى ذلك لا تلزم عندي ثم استدل على صحة اختياره بقوله: (إذ قد أتى * فى النظم والنثر الصحيح مثبناً) وقد استدل على ذلك فى مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله:

١٥٢. فاذهب فما بك والأيام من عجب

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة رضى الله تعالى عنه: ﴿وَتَقْرَأُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بخفض الأرحام عطفًا على الصمير فى به، ثم قال: (والفاء قد تحذف مع ما عطفت) يعنى أن الفاء العاطمة قد تحذف هى ومعطوفها كقوله عز وجل: ﴿أَنْ اضْرِبْ نَعَصَ الْبَحْرِ طَائِلَتُ﴾ [الشعراء: ٦٣] أى فضرِب فانطلق ثم قال: (والواو) أى والواو قد تحذف أيضًا مع ما عطفت ومنه قوله تعالى: ﴿سَرَّاهِلُ تَلْبِكُمُ الْحَرِّ﴾ [النحل: ٨١] أى والبرد وذلك فى الفاء والواو مشروط بأمن اللبس، وإلى ذلك أشار بقوله: (إذ لا لبس) أى إن لم يكن لبس فى حذف الفاء والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والفاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أى والواو كذلك ويجوز أن يكون الواو معطوفاً على الفاء، ثم قال:

وهى انفردت

بخطب حساميل مسزأل قد بقي مضمولة دلمأ لوهم اتقى

(١٥٢) صدره

فاليوم قرئت تهجونا ونشما

والبيت من السبط، وهو بلا سببة فى الإنصاف ص ٤٦٤، وخزانة الأدب ٥/١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، وشرح الأشموسى ٢/٤٣٠، والدرر ٢/٨١، ٦/١٥١، وشرح أبيات سبويه ٢/٢٠٧، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٢، وشرح المعصل ٣/٧٨، ٧٩، والكتاب ٢/٣٩٢، واللمع فى العربية ص ٢٨٥، والمقاصد الحوية ٤/١٦٣، والمقرب ١/٢٣٤، ومعجم الهوامع ٢/١٣٩

وانشاهد فيه قوله: «فما بك والأيام» حيث عطف «الأيام» على الصمير المجزور فى «بك» بمير إعادة حرف جبر، وهذا عند البصريين ضرورة، أما الكوفيون فيجيزون ذلك

يعنى أن الواو انصردت من سائر حروف العطف بأنها يعطف بها عامل مزال أى محذوف
بقي معموله وذلك كقوله :

١٥٣. عَطَفْتُهَا تَبْنَاءً وَمَاءً بَارِدًا حتى غدت همالة عيناها

فتبناً مفعول ثان بعطفها والواو التى بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو
عامل فيما باشرته الواو فى اللفظ وهو ماء فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقي هو ماء
وقوله دفعاً لوهم اتقى يعنى أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لدفع ما يتقى من
كون الماء معطوفاً على تبن إذ لا يصلح لعدم اشتراكه معه فى العامل ومن كونه مفعولاً معه
لأن المعية متعذرة فيه . ثم قال :

(وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَ)

يعنى أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال : ألم
تضرب زيداً بل وحمراً أى بل ضربته وحمراً ومفهومه أن ذلك سائغ فى جميع حروف
العطف وليس كذلك بل إنما ورد فى الفاء والواو وأو وهو فى أو قليل . ثم قال : (وعطفك
الفعل على الفعل يصح) يعنى أن الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك فى
الأسماء نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطفك مبتداً وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والمفعول
مفعول بالمصدر وعلى متعلق به ويصح فى موضع خبر المبتداً . ثم قال :

(وَأَعِطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبَّهَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ ●)

يعنى أنه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله عز وجل : ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ
وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد : ١٨] فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه
بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير إن الذين تصدقوا وأقرضوا وكذلك قوله عز وجل : ﴿أَوْ لَمْ

(١٥٣) الرجز بلا نسبة لى الأشياء والمطائر ١٠٨/٢ ، ٢٣٣/٧ ، وأما المرتضى ٢/٢٥٩ ، والإنصاف ٢/٦١٢ ،
وأوضح المسالك ٢/٢٤٥ ، والخصائص ٢/٤٣١ ، والدرر ٦/٧٩ ، وشرح الأشموسى ١/٢٢٦ ، وشرح
التصريح ١/٣٤٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١١٤٧ ، وشرح شعور الذهب ص ٣١٢ ، وشرح
شواهد المعنى ١/٥٨ ، ٢/٩٢٩ ، وشرح ابن حنبل ص ٣٠٥ ، ولسان العرب ٢/٢٨٧ (رجع) ، ٣/٣٦٧
(قلد) ، ٩/٢٥٥ (عطف) ، ومضى اليب ٢/٦٣٢ ، والمقاصد النحوية ٣/١٠١ ، وجمع الهوامع ٢/١٣٠ .
والشاهد فيه قوله «وماء» حيث لا يصح أن يكون مفعولاً به ١ لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة «التبن» بعامل واحد ،
وهو قوله «عطفها» لأن الماء لا يعطف ، وإنما يتلقى ، فلا بد من تقدير عامل ، والتقدير . «سقيتها» ، وقيل «الماء»
مفعول معه ، وقيل : إنه معطوف على تبن لأن الشاعر حسن الفعل «عطفها» مسمى الفعل «أنتها» أو «قدمت لها» .

يُرَوِّا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ» [الملك : ١٩] أى قابضات . ثم قال : (وعكسًا استعمل تجده سهلًا) العكس هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل على الفعل كقوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام : ٩٥] فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل .

البدل

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بِدَلَا

التابع جنس يشمل التوابع كلها ، والمقصود بالحكم مخرج للعت وعطف البيان والتوكيد فإنها مكملات للمقصود بالحكم وقوله بلا واسطة قال الشارح أخرج به المعطوف بيل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فإن المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد وحمله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق بيل وغيرها وهو أظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبره والجملة خبر التابع وبدلاً مفعول ثان بالمسمى . ثم شرع في ذكر أقسامه فقال :

مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍ

ذكر له أربعة أقسام الأول المطابق وهو بدل الشيء من الشيء ويسمى أيضاً بدل كل من كل نحو قدم زيد أخوك الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف تلكه الثالث بدل الاشتداد وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً وأكثر ما يكون بالمصدر نحو أعجبتني الجارية حسنها وقد يكون بالاسم نحو سرق زيد ثوبه الرابع بدل الإضراب وهو نوعان وسيأتى . ومطابقاً وما عطف عليه مفعول ثان ليلفى وفي يلقى ضمير مرفوع مشترك وهو المفعول الأول ليلفى وهو عائد على البدل ، ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليها أشار بقوله :

وَدَا لِلْإِضْرَابِ اخْرُؤْ إِنْ قَصِدَ صَحْبٌ وَدُونَ قَسَصْدٍ عَاطٍ بِهِ سَلْبٌ

يعنى أن القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الإضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبزاً لحمًا ومعناه أن قولك أكلت خبزاً قصدت به الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم أضربت عن ذلك فى اللفظ وأخبرت أنك أكلت لحمًا دون أن تسلب الحكم عن الأول والثانى يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجرى لسان المتكلم عليه

دون قصد كقولك رأيت زيدا حماراً أردت أن تقول رأيت حماراً فغلطت فقلت رأيت زيداً ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله غلط به سلب أى سلب الغلط عن الأول بالثاني وإذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز انسب وللإضراب متعلق باعز وقصداً منصوب بصحب وفاعل صحب هو البدل المشار إليه بهذا وقصداً بمعنى مقصوداً وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى إن صحب البدل ذا قصد وقوله دون قصد فى موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه أى وإن صحب البدل المتنوع حالة كونه دون قصد وعلط خبر مبتدأ مضمر على حذف مضاف أى هو بدل علط وبه سلب صفة ومنعوى سلب ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام ونفدير كلامه وإن صحب البدل المتنوع دون قصد فهو بدل علط سلب به الحكم عن الأول وهو المتنوع . ثم مثل للأقسام الأربعة فقال :

كسررة خالداً وقبله اليدا وأعرفه حقه وخذ نبلاً مدى

فزره خالداً مثال البدل المطابق لأن خالداً والضمير المتصل بزره كشيء واحد وقبله اليدا مثال لبدل البعض من الكل وأعرفه حقه لبدل الاشتمال، وفى هذه المثل تنبيه على جواز بدن الظاهر من المضمر وسيأتى وخذ نبلاً مدى مثال للبدل المبين وقد تقدم أنه على قسمين والمثال محتمل لهما لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك أكلت خبزاً لحمياً وأن لا يقصده فيكون كقولك رأيت زيداً حماراً والمدى جمع المديّة وهو السكين . ثم قال :

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا نُدله إلا ما إحاطة جلا

أو أنضى نفضاً أو اشتمالاً

يعنى أن ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقاً بل إن كان بدل بعض جاز مطلقاً وكذلك بدل الاشتمال . ومثال بدل البعض قول الشاعر :

أوعدنى بالنسج والأدهم رجلي فرجلي شئمة المناسم

(١٥٤) «رجل للمبدل بن النسخ فى غرارة الأدب ٥/ ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، والدرر ٦/ ٦٢، والمفاهيس المحررة ٤/ ١٩٠، وبلاسية فى إصلاح المنطق ص ٢٢٦، ٢٩٤، وشرح أبيات سيويه ١/ ١٢٤، وشرح الأشموس ٢/ ٤٢٩، وشرح التصريح ٢/ ١٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٢١، وشرح شذور الذهب ص ٥٧٢، وشرح ابن عقيل ص ٥١٠، وشرح المعصل ٣/ ٧٠، ولسان العرب ٣/ ٤٦٣ (وعد)، ١٢/ ٢١٠ (دهم)، ومجالس ثعلب ص ٢٧٤، وجمع الهوامع ٢/ ١٢٧، والشاهد فى قوله «أوعدنى... رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلى» من ضمير الحاضر، وهو الياء من «أوعدنى» بدل بعض من كل.

ومثال بدل الاشتغال قوله :

١٥٥- وما ألعيتني حلمي مصاعاً *

وإن كان مطابقاً فيشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو جتتم كبيركم وصغيركم . وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمحاط به وفهم منه أن ضمير العائب يجوز البدل منه مطلقاً وقد تقدم في المثل ومن ضمير متعلق بتدله والظاهر مفعول بفعل مقدر يفسره تبدله ولا استثناء وما مصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها جلا وإحاطة مفعول بجلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتغال فقال : (كأنك ابتهاجك اسمالا) فابتهاجك بدل من الصمير في أنك واستمالا خبر أن، ثم قال : (ويذكر المضمّن الهمز بلى * همزاً) يعني أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله : (كمّن ذا أسعيد أم على) وبدل مبتدأ والهمز مفعول ثان بالمضمّن ولى في موضع خبر المبتدأ وهمزاً مفعول بلى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا خبره وأسعيد أم على بدل من «مّن» ثم قال :

ويبدل المفعول من المفعول كمن يصل البنا يشنعن بنا يعن

يعنى أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل والمسموع من ذلك بدل الكل كقوله :

١٥٦- متى تأتانا نلّم بنا في ديارنا

(١٥٥) صدره

فريى إن أمرك لن يطاعاً

والبيت من الرافض، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٣٥، وخزانة الأدب ١٩١/٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، والدرر ٦٥/٦، وشرح أبيات سيبويه ١٢٣/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٧، ولرجل من بحيلة أو ختم في الكتاب ١٥٦/١، ولعدي أو لرجل من بحيلة أو ختم في المقاصد النحوية ١٩٢/٤، وبلاسة في شرح شعور الذهب ص ٥٧٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٩ وشرح المفصل ٦٥/٣، ٧٠، وفتح الهوامع ١٢٧/٢ والشاهد فيه قوله «وما ألعيتني حلمي مصاعاً» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من الصمير وهو الباء في «ألعيتني» بدل اشتغال

(١٥٦) هجره .

تجد خطباً جزلاً وناراً ناحجاً

والبيت من الطويل، وهو لعدي بن الحر في خزانة الأدب ٩٠/٩، ٩٩، والدرر ٦٩/٦، وشرح أبيات سيبويه ٦٦/٢، وسر صناعة الإعراب ص ٦٧٨، وشرح المفصل ٥٣/٧، وبلاسة في الإنصاف ص ٥٨٣، ووصف المباني ص ٣٢، ٣٣٥، وشرح الأشموني ص ٤٤٠، وشرح قطر الندى ص ٩٠، وشرح المفصل ٢٠/١٠، والكتاب ٨٦/٣، ولسان العرب ٢٤٢/٥ (نور)، والمقضب ٦٣/٢، وفتح الهوامع ١٢٨/٢ والشاهد فيه قوله «تأتانا نلّم» وقد أبدل الفعل «نلّم» من الفعل «تأتانا».

فتأتنا وتلحم متعفان في المعنى وبدل الاشتغال كقوله تعالى : ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ (٦٨) يُصَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴿[الفرقان : ٦٨ . ٦٩] وعنه قوله في المثال : من يصل إلينا يستعن . فيستعن بدل من يصل بدل اشتغال ، وأما بدل العلق فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثله قام قعد زيد أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعدته وأما بدل البعض فلم يسمع .

النداء

النداء في اللغة الصوت ويضم أوله ويكرر ، وهو في الاصطلاح الدعاء بحروف مخصوصة . والمنادى ثلاثة أقسام : بعيد وقريب ومندوب ، وقد أشار إلى الأول فقال :

وَلِلْمُنَادَى النِّاءُ أَوْ كَالنِّاءِ يَا وَآيُ وَآ كَسَدَا يَا ثُمَّ هَبَّهَا

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالثاني البعيد المسافة وبأو كالنِّاء البعيد حكماً كالسَّاهِي ، ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله : (وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي) والداني هو لقريب وذكر له حرفاً واحداً وهو الهمزة نحو أزيد أقبل ، ثم أشار إلى المندوب فقال : (وَوَا لِمَنْ نُدِبُ) ﴿أو يا﴾ فذكر للمندوب حرفين «وا» و«يا» نحو : «وازيداه» و«يا زيداه» فعمم أن «يا» ينادى بها المندوب وغيره وأن «وا» لا ينادى بها إلا المندوب . ثم قال :

(وَفَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ) غير وا هو يا يعني أن يا إذا لم تكن قرينة تبين البدئة جتنب وتعينت ولأنها لا لبس فيها . ثم إن المنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله :

وَعَبِيرٌ مَدْبُوبٌ وَمُضْمَرٌ وَمَا جَا مُنْتَمَاتًا فَذُبُورِي فَاغْلَمَا

فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكرت أما المندوب والمستعاث فإن المقصود فيهما مد الصوت والحذف ينافي ذلك وأما المضممر فيمتنع معه الحذف لأنه يفوت معه الدلالة على النداء إذ هو ذال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة سائر المناديات ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك الكرة واسم الإشارة فأخرجه بقوله :

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْحِنْسِ وَالْمُشَارَةِ قَلَّ وَمَنْ يَمْتَنِعُهُ فَاَنْصُرْ عَادَةً

الإشارة إلى حذف حرف النداء وفهم من البيت أن في حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (ومن يمنعه فانصر عاذله). فعاذل المانع يجير وعادله اسم فاعل من عذل إذا لام وذاله معجمة ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله: ثوبى حجر، أى يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

١٥٧- بمثلك هذا لوعة وغرام

أراد يا هذا وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو ﴿يُوسُفُ أَصْرَطُ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] والمضاف نحو ﴿رَبِّ اغْبِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١] والموصول نحو من لا يزال محسناً أحسن إلى والمطول نحو طالماً جبلاً أقبل وأى نحو أيتها المؤمنون. وذلك مبتدأ وخبره قل، وفي اسم متعلق بقل ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله، ثم إن المنادى على قسمين مبنى على الضم ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَأَبْنِ الْمُسَمَّرُفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَاً عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدَاً

يعنى أن حكم المنادى المعروف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء وشمل قومه المعروف ما تعرف قبل النداء نحو يا زيد وما تعرف في النداء نحو يا رجل والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال في نحو يا رجال مفرد لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به، وفهم من قوله: (على الذى فى رفعه قد عهدا) أنه إذا كان مبنى على الألف فتقول يا زيدان وإن كان جمع مذكر مبنى على الواو نحو يا زيدون والمعرف مفعول بآبن وكان حرفه أن يقدم المنادى لأن المعروف نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذى متعلق بآبن. ثم قال:

(وَأَوْثِرِ أَتْهِمَامَ مَا بَتُّوْا قَبْلَ النَّدَا)

(١٥٧) صدره:

إِذَا هَمَلْتُ عَنِ لَهَا قَالَ صَاحِبِي

والبيت من الطويل، ومرئى الرمة في ديوانه ص ١٥٩٢، والدرر ٢٤/٣، وشرح التصريح ١٦٥/٢، وشرح حمدة الحفاظ ص ٢٩٧، والمقاصد الحوية ٢٣٥/٤، وجمع الهوامع ١٧٤/١، وبلاسة في أوضح المسالك ١٥/١، وشرح الأشموني ٤٤٣/٢، ومغنى اللبيب ٦٤٦/٢.

و شاهد فيه قوله: هذا يريد: يا هذا، فحذف حرف النداء قبل اسم الإشارة وهذا حائر عند الكوفيين وضروري عند البصريين.

يعنى أن الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم نودي بناؤه على الضم نحو يا هذا ويا برق
سحره ويظهر أثر تقديم الضم إذا أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز على الظاهر الضم فنقول يا سبيوه
الغريف والغريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم وإلى ذلك أشار بقوله : (وَلْيَجْزُ مُجْرَى
ذِي بِنَاءٍ جَدِّدًا) أى ويجرى فى المستوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذى جدد بناؤه أى حدث
النداء ثم أشار إلى التالى فقال : (وَالْمُفْرَدَ الْمَكْثُورَ وَالْمُضَافَا • وَشِبْهَهُ انْصَبَ) المفرد المكسر هو
الكرة غير المقصودة كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدى لأنه لم يناد رجلاً بعينه ومثال المضاف يا
عبد الله ويا غلام زيد والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعاً نحو يا حسناً
وجهه أو نصباً نحو يا طالعاً جبلاً أو فى المجرور نحو يا ماراً بزيد أو كن معطوفاً ومعطوفاً عليه
نحو يا ثلاثة وثلاثين فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لأن المنادى مفعول بفعل محذوف
تقديره أنادى ولا خلاف فى وجوب نصبها وإليه أشار بقوله : (عَادِمًا خِلَافًا) والمفرد مفعول
مقدم بانصب وعادماً حال من الصمير المستتر فى انصب . ثم قال :

وَنَحْوُ رَيْدٍ ضُمُّ وَافْتَحْنُ مِنْ نَحْوِ ارْتِدُّ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

يعنى أن ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط : الأول
أن يكون علماً كزيد من المثال . الثانى أن يكون موصوفاً بابن . الثالث أن يكون ابن مضافاً إلى
علم كسعيد من المثال . الرابع أن لا يفصل بينهما فاصل أى بين المنادى وصفته . الخامس أن
يكون المنادى ظاهر الضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم
وهو أيضاً مطلوب لافتحن ومن نحو متعلق بضم وتهن مضارع وهن بمعنى ضعف ولهم منه
أنه إن لم يكن المسمى علماً ولا مضافاً إليه ابن وجب البناء على الضم على ما يقتضى أصل
المنادى المفرد وقد صرح بهذا المفهوم فقال :

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْأَبْنُ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْأَبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُبِمَا

فمثال كون المنادى غير علم يا رجل ابن سعيد ومثال كون المضاف إليه ابن غير علم يا زيد
ابن أحياء . والضم متداً وخبره قد حتما وإن لم يل شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قد
حتماً إن لم يل مهر متحتم ويجوز أن يكون قد حتماً جواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم
واستعنى بالصمير الذى فى حتم فى الربط لأن جملة الضم والشرط يستغنى فيهما بضمير
واحد لتزويلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف . ثم قال :

وَأَضْمُ أَوْ أَنْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنًا

يعنى أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للنساء، وهو العلم والكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتنوينه، فمثال الضم قوله:

١٥٨. سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ومثال النصب قوله:

١٥٩. صَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّكَ الْأَوْقَى

والمختار عند الخليل وسيبويه الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باختياره، وينبغي أن يعتقد أنه عند من يرى الضم مع التنوين مبنى، وعند من نصب معرب. وما مفعول بانصب وهو مطلوب أيضًا لاضم فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها نونًا واضطرارًا هو تعليل لنونًا ومما يتعلق بنون وما المجرورة بمن موصولة واستحقاق ضم مبتدأ ويُنَّا خبره والجملة صلة لما وله متعلق بيينا. ثم قال:

(١٥٨) البيت من الوافر، وهو للأخوص في ديوانه ص ١٨٩، والأعشى ٢٣٤/١٥، وغزاة الأدب ٢/١٥٠، ١٥٢، ٥٠٧/٦، والدرر ٢١/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/٦٠٥، ٢/٢٥، وشرح النصريح ٢/١٧١، وشرح شواهد المعنى ٢/٧٦٦، والكتاب ٢/٢٠٢، وبلائية في الأرمية ص ١٦٤، والأشياء والنظائر ٣/٢١٣، والإنصاف ١/٣١١، وأوضح المسالك ٤/٢٨، والنجى الدانى ص ١٤٩، والدرر ٥/١٨٢، ووصف المباني ص ١٧٧، ٣٥٥، وشرح الأشموني ٢/٤٤٨، وشرح شذور الذهب ص ١٤٧، وشرح ابن حنبل ص ٥١٧، ومجس نعلب ص ٩٢، ٥٤٢، والمحتجب ٢/٩٣.

وانشده فيه قوله «يا مطر» والقياس: يا مطر بالبناء على الضم، لأنه مفرد علم، ولكن الشاعر نونه اضطرارًا لإقامة الوزن.

(١٥٩) البيت من الحفيف، وهو لمسهل بن دبيعة في غزاة الأدب ٢/١٦٥، والدرر ٣/٢٢، وسقط اللآلى ص ١١١، ولسان العرب ١٥/٤٠١ (وقى)، والمقاصد الحوية ٤/٢١١، والمقطب ٤/٢١٤، وبلائية في وصف المباني ص ١٧٧، وشرح صناعة الإعراب ٢/٨٠٠، وشرح الأشموني ٢/٤٤٨، وشرح النصريح ٢/٣٧٠، وشرح شذور الذهب ص ١٤٦، وشرح ابن حنبل ص ٥١٧، وشرح المعامل ١٠/١٠، والمصنف ١/٢١٨، وجمع الهوامع ١/١٧٣.

ويروى صدر البيت:

رَفَعْتُ رَأْسَهَا إِلَى وَقَالَتْ

والشاهد قوله «يا عديا» حيث نصبه للضرورة الشعرية، وحق البناء على الضم لأنه علم.

(وباضطرارٍ خُصَّ جمعُ يا وأل) يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل إلا في الضرورة كقوله:

من أجلك يا التي تيمت قلبي

وقوله

١٦٠. فيا الغلامان اللدان فرا

ثم استثنى من ذلك لفظة «الله» والجملة الاسمية المصدرة بأل فقال:

(إلا معَ اللهِ ومعَكِي الجُلّ) فيجوز في الاختيار يا الله بقطع الهمة ووصلها للزوم أن له حتى صارت كأنها من نفس الكلمة ويا الرجل منطلق إذا سميت به رجلاً لأن أل من جملة المسمى به. ثم قال. (والأكثر اللهم بالتعويض) يعني أن الأكثر في نداء لفظة الجلالة اللهم بميم مشددة مزيدة آخرًا عوضًا من حرف الداء وفهم منه أن قولهم يا الله وإن كان جائزًا في الاختيار دون اللهم في الكثرة وقد جاء في الشعر الجمع بين النداء والميم وإليه أشار بقوله: (وشدَّ يا اللَّهُمَّ في قُرْبِي) وجه شدوذه أنه جمع بين العوض والمعوّض منه، ومنه قوله:

١٦١. إني إذا ما حدثت المأ أقول يا اللهم يا اللهم

والقريض: الشعر.

(١٦٠) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠، والإنصاف ١/٢٣٦، والدرر ٣/٣٠، وحرارة الأدب ٢/٢٩٤، وشرح ابن عقيل ص ٥١٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٩، وشرح المفصل ٢/٩، واللامات ص ٥٣، واللمع في العربية ص ١٩٦، والمقاصد الحوية ٤/٢١٥، والمقتضب ٤/٢٤٣، وجمع الهوامع ١/١٧٤. والشاهد فيه قوله. «فيا الغلامان» حيث جمع حرف النداء وأل، في غير لفظ الجلالة وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية

(١٦١) الرجز لأبي حرائش في الدرر ٣/٤١، وشرح أشعار الهدليين ٣/١٣٤٦، والمقاصد الحوية ٤/٢١٦، ولأمية ابن أبي الصلت في حرارة الأدب ٢/٢٩٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٢، والإنصاف ص ٣٤١، وأرضح المسالك ٤/٣١، وجرار الأدب ص ٩٦، ووصف المباني ص ٣١٦، وسر عنانة الإعراب ١/٤١٩، ٢/٤٣٠، وشرح الأشموني ٢/٤٤٩، وشرح ابن عقيل ص ٥١٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٠١، ولسان العرب ١٣/٤٦٩، ٤٧٠، (آله)، واللمع في العربية ص ١٩٧، والمختضب ٢/٢٣٨، والمقتضب ٤/٢٤٢، وبنو جرير أبي زيد ص ١٦٥، وجمع الهوامع ١/١٧٨

والشاهد فيه قوله «يا اللهم» مجمع بين «يا» والميم المشددة في «اللهم» وهذا ضرورة عند النصارى، أما الكويميون فتمسكوا بهذا وأمثاله، لينتهيوا إلى أن الميم المشددة في «اللهم» ليست عوضًا من «يا» التي للتنبيه في النداء، إذ لو كانت كذلك لما جاز أن يجمع بينهما، لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان

فصل

في تابع المتنادي

تَبِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافُ دُونَ أَلْ الزَّيْمَةُ نَصْبًا كَأَيْدُ ذَا الْحَيْلِ

شمل قوله تابع جميع التوابع ، والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي وشمز
 ذى الضم العلم والمكرة المقصودة والمضاف نعت لتابع وخرج به التابع الممرود ودون أَلْ
 خرج به المضاف المقرون بأل وقوله ألزمه نصباً يعنى فى التابع المستوفى للشروط وذلك إذا
 كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافاً مجرداً من أَلْ فمثال ما استوفى الشروط فى
 وجوب النصب وهو نعت يا زيد ذا الحيل ومثاله وهو توكيد يا زيد نفسه ويا تميم كلهم ومثاله
 وهو عطف بيان يا زيد هاند الكلب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع
 وإلى ذلك أشار بقوله : (وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ) فمثال النعت يا زيد الظريف والظريف ومثال
 عطف البيان يا زيد قعة ومثال التوكيد يا تميم أجمعون ومثال المضاف المقرون بأل يا زيد
 الحسن الوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول بفعل مضمر من
 باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت لتابع ودون متعلق بالاستقرار على أنه حال من
 تابع ونصباً مفعول ثانٍ لألزمه والمفعول الأول الهاء وما مفعول بارفع وهو مطلوب لأنصب
 فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها سواء . ثم قال :

(وَأَجْمَلًا • كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلًا)

بمعنى أن عطف النسق والبدل إذا تبع المتنادي حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤه على
 الضم إن كانا مفردين ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان المتنادي مبنيًا على الضم أو مضمومًا
 فتقول يا أخانا وزيد ويا أخانا عمرو ويا زيد وأخانا ويا عمرو صاحبنا . وسبب ذلك أن البدل
 فى بنية تكرار العامل وحروف العطف بمنزلة العامل فإذا كررت حرف النداء معها كان
 كالمبشرين لحرف النداء . والألف فى أجملاً بدلاً من نون التوكيد الخفيفة ونسَقًا وبدلاً
 مفعول أول بأجملاً وكَمُسْتَقِلٍّ فى موضع المفعول الثانى لأن معنى أجملاً صير . ثم إن
 المعطوف عطف نسق إذا كان مقرونًا بأل ففيه وجهان وإلى ذلك أشار بقوله :

وإن يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا تُنْقِى فِقِيبٌ وَجْهَانِ رَرْقَعٌ يَنْتَقِى

يعنى أن المعطوف عطف النسق إذا كان مصحوباً لآل يجوز فيه وجهان الرفع والنصب، والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله: (ورفع ينتقى) وعلم أن ثانى الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم فى بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يا زيد والحارث والحارث، وعنه قوله:

١٦٢ - أَلَا يَرِيدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرًا فَقَدْ حَاوَرْتُمْ حَمَرَ الطَّرِيقِ

يروى برفع الضحاك ونصبه وفهم من قوله ورفع ينتقى أنه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازنى وإنما اختير لمناسبة الحركتين، ولما حكى سيبويه أنه أكثر فى كلام العرب من النصب، ومصحوب خبر يكن وما نسقا اسمها ويجوز العكس والأول أرجح وفيه وجهان جملة من مبتدأ وخبر وهى جواب الشرط ورفع ينتقى جملة من مبتدأ وخبر وهى مستأنفة ثم اعلم أن من المناديات أى ويلزم أن يوصف بأحد ثلاثة أشياء: آل وذا والذى، وقد أشار إلى الأول فقال:

وأيها مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى دَى الْمَرْبِ

يعنى أن أيا إذا كانت منادى لزم وصفها بمصحوب آل واجب الرفع نحو يا أيها الرجل وإنما لزم رفع وصفها وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير أى لإيهامها وهى نكرة مقصودة وإنما لزمها الهاء لتكون عوضاً مما تستحق من الإضافة، والأرجح فى ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب مصحوباً فأى مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم ييلزم وصلة منصوب على الحال من مصحوب آل وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب وبدى متعلق بيلزم وبعد فى موضع الحال والمضاف إليه بعد ضمير عائد على أى والتقدير وأيها يلزم مصحوب آل فى حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصحوب آل مرفوعاً على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها. ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله:

(١٦٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة فى الأزهية ص ١٦٥، والدرر ١٦٨/٦، وشرح قطر الندى ص ٢١٠، وشرح المفصل ١٢٩/١، ولسان العرب ٢٥٧/٤ (خمر)، والمجمع ص ١٩٥، ومعجم الهوامع ١٤٢/٢.
و شامد به قوله: «يا زيد والضحاك» حيث روى بنصب «الضحاك» ورفع، قد ذلك على أن المعطوف على المادى المبنى، إذا كان مرفوعاً، يجوز فيه وجهان. الرفع على لفظ المادى، والنصب على محله

(وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة أيها باسم الإشارة نحو يا أيهاذا الرجل وشمل المفرد والمثنى كقوله :

١٦٣. أَيُّهَا دَانُ كَلَّا رَادِيكُمَا وَدَعَانِي وَاغْلَا فِيمَا وَعَلُ

وبالموصول المصدر بأن كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحجر : ٦] ثم قال :

(وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ) يعني أن أي لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بعبر ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمرو ونحوه . ثم قال :

وَدُوْ إِشَارَةً كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يَغِيثُ الْمَعْرِفَةَ

يعني أن اسم الإشارة يجري مجرى أي في وجوب وصفه بما وصفت به أي من واجب الرفع بعرف بال أو الموصول المصدر بال فتقول يا ذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الذي كما تقول يا أيها الذي آمن فذا في هذا المثال ونحوه بمنزلة أي في التوصل إلى نداء ما فيه أل وفهم من قوله : إن كان تركها يغيت المعرفة ، أن اسم الإشارة قد لا يغيت المعرفة فلا يفنقر إلى وصف فتكون كسائر الأسماء المناديات كما إذا قلت يا هذا وأنت مقبل على رجل تعينه وهذا ليس من هذا الفصل . ثم قال :

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ بِشَيْئٍ ثَانٍ وَصُمُّ وَأَلْفُحُجُّ أَوَّلًا نُسَبُّ

يعني أن المنادى المبنى على الضم إذا تكرر وأضيف لما بعده وجب نصب الثاني لأنه مضاف وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الإتيان وفيه أقوال ودلت نحو قوله :

١٦٤. يَا تَيْمُّ تَيْمٌ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْفِيكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

(١٦٣) البيت من الرمل ، وهو بلا سببة في الضرر ٢٣/٣ ، وشرح الأشموس ٤٥٤/٢ ، وشرح شدور الذهب ص ١٩٩ ، وشرح حمدة الحافظ ص ٢٨١ ، ومجالس ثعلب ص ٥٢ ، والمقاصد الحرة ٢٣٩/٤ ، ٢٤١ ، وجمع الهوامع ١٧٥/١ .

والشاهد فيه قوله «أيها دَانُ كَلَّا» حيث وصف المنادى باسم الإشارة ، ولم يمت اسم الإشارة باسم محلي بالألف وبلام .

(١٦٤) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ص ٢١٢ ، والأرمية ص ٢٣٨ ، والأهاني ٣٤٩/٢١ ، وخرقة الأدب ٢٩٨/٢ ، ٣٠١ ، ٩٩/٤ ، ١٠٧ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، والضرر ٢٩/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ ، وشرح شواهد المحمى ٨٥٥/٢ ، وشرح المعصل ١٠/٢ ، والكتاب ٢٤٥٣/١ ، ٢٠٥ ، واللامات ص ١١١ ، ولسان العرب ١١/١٤ (أبي) ، والمقاصد لثعوبة ٢٤٠/٤ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، ورواد أبي زيد ص ١٣٩ ، وبلا سببة في الأشياء والمظالم ٢٠٤/٢ ، وأسالي ابن الحاجب ٧٢٥/٢ ، وجواهر الأدب ص ١٩٩ ، ٤٢١ ،

ومثله قوله يا سعد سعد الأوس ، وفهم من قوله نحو أن ذلك جائز في العلم وفي الكرة المقصودة نحو يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين ، وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن الوجهين وأرجعهما وفي نحو متعلق بيشطب وتصب مضارع مجزوم على جواب الأمر .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قولہ :

وَأَجْمَلَ مُنَادَى مَحْ إِنْ يُخَفِّ لِيَا كَعَبْدَ عِبْدِي عَبْدَ عِبْدًا عَبْدِيَا

شمل قوله منادى الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله صح فإنه في النداء كحالته في غير النداء وعلم أن يا في قوله ليا ياء المتكلم إذ لا يضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات الأولى يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسر عنها وهي أفصحها الثانية يا عبدى بإثبات الياء الساكنة . الثالثة يا عبد بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة . الرابعة يا عبدا بقلب الياء ألفاً وإثباتها . الخامسة يا عبدى بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها في النظم على الترتيب هي القوة والضعف بل على ما سمح به الوزن ، وأصحها حذف الياء وإبقاء الكثرة ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها ألفاً ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهي باؤه على النظم كقوله تعالى : ﴿وقل رب احكم بالحق﴾ في قراءة . وفي قوله كعبد إلخ البيت فائدتان . إحداهما التنبيه على اللغات المذكورة والأخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخفيف وذلك مفهوم من المثال احترازاً مما فيه الإضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما إضافته للتخفيف فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان إثبات الياء متحركة أو ساكنة ومنادى مفعول أول ما جعل وصح في موضع الصفة له والمفعول الثاني كعبد إلى آخر البيت وإن يضاف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه . ثم إن المنادى

• وحزقة الأدب ٨/ ٣١٧، ١٠/ ١٩١، ووصف المباني ص ٢١٥، وشرح الأشموبى ٢/ ٤٥٤، وشرح ابن عسلى ص ٥٢٢، وشرح المعصل ٢/ ١٠٥، ٣/ ٢١، ومعنى اللب ٢/ ٤٥٧، وجمع الهوامع ٢/ ١٢٢ والشاهد فيه قوله «يا تيم تيم حدى» حيث أفهم «تيم» الأول وما أضيف إليه، معاملة لثانى فى مع شوبى معاملة الأول ويحور أن يُفهم «تيم» الأول على أنه مبادئ علم والثانى يدلّته

إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن
أخي ويا ابن عاصبي إلا إذا كان ابن أم وابن عم وإلى ذلك أشار بقوله :

ومنع أو كسر وحذف الياء استمر في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر

يعنى أن يا ابن أم ويا ابن عم يجوز في كل واحد منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن أم ويا
ابن أم وقرئ بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالهما وفهم من قوله استمر اطراد ذلك
وعدم اطراد غيره وهو إثبات الياء نحو يا ابن أمى ومنه قوله :

١٦٥. يا ابن أمى ويا شقيق نفسى

وقلبها أماً، ومنه قوله :

١٦٦. كن لى لا على يا ابن عمى

وفهم من تمثله يا بن أم وابن عم أن ذلك أيضاً مطرد في يا ابنة أم ويا ابنة عم إذ لا فرق ثم
ن من المضاف إلى ياء المتكلم يا أبى ويا أمى وفيه لغتان زالدتان على اللغات المتقدمة، وقد
أشار إليهما بقوله :

ولى النداء أبت أمى عرض وأكسر أو افتح ومن الياء ألتا عوض

فهم من قوله وفى النداء أن ذلك خاص بالنداء فلا يجوز قام أبت ولا جاءت أمى وفهم من
تعيين اللفظين أن ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض أن ذلك غير لازم لهما فإنه عرض بعد
اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم. وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أن الكسر
أكثر وفهم من قوله : ومن الياء ألتا عوض أنه لا يجمع بينهما لما علم من أنه لا يجمع بين العوض
والمعوض منه فلا تقول يا أبنى ولا يا أمتى، وقد جاء الجميع في ضرورة الشعر، قال :

(١٦٥) محرو.

أنت علفنى لدمر شديد

والبيت من الخفيف، وهو لأبى زيد في ديوانه ص ٤٨، والدرر ٥/ ٥٧، وشرح التصريح ١٧٩/ ٢، والكتاب
٢/ ٢١٣، ولسان العرب ١٠/ ١٨٢ (شقق)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٢، وبلاسية في أوضح المسالك
٤/ ٤٠، وشرح الأشموسى ٢/ ٤٥٧، وشرح لفظ الندى ص ٢٠٧، وشرح المعصل ٢/ ١٢، والمقنن
٤/ ٢٥٠، وجمع الهوامع ٢/ ٥٤.

والشاهد فيه قوله «يا ابن أمى» حيث أثبت ياء المتكلم وهذا قليل، فالعرب لا تكاد تثبت إلا لضرورة

(١٦٦) الرحر ملاسية في المقاصد النحوية ٤/ ٢٥٠.

و شاهد فيه قوله «يا ابن عمى» حيث قلب الشاعر ياء الإضافة ألفاً، وهذا حائر

١٦٧- أيا أنسى لا ريت فينا هياما لنا أمل في العيش ما دمت أملا
وفي النداء متعلق بعرض وأبت وأمت مبتدأ وخبره عرض والتاء مستدأ وخبره عرض ومن
أيا متعلق بعرض .

أسماء لازمت النداء

هذه الأسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام : مسموع ، ومقيس ، وشائع غير
مقيس وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَقُلْ بَعْضُ مَا يُبْحَصُ بِالنِّدَاءِ لَوْ مَنَّانُ تَوْمَانُ كَسَدًا

فذكر ثلاثة ألفاظ الأول فل وهو كناية عن نكرة فإذا قلت يا فل فكأنك قلت يا رجل . الثاني
لومان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فإذا قلت يا لومان فمعناه يا عظيم اللامة . الثالث
نومان بفتح النون وواو ساكنة من النوم فإذا قلت يا نومان فمعناه يا كثير النوم . ثم أشار إلى
الثاني بقوله : (وَأَطْرَفًا) في سبب الأنثى وزن يا خبات) يعني أن بناء وزن فعال من كل فعل دال
على السبب مطرد فتقول يا خبات ويا فساق ويا لكاع ونحوه ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا
تعتقر فيه إلى السماع من العرب بل كل فعل دال على السبب يجوز أن ينسب منه هذا الوزن في
النداء . ثم قال :

(وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ) يعني بالأمر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثي نحو
نزال ودراك وضراب وإنما ذكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعول
الذي للسبب في الاطراد . ثم أشار إلى الثالث بقوله : (وَشَاعَ فِي سَبِّ الذَّكُورِ فُعَلٌ) يعني أن
فعل يجيء في سبب الذكور كما جاء فعال في سبب الأنثى إلا أن فعل غير مقيس وإليه أشار
بقوله : (وَلَا تَقِسْ) فمن المسموع من ذلك يا خبت بمعنى يا خبيث ويا غدر بمعنى يا غادر ويا
فسق بمعنى يا فاسق . واعلم أنه قد جاء جر فل المتقدم في الشعر وإليه أشار بقوله : (وَجُرُّ فِي
الشُّعْرِ قُلٌ) يعني أن قل قد جاء في الشعر مجروراً في غير النداء كقوله :

٦٠ البيت من الطويل ، وهو بلا سبة في شرح التصريح ١٧٨/٢ ، وشرح الأسموي ٤٥٨/٢ ، والمقاصد
المحوية ، ويروي «ما دمت هائلاً» بدل «ما دمت أملاً» .

١٦٨- في لَجَّة أَمْسِكَ قَلَانًا عَنْ قُلْ

وقوله وفل مبتدأ وخبره بعض وما موصولة وصلتها يخص وبالنداء متعلق بيخص ولؤمان نومان مبتدأ وكذا خبره وباقي الإعراب واضح .

الاستغاثه

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة ، وتتضمن الاستغاثه المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به . وذكر لها في هذا الباب حالتين : الأولى أن يجر المستغاث بلام مفتوحة . والثانية أن يزداد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار إلى الأول بقوله : (إِذَا اسْتَغَيْثَ اسْمٌ مَنَادَى خَفِضًا • بِاللَّامِ مَفْتُوحًا) يعني أن المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثه وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضممر . ثم مثل بقوله : (كَيْبًا لِلْمُرْتَضَى) وقد فهم من قوله إذا استغيث اسم أن استغاث متعد بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي قال الله تعالى : ﴿إِذَا تَطَهَّرْتَ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام : ٩] وفهم من قوله خفضًا أنه معرب بالجر وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً بأل وإعراب البيت واضح . ثم قال :

وَاصْخُ مَعَ الْمَغْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَيْ سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ شَيْئًا

يعني أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله :

١٦٩- يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لَا بَاسَ عُتُوهُمْ فِي ازْدِيَادِ

(١٦٨) الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص ٤٠٧ ، وخراتة الأدب ٣٨٩/٢ ، والدرر ٣٧/٣ ، وسمط اللآلئ ص ٢٥٧ ، وشرح أبيات سبويه ٤٣٩/١ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ ، وشرح المفصل ١١٩/٥ ، وشرح شواهد المعنى ٤٥٠/١ ، والصاحبي في لغة اللغة ص ٢٢٩ ، والطرائف الأدبية ص ٦٦ ، والكتاب ٢٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣ ، ولسان العرب ٣٥٥/٢ (بجج) ٣٢٤/١٣ ، ٣٢٥ (مل)، والمقاصد النحوية ٢٢٨/٤ ، وبلاسية في أوضح المسالك ٤٣/٤ ، وشرح الأشموني ٤٦١/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٢٧ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، والمقرب ١٨٢/١ ، ومعجم الهوامع ١٧٧/١ .

ويشهد به قوله : «من فل» حيث استعمل فيه كلمة «فل» في غير النداء ، فجرها بحرف الجر ، للضرورة ونيل الأصل «فلان» وحذفت الألف والنون للضرورة .

(١٦٩) البيت من البسيط ، وهو بلائية في أوضح المسالك ٤٦/٤ ، وشرح الأشموني ٤٦٢/٢ ، وشرح التصريح ١٨١/١٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٨ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/٤ .

ويشهد به قوله : «يا لقومي ويا لأمثال قومي» حيث جر المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة الفتح

وفي سوى التكرار ليا جىء باللام مكسورة كقوله :

١٧٠. ييكيك باء بعيد الدار معترب^١ باللكهول وللشسان لدعجب

ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفي سوى متعلق باتتيا والإشارة بذلك للتكرير
أى وفي سوى التكرير . ثم قال : (ولام ما استغيت عاقبت ألف) يعنى أن لام الاستغاة تعاقب
الألف فلا يجمع بينهما وفهم منه أن اللام غير لازمة لكون الألف تعقبها فتقول يا لزيد ويا
ريداً ولا يجوز يا لزيداً . ثم قال : (ومثله اسم ذو تعجب ألف) يعنى أن الاسم المتعجب منه مثل
المستغاث فيما تقدم فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو يا للعجب وأن تزداد آخره ألف
فتقول يا عجباً ومنه قوله :

١٧١. يا عجباً لهذه المليفة^٢ هل تدعى القوباء بالرويقة

وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هنا الباب لاشتراكهما فى الحكم وعاقبت خبر
والف مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن يكون ألف فعلاً
بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر ومثله مبتدأ
واسم خبره وذو تعجب نعت لاسم وألف جملة فى موضع الصفة للتعجب .

الندبة

هى بداء المتفجع عليه أو منه وهى من كلام النساء فى الغالب . قوله : (ما للمنادى اجعل^٣
لمندوب) يعنى أن حكم المندوب كحكم المنادى بضم إن كان مفرداً وينصب إن كان مضافاً
أو شبيهاً به فتقول وأزيد ووا ضارب زيد ووا طالعاً جبلاً . وما مفعول مقدم باجعل وهى
موصولة واقعة على أحكام المسادى السابقة وصلتها للمنادى ثم نبه على ما يمتنع فى الندبة

(١٧٠) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/ ٤٧ ، وخرانة الأدب ٢/ ١٥٤ ، والدرر ٣/ ٤٢ ،
ورصف المبانى ص ٢٢٠ ، وشرح الأسمونى ٢/ ٤٦٢ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص
٢١٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٩ ، ولسان العرب ١٢/ ٥٦١ ، ٥٦٣ (لوم) ، والمقاصد الحوية ٤/ ٢٥٧ ،
والمقتضب ٤/ ٢٥٦ ، والمقرب ١/ ١٨٤ ، وجمع الهوامع ١/ ١٨٠ .

والشاهد فيه قوله «وللشسان» حيث كسرت لام المستعجمات المعطوف لأنه لم تعد معه «باء» .

(١٧١) الرجز لابن قبان فى لسان العرب ١/ ٦٩٢ ، ٦٩٣ (قرب) ، وبلا نسبة فى إصلاح المطلق ص ٣٤٤ ، وجمهرة
الذمة ص ٩٦٥ ، ١٠٢٦ ، ١٢٣٣ ، والجنى اللقى ص ١٧٧ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨١ ، وشرح شواهد الشايع ص
٣٩٩ ، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٧٩١ ، وكتاب اللامات ص ٨٨ ، ومغنى اللبيب ٢/ ٣٧٢ ، والنصف ٣/ ٦١
والشاهد فيه قوله «يا عجباً لهذه» حيث جاءت اللام للتعجب والقوباء داء يعالج بالرقيق

بقوله: (وَمَا • نُكِّرَ لَمْ يَنْدَبْ وَلَا مَا أَتَاهَا) يعنى أن كل واحد من النكرة والمبهم لا يجوز أن يندب لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصائب وذلك غير موجود فيهما. وشمل قوله المصهم اسم الإشارة والموصول بصلة غير معين بها فلو كان الموصول به صلة مشهورة جاز أن يندب وإلى ذلك أشار بقوله: (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ) يعنى أن الموصول إذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب وقد مثل ذلك بقوله: (كَبُرَ زَمْزَمٌ يَلَىٰ وَأَمِّنُ حَفَرٌ) فتقول و من حفر بشر زمزم لتنزله في الشهرة منزلة العلم والذي حفر بشر زمزم عند المطلب بن هاشم. والموصول مفعول لم يسم فاعله يندب وبالذى متعلق بالموصول لا يندب وهو على حذف الموصول والتقدير ويندب الموصول بالوصل المشتهر وبشر منصوب عنى أنه مفعول مقدم بحفر ووا من مفعول يلى ثم قال:

(وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِلَةٌ بِالْأَلْفِ)

منتهى المندوب هو آخره وشمل العلم نحو وا زيدا والمضاف نحو وا عبد الملكا وعجز لمركب نحو وا معدى كربا وعلّم أن وصله بالالف جائز لا واجب من قوله قبل ما للمنادى جعل لمندوب. ثم قال: (مَثَلُهَا إِنْ كَانَ مِثْلُهَا حُذِفَ) يعنى أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفا حذف إذ لا يمكن اجتماع ألفين وفهم منه أن المحذوفة الألف التى آخر المندوب لا ألف لندبة لأنها تدل على معنى وهى الدلالة على الندبة. ومنتهى مفعول بفعل محذوف يفسره صله ومثلوها مبتدأ وخبره حذف. ثم قال:

كَذَلِكَ تَتَوَيْنُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ مِنْ صِلَةٍ أَوْ عِبَرِهَا بِلَتْ الْأَمَلِ

يعنى أن التنوين الذى فى آخر المندوب يحذف إذا لحقت ألف الندبة إذ لا حظ له فى الحركة وقوله من صلة نحو وا من حفر بشر زمزما وقوله أو غيرها شامل لآخر المفرد نحو وا زيدا وآخر المضاف إليه نحو وا غلام زيدا والمطول نحو وا طالعا جبلا ثم إن حق ألف الندبة أن يكون قبلها فتحة للمجانسة فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو وا غلام أحمدا وإن كانت كسرة أو همزة أبدلت فتحة لمكان الألف فتقول فى نحو رقاش وراقشا وفى رجل اسمه قام الرجل وراقم الرجل هذا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم فى اللبس، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوَّلَهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنُ الْمُنْحُ يَوْهَمَ لَا يَسَا

المراد بالشكل الحركة يعنى أنه إذا كان فى آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان فى إبداءهما فتحة ليس وجب إقرار الحركة وإبدال الألف بمجانس تلك الحركة فتقول فى نحو فتاه وا فتاهو وفى غلام أخيه وا غلام أخيهى إلا أنك لو أبدلتها فقدت وا فتاهوا غلام أخيها لالتبس بهاء الواحدة وفهم من قوله حتماً أن ذلك واجب . والشكل مفعول بفعل محذوف يفسره أوله ومجانساً مفعول ثانٍ لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرفاً مجانساً ومعمول مجانساً محذوف تقديره مجانساً للحركة السابقة . ثم قال :

(وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتِ إِنْ تَرُدْ)

يعنى أنك إذا وقفت على آخر المندوب فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف لتقول وا زيداه وفهم من قوله واقعاً أن ذلك لا يكون فى الوصل وفهم من قوله إن ترد أن ذلك جائز لا واجب وقد صرح بهذا المفهوم فقال : (وإن تشأ فالمد والها لا تزد) أى وإن تشأ فالمد كاف ولا ترد الهاء ، هذا ما حمّله عليه الشارح والمرادى فلا يندرج فيه إلا صورتان اجتماع الألف والهاء والاستغناء بالألف عن الهاء نحو وا زيدا . وعندى أن ضبط المد بالفتح على أنه مفعول والهاء معطوف عليه وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور : الأولى الجمع بينهما نحو وا زيداه وذلك مفهوم من قوله وواقعاً زد هاء سكت . الثانية الاستغناء بالألف عن الهاء نحو وا زيدا وهو مفهوم من قوله إن ترد . الثالثة الاستغناء عنهما معاً نحو وا زيد وهو مفهوم من قوله : وإن تشأ فالمد والها لا تزد ، أى لا تزد الألف والهاء وهذه الصور كلها جائزة فى الوقف وواقعاً حال من فاعل زد المستتر وهاء سكت مفعول بزد وإن ترد شرط محذوف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وإن تشأ شرط والفاء بعدها جواب الشرط والمد مستداً وحبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان والهاء مفعول مقدم بتزد فالجواب على هذه جملة اسمية ، والها لا تزد ليس فى شيء من الجواب بل هو مستأنف ، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا ترد والتقدير وإن تشأ فلا تزد المد والهاء . ثم قال :

وَقَسَائِلُ وَأَصْبَدِيَا وَأَصْبَدَا مِنْ فِى السُّدَا بِيَا دَا سُكُونِ ابْدَى

تقدم أن فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن جعلتها يا عدى بياء

ساكنة فإذا نددت على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا معنى قوله واعبد يا، والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول وا عبد، وهو معنى قوله وا عبدا وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهي معنى قوله: (من في النداء يا إذا سكون أبدى) وفهم منه أن باقى اللغات التى فى المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فيقال على لغة من قال يا عبد وا عبدا ليس إلا وفى لغة من قال يا عبدي وا عبديا وفى لغة من قال يا عبد وا عبدا، وقائل خبر مقدم ووا عبديا وا عبدا مفعول بقائل ومن مبتدأ وهى موصولة وصلتها أبدى وليا مفعول بأبدى وفى النداء متعلق بأبدى وإذا سكون حال من الياء والتقدير من أبدى الياء ساكنة فى النداء قائل وا عبديا وا عبدا.

الترخيم

الترخيم فى اللغة ترفيق الصوت وتليينه، وفى الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، قوله: (ترخيمًا حذف آخر المنادى) يعنى أن المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله: (كيا سعا فيمن دعا سعادًا) فأخر المنادى مفعول بالحذف وترخيمًا أجاز فى نصبه لشارح أن يكون مفعولًا فيكون التقدير احذف لأجل الترخيم أو مصدرًا فى موضع الحال فيكون التقدير احذف فى حال كونك مرخيمًا أو ظرفًا على حذف مضاف فيكون التقدير احذف وقت الترخيم وزاد المرادى وجهًا رابعًا وهو أن يكون مفعولًا مطلقًا قال وناصبه احذف لأنه يلاقيه فى المعنى وفيه نظر لأن الحذف أهم من الترخيم فلا يلاقيه فى المعنى ويحتمل عندى وجهًا خامسًا وهو أن يكون مفعولًا مطلقًا وعامله محذوف والتقدير رخيم ترخيمًا وقوله كيا سعا فيمن دعا أى فى قول من دعا فهو على حذف مضاف والمراد بدعا ندى ثم شرع فى بيان ما يجوز ترخيمه فقال: (وجوزته مطلقًا فى كل ما • أنت بالها) يعنى أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثًا بالتاء مطلقًا أى من غير شرط من الشروط المذكورة فى غير التاء فيرخيم علمًا نحو،

١٧٢- أفاطم مهلاً بعض هذا التدليل

ونكرة نحو:

١٧٣. جارى لا تستكرى عذرى

وثلاثيا نحو يا خول فى خولة وثنائيا نحو يا ثب فى ثبة. ثم بين حكم ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال: (وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا. بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ بَعْدُ) يعنى أنت إذا حذفت الهاء للترخيم وهر ما بقى بعد حذفها من الاسم المرخم أى لا تحذف منه شيئاً ولا تغيره والذي مفعول بفعل مضمر يفسره وفره ويحذفها متعلق برخم وبعد متعلق بوفره. ولما فرغ من ترخيم ذى الهاء شرع فى ترخيم المجرد منها: (وَاحْظِلًا • ترخيم ما مِنْ هَلَا قَدْ خَلَا) يعنى أن ما خلا من انتهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط:

أشار إلى الأول منها بقوله: (إِلَّا الرُّبَاعِيَّ لَمَّا فَوْقُ) فشمّل الرباعى الأصول كجعفر والثلاثى المزيد كيعمر وشمّل قوله فما فوق الخماسى الأصول كفرردق والمريد كسموأل والسداسى والسباعى ولا يكونان إلا مزيدين نحو مستخرج واشهباب وفهم منه أن الثلاثى لا يرخم وهو شامل للمحرك الوسط نحو عمر والساكن الوسط نحو عمرو.

ثم أشار إلى الشرط الثانى بقوله: (الْعَلَمُ) يعنى أن المنادى لا يرخم إلا إذا كان علماً وشمّل علمية الشخص نحو جعفر وعلمية الجنس نحو أسامة وفهم منه أن النكرة لا ترخم. ثم أشار إلى الشرط الثالث بقوله: (دُونَ إِصَافَةٍ) فلا يرخم المضاف ولو كان عدماً وشمّل الكنية كأبى بكر وغيرها كمبد شمس.

ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله: (وَأَسْنَادٌ مُتَمٌّ) يعنى أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نحره وفهم منه أن المركب تركيب مزح لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذى الإسناد فتقول فى معدىكرب يا معدى وقوله واحظلا فعل أمر من حظل يحظل بانظاء

والبيهت من الضرب، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢، والجنى الدانى ص ٢٥، وخمرانة الأدب ٢٢٢/١١، والذير ١٦/٣، وشرح شواهد المضى ٢٠/١، والمقاصد المحوية ٢٨٩/٤، وبلاسية من أوصح المسالك ٦٧/٤، ووصف الباتى ص ٥٢، وشرح الأشموى ٤٦٧/٢، ومضى الليب ١٣/١، وجميع الهوامع ١٧٢/١

والشاهد به قوله «أفاطم» يريد «أفاطمة» فرخمت، وهذا الترخيم كثير. (١٧٣) الرجز للمصاح فى ديوانه ٣٣٢/١، وخمرانة الأدب ١٢٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥، وشرح المفصل ١٦/٢، ٢٠، والمكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، ولسان العرب ٥٤٨/٤ (عذر)، والمقاصد المحوية ٢٧٧/٤، والمقتضب ٢٦٠/٤، وبلاسية من أوصح المسالك ٥٨/٤، وشرح الأشموى ٤٦٨/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٦.

والشاهد به حذف حرف النداء ضرورة من «جارى» وهو اسم تكرة قبل النداء لا يشعر، لا بحرف النداء، وإنما بطرد حذفه فى المعارف والأصل: يا جارية، لرحم المنادى.

المعجمة بمعنى امنع وألفه بدل من التون الخفيفة وترخيم معمول باحطلا وما موصولة وصلتها خلا ومن متعلق بخلا وإلا استثناء والرباعى منصوب على الاستثناء وما معطوفة بالهاء على الرباعى وهى موصولة وصلتها فوق وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه فما فوقه أى فوق الرباعى والعلم عطف بيان على الرباعى ودون إضافة متعلق بمحذوف على أنه حار من متم وإسناد معطوف على إضافة ومتم نعت لإسناد وهو اسم مفعول من أتممت . ثم قال . (ومع الآخر احذف الذى تلا) يعنى أنك إذا رخت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذى قبل الآخر لكن بأربعة شروط :

أشار إلى الأول منها بقوله : (إن زيدا) أى إذا كان زائداً فلو كان غير رائد لم يحذف نحو مختار ومنفرد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فنقول يا مختار يا منفا .

ثم أشار إلى الثانى بقوله : (لينا) أى ذالين وشمل حرف اللين الألف نحو شمال والواو نحو منصور والياء نحو قديل فلو كان حرف صححة لم يحذف وشمل المتحرك نحو سفرجل والساكن نحو قمطر فنقول فيهما يا سمرج ويا قبط .

ثم أشار إلى الثالث بقوله : (ساكنا) يعنى أن يكون حرف اللين ساكناً فلو كان متحركاً لم يحذف نحو هيخ وقور فيهما يا هبى ويا قنوب غير حذف .

ثم أشار إلى الرابع بقوله : (مكملأ أربعة فصاعداً) يعنى أن يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق فشمّل الرابع نحو منصور والخامس كمصايح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به أيضاً وفهم منه أنه لو كان ثالثاً لم يحذف نحو حماد وسعيد وشمود فلو كان ما قبل حرف البين غير مجانس له ففى حذفه خلاف أشار إليه بقوله :

(والخلف فى واو وياء بهما فتح فى) يعنى أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون وخرنيق فى حذفهما مع الآخر خلاف ممن حذف قال يا فرع ويا غرن ، ومن لم يحذف قال يا فرعو ويا غرنى وقوله مع الآخر متعلق باحذف وصلة الذى تلا والصمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف وفى تلا فاعل مضمر عائد على الآخر والذى صفة لمحذوف والتقدير احذف مع الآخر الحرف الذى تلاه الآخر وقوله إن زيد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وليتأ حال من الصمير فى زيد وهو مخفف من لين وساكننا نعت لينا ومكملأ نعت بعد نعت وأربعة مفعول لمكملأ وصاعداً معطوف على أربعة وإعراب ما بقى واضح . ثم قال : (والمعزّ احذف من مركّب) يعنى أن المركب تركيب مزج يحذف آخره وشمل ما آخره ویه نحو سيويه وما ليس آخره ویه نحو بعلك وما مسمى به من العدد المركب

نحو خمسة عشر فتقول يا سيب ويا بعل ويا خمسة . وأما المركب تركيب إسناد فإليه أشار بقوله : (وَقُلْ • تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ) قد تقدم في شروط الترخيم أن لا يكون جملة في قوله وإسناد منهم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه في باب الترخيم وذكرهما أن ترخيمه جائز بقلة . ثم أشار بقوله : (وَمَا عَمَرُو نَقْلًا) أي إن ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر العارسي ، وكتبته أبو بشر ولم يذكر الناظم سيبويه في هذا الرجز إلا في هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وإنما نقله سيبويه في باب النسب قل تقول في السب إلى تأبط شرًا تأبطى لأن من العرب من يقول يا تأبط وكأنه إنب معه في الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها . ثم اعلم أن في الترخيم لغتين وقد أشار إلى إحداهما فقال :

وَإِنْ نَوَيْتَ بَحْذَ مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ الْفُ

يعنى أنك إذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذي قبله على حاله قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر وشمل قوله بعد حذف ما حذف منه حرف نحو يا جعف في جعفر وما حذف منه حرفان نحو يا مرو في مروان وما حذف منه كلمة نحو يا بعل في بعلبك وشمل الباقي ما كان ساكنًا نحو يا قعط في قعطر ومضمومًا نحو يا منص في يا منصور ومكسورًا نحو يا حار في حارث . ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال :

وَأَجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَرِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَامًا

أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فينبغي بناؤه على الصم فتقول في قعطر يا قعط وفي جعفر يا جعف وفي حارث يا حار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو والضمير في واجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف وكما في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككون الآخر متممًا وضمة وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله كما لو إلا هدمًا . ثم أشار إلى ما يظهر به الفرق بين اللغتين ، فقال :

فَسَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودِيَا ثَمُودِيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِبَا

يعنى بالاول لغة من نوى فتقول على اللغة الاولى فى ترخيم ثمود يا ثمود لان الواو فى حشو الكلمة لشية المحذوف وتقول على لغة من لم ينو يا ثمى بالياء لعدم النطير اذ ليس فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضمة كسرة كما فعلوا فى اذل جمع دلو وأصله اذلو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة . ثم أشار إلى مثالين مبينين على اللغتين فقال :

والتزم الأول فى كَسَلَمَة وجوز الوجهين فى كَسَلَمَة

الاول هى لغة من نوى فإذا رخصت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء العارقة بين لمذكر والمؤنث قلت يا مسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينو فتقول يا مسلم لثلا يلتبس بالمذكر وأما نحو مسلمة بفتح الميم الاولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يا مسلم بفتح الميم ويا مسلم بضمها والاول صفة لمحذوف والتقدير والتزم الوجه الاول . ثم قال :

ولا يضطر أَرِخْمُوا دُونَ نَدَا ما للنداء يصلح نحو أحمدًا

يعنى أنه يجوز الترخيم فى غير النداء إذا كان للضرورة وفهم منه أنه لا يكون فى الاختيار . وقوله ما للنداء يصلح يعنى أنه لا يرخم فى غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء أى لمباشرة حرف النداء نحو أحمد فلز كان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم لا فى الضرورة ولا فى غيرها نحو الرجل وفهم من إطلاقه أنه يرخم على اللغتين السابقتين أما ترخيمه على لغة من لم ينو فمجمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه .

الاختصاص

إما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به فى اللفظ وإلى ذلك أشار بقوله .
(الاختصاص كنداء دُونَ يَا) يعنى أن الاختصاص شبيه بالنداء وفهم منه أنه ليس منادى وفهم من قوله دُونَ يَا أنه لا يصحب حرف النداء ثم مثل فقال : (كأبها الفنى ياتر أرجوياً) وفهم من مثال أن أب لا توصف باسم الإشارة ولا بالمرصول كما فى النداء وفهم من قوله ياتر أرجوياً أنه لا بد أن يتقدمها كلام وأن الكلام الذى يتقدمها لا بد أن يكون فيه ضمير المتكلم فهم ذلك

من قوله يؤثر أرجونياً ثم إن الاختصاص يكون فيه الاسم مقروناً بآل أو مصافاً، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَقَسْدُ بَرِي دَا دُونَ أَيِّ تِلْوَا لَ كَمَثَلِ نَحْنُ الْعَرَبِ أَسْحَى مِنْ نَذَلِ

يعنى أن الاختصاص يكون بالاسم المقرون بآل وليس معه أى وفهم من المثال أنه لا بد أن يتقدمه ضمير متكلم مرفوعاً بالابتداء كقولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ولم ينبه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه الصلاة والسلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» ومع هذا فقد أجمعت النظم بهذا الباب إذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والإعراب. وحاصله أن المختص على قسمين قسم مبنى على الضم وهو أيها العتي ونحوه وبى لشبيهه بالمنادى لفظاً وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فإذا قلت أنا أعمل كذا أيها الرجل فتقدير عامده أخص بذلك أيها الرجل والمراد بآيها المتكلم نفسه وقسم معرب نصباً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف فنحن مبتدأ وخبره أقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك المضاف نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فنحن مبتدأ وخبره لا نورث ومعاشر الأنبياء مفعول بفعل واجب الحذف وفى قوله الاختصاص كنداء إشعار بأنه منصوب بفعل واجب. لإضمار كالمنادى لشبهه به.

التحذير والإغراء

التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه. والإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به فى أنهما منصوبان بفعل لا يظهر؛ ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء: الأول إياك وأخواته. الثانى ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب. الثالث ذكر المحذر منه، وقد أشار إلى الأول فقال:

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَتَخَوُّهُ نَصَبَتْ مُحِذَرٌ بِمَا اشْتَارُهُ وَجَبَتْ

يعنى أن قولك إياك والشر ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو إياكما والأسد وإياكم والمخالفة. وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطباً ولا يكون بضمير الغائب إلا فى الشذوذ على ما سيأتى. وفهم منه أن العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل وهو محتج فى غير باب ظن وأحواتها فإياك والشر ونحوه معمول بنصب ومحذر فاعل بنصب وبما متعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهى واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. ثم اعلم أن إياك وأحواته تستعمل فى التحذير معطوفاً عليها كما تقدم، ودون عطف، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ودون عطف إذا أنسب) الإشارة بهذا للنصب بإضمار فعل لا يظهر يعنى أن إياك وأحواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو: إياك من الشر. وإذا معمول بأسب ودون وإياها متعلقان بأنسب. ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله:

(وما • سواه ستر فعله لن يلزما) فشمل قوله وما سواه النوعين أعنى ما تاب عن إيا من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه وقوله ستر فعله لن يلزما يعنى أنهما منصوبان بفعل مضمر ويجوز إظهاره فتقول رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف وبتك إظهاره فتقول نح رأسك ونحوه وتقول فى المحذر منه الأسد ولك إظهار العامل فتقول احذر الأسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله: (إلا مع العطف أو التكرار) فالعطف نحو رأسك والحائط والتكرار نحو الأسد الأسد وقد مثله بقوله: (كالهَيْبَمَ الصَّيْغَمَ يا ذا السَّارَى) والهيغم الأسد والسارى اسم فاعل من سرى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الحروف من الضيغم وإنما وجب حذف العامل مع إيا لكثرة الاستعمال وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل وما مبتدأ وصلته سواه وستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزما والجملة خبر الأول وستر بفتح السين مصدر ستر والستر بكسرهما هو الشيء الذى يستر به والمراد هنا الأول وقوله إلا إيجاب لن ومع متعلق بيلزم وذا فى قوله يا ذا السارى منادى والسارى صمته. ثم قال: (وشذ إياى وإياه أشد) قد تقدم أن إياك فى التحذير تكون للمخاطب حالاً وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب وأشد منه أن يكون للغائب كقول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب. ثم قال:

(وهن سبيل القصد من قاس انتبذ) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك في لمتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه متبذناً أي مطروحاً وإيائى فاعل وشد وإياه مبتدأ وخبره أشد وحذف من مع أشد والتقدير وإياه أشد من إيائى ومن قاس مبتدأ وخبره انتبذ وعن سبيل متعلق بانتبذ، وما خرج من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

رَكْمٌ حَذَرٌ بِلَا إِيَّا أَجْعَلَا مُغَرِّى بِهِ فِى كُلِّ مَا قَدْ فَعَلَا

قد تقدم حذف الإغراء يعنى أن المغرى حكمه حكم المحذر فى جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:

١٧٤. أَحَاكَ أَحَاكَ إِنْ مِنْ لَا أَحَا لَه كَسَاعَ إِلَى الْهَيْبِ بِعَبْرِ سِلَاحِ

أو معطوفاً عليه كقولك: الأهل والولد، وبفعل جائز الإضمار فى غير العطف والتكرار نحو أحاك فيجوز الزم أحاك وقد فهم من كلامه هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر وهو مصرح به فى الترجمة والمحذر منه وهو مفهوم من قوله: والشر والمحذر وهو مصرح به فى قوله محذر، والمحذر به وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله بما استناره وجب. وألف اجعلا بدل من نون التوكيد اخفيفة ومغرى مفعول أول لاجعلا وكمحذر فى موضع المفعول الثانى وبلا متعلق باجعلا.

أسماء الأفعال والأصوات

إنما ذكر أسماء الأفعال بعد التحذير والإغراء لأن بعض أسماء الأفعال معرى به نحو: عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب البصريين قوله:

(١٧٤) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي فى ديوانه ص ٢٩، والأعاني ١٧١/٢٠، ١٧٣، وخرانة لأدب ٣/٦٥، ٦٧، والدرر ١١/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/١، وشرح التصريح ١٩٥/٢، والمقاصد الحوية ٣٠٥/٤، ولمسكين أو لابن هرمة فى فصل المقال ص ٢٦٩، ولقيس بن عاصم فى حماسة البحترى ص ٢٤٥، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي فى الحماسة البصرية ٦٠/٢، وبلاسية فى أوضح المسالك ٧٩/٤، وتحليص الشواهد ص ٦٢، والخصائص ٤٨٠/٢، والدرر ٤٤/٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٨، وشرح فطر الندى ص ١٣٤، والكتاب ٢٥٦/١. والشاهد فى وجوب الإضمار إذ كرر المغرى به، فـ «أحاك» يلزم حيه بتقدير بزم أحاك، و«أحاك» الكس بوكيد.

مَا يَابَ عَنْ فِعْلٍ كَثَّتَانِ وَصَّةٌ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهٌ وَمَمَّةٌ

شمل قوله ما ياب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفعل وخرج بالمثال اسم الفاعل والمصدر لأن معناه كشتان في كونه غير معمول ولا فصلة فهو تميم للحد وقد احتوى البيت على أربعة أسماء: الأول شتان وهو بمعنى بعد، وصه وهو بمعنى اسكت، وأوه وهو بمعنى اتوجع، ومه وهو بمعنى اكفف، وما مستداً وهو موصول وصيته ناب وعن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم فعل والجملة خبر الأول ثم إن اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله: (وما بمعنى الفعل كأمين كثر) يعني أن ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو فعال من الثلاثي كترال وليس من الثاني والثالث مقيس ومثل بأمين وهو بمعنى استجب ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: (وغيره كوى وهيهات نزر) يعني أن غير اسم الفعل بمعنى نزر أى قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله كوى ومعناه أتعجب، وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله هيهات ومعناه بعد. ثم أعلم أن من أسماء الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف، وقد أشار إليهما بقوله:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءِهِ عَلَيْكَ وَمَكْذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

فأتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف عليك بمعنى الزم وهو متعدي بنفسه كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] وبالباء نحو عليك يزيد ودونك بمعنى خذ كقولك دونك زيداً أى خذ زيداً وإليك بمعنى تنح ويتعدي بعن نحو إليك عنى أى تنح عنى وهذا النوع مسموع والمسموع منه أحد عشر لفظاً الثلاثة المذكورة وكذلك كما أنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك. والفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك مبتدأ وخبره في موضع خبر الأول ودونك مبتدأ وخبره مكذا وما للتنبيه ثم قال:

(كَلِمًا رُوِيْدَ بَلَّةٌ نَاصِبِيْنِ)

يعنى أن رويد وبلة من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين كقولك رويد زيداً وبلة عمرواً فلتر خفضاً ما بعدهما كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله: (ويعملان الخفض مصدرين) نحو رويد زيد وبلة عمرو ومعنى رويد إذا كان اسم فعل أمهل وإذا كان مصدرأ إمهالاً ومعنى بلة إذا

كان سم فعل دع وإذا كان مصدرًا تركنا، وفهم منه أن الفتحة في رويد وبله فتحة بناء لأن أسماء الأفعال كلها منية وإذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب لأن المصادر معرفة، وفهم من قوله مصدرين أنه يجوز فيهما التوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف ورويد وبله مبتدآن والخبر في كذا وناصبين حال من الضمير المستتر في المجرور، الواقع خبراً ومصدرين حال من فاعل يعملان والضمير في يعملان عائذ على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى ثم قال: (وما يما تثوب منه من عمل * لها) يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال لشي بمعاها وترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو هيهات ريد ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كان أمراً نحو يزال وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو عليك يزيد وتنصب المفعول إن كان متعدياً نحو يزال زيداً ثم قال: (وأخر ما الذي فيه العمل) يعني أنها فارتقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يقال في يزال زيداً؛ زيداً نزال، وما مبتدأ وهو موصول وصلته لم وما المجرورة باللام موصولة أيضاً وصنته ثوب وعنه متعلق بثوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الأولى والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور والضمير العائد على ما الثابتة الهاء في عنه والتقدير والعمل الذي استقر للأفعال لشي ثابت أسماء الأفعال عنها مستقر لها أي لأسماء الأفعال، والظاهر أن «ما» في قوله ما الذي فيه العمل زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن الذي بعدها موصولة ولو قال وأخر الذي فيه العمل لكان أجود لسقوط الاعتداد عن ما وليس في قوله عمل إبطاء مع قوله عمل لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة. ثم قال:

وَأَحْكُمُ بِتَنكِيسِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا وَتَغْرِيفِ مِوَاهِ يَسْ

يعني أن ما نون من أسماء الأفعال نكرة وما لم يون منها معرفة فتقول صة ومة فيكونان معرفتين وصة ومة فيكونان مكرتين ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنزال فإنه لم يسمع فيه تنوين وما يلزم التنكير كواها وهذا التوين الذي يسميه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات، وهي نوحان أحدهما ما خطب به ما لا يعقل إما لجره كمدس للبغل وإما لدعائه كأول للفرس، والآخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق في صوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف وقد أشار إلى النوعين السابقين فقال:

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

يعنى أن ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل فى صحة الاكتفاء به يجعل صوتاً وشمل قوله ما خوطب ما كان للزجر كعذس وما كان للدعاء كأوفان كليهما يخاطب به ما لا يعقل . وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بخوطب والضمير فى به عائد على الموصول وما بعد خوطب مفعول لم يسم فاعله وهى موصولة أيضاً وصلتها لا يعقل والضمير العائد عليها الفاعل يعقل ويجعل خبر المبتدأ وصوتاً مفعول ثانٍ يجعل وهو على حذف مضاف أى اسم صوت . ثم أشار إلى النوعين الآخرين بقوله :

(كلما الذى أجدى حكاية كَقَبْ)

يعنى من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أى أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ما كان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولصوت غير الحيوان كَقَبْ . ثم قال : (وَالزَّمْنَا النَّوْعَيْنِ لِهَؤُلَاءِ وَجَبْ) يعنى أن البناء لازم فى النوعين ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعى أسماء الأصوات وأن يريد بهما أسماء الأفعال وأسماء الأصوات وهو أجود لشموله جميع الباب إذ البناء فى جميع ذلك لازم وقوله : (فهو قد وجب) تنميط للبيت لصحة الاستعناء عنه بقوله : والزَّمْنَا .

نونا التوكيد

قوله :

لِلْفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِنَوْنَيْنِ هُمَا كُنُونِي أَذْعَبْنِ وَأَقْصِدْنِي هُمَا

يعنى أن الفعل يؤكد بنونين أحدهما ثقيلة كالنون فى اذعن والأخرى خفيفة كالنون فى اقصدنهما ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فإذا قلت اضربن ففيه توكيد لا ضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد وأوهم قوله للفعل شمول جميع الأفعال فأزال الإبهام بقوله :

يُؤَكِّدَانِ الْفِعْلَ وَيَفْعَلْنَ آيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا هُمَا نَالِيَا

أَوْ مُشَبِّهًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا

يعنى أن هذين النونين لا يؤكدان جميع الأعمال بل يؤكدان ما ذكر، وذلك الأمر بصيغة
افعل وشمل قوله افعل الأمر والدعاء لأنه أمر فى المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد
والواحدة والاثنتين والجمع مذكرين أو مؤنثين فنقول اضربين يا زيد واضربين يا هند واضربن
واضربن واضربن ويؤكدان أيضاً المضارع بشروط: أولها أن يكون مستقبلاً وهو المراد
بقوله آتياً وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما. الثانى أن يكون ذا طلب
فشمل المقرون بلام الأمر نحو ليقومن ولا الناهية نحو لا تقومين وأداة التحضيض أو العرض
نحو هلا تقومين أو التمنى نحو ليتك تقومين أو الاستفهام نحو هل تقومين. الثالث أن يقع بعد
إن الشرطية المقرونة بإما نحو إما تترين وهو المراد بقوله أو شرطاً إما تالياً أى أو شرطاً تالياً
إما. الرابع أن يقع جواباً لقسم وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله أو مثلاً فى قسم مستقبلاً
وقوله توكيد مبتدأ وخبره فى المجزوء قبله ونونين متعلق بتوكيد لأنه مصدر وهم كوني
ادهمين إلى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة لكونى وافعل مفعول يؤكدان ويفعل معطوف
عليه وآتياً حال من يفعل وذا طلب حال بعد حال وشرطاً معطوف على ذا طلب وتاليً بحث
لشرط وما مفعول مقدم بتالياً ومثبتاً معطوف على شرط وفى قسم متعلق بمثبت ومستقبلاً
نمت لمثبت ويجوز أن يكون آتياً حال من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال ويكون ذا طلب حالاً
من الضمير المستتر فى آتياً ويكون حيثل شرط الاستقبال مستفاداً من قوله ذا طلب أو شرطاً
لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين ويؤيده قوله فى القسم مثبتاً مستقبلاً.
ثم اعلم أن نونى التوكيد يكونان مع غير ما ذكر على وجه القلة وإلى ذلك أشار بقوله:

وَقَلَّ يَغْدَمَا وَلَمْ يَغْدَلَا وَغَيْرَ إِثْمَا مِنْ طَوَائِلِ الْجَزَا

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد ما والمراد
به ما الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد أداة الشرط غير إما، فمثاله بعد ما الزائدة قولهم بعين
ما أرينك، ومثاله بعد لم قوله:

١٧٥. يَحْسِبُهُ لِحَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مَعْمَف

(١٧٥) الرجز للمصاح فى ملحق ديوانه ٢/٣٢٦، وله أو لآبى حيان المقفى أو لمساور العيسى أو للديبرى أو لعبد من
عيسى فى خزانة الأدب ١١/٤٠٩، ٤١١، وشرح شواهد المعنى ٢/٩٧٣، والمقاصد الحوية ٤/٨٠، ولمساور
العيسى أو للعجاج فى الدور ٥/١٥٨، ولآبى حيان المقفى فى شرح التصريح ٢/٢٠٥، والمقاصد الحوية
٤/٣٢٩، وللدبى فى شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٦، وبلا نسبة فى الإصناف ١/٤٠٩، وأوضح المسالك
٤/١٠٦، وخزانة الأدب ٨/٣٨٨، ٤٥١، ووصف المباني من ٣٣، ٣٣٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٧٩،
وشرح الأشموسى ٢/٤٩٨، وشرح لسان عقيل من ٥٤٦، وشرح المفصل ٩/٤٢، والكتاب ٣/٥١٦، ولسان =

ومثاله بعد لا قوله عر وجل : «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً» [الأعمال ٢٥٠]
ومثاله بعد الشرط بغير إما قوله :

١٧٦. مِمَّهَا تَشَأْ مِنْهُ فِرَارَةٌ تَعْطُكُمُ ومِمَّهَا تَشَأْ مِنْهُ فِرَارَةٌ تَمَسُّهَا

أراد تمنعن فأبدل من النون الخفيفة ألفاً في الوقف، وغير مخفوض عطفاً على لا .
ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما يشأ عن
دحولها في التغير فقال : (وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدِ الْمَنْحَ كَابِرُزًا) علم أن حق آخر المؤكد بهما المنح لأنهم
جعلوا الفعل معهما بمنزلة خمسة عشر فتقول اضربن ولا تقومن وابرزن ولا تبرزن . وآخر
مفعول مقدم بافتح والمؤكد نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح . ثم إنه قد
يعرص في الأفعال المؤكدة بالنون هوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها بقوله :

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَبِنٍ بِمَا جَاءَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ حُلِمَا

يعنى أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله ضميراً لبناً فإنك تجعل في آخر الفعل
شكلاً مجازياً لذلك الضمير وشمل قوله لين ألف التثنية وواو الجمع وهاء المخاطبة فتقول هل
تقومان يا زيدان وهل تقومن يا زيدون وهل تقومن يا هند وشمل أيضاً الصحيح الآخر كالمثل
والممثل الآخر نحو هل تغزوان يا زيدان وهل تغزن يا زيدون وهل تغزن يا هند . ثم إن الضمير اللين
إذا كان غير الألف حذف لالتقاء الساكنين وإليه أشار بقوله : (وَالْمُضْمَرُ اخِلْفَةُ) وآل في المضممر
للعهد أى المضممر المتقدم وهو اللين فتقول هل تقومن يا زيدون وأصله تقومون لما اجتمعت
الواو الساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقائهما ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف
فقال : (إِلَّا الْأَلْفَ) وإسما لم تحذف الألف لخففتها فتقول هل تقومان والهاء في أشكله عائدة
على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أى أشكل آخره وقيل متعلق بأشكله ولين نعت

• العرب ٣/٣٢ (شيع) ، ١٤/٢٢٩ (عشى) ، ١٥/٩٩ (عسى) ، ٢٨ (الألف اللينة) ، ومجالس ثعلب ص
١٢٠ ، وموافر أبي زيد ص ١٣٢ ، ومعجم الهوامع ٢/٧٨ .

والشاهد فيه قوله «ما لم يعلم» يريد «ما لم يعلمن» هو التوكيد الحيفة المقلوقة ألفاً ، فيكون الشاعر قد أكد
المضارع المنفى به «لم» وهذا قليل

(١٧٦) البيت من الطريل ، وهو للكثير من معروف في حساب البحري ص ١٥ ، وشرح أبيات مسبوته ٢/٢٧٢ ،
وللكثير بن ثعلبة في خزانة الأدب ١١/٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ولسان العرب ٨/٢٧٣ (قرع) ، وللكثير بن معروف
أو للكثير بن ثعلبة المقصص في المقاصد الحوية ٤/٣٣٠ ، ولعوف بن عطية بن الحرص في الدرر ٥/١٦٥ ،
والكتاب ٣/٥١٥ ، وبلاسية في خزانة الأدب ٧/٥٠٩ ، ٥١٠ ، وشرح الأشموس ٢/٥٠٠ ، ومعجم الهوامع
٧٩/٢

والشاهد فيه قوله : «تمنعا» بون التوكيد ، وهو جواب الشرط وليس من مواضع النون لأنه خبر يجوز فيه
الصدق والكذب ولكنه أكد تشبهاً بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب .

لمضممر وأصله لين بالتشديد فخففه كما يخفف هين ولا يصح صبطه بكسر اللام لأن اللين مصدر ولين صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس وبما متعلق باشككه وما موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة وجانس صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جانس المضممر وقد علما في موضع الصفة لتحرك وظاهره أنه تنميم و لمضممر مفعول بفعل مضممر يفسره حذفه والألف منصوب بالاستثناء . ثم إن الفعل إن كان آخره ألف فإن له حكماً غير ما تقدم وله حالتان : إحداهما أن يكون مرفوعة غير الياء والواو ، والأخرى أن يكون مرفوعة الياء والواو وقد أشار إلى الأول بقوله :

وإن يكن في آخر الفعل ألف فاجعله من رافعا غير الياء

والواو ياء

أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعا غير الياء والواو ويعنى بالياء ضمير المخاطبة وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التثنية نحو هل تحشيان يا زيدان ولظاهر مطلقا نحو هل يخشين زيد وهل نخشين هند وهل تخشين الهمدان وهل يخشين الريدون والضمير المستتر نحو هل تخشين فتقلب الألف في جميع ذلك ياء ثم مثل ذلك فقال : (كاسمين سعيًا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر والألف اسم يكن والخبر في المجرور ويحتمل أن يكن تاما بمعنى وجد وهو أظهر والهاء في قوله فاجعله عائدة على الألف وفي مه عائدة على الفعل ورافعا حال من الهاء في منه وغير مفعول برافع وياء مفعول ثان لاجمعته والتقدير اجعل الألف من الفعل ياء هي حال كون الفعل رافعا غير الياء والواو . ثم أشار إلى الحالة الثانية فقال :

واخذله من رافع هاتين وفي واو ويا شكلا مسحايس قسي

يعنى أن الألف الذي في آخر الفعل الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء حذفه إذا رفع الفعل الياء والواو واجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محركا بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانستها وهو الضم وتتحرك الياء بمجانستها وهو الكسر فتقول في نحو يخشى رافع للواو هل يخشون وأصله يخشيون فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين فلما لحقت النون حركت الواو لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لمجانستها مع الواو ومثل ذلك فيما إذا كان فاعله الياء ثم مثل بقوله :

نَحْوُ أَحْشَبِيرَ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا قَوْمُ أَحْشَوْنُ وَأَصْصُمُ وَقِرْ مُسَوِيَا

فالمثال الأول لما كان مرفوعة ياء والثاني لما كان مرفوعة واوًا فالعمل في ذلك مثل ما ذكرت لك في المثال السابق والضمير في قوله واحذفه عائد على الألف وهاتين إشارة إلى الياء والواو وشكل مبتدأ ومجانسًا في موضع الصفة لشكل وقفى خبر لشكل وفى واو متعلق بقى. ثم قال:

وَلَمْ تَقَعْ خَمِيصَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنَّ شَدِيدَةً وَكَسَرَهَا الْف

يعنى أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثني وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة لأنه لا يجمع في غير الوقف بين ساكنين الأول حرف لين والثاني مدغم وشمل قوله الألف ألف التشبيه كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَحَانِ﴾ [يونس: ٨٩] والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناء نحو لا تضربان يا هندان، وهو المنب عليه بقوله:

وَأَيْسَارُ زِدْ قَلْبَهَا مُؤَكَّدًا فَمَسْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاءِ أَيْسَدًا

وإنما شمل قوله الألف الألفين لوجود حلة المنع فيهما وإنما لحقت الألف قبلها ليفصل بين الأمثال وهى نون الضمير ونون التوكيد وخفيفة فاعل بشق وشديدة معطوف بلكن على خفيفة وكسرها ألف جملة اسمية مستأنمة ويمكن أن تكون في موضع نصب على الحال من شديدة وألفًا مفعول مقدم بزد ومؤكداً حال من الفاعل المستتر فى زد وفعلًا مفعول بمؤكداً وأسندا في موضع الصفة لفعل وإلى متعلق بأسندا ثم إن النون الخفيفة تحذف في موضعين أشار إلى الأول منهما بقوله: (واحذف خفيفة ساكن ردف) يعنى أن نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن كقولك اضرب الرجل، ومثله قوله:

١٧٧. لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عُلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَانْدَهَرُ قَدْرُفَعَةٍ

(١٧٧) البيت من المسرح، وهو للأصمطي بن قريع في الأغاني ٦٨/٨، والحماسة الشجرية ٣٧٤/١، وخزانة الأدب ٤٥٠/١١، ٤٥٢، والذوق ١٦٢/٢، ١٧٣/٥، وشرح التصريح ٢٠٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١، وشرح شواهد الشافعية ص ١٦٠، وشرح شواهد المفضى ص ٤٥٣، والشعر والشعراء ٣٩٠/١. ■

وفهم من قوله لساكن أنها مرادة معنى لأن حذفها معارض لفظي وهو التقاء الساكنين وفهم أيضاً من قوله ردف أن الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها. ثم أشار إلى كسب بقوله :
(وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ) يعني أن النون الخفيفة تحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو أخرجني يا زيدون وأخرجني يا هند بعد أن تحذف من أخرجني واو الضمير ومن أخرجني ياء الضمير لالتقاء الساكنين فإذا وقف عليها ذهبت نون التوكيد لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذف لأجلها وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وَأَرَدُّ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا

يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفها ورددت ما كان حذف لأجلها في الوصل وهو الواو من أخرجني والياء من أخرجني فتقول يا زيدون أخرجوا ويا هند أخرجي، وفهم منه أيضاً أن حذفها لعروض الوقف وأنها مرادة معنى وردف في موضع الصفة لساكن وبعد متعلق بحذف وكذلك إذا وإذا حذفتهما متعلق بآردد وها عائدة على النون وب مفعول بآردد وهي موصولة واقعة على الواو والياء المسحذون في أجل النون وصلتها عدما ومن أجلها وفي الوصل متعلقان بعدم والتقدير آردد في الوقف إذا حذفت النون الشيء الذي عدم من أجلها في الوصل. ثم قال :

وَأَبْدَلَتْهَا بَعْدَ قَنَحٍ أَلِصًا وَقَفًا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفًا

الضمير في وأبدلناها عائد على النون الخفيفة يعني أنها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفاً فتقول في أصرين في الوقف اضرباً وفي قفن قفناً وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل : «لَنَسْفَعْنَ» لسفعاً ووقفاً مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلناها أي في حال كونك واقفاً ويحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.

* والمعاني الكبير ص ٢٩٥، والمقاصد الحوية ٤/ ٣٣٤، وبلاغة في الإنصاف ١/ ٢٢١، وأوضح المسالك ٤/ ١١١، وجواهر لأدب ص ٥٧، ١٤٦، ووصف المباني ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤، وشرح الأشموس ٢/ ٥٠٤، وشرح شامية ابن الحاجب ٢/ ٣٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠، وشرح المفضل ٩/ ٤٣، ٤٤، ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قسي)، ٨/ ١٣٣ (ركع)، ١٣/ ٤٣٨ (هول)، واللمع ص ٢٧٨، ومعنى اللبيب ١/ ١٥٥، والمقرب ٢/ ١٨، وجمع الهوامع ١/ ١٣٤، ٢/ ٧٩. والشاهد به قوله «لا تهيب الضمير» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، (الأصل لا تهيب الضمير) لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

ما لا يتصرف

الصُّرْفُ تَنْوِينٌ أَيْ مُبَبِّئٌ مَفْعُئِي بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ امْتِكْنَا

يعنى أن الصرف هو التثوين الذى به يتبين أن الاسم الذى يتصل به يسمى أمكن وما صرح به من أن الصرف هو التثوين هو مذهب المحققين ، ويمنع الاسم من الصرف لوجود عتين فيه أو علة تقوم مقام عتين وتصد في هذا الباب أن يبين الأسماء التى لا تنصرف وإنما ذكر الصرف وعرفه لأن بمعرفته يعرف الاسم الذى لا ينصرف فما وجد فيه التثوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف . ثم اعلم أن جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً خمسة فى النكرة وسبعة فى المعرفة وقد شرع فى القسم الأول وبدأ منه بألف التانيث فقال :

فَأَلِفُ التَّانِيثِ مُطْلَقاً مَنَعَ صُرْفَ الْفَى حَوَاءُ كَيْفَمَا وَقَعَ

يعنى أن ألف التانيث تمنع من الصرف مطلقاً أى مقصورة كانت أو ممدودة كيفما كان الاسم الذى هى فيه من كونه نكرة أو معرفة مفرداً أو جمعاً نحو ذكرى وسلمى وحبللى وسكارى وحمرأ وأسماء وزكرياء وإنما منعت ألف التانيث وحدها لأنها قامت مقام عتين وهما التانيث ولزوم التانيث فألف التانيث مبتدأ خبره منع ومطلقاً حال من الضمير المستتر فى منع العائد على المبتدأ وحواء صلة الذى والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر فى حواء والهاء فى حواء هائدة على ألف التانيث وكيفما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفما وقع منع الصرف ثم أشار إلى النوع الثانى مما يمنع فى النكرة فقال :

وَرَائِدَا فَعْلَانِ فِى وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يَرَى بِتَاءٍ تَانِيثٍ خُتِمَ

يعنى أن رائدى فعلان وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف إذا كانتا فى وصف سلم من أن يختم بتاء التانيث ، والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذى هو فعلان وفهم من قوله فى وصف أن هاتين الريدتين لو كانت فى غير الوصف لم يمنعنا نحو سرحان وفهم منه أن الوصف المحتوى على هاتين

الزيدتين إذا أنت بالهاء لم يمنع نحو ندمان فلأنك تقول في مؤنثه ندمانة فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فلأنك تقول في مؤنثهما غصبي وسكري ولا يجوز فيهما غصبانة وسكرانة . وزائداً معطوف على الضمير المستتر في منع العائد على ألف التأنيث وجاز المعطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائداً فعلاً ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي وزائداً فعلاً كذلك وفي وصف متعلق بزائداً وسلم إلى آخر البيت في موضع الصفة لوصف وختم في موضع المفعول الثاني ليري وبتاء متعلق بختم ثم أشار إلى النوع الثالث فقال :

وَوَصَفُ أَصْلَى وَوزنُ أَفْعَلَا مَمْنُوعُ تَأْنِيثٍ بِنَاءٍ كَأَنْهَلَا

يعنى أن الوصف إذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعاً من البناء لا ينصرف وفهم منه أن أفعل إذا لم يكن وصفاً انصرف كأفكل اسم للرجلة وفهم منه أن أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمنع من الصرف كأربع من أسماء العدد وفهم أيضاً أن الوصف إذا لم يكن على وزن أفعل لم يؤثر في المنع كضارب وفهم منه أن أفعل الصفة إذا أنت بالهاء منصرف كقولهم أرمل للفقيه فإن مؤنثه أرملة وشمل أفعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمرء وما مؤنثه فعلى كأكبر وكبرى وما لا مؤنث له كأكرم لعظيم الكمرة لأن قوله ممنوع تأنيث ببناء شامل له وشمل أيضاً ما أسميته عارضة كأدهم ووصف معطوف على زائداً ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في زائدى فعلاً وأصلى نعت له وهو الذى سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدأ ووزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعل وبتاء متعلق بتأنيث ثم صرح بفهم قوله أصلى فقال :

(والنبي عارض الوصفية * كآربع) يعنى أن وزن أفعل إذا كان اسماً ووصف به فوصفيته خبر معتد بها في المنع لعروضها وذلك كأربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك رجل أرنب أى ذليل وأصله الأرنب وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك يلغى أيضاً عارض الاسمية وإليه أشار بقوله : (وعارض الاسمية) وهو عكس أربع ومعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفاً فيجرب مجرى الأسماء فتلغى أسميته ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله :

سَالَاذَهُمُ الْقَيْدُ لِكُونِهِ وَصَح فِي الْأَصْلِ وَضَعًا أَنْصِرَاقُهُ مُعْ

من أسماء القيد أدهم وهو في الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فألغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول مررت بأدهم أى بقيد ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات وأسود للحية أيضاً. فالأدهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشيء من الشيء وانصرافه منع خبر المبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفي الأصل متعلق بوضع ثم إن من الأسماء التي على وزن أفعل ما جاء فيه الصرف ومع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

وَإِخْدَلٌ وَأُخْيَلٌ وَأُقْمَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنُ الصَّصَا

أجدل اسم للصقر وأخيل اسم لطائر ذي خيلان وأقمى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يجمعها من الصرف ووجهه أنه لاحظ فيها معنى الصفة وهو طاهر من أجدل لأنه من الجدول وهو القوة وأخيل لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان ولهم من قوله مصروفة وقد ينلن أن الصرف هو الكثير، ثم أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال:

وَمَنْعُ حَسَدٍ مَعَ وَصْفٍ مُسْتَبِرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْسَرُ

يعنى أن هذه الأسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف، أما مثنى فهو وصف وهو معدول عن اثنين اثنين فإذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين إلى مثنى، وأما ثلاث فهو أيضاً وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فإذا قلت مررت بقوم ثلاث فمعناه مررت بقوم ثلاثة ثلاثة. وأما آخر فهو أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع أخرى أنشئ الآخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال أو بالإضافة فعدل عما يستحق من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته. ثم قال:

وَوَرَنٌ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لَارِبَعٍ مُبْغَمًا

يعنى أن موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الورنين في امتناع الصرف للمعدول والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع وورن مبتدأ والخبر في قوله كهما أى مثلهما وأدخل كاف التشبيه على المضمرة لضرورة

لوزن ومن واحد وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر . ثم أشار إلى النوع الخامس فقال :

وَكُنْ لِحَجْمِ مُشَبِّهِ مَفَاعِلَ أَوْ لِمَفَاعِيلِ يَمْنَعُ كَامِلًا

يعنى أن الجمع المشبه مفاعل أو المفاعيل في كونه مفتوح الفاء وثالث ألف بعدها حرفون كمفاعل أو ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن كمفاعيل يمتنع صرفه لقيام الجمع فيه مقام عشرين وهى الجمع وعدم النفي في الواحد وشمل قوله مفاعيل ما أوله الميم كمساجد وما أوله غيرها كدراهم وشمل قوله المفاعيل ما أوله ميم كمصاييح وما ليس أوله ميمًا كدنانير . وكافلاً خبر كن ويمنع متعلق بكافلاً ومفاعل مفعول بمشبه . ثم إن من هذا الجمع ما يجرى معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التى بعد الألف فتحة فنقلبت الياء ألفاً نحو هذارى ولا إشكال في منع التنوين منه والآخر ما استثقلت في يابه بالضممة فحذفت ولحقها التنوين وإلى ذلك أشار بقوله :

وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَقْعًا وَجَرًّا أُخْرَى كَسَارِي

يعنى أن ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوارى في كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجرى مجرى سار في لحاق التنوين بأخره في حالة الرفع والجر فتقول هذه جوارى ومررت بجوارى وسكت عن حالة النصب ففهم أنه على الأصل كالصحيح فتقول رأيت جوارى وفهم من قوله كالجوارى أن نحو هذارى ليس كذلك وإن كان معتلًا وظاهر النظم أن التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة والتنوين في سار للصرف ويخالفه أيضًا أن المقدّر في ياء جوار الفتحة والمقدّر في ياء سار الكسرة . وذا اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره أخره وكسار متعلق بأخره ومنه متعلق باعتلال وكالجوارى في موضع نصب على الحال من ذا اعتلال ثم قال :

وَلَيْسَ رَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبِّهَ اقْتَضَى مُمَوِّمَ السَّمْعِ

يعنى أن سراويل مفعول من الصرف لشبهه بالجمع الذى على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه أن سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلافًا لمن قال إنه جمع سروال أو سروالة . ثم قال :

وَأَنَّ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَتْنُهُ يَحِقُّ

يعنى أن ما سمي به من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميت مساجد أو سراويل مررت بمساجد وسراويل والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به المرادى البيت وعندى أن قوله وإن به أى إن سمي بسراويل أو بما لحق به يعنى جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجمع فى منع الصرف فى التسمية ولا وجه لتخصيص الجمع وما لحق بالجمع فى منع الصرف حال التسمية والضمير فى به الأول على الشرح الأول عائد على الجمع وكذلك به الثانى وما واقعة على سراويل والضمير العائد على الموصول الفاعل بلحق وهو هائد على سراويل وأما على التفسير الثانى فالضمير فى به الأول هائد على سراويل وفى به الثانى هائد على أنواع ما لا ينصرف فى النكرة وما واقع على تلك الأنواع والضمير العائد عليها الهاء فى به والتقدير وإن سمي بسراويل أو بالأنواع التى لحق بها سراويل أى تبعها فالانصراف منه يحق فالانصراف مبتدأ ومنعه مبتدأ ثان ويحق خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول والأول مع ما بعده جواب الشرط . ولما فرغ من الأنواع الخمسة التى لا تنصرف فى النكرة ولا فى المعرفة شرع فى ذكر ما لا ينصرف فى المعرفة وهو سبعة أنواع أشار إلى الأول بقوله :

وَالْعِلْمَ امْتَنَعَ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مُصَدِّكِرًا

يعنى أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع عن الصرف ويطلق التركيب فى اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهى الجمل نحو برق نحره وعلى تركيب الإضافة نحو عبد شمس وعلى تركيب المزج وهو العراء ها والمزج فى اللغة الحلط فيختلط الاسم مع الاسم ويجعل الإهراب فى آخر الثانى ويبنى آخر الأول على الفتح نحو بعلك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو معد يكرب وخرج بقوله تركيب مزج تركيب الإسناد وتركيب الإضافة وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فإنه يبنى على الكسر فى اللغة الفصحى والعلم مفعول يفسره امتنع ومركبًا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه مركب . ثم أشار إلى الثانى بقوله :

كَذَلِكَ حَاوَى رَائِدَى فَمَلَانَا كَعَطَمَانُ وَكَأَصْبَهَانُ

يعنى أن العلمية أيضاً تمنع الصرف مع زيادتي فعلان. ولما كان قوله فعلان يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله ورائداً فعلان في وصف أزال ذلك الإيهام بقوله: (كعطفان وكأصبهان) فعلم أن الوزن غير مخصوص بفعالان لأن وزن أصبهان أفعالان ووزن عطفان فعلان وقد يكون على غير ذلك من الأوزان نحو سلمان وعمران وعثمان وخراسان وقوله حاوى مبتدأ وخبره في المعجور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذا علم حاوى رائدى فعلانا. ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظي ومعنوي وقد أشار إلى الأول منهما فقال: (كلا مؤنث بهاء مطلقاً) يعنى أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقاً سواء كان ثنائياً كهبة أو زائداً كخولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنث كفاطمة أو مذكراً كطلحة ثم إن المعنوي متحتم المنع وجائزه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ

فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع: الأول الرائد على الثلاثة كزبيب وسعاد فإن الحرف الرابع قام مقام التاء. الثاني الثلاثي الساكن الوسط إذ نصبت إليه المعجمة كجور اسم بلد وهو أعجمي، فقامت المعجمة مقام الحركة. الثالث المتحرك الوسط كسفر لأن الحركة قامت مقام الحرف الرائد. الرابع أن يكون مقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد فإنه نقل من الحقة إلى الثقل وشرط مبتدأ ومع مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى العار وهو مصدر مضاف إلى المفعول والعار أصله العارى بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبر المبتدأ وارتقى في موضع الخبر لكونه فوق متعلق بارتقى والثلاث مضاف في التقدير أي فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث، وأوزيد مخفوض بالعطف على كجور أو سفر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تميم لصحة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة. ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله:

وَجُهَاً فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرٌ سَبَقَ وَعُجْمَةٌ كَهَذِهِ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ

يعنى أن الثلاثى الذى عدم التذكير السابق وعدم المعجمة يجوز فيه وجهان الصرف والمنع . والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق ، وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال :
 ١٧٨ . لم تلتق بمفضل منسرها دعد ولم تسق دعد في العلب
 مصرف لأول ومنع الثاني . ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره في العدم وتذكيراً مفعول بالعدم وسبق في موضع الصفة لتذكيراً وعجمة معطوف على تذكيراً . ثم انتقل إلى الرابع فقال :

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالْتَعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعَ

يعنى إذا اجتمع في الاسم المعجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله المعجمي الوضع والتعريف أن الاسم إذا كان أعجمياً وكان في كلام لعجم غير علم ونقل لكلام العرب علماً انصرف أيضاً نحو بدار ، والمراد بالمعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الأماجم ، وفهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثي انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك . والذي توفرت فيه الشروط نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والمعجمي مبتدأ والوضع مضاف إليه والتعريف معطوف على الوضع ومع في موضع الحال من المعجمي وزيد مصدر زاد يقال زيد زيدا وزيادة وحذف التاء من الثلاث لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيها لغتان التذكير والتأنيث وصرفه امتنع مبتدأ وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول . ثم انتقل إلى الخامس فقال :

كَذَاكَ دُوْرَيْنِ يَحْمُرُ الْفَيْمَلَا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

يعنى أن العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبنى للمفعول إذا سمي به وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو افعل بكسر الهمزة وفتح العين فإنه يوجد في الأسماء نحو إصبع

(١٧٨) البيت من المسرح ، وهو لجبرير في ملحق ديوانه من ١٠٢١ ، ولسان العرب ١٦٦/٣ (دعد) ، ٢٢١/٩ (لعم) ، ولعميد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه من ١٧٨ ، وبلاسية في أدب الكاتب من ٢٨٢ ، وأمالى ابن الحاجب من ٣٩٥ ، والخصائص ٦١/٣ ، وشرح الأشعوبى ٥٢٧/٢ ، وشرح قطر الندى من ٢١٨ ، وشرح المنصّل ٧٠/١ ، والكتاب ٢٤١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف من ٥٠ ، والمنصف ٧٧/١
 و يشاهد فيه صرف «دعد» ومنعها من الصرف ، وكلا الأمرين جائز .

لكن وجوده في الأفعال أكثر وهو فعل أمر من فعل ونحو ذلك وما كثر في الأسماء والأفعال معاً نحو أفعل فإنه يوجد في الأفعال كثيراً نحو أركب وأشرب وكذلك في الأسماء نحو أفكل وأبدع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو يذهب في الأفعال وندمع في الأسماء ومثل للغالب بأحمد ويعلى ولم يمثل للمخاصم، وفهم منه أن وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في منع الصرف نحو لعسب اسم رجل فإنه مقول من لعسب إذا أسرع وذو وزن نعت لمحتذوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالمعطف على يحص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب يخص الفعل أو يغلب، ثم انتقل إلى السادس فقال:

وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي الْفِ رِيْدَتْ لِلْعَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

يعنى أنه إذا سمي بما فيه ألف إلحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التانيث نحو علقى وذفرى مسمى بهما لأن علقى ملحق بجعمر وذفرى ملحق بذرهم، وفهم منه أن الإلحاق إذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو علباء فإنه ملحق بقرطاس وإنما أثرت ألف الإلحاق المنفصولة لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإن همزتها مبدلة من ياء. وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يصير وعلماً خبر يصير وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول وزيدت للإلحاق في موضع الصفة لألف وليس ينصرف في موضع خبر المبتدأ، ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني منها بقوله:

وَالْعِلْمَ امْتَعَ صَرَقَهُ إِنْ حُسِدَ كَفَعَلَ التَّوَكُّيدَ أَوْ كَثَمَلَا

فالأول هو قوله كفعل التوكيد يعنى أن فعل المؤكد به نحو جمع بمتنع صرفه للعلمية والعدل أما العلمية فعلم الجنس وقيل إنه معروف بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية والظاهر من النظم الأول. وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية فإن حق جمعاء أن يجمع على جمعاءات. والثاني هو قوله كثملا اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعمر معدول عن عامر وزفر عن زافر وثعل عن ثاعل وإنما حكم على عمر ونحوه أنه معدول عن

عامر لأن الأكثر في الأعلام أن تكون منقولة فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر بعمر فلم أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصاراً وجرّ التوكيد في قوله كفعل التوكيد لإضافته إليه وثمل معطوف على فعل التوكيد . ثم أشار إلى الثالث فقال :

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرٌ إِذَا بِهِ التَّعْمِينَ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

يعنى أن سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه ومانعاً خبر مضاف إلى سحر وهو على حذف مضاف أى مانعاً صرف سحر وإذا متعلقاً بمانع والتعمين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر وقصداً بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستر ثم أشار إلى الرابع بقوله :

وَأَبْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا مُؤَنَّثًا وَهُوَ تَنْظِيرُ جُشَمًا * هُنْدَ تَمِيمٍ

فلذكر في فعال إذا كان علماً لمؤنث لغتين إحداهما البناء على الكسر لشبهها بتزال في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علماً مؤنثاً . والأخرى إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الأشخاص كخدام وقد يكون في علمية الأجناس كفجار والعدل عن فاعلة فخدام معدول عن حازمة وهو قوله وهو نظير جُشَمًا هُنْدَ تَمِيمٍ ، يعنى أنه هُنْدَ تَمِيمٍ غير منصرف كجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك بجشم أن المانع له من الصرف العدل والعلمية ، وفهم من نسبة هذه اللغة إلى تميم أن اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة أهل الحجاز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلماً ومؤنثاً حالان من فعال وهُنْدَ تَمِيمٍ متعلق بنظير .

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التى لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقل :

وَأَصْنَعُ مِنْ مَّا تُكْرَأُ مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ اثْرًا

يعنى أن ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف أى العلمية إذا نكر انصرف ودلت لزوال إحدى علتين فتبقى العلة الأخرى ولا يؤثر في منع الصرف إلا هاتان والمراد بذلك

الأنواع السبعة المذكورة فتقول معد يكره وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لفيتهم وفهم مه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلية في هذا الحكم ولو سمى بها وبكرت لقصر الحكم على السبعة فإنه إذا سمى بواحد من الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التكثير فهي غير داخلية في الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثراً كائناً ما كان وكل مضاف لما وهي موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثراً وفيه متعلق بأثراً والجملة صلة ما والضمير في فيه عائد على الموصول. ثم قال:

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَفْتَنِي

يعنى أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى هلتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي تقدمتها فإنه يجرى مجرى جوار وقد تقدم أن جوار يلحقه التنوين رفعاً وجرأً ولا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار في البيت إلى الأنواع السبعة دون الخمسة لأن حكم المنقوص فيها واحد فمثاله في غير التعريف أعيم في تصغير أعيم فإنه غير منصرف للموصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعاً وجرأً فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة كما في نحو جوار ومثاله في التعريف يعيل تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجور عوض من المحذوف وما مبتدأ وهو موصول ومنقوصاً خبر يكون ومنه متعلق بيقضى والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف وفي إعرابه متعلق بيقضى ونهج مفعول بيقضى والنهج الطريق والجملة من يقضى ومعمولاته خبر ما. ثم قال:

(وَلَا ضَرْارَ أَوْ قَنَاسٍ مُسْرِفٌ * ذُو الْمَنَعِ)

يعنى أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين أحدهما في الضرورة كقوله:

١٧٩- عصائب طير تهتدى بعصائب

(١٧٩) صدره

إذا ما غزا إلى الجيش حلق فرقه

والبيت من الطويل، وهو للنايفة النبطية في ديوانه ص ٤٢، وخزانة الأدب ٢٨٩/٤، وأشعر وأشعر ص ١٧٥، ولسان العرب ٦٠٥/١ (مص)، ٦٣/١٠ (حلق)، وبلاسية في شرح التصريح ٢٢٧/٢، وشرح المعصل ٦٨/١.

و شاهد فيه قوله «بعصائب» حيث جر «عصائب» بالكسرة وهو ممنوع من الصرف للضرورة الشعرية

وهو في الشعر كثير. الثاني التناسب كقوله عز وجل «سَلَامٌ وَأَعْلَىٰ وَسَعِيرًا» [الإنسان: ٤] فنصرف سلاسل لتناسب ما بعده ونصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من إطلاقه، وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله: (وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) يعني أن الاسم المنصرف قد يجمع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة وفهم الخلاف من قوله قد لا ينصرف فأتى معه بقدر التي تقتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله:

١٨٠. فما كان قيسٌ ولا حابسٌ يعوقان مرداسٌ في مجمع

إعراب الفعل

قوله:

رَفَعَ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَيْسَعَدُ

إنما أطلق في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناث ولا نون التوكيد لنصه على ذلك في باب المعرب والمبني فاكتفى بذلك وإعرابه رفع ونصب وجزم فبدأ بالرفع لأنه السابق إلا أنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف، ومذهب البصريين أن رافعه ونوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفي قوله إذا يجرد من ناصب وجازم إشعار ما بمذهبه ويجوز ضبط يسعد بضم الياء مبنيًا للمفعول من أسعد يسعد ويفتحها مبنيًا للفاعل من سعد يسعد ومضارعًا مفعول برفع وهو نعت لمحذوف والتقدير أرفع فعلًا مضارعًا، ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال: (وَبَلَنِ أَنْصَبُهُ وَتَمَى كَذَا بَانَ) فذكر منها في البيت ثلاثة لن وهي حرف نهي

(١٨٠) البيت من المثقارب، وهو نعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤، والأغاني ٢٩١/١٤، والإنصاف ٤٩٩/٢، وحرارة الأدب ١٤٧/١، ١٤٨، ٢٥٣، والدرر ١٠٤/١، وسط اللآلئ ص ٣٣، وشرح التصريح ١١٩/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، والشعر والشعراء ١٠٧/١، ٣٠٦، ٧٥٢/٢، ولسان العرب ٩٧/٦ (ردس)، والمفاهيد المحوية ٣٦٥/٤، ويلائية في صناعة الإعراب ٥٤٦/٢، ٥٤٧، وشرح الأسموي ٥٤٣/٢، ولسان العرب ٣١٦/١٠ (مروق).

وذهب إليه قوله ٤ مرداس حيث منعه من الصرف، وهو مصروف وذلك للضرورة الشعرية.

تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو زيد لن يذهب وكى وهى حرف مصدرى نحو جئتك لكى تكرمنى أى لأن تكرمنى وأن وهى أيضاً حرف مصدرى وهى أصل الواصب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة وإما قدم عليها لن وكى وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذى فيها ولذلك قال: (لا بعد علم) يعنى أن أن الناصبة هى التى تقع بعد غير العلم نحو أعجبنى أن تقوم وأحييت أن تذهب ودخل فى العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال:

وَالْتى مِنْ بَعْدِ الظَّنِّ فَانْصَبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحْ

يعنى أن أن إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فت نصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها وقد قرئ ﴿وَحَسْبُوا أَلَا تَكُونُ﴾ [المائدة: ٧١] بالنصب والرفع أما النصب فعلى أنها ناصبة وأما الرفع فقد به عليه بقوله: (واعتقد) تخفيفها من أن فهو مطرود يعنى أن الواقعة بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا فى قوله بعد علم عاصفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير بأن بعد غير العلم والتى مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب لها والرفع مفعول بصحح ومن أن متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائدًا على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد منهما أصنى من النصب والرفع مطرود. والحاصل أن أن تكون ناصبة وهى التى تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهى التى تقع بعد العلم وجائزاً لغيرها الأمران وهى التى تقع بعد الظن، ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهى الناصبة قد تهمل وإلى ذلك أشار بقوله:

وَيَنْصِبُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْنَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

يعنى أن من العرب من يجيز إهمال أن غير المخففة حملاً على ما المصدرية فيرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم ﴿لَعَنَ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع وقول الشاعر:

١٨١- أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِ السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

(١٨١) البيت من البسيط، وهو بلا سببه فى الأشباه والنظائر ٣٢٣/١، والإحصاف ٥٦٣/٢، وأرواح المسالك ١٥٦/٤، والجنى الثانى ص ٢٢٠، وجواهر الأدب ص ١٩٢، وخزانة الأدب ١٢٠/٨، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، والحصان ص ٣٩٠، ووصف المبين ص ١١٣، وشرح صياغة الإعراب ٥١٩/٢، وشرح الأشموني ٥٥٣/٣، وشرح التصريح ٢٣٢/٢، وشرح شواهد المعنى ١٠٠/١، وشرح المفصل ١٥/٧، ١٤٣/٨، ١٩/٩، ولسان العرب ١٣٣/١٣ (لن)، ومجالس نعلب ٢٩٠، ومغنى اللبيب ٣٠/١، واستصف ٢٧٨/١، والمقاصد النحوية ٣٨٠/٤

ولشاهد به قوله «أن تقرأ» حيث لم يعمل «أن» تشبيهاً لها بـ «ما» المصدرية.

فرفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وإنما حملت في ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما في المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله عز وجل: ﴿لَا أُعْبِدُ مَا نَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] أى لا أعبد عبادتكم وبعضهم مبتدأ أى بعض العرب وأن مفعول بأهمل وحملاً مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر فى أهمل وأختها بدل من ما وحيث متعلق بأهمل ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو إذن وهى ثلاثة أنواع: واجبة الأعمال وجائزته وواجبة الإهمال، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوصَلَا

فذكر لإعمالها ثلاثة شروط: الأول أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله المستقبلا وفهم منه أنه إذا كان حالاً ارتفع نحو أن يقول القائل أحبك فتقول له دن أصدقك. الثانى أن تكون إذن مصدرية أى فى أول الكلام وذلك أن يقول قائل أتيتك غداً فتقول له إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله إن صُدِّرَتْ، وفهم منه أنه إذا لم تكن مصدرية لا تعمل وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك زيد إذن يكرمك. الثالث أن لا يفصل بينها وبين لفاعل فاصل كقولك إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله موصلاً، وفهم منه أنه إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو إذن أنا أكرمك ثم إن الفصل بينها وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله: (أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ) فتقول إذن والله أكرمك لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عمله بقوله:

وَأَنْصَبُ وَأَرْقِمَا إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَمَا

يعنى أن إذن إذا وقع بعد عاطف جاز فى الفعل بعدها النصب والرفع نحو إذن أكرمك، وقد قرئ ﴿وَأَإِذَا لَا يَلْتَفِتُونَ عِلَافِكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] ثم اعلم أن أن هى أصل النواصب كما تقدم فلا إشكال فى النصب بها نحو أعجبنى أن تقوم وقد تفتن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهار وجوازه وجوب إحصاء وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَيَبْنِ لَا وَلَا مَحَرَّ التَّوْبِ إظهار أن ناصبة

يعنى أن أن إذا توسطت بين لام الجر وتسمى لام كى لأنها مثل كى فى إفادة التعليل

وبين لا وجب إظهارها وشمل لا النافية نحو زرتك لثلاثا تعقتني والرائدة كقوله عز وجل : ﴿لَوْلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد : ٢٩] وإنما وجب إظهارها في ذلك كراهة اجتماع لامين وبين متعلق بالتزم وناسبة حال من أن والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه في الناسبة . ثم أشار إلى الثاني بقوله :

(وَأَنْ عَدِمَ * لَا فَإِنْ أَعْمَلَ مَظْهَرًا أَوْ مُضْمِرًا) يعني أنه إذا عدم لا التي بعد أن جاز إضمار أن وإظهارها وقد جاء في القرآن بالوجهين فمثال إضمارها قوله تعالى : ﴿وَأَمَرْنَا لُصُفَىٰ لِرَبِّهِ الْغَالِبِينَ﴾ [الأنعام : ٧١] ومثال إظهارها قوله عز وجل : ﴿وَأَمَرْتُ لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر : ١٢] وتصغر أيضًا جوازًا بعد عاطف على اسم خالص وسبأتي ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وأن مفعول مقدم باعمل ومضمرًا أو مظهرًا حالان من الضمير المستتر في اعمل . وأما إضمارها وجوبًا ففي خمسة مواضع : أشار إلى الأول منها بقوله : (وبعد نفي كان حتمًا أضمرًا) يعني أنه يجب إضمار أن بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند المحويين لام الجحود ، وفهم منه أن الإضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذي قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان ، وفهم من قوله نفي كان أن النافي لا يكون إلا لم أو ما ولا يكون لن ولا لا ولا أن لأنهن لا ينفي إلا المستقبل أو الحال وشمل كان التي بلفظ الماضي كقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَهْدِيَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال : ٣٣] ويكن المنفى بلم كقوله عز وجل : ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾ [النساء : ١٣٧] لأنها ماضية في الوجهين وبعد متعلق بأضمرًا وفي أضمر ضمير يعود على أن المذكورة قبل وحتمًا حال من الضمير في أضمرًا أو نعمت لمصدر محذوف أي إضمارًا حتمًا . ثم أشار إلى الثاني فقال :

كَذَلِكَ تَعْدُو أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ

يعني أنه يجب إضمار أن بعد أو التي بمعنى حتى أو إلا ، وشمل قوله حتى التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي وفي الثانية خلاف مثاله بمعنى حتى التي بمعنى كي لأدعون الله أن يغفر لي ومثاله بعد التي بمعنى إلى لانتظرنه أو يجيء . ومثاله بمعنى إلا لأقتلن الكافر أو يسلم ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة لألزمك أو تقضيني حتى وأن مبتدأ وخبره حتى وكذا وبعد وإذا متعلقات بخفي وحتى فاعل يصلح وأو إلا معطوف على حتى وفي متعلق يصلح والتقدير أن حتى كخفاته بعد كان المنفية أي وجوبًا إذا يصلح في موضعها إلا أو حتى التي بمعنى إلى أو كي . ثم أشار إلى الثالث فقال :

وَيَبْدُو حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارٌ أَنْ حَتْمٌ كَجَدٍ حَتَّى تَسْرُودًا حَزَنٌ

يعنى أن الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوباً والمراد بحتى هنا حتى الجارة وفهم ذلك من كون أن مقدرة بعدها وأن وما بعدها مقدرة بمصدر وهو فى موضع جربها ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثال ذلك سرت حتى أدخل المدينة وجد حتى تسر إذا حزن، فإضمار أن مبتدأ وحتم خبره وبعد متعلق بحتم وكذلك كجد. ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا ينصب بإضمار أن بعد حتى مطلقاً بل بشرط كونه مستقبلاً تبه على ذلك بقوله.

وَتَلُو حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ أَرْفَعَنْ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

يعنى أن المضارع بعد حتى إذا كان حالاً كقولهم مرض حتى لا يرجوه أو مؤوَّلاً بالحدال كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فى قراءة نافع وجب رفعه وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم فى البيت قبله وتلو مفعول مقدم بارفعن والمراد بالثبو المضارع التالى لحتى وحالاً أو مؤوَّلاً حالان من تلو وبه متعلق بمؤول والمستقبل مفعول بانصب. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

وَيَبْدُو فَا جَوَابِ نَقْيٍ أَوْ طَلَبِ مُحَضِّينَ أَنْ تَسْتَرْهَا حَتْمٌ نَصَبِ

يعنى أن أن تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد انفاء التى هى جواب النفى والطلب المحضين، مثال النفى: ﴿لَا يَقْنِ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] وشمل الطلب سبعة أشياء: الأول: الأمر نحو زرنى فأكرمك ومثله قول الراجز:
١٨٢. يَا نَاقُ سِيرِ عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَسْتَرْيَحُ

(١٨٢) الرجاء لأبى النجم فى الدرر ٣/٥٢، ٧٩/٤، والرد على النحلة ص ١٢٣، وشرح التصريح ٢/٢٣٩، والكتاب ٣/٣٥، ولسان العرب ٣/٨٣ (نسخ)، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٧، ومعجم الهوامع ٢/١٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/١٨٢، ووصف المباني ص ٣٨١، وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٠، ٢٧٤، وشرح الأشموني ٢/٣٠٢، ٣/٥٦٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٤، وشرح ابن عفيف ص ٥٧٠، وشرح قطر الندى ص ٧١، وشرح المنفصل ٧/٢٦، واللمع فى العربية ص ٢١٠، والمقتضب ٢/١٤، ومعجم الهوامع ١/١٨٢ والشاهد تبه نصب ما بعد انفاء على جواب الأمر.

الثاني: النهي نحو ﴿وَلَا تَقْفُوا إِلَيْهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

١٨٣. رب وفقني فلا أعدل عن سنن الماصين في حير سنن

الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

١٨٤. هل تعرفون لباتي فأرجو أن تقصى فيردن عص الروح للجسد

الخامس: العرض كقوله:

١٨٥. يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

السادس: التحضيض كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا أُخْرِجُكَ إِلَىٰ أَهْلِ قَرْيَةٍ فَأَصُدِّقُ﴾ [الماثون:

١٠] السابع: التمني كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَلُودُ﴾ [النساء: ٧٣] واحترز بقوله محضين من النفي المبطل بالإثبات نحو ما أنت إلا تأتينا متحدثنا ومن الأمر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك فالرفع في هذين ليس إلا وأن مبتداً ونصب خبره وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد فافى موضع الحال من مفعوله المحذوف وتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع وستر بفتح السين وهو مصدر ستر وأما الستر بكسر السين فهو ما يستتر به والتقدير إن نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها ما ذكر. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

(١٨٣) البيت من الرمل، وهو بلا سبة في الدرر ٨٠ / ٤، وشرح الأشموني ٥٦٣ / ٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٦، وشرح ابن عفيف ص ٥٧١، وشرح فطر الندي ص ٧٢، والمقاصد الحوية ٣٨٨ / ٤، وجمع الهوامع ١١ / ٢.

والشاهد فيه قوله «رب وفقني فلا أعدل» حيث نصب الفعل «أعدل» بهاء السببة بعد فعل الدعاء الأصلي وقال المعنى واحترز بالعمل من أن يكون الدعاء بالاسم، نحو «سقياً لك ورعياً» ويقولنا «أصيل» من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر، نحو «رحم الله رباً يمدحله الجنة» (المقاصد الحوية ٣٨٨ / ٤).

(١٨٤) البيت من البسيط، وهو بلا سبة في شرح الأشموني ٥٦٣ / ٣، وشرح فطر الندي ص ٧٢، والمقاصد الحوية ٣٨٨ / ٤.

والشاهد فيه قوله «فأرجو» حيث نصب المضارع به «أن» المضمرة بعد هاء السببة الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله: «هل تعرفون لباتي».

(١٨٥) البيت من البسيط، وهو بلا سبة في الدرر ٨٢ / ٤، وشرح الأشموني ٥٦٣ / ٣، وشرح التصريح ٢٣٩ / ٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٨، وشرح ابن عفيف ص ٥٧١، وشرح فطر الندي ص ٧٤، والمقاصد الحوية ٣٨٩ / ٤، وجمع الهوامع ١٢ / ٢.

والشاهد فيه قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع «تبصر» به «أن» مضمرة وجوباً بعد هاء السببة في جواب العرض.

وَالْوَاوُ كَالْمَا إِنْ تَقَدَّمَ مَفْهُومٌ مَعَهُ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْحَزَنَ

يعنى أن الواو مثل الفاء المتقدمة فى وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد اسمى أو لطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشروط : أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله إن تقدم مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدًا وتظهر الحزن أى لا تجمع بين هذين وفهم منه أنها إن لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم إن أردت النهى عنهما مجتمعين ومتفرقين وبالرفع إن أردت النهى عن الأول واستئناف الثانى أى وأنت تشرب اللبن وإن تقدم شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن تعد مفهوم مع فهى كالفاء . والألف واللام فى الفاء للعهد وهى السابقة . ثم أخذ فى بيان أحكام تتعلق بالباب فقال :

وَيَقْدَرُ غَيْرُ النَّفْيِ جُزْمًا اضْمِنْدُ إِنْ نَسَقَطَ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

يعنى أن الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفى وقصد الجزاء انجزم الفعل الذى بعدها وفهم منه أنه إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرطوفاً . فمثال الأمر :
١٨٦- قفانك من ذكرى

(١٨٦) هناك بيتان بنى المصنف ، البيت الأول :

قفانك من ذكرى حبيب ومترل

بسقط تلوى بين الدخول لمومل

والبيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٨٩ ، والدرر ٣ / ١٤٢ ، وشرح التصريح ١٧ / ٢ ، وشرح شواهد بمعنى ٣٧٤ / ١ ، ٧٥٠ / ٢ ، ويلا نسبة فى أوضح المسالك ٤٩ / ٣ ، وشرح الأشموني ٢٩٧ / ٢ ، ومضى اللبيب ٣٣٥ / ١ ، وجمع الهوامع ٢١٧ / ١ .
والبيت الثانى :

قفانك من ذكرى حبيب وهرفان

وربع عمت أياته منذ وسان

والبيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٨ ، والأرية ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، وجمهرة اللغة ص ٥٦٧ ، والجنى الدانى ص ١٣ ، ٦٤ ، وخزانة الأدب ٣٣٢ / ١ ، ٢٢٤ / ٣ ، والدرر ٦ / ٧١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠١ / ٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢ ، وشرح المغنى ٤٦٣ / ١ ، والكتاب ٢٠٥ / ٤ ، ولسان العرب ٢٠٩ / ١٥ (قوا) ، ومجالس تعجب ص ١٢٧ ، وجمع الهوامع ١٢٩ / ٢ ، ويلا نسبة فى الإنصاف ٦٥٦ / ٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٥٩ ، وجمهرة اللغة ص ٥٨٠ ، وخزانة الأدب ٦ / ١١ ، والدرر ٦ / ٨٢ ، ووصف المباني ص ٣٥٣ ، وشرح الأشموني ٤١٧ / ٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣١٦ / ٢ ، وشرح قطر الندى ص ٨٠ ، والصاحب فى لغة ص ١١٠ ، ومضى اللبيب ١٦١ / ١ ، ٢٦٦ ، والمصنف ٢٢٤ / ١ ، وجمع الهوامع ١٣١ / ٢

وأمثلة ما بقى مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزماً مفعول باعتمد وإن تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والجزاء قد قصد جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم وكان النهى داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نيه عليه بقوله :

وَشَرَطُ جَزْمٍ مَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَصَحَّ إِنْ قِيلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ

يعنى أن الجزم بعد النهى مشروط بعلاحية وضع إن الشرطية قبل لا النافية نحو لا تذن من الأسد تسلم لأن التقدير إن لا تذن من الأسد تسلم وفهم منه أنه إن لم يصلح وضع إن قبل لا لم ينجزم الفعل نحو لا تذن من الأسد يأكلك لأنه لا يصلح إن لا تذن من الأسد يأكلك .
وشرط جزم مبتدأ وبعد متعلق بجزم أو شرط وأن تضع في موضع خبر المبتدأ وإن مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون في موضع الحال من أن . ثم قال :

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِفَسْرِ أَعْمَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَانَهُ وَجَرَمَهُ الْبَلَا

قد سبق أن شرط الطلب الذى ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار أن ؛ أن يكون محصاً وذلك بأن يكون الأمر بصيغة أفعل كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو نرال فتصيب خيراً ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وأجاز الكسائي انصب فيهما ولا شاهد معه وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول :

١٨٧. مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(١٨٧) صدره :

وقولي كلما جشأت وجاشت

والبيت من الوامر ، وهو لمسمروب الإطنابة في إنباء الرواة ٢/ ٢٨١ ، وحمامة البحتري ص ٩ ، والحيوان ٦/ ٤٢٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨ ، والدرر ٤/ ٨٤ ، وديوان المعاني ١/ ١١٤ ، وسقط اللالي ص ٥٧٤ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٣ ، وشرح شواهد المعنى ص ٥٤٦ ، ومجالس نعب ص ٨٣ ، والمفاصد الحوية ٤/ ٤١٥ ، وبلاسة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٩ ، والخصائص ٣/ ٣٥ ، وشرح الأشمري ٣/ ٥٦٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٧ ، ٥٢٤ ، وشرح قطر الندى ص ١١٧ ، وشرح المعصل ٤/ ٧٤ ، ولسان العرب ١/ ٤٨ (جشأ) ، ومعنى اللبيب ١/ ٢٠٣ ، والمقرب ١/ ٢٧٣ ، وجمع الهوامع ٢/ ١٣
والشاهد به - «تحمدى» حيث جرته بحرف التثنية لكونه واقعاً في جواب الأمر ، والأمر هنا باسم الفعل «مكانك» .

لأن مكانك بمعنى اثبتى، ومنه في الثاني قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١١) يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١١-١٢] وقول عمر رضي الله عنه: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه» إذ معناه ليتق الله امرؤ، ومعنى الآية الكريمة آمنوا وجاهدوا يغفر لكم والله أعلم، والأمر متداً وإن كان شرط وكان نامة بمعنى حصل، والتقدير والأمر إن حصل وبغير متعلق بكان وافعل مضاف إليه ولا تنصب الفاء جواب الشرط ولا ناهية وتنصب مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصب واقبلا فعل أمر والألف فيه بدل من النون الخفيفة وجزمه مفعول باقبلا. ثم قال:

وَالفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ يُنْصَبُ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى بِتَنْصِبِ

يعنى أن الفعل المضارع ينتصب بأن بعد الفاء الواقعة جواباً للترجى كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جواباً للتمنى كما سبق وإنما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور واحتار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَتْلُجَ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] بالنصب في قراءة حفص عن عاصم والفعل مبتدأ وحبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصاراً أي نصب المضارع وما موصولة وصلتها يتنسب وإلى التمنى متعلق بـ يتنسب. ثم قال:

وَأَنَّ عَلَى اسْمِ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطْفٌ تَنْصِبُهُ أَنْ تَابِئاً أَوْ مُنْخَذِفٌ

يعنى أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ إظهارها وإخسارها وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي فإنها مثلها في جواز الإظهار والإخسار وفهم من قوله وإن على اسم أنه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله خالص أنه لو عطف على اسم غير خالص كاسم العاقل والمفعول لم ينتصب نحو الطائر فيعصب زيد الذباب وشمل الخالص الاسم الصريح كقولك بولا زيد ويحسن إلى بالنصب لهلكك ويجوز إظهار أن فتقول لولا زيد وأن يحسن إلى لهلكك والمصدر كقوله:

١٨٨- وَلَيْسَ عِشَاءً وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحِبُّ إِلَى مَنْ لَيْسَ الشَّمُوفُ

(١٨٨) البيت من الوافر، وهو لم يمسح بمت بعدل في غزاة الأدب ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤، والدرر ١/ ٩٠، وسر صامحة لإعراب ١/ ٢٧٣، وشرح النصريح ٢/ ٢٤٤، وشرح ديوان العماسة للسرزوقي ص ١٤٧٧، وشرح شذور

لأن المصدر اسم خالص إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول وأطلق في قوله عطف وهو مفيد بالواو كما مثل والفاء كقوله :

• لو لا توقع معتر فأرضيه •

وأو كقوله تعالى : ﴿أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا﴾ [الشورى : ٥١] في قراءة غير نافع وثم كقوله :

١٨٩- إني وقتلي سليكًا ثم أعقله كالثور يصرب لما عافت البقر

وإن شرط وخالصة نعمت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط وإن فاعل تنصبه وثابتًا وأو من حذف حي لأن من أن. ثم قال :

وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَتَنْصِبُ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا حَذَفَ رَوَى

يعنى أن الفعل المضارع قد ينصب بأن مضمرًا في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم خذ اللص قبل يأخذك أى قبل أن يأخذك كقوله :

١٩٠- فلم أرَ مثلها حساسةً واجدةً ونهتت نفسى بعدما كدت أفعله

الذهب ص ٤١٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠، وشرح شواهد المعنى ٦٥٣/٢، ولسان العرب ٤٠٨/١٣ (مس)، والمختص ٣٢٦/١، ومضى اللبيب ٢٦٧/١٠، والمقاصد الحوية ٣٩٧/٤، وبلا نسية في الأشباه والخطائر ٢٧٧/٤، وأوضح المسالك ١٩٢/٤، والجبى الثاني ص ١٥٧، وخزانة الأدب ٥٢٣/٨، والرد على النحاة ص ١٢٨، ورمض المبانى ص ٤٢٣، وشرح الأشموني ٥٧١/٣، وشرح ابن عطيى ص ٥٧٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤٤، وشرح قطر الندى ص ٦٥، وشرح المفصل ٢٥/٧، والصاحبي في لغة اللغة ص ١١٢، ١١٨، والكتاب ٤٥/٣، والمختص ٢٧/٢

والشاهد فيه قوله : «وتقر» حيث نصب المضارع به «أن» مضمرًا بعد الواو التي بمعنى «مع».

(١٨٩) البيت من البسيط، وهو لأنس من مدركة في الأغاني ٣٥٧/٢٠، والحيوان ١٨/١، والدرر ٩٣/٤، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، ولسان العرب ١٠٩/٤ (ثور)، ٣٨٠/٨ (وجع)، ٢٦٠/٩ (حب)، والمقاصد الحوية ٣٩٩/٤، وبلا نسية في أوضح المسالك ١٩٥/٤، وخزانة الأدب ٤٦٢/٢، وشرح الأشموني ٥٧١/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٦، وشرح ابن عطيى ص ٥٧٧، ولسان العرب ١١٠/٤ (ثور) وجمع الهوامع ١٧/٢ والشاهد فيه قوله : «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع به «أن» مضمرًا جوازًا بعد «ثم» العاطفة، وقد تقدم عليها اسم خالص من التأويل وهو قوله : «قتلى».

(١٩٠) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١، وله أولعصرو بن جوين في لسان العرب ٦٢/٦ (غيب) ولعامر بن جوين في الأغاني ٩٣/٩، وشرح أبيات مسبوته ٣٣٧/١، والكتاب ٣٠٧/١، والمقاصد الحوية ٤٠١/٤، ولعامر بن جوين أول بعض الطائيين في شرح شواهد المعنى ٩٣١/٢، ولعامر بن العميل في الإنصاف ٥٦١/٢، وبلا نسية في تخليص الشواهد ص ١٤٨، وجمهرة النعمة ص ٢٨٩، والدرر ١٧٧/١، ورمض المبانى ص ١١٣، وشرح الأشموني ١٢٩/١، ومضى اللبيب ٦٤٠/٢، والمقرب ٢٧٠/١، وجمع الهوامع ٥٨/١.

والشاهد فيه نصب «أعقله» بتقدير «أن» قبله.

أى أن أفعله وحذف أن فاعل بشذ ونصب حذف معموله أى ونصب للفعل المضارع وهى
سوى متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لحذف من جهة المعنى فهو من باب الشاذ وما موصولة
وصلتها مرّ ومنه متعلق باقبل وما مفعول باقبل وهى موصولة وعدل روى جملة صفة لما .

عوامل الجزم

عوامل الجزم على قسمين : أحدهما يجزم فعلاً واحداً والآخر يجزم فعلين وقد أشار إلى
الأول بقوله :

بلا ولام طالبا ضغ جزماً فى الفعل فكذا بئس ولما

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً : الأول لا الناهية نحو ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾
[طه : ٩٤] ومثلها لا فى الدعاء نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْنَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] والثانى لام الأمر نحو
﴿لِيُطِيعُوا ذُرِّيَّتَهُ﴾ [الطلاق : ٧] ومثله أيضاً لام الدعاء نحو ﴿لِيَقْضِ رَبُّكَ﴾
[الزحرف : ٧٧] وفهم ذلك فى الحرفين أعنى لا واللام من قوله طالبا لأن الطلب شامل
لجميع ما ذكر . الثالث لم وهى حرف نفى فى الماضى تدخل على المضارع فتصرف معناه
إلى الماضى وقيل تدخل على الماضى فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور الأول نحو لم
يقم زيد . الرابع لما وهى مثل لم فيما ذكر إلا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو ﴿وَلَمَّا
يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران : ١٤٢] بخلاف لم فإن ما بعدها قد يتصل وقد لا
يتصل . فضع فعل أمر من وضع مثل هب من هب وجزماً مفعول بضع وبلا وفى الفعل
متعلقان بضع وطالبا حال من الضمير المستتر فى هب وها تنبيه وكذا وبلم متعلقان بفعل
محدوف دل عليه الأول والتقدير وضع جزماً بلم ولما مثل ما فعلت فى لا واللام ثم أشار إلى
القسم الثانى وهو ما يجزم فعلين فقال :

وَأَجْزِمُ بَيْنَ مَنْ وَمَا وَمَهْمَا
وَحَيْثُمَا أَيْ

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات شرط الأولى إن وهى حرف
نحو قوله تعالى : ﴿إِنْ يَنْتَهِوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال : ٣٨] الثانية من وهى تقع على من
يعقل نحو ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء : ١٢٣] الثالثة ما وهى تقع على ما لا يعقل نحو

﴿ مَا تَسْخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسْهَى نَأْتٍ بِحَرْفٍ مَتَّهَا أَوْ مَقْلَهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦] الرابعة مهمما وهي بمعنى ما، نحو:

١٩١. ومهمم تكرر عند امرئ من حليقة وإن حالها تحقّى على الناس نُعلم

الخامسة أي وهي بحسب ما تضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أي ما تعمل أفعلاً، السادسة متى وهي ظرف زمان نحو:

١٩٢. متى تأتينا تُلِمُّمُ بنا في ديارنا تَجِدُ حَطّاً جريلاً وباراً تَأْخِجاً

السابعة أيان وهي ظرف زمان أيضاً نحو أيان تقم أقم معك. الثامنة أين وهي ظرف مكان نحو أين تجلس أجلس معك. التاسعة إذا ما وهي حرف بمعنى إن. العاشرة حيثما وهي ظرف مكان نحو: حيثما تذهب أذهب معك. الحادية عشرة أنى وهي ظرف مكان نحو أنى تجلس أجلس معك. وفهم من تمثله به «إذا ما» وبحيثما أنهما لا يجزم بهما إلا إذا اقترنا بما كالمثال. وبأن متعلق باجزم ومفعول اجزم محذوف اقتضاراً لأنه إنما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة. ثم إن هذه الأدوات أعني أدوات الشرط على قسمين: حروف، وأسماء، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَحَرْفٌ إِذَا مَسَّ كَأَنَّ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ

أما «إن» فلا خلاف في أنها حرف وأما إذا ما فالمشهور أنها حرف مثل إن ولذلك اقتصر عليه. وباقى الأدوات وهي ما عدا إن وإذا وهي تسع كلمات أسماء فمعناها أسماء ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان، وقد بينت ذلك عند ذكرها في البيت السابق. وإذا مبتدأ وحرف خبر مقدم والتقدير وإذا حرف كإن وإنما شبهها بها لأن إن حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم تقدّر بها.

(١٩١) البيت من الطويل، وهو لزهر بن أبي سلسى في ديوانه ص ٣٢، والجنى الداني ص ٦١٢، والدرر ٤/ ١٨٤، ٥/ ٧٢، وشرح شواهد المضي ص ٢٨٦، ٢٣٨، ٧١٣، وشرح قطر الندى ص ٣٧، ومضي اللبيب ص ٣٣٠، وبلاسية في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٩، ومضي اللبيب ص ٣٢٣، وجمع الهوامع ٢/ ٣٥، ٥٨.

(١٩٢) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩/ ٩٠، ٩٩، والدرر ٦/ ٦٩، وشرح أبيات سيويه ٢/ ٦٦، وسر صناعة الإعراب ص ٦٧٨، وشرح المفصل ٧/ ٥٢، وبلاسية في الإنصاف ص ٥٨٣، ووصف المباني ص ٣٢، ٣٣٥، وشرح الأشموني ص ٤٤٠، وشرح قطر الندى ص ٩٠، وشرح المفصل ١٠/ ٢٠، والكتاب ٣/ ٨٦، ولسان العرب ٥/ ٢٤٢ (نور)، والمقتضب ٢/ ٦٣، وجمع الهوامع ٢/ ١٢٨.

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال :

فَعَلَيْنِ يَقْتَضِي شَرْطًا قَدَمًا يَتْلُو الْجُزْأَ وَجَوَابًا وَبِمَا

يعنى أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يسمى الأول شرطاً والثانى جزاء وفهم من قوله فعلين أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتى وفهم أيضاً من قوله فعلين يقتضيان أى يطلبين أن الجزم فى الفعلين بها وهو المشهور وفهم من قوله قدماً ويتلو الجزاء أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل وأن الجزاء لا يكون إلا متأخراً والشرط لا يكون إلا متقدماً وإذا ورد نحو أنت ظالم إن فعلت فليس أنت ظالم جواباً مقدماً بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضيان النون وهو عائد على أدوات الشرط وفعلين مفعول يقتضيان وشرط خبر مبتدأ مضمرة أى أحدهما أو مبتدأ والخبر محذوف أى منهما شرط ويتلو الجزاء جملة فعلية فى موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الإتيان فيما كان مستوفياً للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمراً وجمعاً ولقيت الرجلين زيدا وعمراً ووسماً جملة مسنوفة وجواباً حال من الضمير فى وسماً . ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال :

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْصِقُهُمَا أَوْ مَتَخَالِفَيْنِ

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا فعلين ماضيين نحو ﴿وَأِنْ عُدْتُمْ عَدَاً﴾ [الإسراء : ٨] أو مضارعين نحو ﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوا بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة : ٢٨٤] أو الأول ماضٍ والثانى مضارع نحو ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدْ خَرْبَ الْأَجْرَةِ فَدَعَلْهُ فِى خَرْبِهِ﴾ [الشورى : ٢٠] أو الأول مضارع والثانى ماضٍ نحو قوله :

١٩٣- مَنْ يَكْدِسِ بِسَبِيٍّ كَثَتْ مَهْ كَالشَّجَى بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

(١٩٣) البيت من الحفيف ، وهو لأبى ربيد الطائي فى ديوانه ص ٥٢ ، وعزارة الأدب ٧٦ / ٩ ، والمعاصد المحوية ٤٢٧ / ٤ ، وبلا نسية فى رصف العياني ص ١٠٥ ، وشرح الأشموسى ٥٨٥ / ٣ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٥ ، والمقتضب ٥٩ / ٢ ، والمغرب ٢٧٥ / ١ ، ونولدو لى زيد ص ٦٨ .
والشاهد منه قوله «من يكديس . . . كنت» حيث جزم به «الشرطية فعلاً مضارعاً» وجاء جواب الشرط فعلاً ماضياً ، وهذا دليل .

ومعنى الماصى الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماضٍ لفظاً مستقبل معنى ولدبت تقول إن قام زيد غداً قمت بعد غد. وماضيين مفعول ثانٍ بتلقيهما أى تجدهما وأو مضارعين وأو متحالفتين معطوفتان على ماضيين فأما الماصى الواقع شرطاً أو جراً فهو فى موضع جزم لأنه مبسبى لا يظهر به إعراب. وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جراً فى الأوجه الأربعة ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَتَعْدَ مَا صِرَ رَفَعُكَ الْحَزَا حَسَنَ وَرَفَعُهُ تَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنَ

بمضى أن الشرط إذا كان ماصياً جاز رفع الجواب كقول زهير:

١٩٤. وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْئَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

وفهم من قوله حسن أنه كثير ولا يفهم منه أنه أحسن من الجرم بل الجزم أحسن لأنه على الأصل وقوله ورفعه بعد مضارع وهن، أى ضعف كقوله:

١٩٥. يَا أَقْرَعَ مِنْ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَحْوَكُ تُضْرَعُ

وإنما حسن الرفع بعد الماضى لعدم تأثير أداة الشرط فى فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل فى فعل الشرط. ورفعك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والجرأ مفعول برفع وحسن خبر المبتدأ وبعد متملق بحسن ولا يجوز أن يتعنى برفع لأنه مصدر مقدر

(١٩٤) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ١٥٣، والإنصاف ٢/٦٢٥، وجمهرة اللغة ص ١٠٨، وخزانة الأدب ٩/٤٨، ٧٠، والدرر ٥/٨٢، ووصف المسمى ص ١٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٥، وشرح التصريح ٢/٢٤٩، وشرح شواهد المعنى ٢/٨٣٨، والكتاب ٣/٦٦، ولسان العرب ١١/٢١٥ (حسن)، ١٢/١٢٨ (حرم)، والمختضب ٢/٦٥، معنى اللبيب ٢/٤٢٢، والمقاصد الحوية ٤/٤٢٩، والمقتضب ٢/٧٠، وبلاسية فى أوضح المسالك ٤/٢٠٧، وجواهر الأدب ص ٢٠٣، وشرح الأشموسى ٣/٥٨٥، وشرح شعور الذهب ص ٤٥١، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٣، وشرح المفصل ٨/١٥٧، وجميع الهوامع ٢/٦٠.

والشاهد فيه رفع «يقول» على تية التقديم، والتقدير - يقول إن أنا خليل وجارهد لأن «إن» غير عاملة فى اللفظ والمبرد يفتقره على حذف الفاء.

(١٩٥) الرجز لجبرير بن عبد الله البجلي فى شرح أبيات سيبويه ٢/١٢١، والكتاب ٣/٦٧، ولسان العرب ١١/٤٦ (بجل)، وله أو لعمرو بن حشام البجلي فى خزانة الأدب ٨/٢٠، ٢٣، ٢٨، وشرح شواهد المعنى ٢/٨٩٧، والمقاصد الحوية ٤/٤٣٠، ولعمرو بن حشام البجلي فى الدرر ١/٢٢٧، وبلاسية فى جواهر الأدب ص ٢٠٢، والإنصاف ٢/٦٢٣، ووصف المسمى ص ١٠٤، وشرح الأشموسى ٣/٥٨٦، وشرح التصريح ٢/٢٤٩، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٤، وشرح المفصل ٨/١٥٨، ومعنى اللبيب ٢/٥٥٣، والمقتضب ٢/٧٢، وجميع الهوامع ٢/٧٢.

والشاهد فيه قوله «إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَحْوَكُ، تُضْرَعُ» حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والجرأ ضرورة، فإن جملة «تضرع» غير «إن» والجملة دليل جراً الشرط، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر

بأن والفعل ورفعته مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ووهن فعل ماضٍ في موضع الخبر عن رفع وبعد متعلق بوهن . واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَاقْرُنْ بِمَا حَتَمًا جَوَابًا لَوْ جُمِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ عَصَرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

يعنى أن جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماضٍ وجب اقترانه بالفاء وفهم منه أنه إذا صح جعله شرطاً لم تدخل الفاء في الجواب نحو إن يقيم زيد قام عمرو وأو يقيم عمرو أو لم يقيم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطاً وتضمن ما لا يصلح جعله شرطاً الجملة الاسمية مثبتة نحو إن قام زيد فعمر قائم أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو مضية بما أو إن أو لن فإن هذا كله لا يصح جعله شرطاً، وبما متعلق باقرن وحتماً نعت لمصدر محذوف تقديره قرناً حتماً وجواباً مفعول باقرن، ولو جعل شرطاً وشرطاً مفعول ثانٍ بجعل وفي جمل ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو هائد على جواباً ولأن متعلق بجعل ولم ينجعل جواب لو وهو مطاوع جعل فيتعدي إلى واحد لأن المطاوع الذي هو جعل بمعنى عسر يتعدي إلى اثنين ومفعول ينجعل محذوف تقديره لم ينجعل جواباً، ثم اعدم أن الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يلقى إذاً، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَتَخَلَّفَ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَاةُ كَرِهَتْ تَجَدُّدَ إِذَا لَنَا مَكَاافَاةُ

يعنى أن إذا التى للمفاجأة تخلف الفاء أى تحل محلها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبه إذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقوله : إن تجدد إذا لنا مكافأة، ومثله قوله عز وجل : ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُّسِيْرَةٌ مِّمَّا قَدَّمْتُمْ لِأَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم : ٢٦] وفهم من قوله وتخلف أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء . وإذا فاعل يتخلف وهى مضافة للمفاجأة والفاء مفعول مقدم على الفاعل وإن تجدد شرط جوابه إذا وما بعدها . والمكافأة المجازاة : مصدر كافات الرجل ، أى جازيته . ثم قال :

وَالْفِعْلُ مِنْ تَعْدِ الْحَزَا إِنْ يَنْقَسِرْنَ بِالْفَاءِ أَوْ اللّٰوِ يَشْتَلِبُ قَسِرْنَ

يعنى إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جار فيه ثلاثة أوجه :
 الجزم والنصب والرفع ويعنى بالمعمل الفعل المضارع والجزاء أن يكون بالفعل المضارع
 المجزوم وذلك كقولك إن يقيم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر بجزم يذهب ونصبه ورفعه
 بالجزم على العطف على فعل الجزاء والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو والرفع على
 الاستثاف . مثال الفاء قوله عز وجل : ﴿ يُعَاقِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فِيمَنْ لَمْ يَشَأْ ﴾ [البقرة : ٢٨٤]
 قرئ في السبع بالجزم والرفع وقرئ في الشاذ بالنصب . والواو كقول الشاعر :

١٩٦. فَمَنْ يَهْلِكُ أَبُو قَامُوسٍ يَهْلِكُ ربيعُ الناسِ والسُّدُ الحرامُ

ونأخذ بعده بدنا بعيش أجب الظُّهر ليس له سامُ

يروى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع ، وفهم من قوله من بعد الجزاء أن ذلك بعد
 الجزاء كيفما كان فعلاً كان أو جملة خلافاً للشارح في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل
 قوله عز وجل : ﴿ فَهَرِ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٧١] . والفعل مبتدأ ونعته محذوف
 أى الفعل المضارع ، وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجرم ، وذلك لا يكون في
 الأفعال إلا في المعرب منها وهو المضارع . وإن يقرن شرط وبالفاء متعلق بيقترن وقمن خبر
 المبتدأ ويتثليث متعلق بقمن ومعنى قمن حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف
 لدلالة ما تقدم عليه ولتقدير الفعل قمن بتثليث [إن يقرن بكذا فهو قمن] إلا أن في هذا الوجه
 كون الشرط المحذوف جوابه مضارعاً وهو قليل ، ويحتمل أن يكون قمن خبر مبتدأ محذوف
 والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من الجواب وهو
 مخصوص بضرورة الشعر ، وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسع الابتداء بالكرة
 دخول فاء الجواب عليه وقمن خبر تثليث . هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فإن وقع
 المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء ، فقد أشار إليه بقوله :

وَجَرَّمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِنْ قَا أَوْ وَأَوْ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِنِفَا

(١٩٦) البشائر من الوافر ، وهما للناسخ الديباني في ديوانه ص ١٠٦ ، والأعلى ٢٦/١١ ، وخرافة الأدب ٥١١/٧ ،
 ٣٦٣/٩ ، وشرح أبيات سيدي ٢٨/١ ، وشرح الممصل ٨٣/٦ ، ٨٥ ، والكتاب ١٩٦/١ ، والمفاهيد
 المحوية ٥٧٩/٣ ، ٤٣٤/٤ ، وبلاسية في أسرار العربية ص ٢٠٠ ، والأشياء والظواهر ١١/٦ ، والاشتماق
 ص ١٠٥ ، وأمالى ابن الحاجب ٤٥٨/١ ، والإنصاف ١٣٤/١ ، وشرح الأشموسى ٥٩١/٣ ، وشرح ابن
 عقيل ص ٥٨٩ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٨ ، ولسان العرب ٢٤٩/١ (حب) ، ٢٩٠ (فتب) والمفتصب
 ١٧٩/٢ .

يعنى أن المضارع إذا وقع بعد الفاء أو الواو بين شرط وجزاء جاز جرمه بالمعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، وإنما لم يجر فيه الرفع كما جاز فى المتأخر لأن الرفع على الاستثناف ولا يمكن فى الواقع بين الشرط والجزاء. وجزم مبتدأ أو نصب معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل وللفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لجزم فهو من باب التنارع وإثر ظرف فى موضع النعت لفعل وأو أو معطوف على فا وإن شرط وفعل الشرط اكتنفا وبالجملتين متعلق باكتنفا واكتنف مبنى للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل لأن الجملتين اكتنفا وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

وَالْشَّرْطُ يَغْنَى عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِذَا الْمَعْنَى فُهِمَ

يعنى أنه إذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو أنت ظالم إن فعلت فجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك إذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله:

١٩٧- فَنَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَلَا يَحِلُّ مَسْفَرُكَ الْحَسَامُ

أى ولا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به، وفهم من قوله: علم أنه إن لم يعلم واحد منهما لم يجر الحذف، وفهم من قوله: قد يأتى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب. والشرط مبتدأ وخبره يغنى وعن جواب متعلق بيغنى وقد علم فى موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتى خبره وإن شرطية. والمعنى مفعول لم يسم فاعله بمضمر يفسره فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

وَأَحْدَفُ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابٌ مَا أَحْرَتْ فَهَوَ مُتَتَرِّمٌ

يعنى إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر منهما واستغنىت بجواب المتقدم فتقول إذا قدمت الشرط وأخرت القسم إن يقيم زيد والله أكرمه، وإذا قدمت القسم قلت والله إن قام زيد لأكرمه، هذا الذى ذكره إذا لم يتقدم عليهما أى الشرط. والقسم ما يحتاج إلى

(١٩٧) البيت من الواو، وهو للأحوص فى ديوانه ص ١٩٠، والأخاني ٢٣٤/١٥، والدرر ٨٧/٥، وخزانة الأدب ١٥١/٢، وشرح التصريح ٢٥٢/٢، وشرح شواهد المعنى ٧٦٧/٢، ٩٣٦، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٤، وبلا سية فى الإنصاف ٧٢/١، وأوضح المسالك ٢١٥/٤، ودرصف الباتى ص ١٠٦، وشرح الأشعرى ٥٩١/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٥، وشرح ابن حنبل ص ٥٩٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٩، ولسان العرب ٤٦٩/١٥ (إملا)، ومعنى التلييب ٦٤٧/٢، والمقرب ٢٧٦/١، وجمع الهوامع ٦٢/٢.

والثمد فيه قوله "ولا يمح" حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه والتقدير، "ولا تطلقها يحل مسرك الحسام"

الجبر، وأما إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى الخبر، فقد أشار إليه بقوله:

وَأِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبْلُ ذُو خَيْرٍ فَالْشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وما أصله المبتدأ كاسم كان فتقول زيد والله إن يقيم أكرمه فاستثنى بجواب الشرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدماً على الشرط وإنما رجع الشرط وإن كان متأخراً لأنه عمدة الكلام والقسم تأكيد الكلام، وفهم من قوله رجع أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله إن يقيم لأكرمه وفهم من قوله مطلقاً أن الشرط يترجع سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تميم لصحة الاستغناء عنه ولدى متعلق باحذف ومعناه عند وجواب مفعول باحذف وما موصولة وصلتها أحررت ولضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وإن توالى شرط وذو خبر مبتدأ وخبره قبل والجملة في موضع الحال من الضمير في توالى ولذلك دخلت عليها الواو، والعاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم يرجع ومطلقاً حال من الشرط وبلا متعلق برجع، ثم قال:

وَرُبَّمَا رَجَعَ بِمُتَدَقِّمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُتَقَسِّمٍ

يعنى أنه قد يترجع الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول والله إن يقيم زيد أكرمه، ومه قوله:

١٩٨. لَنْ مَيِّتَ سَامِي يَوْمَ مَعْرَكَةٍ لَا تُلَمَّا عَنْ دَمِ الْقَوْمِ تَشْمِيرٌ

وفهم من قوله وربما أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل،
نكتة: لم يذكر النظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخذه مه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ وفي باب إن وفي هذا الباب.

(١٩٨) البيت من السيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٢، وخرانة الأدب ١١/٢٢٧، ٣٠٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧، ولسان العرب ١١/٦٧٢ (نقل)، والمقاصد الحوية ٣/٢٨٣، ١٣٧/٤، وبلا نسة في خزانة أدب ١١/٣٤٣، وشرح الأشموني ٣/٥٩٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٢
والشاهد فيه أنه اجتمع فيه الشرط والقسم، أما الشرط فقوله: «لَنْ» أما القسم، فإنه يدل على اللام لأنها موصلة لقسم محذوف تقديره: والله لئن، وكل منهما يستدعي جواباً، وقد ترشح الشرط على القسم ههنا حيث قال «لا تُلَمَّا» بالجرم، وعلامة الجرم سقوط الياء، لأن أصله: «لا تُلَمَّا» وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو كان «لا تُلَمَّا» هو جواب القسم لقال: «لا تُلَمَّا» بآليات الياء لأنه مرعوع. (المقاصد ٤/١٣٧)

فصل لو

إما ذكر لو عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كإا ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب . ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدرية نبه على مراده فقال : (لَوْ حَرْفٌ شَرْطٌ فِي مُضِيِّ) يعني أن لو حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتسمى لو هذه امتناعية لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو لو قام زيد لقام عمرو فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد والماضي في هذا الباب على معناه من الماضي بخلافه في باب أدوات الشرط فلذلك تقول لو قام زيد أولاً من أمس لأكرمه أمس وقد تدخل على المستقبل معنى وإلى ذلك أشار بقوله : (وَيَقُلُ ۖ إِبِلَاؤُهَا مُتَقَبِّلًا لَكِنْ قُبُلٌ) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا﴾ [النساء : ٩] وتضمن قوله مستقبلاً الماضي كآية الكريمة والمضارع في اللفظ نحو لو يقيم زيد غداً لأكرمه هو مبتدأ وحرف شرط خبره وفي متعلق بشرط وإبلاؤها فاعل يقل وهو مصدر مضاف إلى المفعول ومستقبلاً مفعول ثان بإبلاؤها . ثم قال : (وَهِيَ فِي الْإِحْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَأَنَّ) يعني أنها تختص بالفعل كما تختص به إن وفهم من تشبيهه لها بأن أن الفعل يليها ظاهراً كما يلي إن فتقول لو زيد قام لأكرمه فيكون زيد فاعلاً بفعل مضمر يمسره قام كما تقول إن زيد قام فأكرمه ، ومنه قوله : ﴿لَوْ ذَاتُ سَوَارٍ لَطُمْتُنِي﴾ ثم إن لو تخالف إن في جوار وقوع أن المفتوحة المشددة بعدها وإلى ذلك أشار بقوله :

(لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقَسَّيْرُنْ)

يعني أن لو تخالف إن في جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات : ٥] وهو كثير . واختلف في موضع أن بعدها فقبل مبتدأ ، وقبل فاعل بفعل محذوف ، وفهم من قوله لكن أنها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بلكن إذ لو كانت هذه فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل . ولو اسم لكن وأن مبتدأ وخبره قد تقترون وبها متعلق بتقترن والعجالة خبر لكن . ثم قال :

وَأَنَّ مُضْطَارِعَ تَلَاهَا مُشْرِفًا إِلَى الْمُضِيِّ تَحْوُلُوْهُ بِمَعْنَى كَفَى

يعنى أن لو يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه إلى الماضى كقوله : لو وفى كفى ، أى لو وفى كفى ومن ذلك قوله :

١٩٩- لو يسمعون كما سمعت كلامها حروا العرة رُكَّعاً وسجوداً

أى لو سمعوا ، وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضى هى الامتناعية لا لوالشرعية لأن لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضى لأصالة فى الاستقبال بل يؤول معها الماضى بالاستقبال . ومضارع فاعل بفعل مضمر يفسره تلاها وصرفه جواب إن ، وإلى الماضى متعلق بصرف .

أما ولولا ولوما

إنما ذكر هذه الأحرف هنا لأنها من جملة أدوات الشرط لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بأما فقال : (أما كمهما يك من شيء) يعنى أن موضع أما صالح لمهما يك من شيء لأن معناها كمهما يك من شيء لأن أما حرف ومهما يك من شيء اسم وفعل ومتعلقه ، ولما علم أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال :

(ولما • لئلا • لئلا • لئلا • لئلا) يعنى أن الفاء تدخل على تالى تاليتها نحو أما زيد فقائم والأصل مهما يك من شيء فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهما كرهوا أن تلى لفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً لإصلاحاً للفظ وفهم من قوله لئلا تلوها أن الفاء لا تلى أما وأنه لا يفصل بين أما والفاء إلا بشيء واحد وشمل المبتدأ نحو أما زيد لقائم والمخير نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى : ٩] والظرف نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أما فى الدار فزيد قائم ، وأما المبتدأ وخبره كمهما يك من شيء وفا مبتدأ وخبره ألفا وتلوا متعلق بألفا ومعنى تلوا تال ، ووجوباً نصب على الحال من الضمير فى ألف وتجاوز فى قوله وجوباً وإنما ذلك الأكثر ، ولذلك قال :

(١٩٩) البيت من الكامل ، وهو لكثير حزة فى ديوانه ص ٤٤١ ، والحصان ص ٢٧ / ١ ، ولسان العرب ١٢ / ٥٢٣ (كس) ، والمقاصد الحوية ٤ / ٤٦٠ ، وبلانية فى الجنى الثاني ص ٢٨٣ ، وشرح الأشموسى ٣ / ٦٠٣ ، وشرح ابن حنبل ص ٥٩٥
ونشاهد من قوله «لو يسمعون» حيث جاء الفعل المضارع بعد «لو» مصروف معناه إلى الماضى ، لأن العال دخول «لو» التى للتعليق على الفعل الماضى التى هو مبنى

وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَشْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدِءَ

يعنى أن الفاء المجاب بها أما تحذف فى النثر قليلاً كقوله عليه الصلاة والسلام . «أما بعد ما بال قوم يشترطون شروطاً ليست فى كتاب الله» وفهم منه أنه يكثر فى النظم كقول الشاعر :

٢٠٠- فَاَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وفهم أيضاً من قوله : إذا لم يك قول معها قد نبذ، أى طرح وكفى به عن الحذف أنه يكثر أيضاً كقوله عز وجل : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران : ١٠٦] أى فيقول لهم أكفرتم . وحذف مبتدأ وذى اسم إشارة والفاء نعت وقل خبر المبتدأ وفى نثر متعلق بقل وكذلك إذا وقد نبذ خبر يك ومعها متعلق بنبذ . ثم إن لولا ولوما على نوعين : أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم ، والآخر أن يكونا مختصين بالفعل ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتَنَاهَا بِوُجُودِ عَقْدٍ

يعنى أن لولا ولوما إذا عقداً أى ربطا امتناعاً بوجود، ويقال أيضاً لوجود فإنهما يلزمان الابتداء يعنى المبتدأ والخبر نحو لولا زيد لأكرمك ولوما عمرو لجئتك وخبر المبتدأ بعدهما واجب الحذف وقد تقدم فى باب الابتداء . فلولاً مبتدأ ولوما معطوف عليه ويلزمان خبرهما والابتداء مفعول يلزمان وامتناعاً مفعول بعقداً وبوجود متعلق بعقداً وإذا متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار إلى الاستعمال الثانى فقال : (وبهـما التحضيض مز وهلاً * الأ) يعنى أن لولا ولوما يميز بهما التحضيض أى بدلان عليه كقوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الفرقان : ٢١] وقوله عز وجل : ﴿لَوْ مَا تَأْتِيَنَّ﴾ [الحجر : ٧] ويشارك لولا ولوما فى التحضيض نحو هلاً تأتينا وألاً تصل إلينا وألاً تقبل علينا وهذه الأحرف أعني لولا ولوما وم

(٢٠٠) حجرة.

ولكن سراً فى هراض المواقب

ولبيت من الطويل ، وهو للحارث بن عاتك المحرومى فى ديوانه ص ٤٥ ، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢ ، وسرر ١١٠ / ٥ ، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ١٠٦ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣ ، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٤ ، والجبى الدانى ص ٥٢٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧ ، وشرح شواهد المعنى ص ١٧٧ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧ ، وشرح المفصل ٧/ ١٣٤ ، ٩/ ٤١٢ ، والنصف ٣/ ١١٨ ، ومضى البيت ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٧ ، ٤/ ٤٧٤ ، والمقتضب ٢/ ٧١ ، وجمع الهوامع ٢/ ٦٧ والشاهد به حذف الفاء من جواب «أما» .

بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل وإلى ذلك أشار بقوله . (وأوليتها الفعلا) أي اجعلها داخلية على الفعل ، وشمل الفعل المضارع نحو هلا تأتينا والماضي نحو هلا أتيت وهو بمعنى المستقبل لأنها تخلص الفعل للاستقبال . والتحضيض مفعول بمرز وألا وما بعده معطوف على الصمير في بهما ولم يعد الجار فيقول ويهلا لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك ، وهما في قوله وأوليتها عائدة على الأحرف الخمسة المذكورة والفعل مفعول ثان . ثم قال :

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ يَفْعَلُ مُصْمَرٌ عُلِقَ أَوْ ظَاهِرٌ مُسْوَحٌّ

يعنى أن هذه الأحرف الخمسة تدخل على الاسم على وجهين : الأول أن يكون معمولاً بفعل مضمر وشمل نوعين : أحدهما أن يكون مفسراً بالمعمل الواقع بعد الاسم نحو هلا زيداً أكرمه فيكون من باب الاشتغال ، والآخر يصره سياق الكلام كقوله :

٢٠١. ألا رجلاً جزاء الله خيراً يدلُّ على محصلة تبين

التقدير ألا تروني ، والثاني أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو هلا زيداً فخرت واسم فاعل بيديها وعلق في موضع الصفة لاسم ، ويفعل متعلق بعلق .

الإخبار بالذی والألف واللام

الباء في قوله بالذی باء السببية لا باء التعدية لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أن الذي به يكون الإخبار وليس كذلك ، بل الإخبار يكون عن الذي بعيره . ثم إن الإخبار يكون بالذی وفروعه وبالألف واللام ، وقد أشار إلى الأول فقال :

(٢٠١) البيت من الزاهر ، وهو لمعروب قعاس (أو قعاس) المرادى في خزنة الأدب ٣/ ٥١ ، ٥٣ ، والطرائف الأدبية ص ٧٣ ، وشرح شواهد المعنى ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، وبلا سبه في الأرمية ص ١٦٤ ، وإصلاح المنطق ص ٤٣١ ، وأمال ابن الحاجب ص ١٦٧ ، ٤١٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٥ ، وتذكرة الحجة ص ٤٣ ، والجمي الداني ص ٣٨٢ ، وجواهر الأدب ص ٣٣٧ ، وخزنة الأدب ٤/ ٨٩ ، ١٨٣ ، ١٩٥ ، ٢٦٨ ، ١١/ ١٩٣ ، ورصف المياني ص ٧٩ ، وشرح الأشموني ١/ ١٥٤ ، وشرح شواهد المعنى ص ٦٤١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٧ ، وشرح المصطلح ٢/ ١٠١ ، والكتاتيب ٢/ ٣٠٨ ، ولسان العرب ١١/ ١٥٥ (حصل) ، ومعنى اللبيب ص ٦٩ ، ٢٥٥ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٦ ، ٣/ ٣٥٢ ، ونولد أبي زيد ص ٥٦

والشاهد في قوله «ألا رجلاً» حيث وقعت «ألا» للمرض والتحضيض ، ومعناها طلب الشيء ، ولكن المرض طلب بلي ، والتحضيض طلب بحث ، والمعنى : ألا تروني رجلاً ويروى «ألا رجلاً» والشاهد في هذه الرواية جرد رجلاً به من المضمرة .

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنْ الَّذِي مَبْتَدَأَ قَبْلَ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهُمَا قَوْسُطَةٌ صِلَةٌ عَائِدَةً خَلْفَ مُسْمَعِي التَّكْمِلَةِ

ذكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي يعني إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة بالذي فاجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي مستقر مبتدأ مقدماً وما سوى الذي والمخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطاً بين الذي والخبر ويكون صلة للذي واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذي جعلته خبراً عن الذي ضميراً يعود من الصلة على الذي وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على المخبر به عن الذي وصلتها قبل وعنه متعلق بأخبر وكذلك بالذي وأخبر وما عمل فيه محكي بقيل وخبر خبر عن ما وعن الذي متعلق بخبر واستقر في موضع الحال من الذي ومبتدأ حال من الضمير المستكن في استقر وقبل متعلق باستقر والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظيهما لا أنهما موصولان ، والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، وما في البيت الثاني مبتدأ وهي أيضاً موصولة واقعة هي ما سوى الذي والاسم المخبر به وهي باقى الجملة وصلتها سواهما والخبر فوسطه ويجوز أن تكون ما مفعولة بفعل مضمير يفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء في فوسطه وعائدها مبتدأ وخبرها خلف ومعطى مضاف إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة . ثم مثل صورة الإخبار بقوله :

نَحْنُ الَّذِي ضَرَبْتَهُ رِيْدٌ فَنَدَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرَ الْمَأْخُذَا

يعنى أنك إذا أردت الإخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا جعلت في أول كلامك الذي كما ذكر لك وجعلت زيدا خبراً عن الذي وجعلت في موضع زيد ضميراً مطابقاً له وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذي وخبره عائداً على الموصول فصار بعد هذا العمل الذي ضربته زيد ونبهك بقوله : فادر المأخذأ على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فنقول في الإخبار عن التاء في ضربت من قولك ضربت زيدا : الذي ضرب ريدا أنا وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الاسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك لقلت الذي هو أبوك زيد أو من أبيت لقلت الذي ريد هو أبوك ثم إن الإخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكور بل يكون في المفرد والمثنى والمجموع ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ أَخْبَرَ مُرَاعِيًا وَمَقِ الْمُنْتَبِتِ

يعنى أن المخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جىء بالموصول مطابقاً له لانه خبر عنه والمثال المشتغل على هذه الصور هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فإذا أخبرت عن الزيدتين قلت للذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خلف الزيدتين ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللذان وإذا أخبرت عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين وإذا أخبرت عن رسالة قلت التي بلغت الزيدان العمرين رسالة. وباللهذين متعلق بأخبر ومراعياً حال من الضمير المستتر فى أخبر ووقاق مفعول بمراعياً، ولما بين كيفية الإخبار شرع فى شروطه فقال :

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرْتَهُ مَا هَذَا حَتَّى
كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنِبِي أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ قَرَاعٍ مَا رَعَوْا

ذكر فى هذين البيتين أربعة شروط : الأول أن يكون قابل التأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستعهاام وأسماء الشروط . الثانى أن يكون قابل التعريف فلا يخبر عما يلزم التكثير كالحال والتمييز . الثالث جواز الاستعناء عنه بأجنى فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو زيد ضربته واسم الإشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميراً فى موضعه بخلفه على الفعدة المتقدمة وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس فى الكلام غير ضمير واحد وهو المجعل خلف المخبر عنه فإن أعدته على المبتدأ بقى الموصول بلا ضمير وإن أعدته على الموصول بقى المبتدأ بلا ضمير فامتنع الإخبار . الرابع جواز الاستعناء عنه بمضمر فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا موصوف دون صفة لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر . لا يصلح أن يعمل ضمير المصدر عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به . وقبول تأخير مبتدأ وتعريف معطوف على تأخير وقد حتما فى موضع خبر المبتدأ ولما متعلق بحتم وكذلك ههنا وما موصولة وهى واقعة على المخبر عنه وصلتها آخر عنه والغنى مبتدأ وعنه متعلق به وكذلك بأجنى وشرط خبر المبتدأ وكذا متعلق بشرط ودا إشارة إلى الشروط السابقة، ثم انتقل إلى الإخبار بال فقال :

وَأَخْبَرُوا هَذَا بِأَنَّ هَذَا بَعْضُ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

يعنى أن الإخبار يكون بأل كما يكون بالذى إلا أن الإخبار بالذى يكون بالجملة الاسمية والفعلية وفهم ذلك من إطلاقه هناك ، والإخبار بأل لا يكون إلا بالجملة الفعلية ، وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله : عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ، فكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً ، وإلى ذلك أشار بقوله : (إِنْ صَحَّ صَوْرُ صَلَاةٍ مِنْهُ لَأَلْ) يعنى أن الجملة الفعلية التى يخبر فيها بأل يشترط فى ذلك المعنى أن يكون متصرفاً لِيَصَاحَ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهى الصفة الصريحة لما علم أن صلة أل لا تكون إلا وصفاً صريحاً ولا يصح ذلك فى الفعل الذى لا يتصرف لأنه لا يصاح منه الوصف ، ثم أتى بمثال من ذلك فقال :

(كَصَوْرٍ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَاطِلُ)

فإذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك وقى الله البطل قلت الواقى البطل الله ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت الواقى الله البطل ، والضمير فى وأخبروا عائد على النحويين أو على العرب والأول أظهر لأن أكثر مسائل الإخبار إنما وضعها النحويون تمريناً لقارئة . وهنا ظرف مكان متعلق بأخبروا وبأل متعلق بأخبروا وكذلك عن وما موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون إلى آخر البيت وإن شرط وصوغ فاعل يصح وهو مصدر مضاف إلى المفعول ومنه متعلق بصوغ وكذلك لأل وكصوغ مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول والمجرور بمن قول محذوف ووقى إلى آخر البيت محكى به والتقدير كصوغ واقى من قولك وقى الله البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن صح فأخبر ، ثم قال :

وَأِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَاةً أَنْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أَيْبَسَ وَانْفَصَلَ

يعنى أن الوصف الواقع صلة أل إذا رفع ضميراً يعود على غير أل وجب إظهاره كما إذا قيل أخبر عن زيد من قولك ضربت زيداً قلت الضارب أنا زيد فالضمير العائد على أل وهو أنا ضمير غيرها فوجب إظهاره وفهم منه أن الضمير إذا كان لأل وجب اتصاله كما إذا قيل لك أخبر عن الثاء من ضربت زيداً ، قلت الضارب زيداً أنا ففى الضارب ضمير مستتر وهو صائد

على أل فلذلك وجب استتاره في الوصف . وإن يكن شرط وما اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير أل وصلتها رفعت وصلة أل فاعل يرفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما رفعت وضمير خبر يكن وأبين وانفصل جواب الشرط .

العدد

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُوبٌ لِلْعَشْرَةِ • فِي هَذَا مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ فِي الضَّمِّ جَرْدٌ

يعنى أن ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته التاء ، وإن كان واحده مؤنثاً لم تلحقه التاء فتقول ثلاثة رجال بالتاء لأن واحد الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة بغير تاء لأن واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة . واعلم أن مراده بقوله في الضم جرد المؤنث يعنى في ضد المذكر وهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل ، وقل مضمن معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وللعشرة كذلك وفي عد كذلك وعد مصدر مضاف للمفعول وما موصولة واقعة على المعدود وأحاده مذكورة جملة من مبتدأ وخبر صلة لما وفي الضم متعلق بجرد ومعمول جرد محذوف والتقدير جردها أي ألفاظ العدد من التاء ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لأنه لا وجه له في الإعراب ثم انتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال :

(وَالْمُمَيِّزُ أَجْرٌ • جَمْعًا يَلْفُظُ قِلَّةً فِي الْكَثَرِ)

يعنى أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة نحو ثلاثة أكلب وعشرة أحمال وثلاثة أبنت ، وعشرة أكتاف ، وفهم من قوله في الأكثر أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو ثلاثة قروء فإن لم يسمع للاسم إلا جمع كثرة ميز به نحو ثلاثة رجال ، والمميز مفعول بأجرر وجمعاً حال منه ويلفظ متعلق بجمعاً ثم قال : (وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَصْفٌ) يعنى أن مائة وألفاً يضافان إلى مفرد فتقول مائة رجل وألف وفهم من إطلاقه أن تثنية ألف ومائة وجمعهما كذلك نحو ألف رجل وآلاف رجل ومائتا رجل وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله : (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ) يعنى أن مائة تضاف قليلاً للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي «ثلاثمائة سين» بإضافة مائة إلى سنين . ومائة والألف مفعول بأصنف وللفردي متعلق بأصنف ومائة مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره قد ردف وردف مبنى للمفعول أي

نح بالجمع ونزراً حال من الضمير المستتر في ردف وإنما قدم الناطم مائة ألفاً على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة . وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال :

وَاحِدٌ أَذْكَرُ وَصِلَةٌ بِمَنْشَرٍ مُرْكَبٌ قَاصِدٌ مَفْدُودٌ ذَكْرٌ

يعنى إذا قصدت المذكر قلت أحد عشر بغير تاء وأحد مفعول بأذكر وبعشر متعلق بصنعه ومركباً وقاصداً حالان من الفاعل المستتر في أذكر فمركباً على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون مركباً حالاً من أحد عشر فيكون اسم المفعول والأول أجود للمناسبة . ثم قال (وَقُلْ لَدَى النَّائِثِ إِحْدَى عَشْرَةٌ) يعنى أنك إذا قصدت المؤنث قلت إحدى عشرة بسكون الشين وزيادة لتاء فتقول إحدى عشرة امرأة هذه هى اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين وإلى ذلك أشار بقوله : (وَالشَّيْنُ لَهَا مِنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً) فتقول إحدى عشرة امرأة ولدى هنا بمعنى فى وإحدى عشره مفعول بقل مضمناً معنى أذكر كما تقدم فى قوله : ثلاثة بالتاء قل للعشرة والشين مبتدأ وكسرة مبتدأ ثان وخبره فيها والجملة خبر المبتدأ الأول وعن تميم متعلق بما فى المجرور من معنى الاستقرار . ثم قال :

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فاعِلٌ قَصِداً

يعنى أن ما فعلت فى عشرة مع أحد وإحدى من إسقاط التاء فى المذكر وإثباتها فى المؤنث الفعله فيما فوقهما من غيرهما فشمّل ذلك العدد من اثنى عشر واثنتى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثنا عشر رجلاً وثلاثة عشر رجلاً واثنتا عشرة امرأة وثلاث عشرة امرأة . ومع متعلق بأفعل وما مفعول بأفعل وهى موصولة واقعة على المحكم المجمعول لعشر وصنيتها فعلت ومعهما متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعنته . ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر إلى تسعة عشر انتقل إلى حكم المصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال :

وِلثَلَاثَةٍ وَبِثَلَاثِينَ وَمَا يَبْتَهُمَا إِنْ رُكِبَا مَا قَدَمَا

يعنى أن حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما فى التركيب كحكمهما فيما تقدم من أن انتاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فنقول ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة. وما الأخيرة مبتدأ وهى موصولة واقعة على لحكم المسبوب لعشرة وقدما صلتها ولثلاثة خبره وما الأولى موصولة معطوفة على تسعة وهى واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما والتقدير الذى قدم لثلاثة وأحواتها من الحكم السابق مستقر لها فى التركيب. وبقي عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر فأشار إليه بقوله:

وَأَوَّلَ عَشْرَةٍ اثْنَيْنِ وَعَشْرًا اثنى إذا اثنى نشأ أو دكسراً

يعنى أنك تقول فى تركيب اثنين واثنتين اثنا عشر واثنا عشرة فتحذف النون منهما وتجعل عشرة وعشراً مكانه ثم بين أنهما معربان بقوله: (وَأَلِهَا لَفْظٌ مَّرْفُوعٌ وَارْفَعُ بِالْأَلْفِ) فغير الرفع هو الجر والنصب فنقول فى الرفع اثنا عشر واثنا عشرة وفى الجر والنصب اثنى عشر واثنتى عشرة ففهم منه أن هذين الجزأين أعنى اثنين واثنتين معربان إعراب المثنى، وعشرة مفعول أول بـ «أول» واثنتى مفعول ثانٍ وعشراً معطوف على عشرة واثنى معطوف على اثنتى واثنى مفعول مقدم بنشأ وأو ذكراً معطوف على اثنى وفيه رد الأول إلى الأول والثانى إلى الثانى وقصر نشأ لضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف الهمزة من نشأ لاجتماعها مع همزة أو، ثم قال:

(وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سَوَاهُمَا أَلْفٌ)

يعنى أن ما سوى اثنين واثنتين من الجرايين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر المعجز منه فيفتح المعجز فى عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين والصدر والمعجز من سوى اثنين واثنتين فنقول أحد عشر وثلاثة عشر يفتح الجزأين معاً وهما مبنيان معاً أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الأول فلتنزل المعجز منه منزلة ناء التانيث. والفتح مبتدأ وفى جزأى متعلق بالفتح وألف فى موضع خبر المستدأ ثم انتقل إلى لتمييز فقال:

وَمُبَيِّنَ الْعَشْرَيْنِ لِلتَّشْمِيَةِ يُوَاحِدُ كَارِبَيْنِ حَبَا

يعنى أن تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد نحو عشرين ديناراً وتسعين غلاماً وأربعين حيناً أى زماناً وفهم من قوله بواحد أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد وعشرون درهماً وفهم من أنه لا يميز بجمع وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً واللام فى «التسعين» للعاية فهى بمعنى إلى ثم قال:

وَيَبْرُؤُا مُرْكَبًا بِمِثْلِ مَا مُبْرَزَ عِشْرُونَ فَسَوِيَّتُهُمَا

يعنى أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك فى عشرين وبابه ، وشمل قوله مركباً أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول أحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة ، ومركباً مفعول يميزوا والضمير فيه عائد على العرب ويمثل متعق يميزوا وما موصولة واقعة على التمييز وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره يمثل ما ميز به عشرون وفسويتها تميم للبيت لصحة الاستعناء عنه . ثم قال :

وَنَاضِيفَ فَدَّةً مُرْكَبٌ يَبْقَى الْبَنَاءُ وَعَجَزٌ قَدْ يُمْرَرُ

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما إلا اثني عشر واثنتي عشرة لأن عشر ليهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعربها فإذا أضيف العدد المركب إلى اسم بعدده ففيه لغتان ، أحدهما وهى المصحح بقاء البناء فتقول هذه أحد عشرك وتسعة عشر زيد بالبناء فى الجزأين وهى المنبه عليها بقوله : يبقى البناء ، والثانية بقاء آخر الصدر على البناء وإعراب آخر المعجز فتقول هذه أحد عشرك بضم الراء على أنه معرب ومررت بأحد عشرك بكسر الراء وهى المنبه عليها بقوله وعجز قد يعرب وفهم من قد أنها لغة قليلة وإن أضيف شرط وجوابه يبقى ويجوز ضبطه يبقى بالالف على أنه مرفوع لتكون الشرط ماصياً وبالقفاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوغ الابتداء بمعجز التفصيل . ثم قال :

وَصُنْعٌ مِنْ اثْنَيْنِ نَحْنُ فَوْقَ إِلَى عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ لَمَلٍ
وَأَحْسَنُهُ فِى الثَّانِيَةِ بِالنَّاءِ وَمَنِ ذَكَرْتَ فَلَا ذِكْرَ مَاعِلٍ بِمِثْرِ نَا

يعنى أن أسماء العدد من اثنين إلى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الأفعال فإن كان مذكراً اكتفى به وإن كان مؤنثاً لحقته تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول فى المذكر ثان وثالث إلى عاشر وفى المؤنث ثانية وثالثة إلى عاشرة وفهم من قوله من اثنين

أن اسم الفاعل المذكور لا يصاغ من أحد . وصنع فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة
وهي موصولة واقعة على العدد العاقل اثنين وفوق صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير
من اثنين فما فوقها وإلى عشرة متعلق بصغ وكفاعل مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف
والتقدير صغ من اثنين وزناً أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ
من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر وإعراب البيت الآخر واضح ، ثم إن اسم
الفاعل من العدد يستعمل مفرداً كما تقدم ويستعمل مضافاً فيضاف تارة إلى العدد المشتق منه
وتارة إلى العدد الذي تحته وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَأِنْ تُرِدْ بِفَعْلٍ الَّذِي مِنْهُ شَيْءٌ تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ

يعنى أن اسم الفاعل من العدد إذا أضيف إلى موافقه يجب إضافته إليه على معنى
بعض فتقول ثانى اثنين وثانية اثنين إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض
عشرة وإن ترد شرط وبعض مفعول بترد والذي واقع على العدد المضاف إليه اسم الفاعل
وصلته بنى ومنه متعلق بنى والضمير العائد على الموصول الهاء فى منه وفى بنى ضمير مستتر
عائد على اسم الفاعل والتقدير وإن ترد بعض الشيء الذى بنى اسم الفاعل منه وتوصف
محزوم على جواب الشرط وإليه متعلق بتصف ومفعول تصف محذوف تقديره تصف إليه
اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تصف إليه
اسم لفاعل فى حال كونه مماثلاً للبعض أى فى معناه وبين تميم للبيت لصحة الاستغناء
عنه ، ثم أشار إلى الثانى بقوله :

وَأِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَسَوْفَ فَحَكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا

يعنى أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد الذى مثله تحته فاحكم
له أى لاسم الفاعل بحكم جاعل فإذا كان بمعنى العاصى وجب إضافته فتقول هذا ثالث
اثنين أمس وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فى المصاف إليه نصب والجر فتقول
هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة وجرها وإنما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أن اسم
الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما فى الفاعل وزيادة وهو اسم الفاعل حقيقة لأنهم قالوا
ربعت الثلاثة أربعهم بمعنى صيرتهم نفسى أربعة . وإن ترد شرط وجعل مفعول ثان وما
موصولة واقعة على العدد الأعلى وفوق صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير مثل ما فوقه

أى العدد الأدنى والعاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب بإحكاما وله متعلق بإحكاما . ثم قال :

وإن أردتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ

يعنى أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثنائى اثنين من الإضافة على معنى بعض فجىء بتركيبين فتقول هذا ثنائى عشر اثنى عشر وثنائية عشرة اثنى عشرة إلى تاسع عشر تسعة عشر وناسعة عشرة تسع عشرة بأربعة ألفاظ كلها مبنية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين لأن التركيب يقتضى البناء والمركب الأول مضاف إلى المركب الثانى إضافة ثانى إلى اثنين هذا هو الأصل ويجوز فيه وجهان آخران أشار إلى الأول منهما بقوله :

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتِهِ أَضِفَ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَتَوَى بِغَى

يعنى أو تضيف فاعلاً بحالته أى من التذكير والتأنيث إلى المركب الثانى فيعرب الأول لزول التركيب ، وهو المراد بقوله بما تتوى بغى . ثم أشار إلى الثانى بقوله :

(وَشَاعَ الْأَسْبَابُ بِحَادَى عَشْرًا • أَوْ نَحْوِهِ)

يعنى أنه يحذف من المركب الأول العجز ومن المركب الثانى الصدر وفيه حيثنذ ثلاثة أوجه : بالاهما وهو المشهور ، وإعراب الأول ، وبناء الثانى وإعرابهما ، وفهم من المثال أن عشر مبنى لنطقه به فيحمل الأول والثانى دون الثالث لاحتمال أن يكون حادى مبنيا أو معرباً لعدم الحركة فيه . وفائدة التمثيل بحادى التنبيه على أنه مقلوب وأصله واحد ونحوه أى حادى عشر فتقول حادى عشر وحادية عشرة إلى تاسع عشر وتسعة عشرة . وإن أردت شرط ومثل مفعول بأردت ومركباً حال من مثل ويجوز أن يكون مركباً مفعولاً بأردت ومثل ثانى اثنين نعمت لمركب فهو نعمت النكرة وتقدم عليها فانتصب على الحال والعاء وما بعدها جواب الشرط أو عاطفة جملة على جملة وفاعلاً مفعول بأضف وبحالته فى موضع الصفة لفاعل وإلى المركب متعلق بأضف وبما متعلق ببغى وبغى فى موضع الصفة لمركب ونحوه معطوف على حادى عشر . ثم قال :

وقل عشرين اذكراً

وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يفتتح

يعنى أن اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين وبابه يعنى العقود إلى التسعين يذكر بحالتيه من التذكير والتأنيث قبل الواو فتقول حادى وعشرون وحادية وعشرون إلى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين . وقبل متعلق باذكرا والألف فى اذكرا بدل من نون التوكيد لخفيفة وبابه معطوف على عشرين والفاعل مفعول باذكرا ومن لفظ وبحالتيه متعلقان أيضاً باذكرا .

كم وكأين وكذا

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهى على قسمين استفهامية وخبرية ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

مبّر في الاستفهام كم بمثل ما مبرّت عشرين كنم شخصاً سما

يعنى أن كم الاستفهامية تميز بمثل ما يميز به عشرون يعنى بمفرد منصوب فتقول كم درهماً عندك وكم شخصاً سما ، وفهم من قوله فى الاستفهام أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد فإذا قلت كم شخصاً سما فتقديره أعشرون شخصاً أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سما . وفى الاستفهام متعلق بميز وكم مفعول بميز وما موصولة واقعة على تميز عشرين وصلتها ميزت عشرين والصمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت به ، ويجوز أن تكون ما مصدرية والتقدير ميز بمثل تميز عشرين . ثم قال :

وأحر ان تحرة من مضمراً إن وليت كم حرف جر مظهر

يعنى أن تمبير كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدحل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أى بكم من درهم فحذفت من وبقي عملها ، وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو على كم فرس ركبت وإلى كم مذهب انتميت وفى كم دار

جسست وبحرها، وفهم من قوله أجز أن جرهما غير لازم فتقول بكم درهماً اشتريت بالنصب وفهم منه أيضاً أنه يجوز إظهار من فتقول بكم من درهم اشتريت. وإن تجره في موضع نصب بأجز والضمير في تجره هاند على التمييز ومن فاعل بتجر ومضمرأ حال من أمن وإن وليت شرط وكم فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

وَأَسْتَعْمِلُهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَسْرَةٍ

يعنى أن كم الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد فتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعاً نحو كم رجال هندي وكم عبيد ملكك وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفرداً نحو كم امرأة هندي وكم عبيد ملكك، فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة، ومرة لغة في المرأة نقلت فتحة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فإذا قلت كم هلام ملكك فمعناها كثير من العلمان ملكك. ومخبراً حال من الضمير المستتر في استعمالها والكاف متعلقة باستعمالها ومائة معطوف على عشرة. ثم قال: (كَكَمِّ كَأَيْنُ وَكَذَا) يعنى أن كَأَيْنُ وكذا مثل كم الخبرية هي ابدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار إلى مميز إلا أن تمييزها مخالف لتمييز «كم» وإلى ذلك أشار بقوله:

وَيَتَنَصَّبُ تَنَبِّيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ حِيلٌ مِنْ نَصَبٍ

يعنى أن تمييز كَأَيْنُ وكذا إما منصوب نحو كَأَيْنُ رجلاً رأيت، وكذا رجلاً رأيت، أو مجرور بمن نحو كَأَيْنُ من رجل رأيت إلا أن النصب بعد كذا أكثر والجر بمن بعد كَأَيْنُ أكثر كقوله تعالى: ﴿وَكَايُنَ مِنْ آيَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥] وهو في القرآن كثير. وكَأَيْنُ وكذا مبتدأ وخبره ككم ويتنصب جملة مستأنفة وذین إشارة إلى كَأَيْنُ وكذا وأول التخصيص ويحتمل أن تكون للإباحة إذا أول ينتصب بالنصب فيكون التقدير انصب تمييز ذین أو صل به من.

الحكاية

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية: الحكاية بأى ويمن وحكاية العلم بعد من وبدأ بأى فقال:

أَحْكْ بِأَيِّ مَا لِمَكُورٍ مُنْبَلٍ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ

هي الحكاية بأى لغتان : إحداهما وهي الفصحى أى يحكى بها وصلاً ووقفاً من مذكور
مكرر ما له من إعراب وتذكير وتأنيت وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صريح
بوصفه كقولك لمن قال رأيت رجلاً أو امرأة وغلामين وجاريتين وبين وبنات آيا وأية وأيين
وأيتين وأيين وآيات ولاخرى أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيت فقط فقوله احك
بأى محتمل لهما والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى لكونها أفصح ولذكروه ذلك بعد
هى من . وما مفعول بأحك وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصحتها لمنكور أى ما
ثبت لمنكور وسئل في موضع الصفة لمنكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكور وهي
الرابطة بين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وبها عائدة على أى وفي الوقف وحسن
متعلقان بأحك . ثم انتقل إلى الحكاية بمن فقال :

وَوَقَفْنَا أَحْكْ مَا لِمَكُورٍ بِمَنْ وَالْأَوَّلُ حَرَكَةُ مُطْلَقاً وَأَشْبَعْنَ

يعنى أن من يحكى بها في الوقف دون الوصل ما للمشتول عنه المنكور من إعراب وإفراد
وتذكير وفروعهما وتشبع الحركة في الأفراد وذلك كقولك لمن قال قام رجل منو ورأيت
رجلاً منا ومررت برجل منى . وما مفعول بأحك وهي موصولة وصلتها لمنكور وبمن متعلق
بأحك ووقفاً مصدر منصوب على الحال من فاعل أحك المستتر والون مفعول بهحرك ومطلقاً
نعت لمصدر محذوف أى تحريكاً مطلقاً يعنى بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك
هذا حكم حكاية المفرد المذكر وأما المثني فقد أشار إليه بقوله :

وَقُلْ مَنَانٍ وَمَتَيْنٍ بِمَفْسَدٍ لِي الْفَنَانِ بِأَنِّي وَسَكُنُ نَعْدِلِ

بمى أنك إذا قلت لى إلفان كابين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت منان في حكاية
إلفان ، ومتين في حكاية ابنين . ولما لم يتمكن له التعلق بسكون النون من منان ومتين في
النظم إذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة . ثم نه على أنهما ساكنان إذ لا
يحكى بهما إلا وقفاً والوقف متضمن للسكون . ومنان ومين مفعول بقل والمراد قل هذين
اللفظين وإلفان مستنداً وخبره في المجرور قبله وكابين نعت لإلفان وهو على حذف القول
والتقدير بعد قولك لى إلفان وتعديل مجزوم في جواب الأمر . ثم انتقل إلى حكاية المفرد

المؤنث فقال : (وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أُنْتُ بِنْتُ مَتَّ) يعنى أنك تقول فى حكاية من قال أُنْتُ بنت + منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها . ثم انتقل إلى تثنية المؤنث فقال : (وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُنْتَى مُسَكَّنَةٌ) يعنى أنه يقال فى حكاية تثنية المؤنث متان بتسكين النون فتقول فى حكايته جاءت امرأتان متان ورأيت امرأتين ومررت بامرأتين متتين هذه هى اللغة المصحى وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله : (وَالْفَتْحُ نَزْرٌ) يعنى أن فتح النون نرر أى قليل فتقول على هذه اللغة فى قدمت امرأتان متان بالفتح . ومنه مفعول بقل كما تقدم فى البيت الذى قبله . والنون مبتدأ وخبره مسكنة والجملة فى موضع الحال من مه وقبل متعلق بمسكنة والفتح نرر جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة . ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال :

وَصَلَّ اسْتَنْفَا وَالْأَلْفَا مِمَّنْ بِإِثْرِ ذَا بِنْسُوَةٍ كَلِفْ

يعنى أنك تزيد فى حكاية جمع المؤنث على النون من منه ألفا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذا بنسوة كلف منات بإسكان التاء أيضا لما علمت من أن من لا يحكى بها إلا فى الوقف . والتاء مفعول بصل والألف معطوف على التاء وذا مضاف إليه على حذف لفول والتقدير بإثر قولك ذا وكلف خبر ذا وبنسوة متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسما ومفعلا ماضيا . ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكور فقال :

وَقُلْ مَنُونٌ وَمَنِينٌ مُسَكَّنَا إِنْ قِيلَ جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ قُطْنَا

إذا قيل جاء قوم لقوم ، قلت فى حكاية قوم المرفوع منون وفى حكاية قوم المجرور منين يسكون النون فيهما أيضا . ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكنا حال من الصمير المستكن فى قل وقطنا نعت لقوم المجرور وهو جمع فطن ووزنه فطاء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون قطنا بضم الطاء لأن منعوته مجرور . ثم قال : (وإن تصل للفظ مَنْ لا يَخْتَلِفُ) هذا تصريح بما فهم من قوله ووفقا فتقول من يافتى فى الأحوال كلها وقد جاء منونا فى ضرورة الشعر ، وعلى ذلك نبه بقوله : (وَنَادِرٌ مَنُونٌ فى عظم حُرْفٍ) أشار به إلى قول الشاعر :

٢٠٢. أتوا باري فقلت ممنون أنتم فقالوا: الحسنُ قلتَ عموا طلاماً وهو لتأبط شرّاً. وإن تصل شرط وجوابه الجملة في قوله: فلنظ من لا يختص، وبادر خبر مقدم والمبتدأ ممنون وعرف في موضع العطف لنظم وفي نظم متعلق بنادر. ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال: (والعلم احكيته من بعد من) يعني أن العلم إذا سئل عنه بمن حكى إعرابه بعدها فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا، ومررت بزيد من زيد برفع الأول ونصب الثاني وجر الثالث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف، وإليه أشار بقوله:

(إن عريت من عطف بها الفتر)

فلذا قبل رأيت زيدا ومررت بزيد قلت ومن زيد بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على من. وقوله احكيته يريد جوازاً فإن فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكاية ولغة بني تميم الرفع. والعلم مفعول بفعل مضممر يفسره احكيته ومن بعد متعلق باحكيته، وإن عريت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

التأنيث

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة وإلى ذلك أشار بقوله: (علامة التأنيث تاء أو ألف) فذكر للتأنيث علامتين ثم إن التاء تكون ظاهرة كفاطمة وتصبغة وتكون مقدرة وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي أسام قدرُوا التاء كالكُف) يعني أن بعض الأسماء لا تكون تاء ظاهرة بل

(٢٠٢) البيت من الوافر، وهو لشمر بن الحارث في الحيوان ٤/ ٤٨٢، ٦/ ١٩٧، وخرانة الأدب ٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، والدرر ٦/ ٢٤٦، ولسان العرب ٣/ ١٤٩ (حد)، ١٣/ ٤٢٠ (مس)، وبادر أبي زيد ص ١٢٣، وسير النضى في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٣، ولشمر أو لتأبط شرّاً في شرح التصريح ٢/ ٢٨٣، وشرح الممصل ٤/ ١٦، ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد الحوية ٤/ ٤٩٨، وبلا سبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٢، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨٢، وجواهر الأدب ص ١٠٧، والحيوان ١/ ٣٢٨، والخصائص ١/ ١٢٨، والدرر ٦/ ٣١٠، ورسد المباني ص ٤٣٧، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤٢، وشرح ابن عقيل ص ٦١٨، وشرح شواهد الشامية ص ٢٩٥، والكتاب ٢/ ٤١١، ولسان العرب ٦/ ١٢ (أس)، ١٤/ ٣٧٨ (سرا)، والمقتضب ٢/ ٣٠٧، والمغرب ١/ ٣٠٠، ومعجم الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢١١.

والشاهد فيه قوله «ممنون أنتم» يريد: من أنتم، وفيه شذوذان. الأول إلحاق الواو والنون بها في الوصل، والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة. وقال ابن النظم: فيه شذوذان. أحدهما أنه حكى مقدراً غير مذكور، والثاني أنه أثبت العلامة في الوصل وحققا أن لا تثبت في الوصل. (المقاصد الحوية ٤/ ٥٠٣).

مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف . وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو ألف والواو في قدروا عائدة على العرب أو على النحويين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال :

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

فالضمير نحو الكتف أكلتها فتعلم أن الكتف مؤنث لإعادة ضمير المؤنث عليه ونحوه أي ونحو الضمير كالرد في التصغير أي كرد التاء في التصغير نحو هيدة في تصغير هند وكتيفة في تصغير كتف ومما يعلم به التقدير أيضاً اسم الإشارة نحو هذه هند وتلك كتف وإعراب البيت واضح ، ثم إن تاء التانيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون في الأسماء نحو رجل ورجلة وفنئ وفنأة وفي الصفات وهي أكثر نحو ضارب وضاربة وفرح وفرحة إلا أنها لم تلحق ببعض الصفات ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَلَا تَلِي نَارِقَةً فَعُولاً أَصلاً وَلَا مِفْعَالاً وَمِفْعِلاً

كَذَاكَ مَفْعَلٌ

فذكر خمسة أوزان لا تليها التاء الفارقة : الأول فعول وفيد بالاصل والمراد به اسم الفاعل فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور . واحتراز بقوله أصلاً من اسم المفعول فإن تاء الفرق تلحقه نحو ركوب وركوبة لأنه بمعنى مركوب ، الثاني مفعال نحو رجل معطار وامرأة معطار . الثالث مفعيل نحو معطير ومنطق . الرابع مفعل نحو ممشم ، ولم يفيد الثلاثة كما قيد الأول لأنها لا تكون أسماء مفاعيل . وفاعل تلي ضمير عائدة على التاء وفارقة حال من ذلك الضمير وفعولاً مفعول تلي وأصلاً حال من فعولاً ، ولا المفعال والمفعيلا معطوفان على فعول ومفعل مبتدأ خبره كذلك وقد لحقت تاء الفرق ببعض هذه الأوزان شذوذاً ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَنَاتِلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ دِي فَشُدُودِيبِ

قالوا هدو وهدوة ومسكين ومسكينة وميقان وميقانة . وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وتاء الفرق فاعل بتليه وشذوذ فيه مبتدأ وخبر في موضع خبر ما ، ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبَعَ مَوْصُوفُهُ عَالِبًا التَّائِمُتَعُ

يعنى أن فعيلاً تمتنع منه تاء الفرق في المؤنث في العالب . وفهم من قوله كقتيل أن يكون بمعنى معمول لأن قتيلاً بمعنى مقتول فلو كان بمعنى فاعل للحقته التاء نحو ظريف وظريفة وفهم من قوله إن تبع موصوفه أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلاً وقتيلاً للبس وشمل ما كان نعتاً نحو رأيت امرأة قتيلاً وما ذكر موصوفة قبله وإن لم يكن نعتاً نحو همد قتيلاً ولحينك ذهبن لعدم اللبس . وفهم من قوله عالباً أن التاء تلحق مع استيعاء الشروط كقوتهم صفة ذميمة وخصلة حميدة فالتاء مبتدأ خبره تمتع ومن فعل متعلق بتمتنع وكقتيل في موضع الحال من فعيل وغالباً حال من الصمير في تمتنع وإن تبع شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال :

وَأَلِفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْصُوا أَنْثَى الْغُسْرِ

فقسمها إلى مقصورة ومدودة وأنثى العر عراء فهو مثال للممدودة ، ومذكر العراء أغر وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث . وألف التأنيث مستدأ وذات قصر وذات مد خسر المبتدأ . ثم بين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال :

وَالْأَنْثَى سَهَارٌ فِي مَبَانِي الْأُولَى	بُنِيْدِيهِ وَزَنُ أُرْسَى وَالطُّوْلَى
وَمَرَطَى وَوَزَنُ فَعَلَى جَمْعًا	أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَيْبَتِي
وَتَحْبَارَى سُمِّيَ سِبْطَرَى	دَكْرَى وَحَثْبَتِي مَعَ الْكُفْرَى

كَذَلِكَ خُلِّطَ مَعَ الشُّقَارَى

فذكر اثني عشر وزناً : الأول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أرسى وهو الداهية . الثاني فعلى بضم الفاء وسكون العين اسمًا كان كهيى أو صفة كحيل والطول وهو صفة مؤنث الأطول أو مصدرًا كرجعى . الثالث فعلى بفتح العين نحو مرطى ، وهو نوع من المشى . الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وجرحى وإلى مصدر نحو دعوى وإلى صفة نحو شبيى . الخامس فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو حبارى اسم طائر . السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين لمشدة نحو سمهى للباطل . السابع فعلى بكسر الفاء وفتح العين و للام مشدة نحو سبطرى لنوع من المشى . الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكرى

مصدر ذكر . التاسع فعيل بكسر الفاء وتشديد العين نحو حثيثي مصدر حث . العاشر فعلى بضم الهماء وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفري وهو وعاء الطلع . الحادى عشر فعيل بضم الفاء وفتح العين مشددة ، نحو خليطى للاختلاط . الثانى عشر فعلى بضم الهماء وفتح العين مشددة نحو شقارى اسم نبت وفهم من قوله والاشتهار أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان ، وهو الذى نبه عليه بقوله :

(وَأَشْرُ لِفَعْلٍ هَذِهِ اسْتِثْنَاءً)

والمراد بالأولى ألف التأنيث المقصورة والاشتهار مبتدأ وفى متعلق به والأولى نعت لمحدوف تقديره الألف الأولى ويبدىه إلى آخر الكلام خبر المبتدأ وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره ، ثم انتقل إلى الممدودة فقال :

مَنْدَمَا فَعَلَاءُ أَفْعَلَاءُ	مُنْتَلَتِ الْعَيْنُ وَفَعَلَاءُ
ثُمَّ فَعَمَالًا فُعُلَاءُ مَاْعُولَا	وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَاءُ مَفْعُولَا
وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَمَالًا وَكَذَا	مُطْلَقَ مَاءٍ فَعَمَالًا أَحَدًا

فذكر لها سبعة عشر بناء . الأول فعلاء نحو حمراء وصحراء . الثانى أفعلاء وشمل قوله أفعلاء مثلث العين ثلاثة أبيه وهى مجموعة فى أربعاء فإن فيه ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها ، الخامس فعلاء نحو عقرباء وحرملاء لموضعين . السادس فعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص . السابع فعلاء بضم الفاء واللام نحو فرفصاء لنوع من الجلوس . الثامن فاعولاء نحو عاشوراء فى اليوم العاشر من المحرم . التاسع فاعلاء بكسر العين نحو ناقفاء وهو جحر اليربوع . العاشر فعلياء بكسر الفاء نحو كبرياء للتكبر . الحادى عشر مفعولاء نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ . وقد شمل قوله ومطلق العين فعلاً ثلاثة أبيه فعلاء نحو براساء يقال لا أدرى من أى البراساء هو أى الناس وفعللاء نحو كبراء فى بذر وفعلولاء نحو دبوراء للمذرة والفاء مفتوحة فى الثلاثة فهذه أربعة عشر وزناً وشمل قوله وكذا مطلق فاء فعلاء أخذنا ثلاثة أنية فعلاء بفتح الهماء والعين نحو جنفاء اسم موضع وفعللاء بضم الهماء وفتح العين نحو عشراء للناقة المرضع وفعللاء بكسر الفاء ومنع العين نحو سيرااء لشوب محطط فهذه سبعة عشر بناء وقد ذكر فى الممدود أبنية آخر وإما كتمى بهذه لشهرتها والصمير فى قوله لمدحها عائد على ألف التأنيث . وفعللاء مبتدأ وخبره فى

المحروور قبله وأفعلاء معطوف على فعلاء بحذف العاطف ومثلث العين حال من أفعلاء وكذلك فعلاء وما بعدها من الأبنية إلى فعلاء ومطلق العين حال من فعلاء وفعلاء مبتدأ وخبره أحذا ومطلق فاء حال من الضمير المستتر في أخذ العائد على فعلاء وكذا متعلق بأحد.

المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. يبدأ بالمقصور، وهو قياسي وغير قياسي، وقد أشار إلى الأول فقال:

إذا اسْمٌ اسْتَوَحَّ مِّنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلْيَنْظِرْهُ الْمُعْمَلُ الْآخِرُ ثُبُوتُ قُصْرِ قِيَاسٍ ظَاهِرٍ

يعنى أن الاسم المعتل الآخر إذا كان له نظير من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره كان ذلك الاسم المعتل مقصوراً قياساً فالجوى مقصور قياساً لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأسف إذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين، فاسم فاعل بفعل مضمر يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب، وفتحاً مفعول باستوجب وذا نظير خبر كان والماء في قوله فلنظيره جواب إذا والمعمل نعت لنظيره وثبوت مبتدأ وخبره لنظيره، ثم أتى بمثالين منه فقال:

كَفِيلٍ رُّقْمٍ فِي جَمْعِ مَا كَمِئَلَةٍ وَكُمِئَلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

يعنى أن فعلاً بكسر الفاء وفعلاً بضمها جمعان لكملة وفعله مقصوران قياساً لمثال فعل لحية ولحى ونظيره من الصحيح قرية وقرب ومثال فعل دمية ودى ونظيره من الصحيح قرية وقرب وغرفة وغرف وإعراب البيت واضح، ثم انتقل إلى الممدود فقال:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ الْفِ فَسَالِمٌ فِي نَظَرِهِ حَتْمًا عُرْفُ

يعنى أن الاسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره فإن نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مثل لذلك بقوله:

كَمَصْدَرِ الْمَعْلُ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهِمْزٌ وَصَلَّ كَارِهُوَى وَكَارْتَأَى

مصدر ارهوى وارتأى ارهواء وارتياء لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون م قبل آخره ألفاً نحو احمرّ احمراراً واقتدر اقتداراً. وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق للألف قبل الآخر واستحق صلتها وألف مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمد مبتدأ وخبره عرف وفي نظيره متعلق بعرف وحتمًا حال من الضمير في عرف وإعراب البيت الآخر واضح. ثم انتقل إلى خبر القياس من النوعين.

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ فَإِذَا قَصُرَ وَقَا مَدَّ بِنَقْلِ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

يعنى أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الأحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعاً وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أبشاً ممدود سماعاً وقد مثل المقصور بالحجا وهو العفل والثاني وبالحذا وهو النعل وقصره ضرورة. والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وينقل خبر المبتدأ والتقدير والعادم النظير ثابت بنقل وإذا قصر وإذا مدّ حالان من الضمير المستتر في الخبر، ثم قال:

وَقَصُرُ ذِي الصَّدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

يعنى أن النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر، واحتلّفوا في مد المقصور، والمنع مذهب البصريين، والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر:

لَيْلَى وَمَا لَيْلَى وَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ دَاتِ عَقَاصِ

ومن مد المقصور قوله:

وَالْمَرْءُ بِسَبِيهِ بِلَاءُ السَّرْدَالِ تَعَاقِبُ الْإِهْلَالِ بِمَدِّ الْإِهْلَالِ

وقصر مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول ومجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بمجمع واضطراراً مفعول له وهو تعليل لقصر والعكس مبتدأ وخبره يقع ويخلف متعلق يقع.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

إما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه، وبدأ بتثنية المقصور فقال:

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَاءَ إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِبِيَا

يعنى أن الألف الرابعة فما فوق تقلب في التثنية ياء وشمل ذلك الألف الرابعة نحو ملهى والخامسة نحو متمى والسادسة نحو مستدعى فتقول فيها ملهيان ومنتميان ومستدعيان. وآخر مفعول بفعل مضمر يفسره أجعله والهاء في أجعله مفعول أول ويا مفعول ثان وتثنى في موضع انصبة لمقصور والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنية وإن كان شرط محذوف الجواب لدلالة ما قبله عليه. وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

كَذَا الَّذِي يَاءَ أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَنَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلُ كَمَنَى

الإشارة بقوله كذا إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها ياء يعنى أن ما كانت فيه الألف الثالثة منقلبة عن ياء والألف الثالثة المجهولة الأصل التي سمعت فيها لإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن ياء فتى وفتيان ومثال المجهولة لأصل التي سمعت فيها الإمالة متى مسمى بها فتقول في تثنيها متيان، وفهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثى لا تقلب ألفه ياء بل واواً إذ لا ثالث وقد صرح بهذا المفهوم فقال: (لِي خَيْرٌ ذَا ثَقْلَبٍ وَآوَا أَلْفُ) أى في غير ذا من الثلاثى تقلب الألف واواً. وذا إشارة إلى جميع ما تقلب الألف فيه ياء وشمل قوله في غير ذا المنقلبة عن واو نحو رحا ورحون والمجهولة نحو إلى وعلى مسمى بهما. ثم قال: (وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلَ قَدْ أَلْفُ) أى وأول هذه الأحرف المنقلبة عن الألف الذى قد ألف قبل يعنى علامة التثنية وهى ألف وون في الرفع وياء ونون في النصب والجزم وقوله: (كَذَا الَّذِي) الذى مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله الياء أصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذى. والذى أميل صفة للجامد وفى غير متعلق بتقلب وواو مفعول ثان بتقلب والألف هو المفعول الأول وما مفعول ثان بأولها ومفعوله الأول ها وصلته ما كان وقد ألف في موضع خبر كان وقل متعلق بألف ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال:

(وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَآوٍ ثَنِيَا)

يعنى أن ما أُلغى للتأنيث نحو صحراء وصحراوان وحمراء وحمراوان تقلب فيه الهمزة واواً في التثنية وقوله : (وَنَحْوُ عَلِيَاءَ كَسَاءَ وَحَيًّا • بَوَاوٍ لَوْ هَمَزَ) يعنى أنه يجوز قلب الهمزة واواً وإبقاؤها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو علياء أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو كساء والمنقلبة عن ياء نحو حياء فنقول علياوان وعلياآن وكساوان وكساآن وحياوان وحياآن ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار إلى حكمها بقوله : (وغير ما ذكر • صحح) وذلك نحو قراء ووضاء فنقول في تثنيتهما قرآن ووصاآن ثم قال :

(وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قَصْرِ)

يعنى أن ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أى لا يقاس عليه فمما شذ في تثنية المقصور قولهم مذكروان بقلب الألف الرابعة واواً وخوزلان بحذف الألف ورهبيان في تثنية رضا بقلب الألف ياء وأصلها واو ومما شذ في تثنية الممدود حمراآن والأصل حمراوان . وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها كالصحراء وثنيا فى موضع خبر ما وبواو متعلق بشئ ونحو علياء مبتدأ وكساء وحيا معطوفان على علياء بحذف العاطف وقصر حي ضرورة وخبر المبتدأ بواو أو همز وغير مفعول مقدم بصحح وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقصر . ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال :

وَأَحْدَفُ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَسَابِهِ تَكْمُلًا

يعنى أنك إذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذى على حد المثنى وهو جمع لمذكر نسالم فحذفت ما تكمل به وهو الألف وسبب حذفها التقاء الساكنين لأن الألف ساكنة ووو الجمع ساكنة فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها وإلى ذلك أشار بقوله : (والفتح أبقِ مُشعراً بما حُذِفَ) فنقول فى نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعاً وموسين ومصطفين نصياً وجراً . ومن المقصور وفى جمع متعلقان بحذف وعلى حد فى موضع الصفة لجمع وما مفعول بأحذف وهى موصولة واقعة على الألف مقصور وصلتها تكملاً والهاء فى به عائدة على الموصول والضمير المستتر فى تكملاً عائد على الموصول ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال :

وإن جَمَعْتَهُ تاءً والْفُ
فالألف قلب قلبها في النشبة

فمهم منه أنها إذا كانت رابعة فصاعداً أو ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة سمعت إمالتها
قبت ياء وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم تسمع إمالتها قلبت واواً فإن كان آخر
الاسم المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله :

(وناء ذى النّاء الزّمن تنحيه)

يعنى أن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه الناء لثلاث يجمع بين تاءى التانيث فتقول فى
تة وقناة فتيات وقنوات وإن جمعت شرط وبتاء متعلق بجمعت والفاء جواب الشرط ولألف
مفعول مقدم باقلب وقلبها مصدر مضاف إلى المفعول وفى التنحية متعلق بالمصدر وتاء
مفعول أول بالزمن وتنحية مفعول ثان . ثم قال :

وَالسَّالِمُ الْعَيْنُ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْزِلْ إِنْسَاعُ عَسِيرٍ فِئَاءَهُ بِمَا شُكِنُ
إِنْ سَاكِنُ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا

يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة فى هذين البيتين جاز
إتباع عينه لفائه فى الحركة فتفتح عينه إن كانت الفاء مفتوحة ونصم إن كانت مضمومة ونكسر
إن كانت مكسورة والشروط المذكورة خمسة :

الأول أن يكون سالم العين واحترز به من شيتين : أحدهما المضعف نحو جنة وجنة
وجنة . والآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دار وما أوله مضموم نحو سورة وما
أوله مكسور نحو ديمة وما أوله مفتوح نحو جوزة وبيضة فلا يتبع شيء من ذلك إلا ما أوله
مفتوح فإنه فيه لغتين على ما سيذكره . الثانى أن يكون ثلاثياً واحترز به من الزائد على الثلاثة
فلا يغير . الثالث أن يكون اسماً واحترز به من الصفة نحو صعبة وسهلة فإنه لا يتبع وهذه
الشروط الثلاثة مفهومة من قوله : (والسالم العين الثلاثى اسماً) الرابع أن يكون ساكن العين
واحترز به من المحرك العين نحو سمرة . الخامس أن يكون مؤنثاً واحترز به من نحو بكر فإنه
لا يجمع بالألف والتاء وهذان الشرطان مفهومان من قوله : إن ساكن العين مؤنثاً بدا . ولا
مرق فى ذلك بين ذى التاء والمجرد منها ، وإلى ذلك أشار بقوله : (مختصاً بالتاء أو مجزئاً)

وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة وسدرة وغرفة وثلاثة مجردة نحو دعد وهند وجمل فجميع ذلك يجوز فيه الإتيان فتقول قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهذات وجملات . والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنل وهو اسم فاعل مضاف إلى فاعله معنى والثلاثى معت للسالم واسماً حال من الثلاثى أو من السالم وإتباع مفعول بأنل وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقاءه مفعول ثانٍ بإتباع وبما متعلق بإتباع وإن شرط وساكن العيس ومؤنث حالان من الضمير المستتر فى بدا العائد على اسم وكذلك مختماً ومجرداً حالان أيضاً من اسم . ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الإتيان كما ذكر . وأما المضموم الفاء والمكسورهما فيجوز فيهما وجهان آخران أشار إليهما بقوله :

وَسَكُنِ النَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ حَقَّقْهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا قَدْ رَوَوْا

يعنى أنه يجوز فيما كانت عينه نالية غير الفتح وجهان رائدان على الإتباع وهما السكون والفتح وشمل النالى غير الفتح النالى الضم نحو غرفة والنالى الكسر نحو هند يجوز فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه : الإتيان كما سبق والسكون والفتح فتقول غرفات بالضم إتباعاً لحركة الفاء وغرفات بالسكون تخفيفاً وغرفات بالفتح تخفيفاً أيضاً وفى نحو هند هذات بالكسر إتباعاً وهذات بالسكون وهذات بالفتح وكذلك فى سائرهما وفهم منه أن النالى الفتح لا يجوز فيه إلا الإتيان كما سبق والنالى مفعول مكى وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير بالفتح على أنه مفعول بالنالى وبالكسر على أنه مضاف إليه النالى وأو خففه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بحفف وكلا منصوب برووا . ثم استثنى من النالى غير الفتح نوعين : ما كان على فعلة بكسر الفاء ولاه واو أو على فعلة بضم الفاء ولاه ياء فقال :

(وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ • وَزِيَّةٍ)

يعنى أنه يمنع فى هذين الاسمين وما أشبههما الإتيان فلا يقال فى ذروة ذروات ولا فى زبية زبيات لشغل الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة ثم نبه على أنه قد سمع فى فعلة بكسر الفاء مما لاه واو الإتيان شذوذاً فقال : (وشذ كسر جروة) يعنى شذ كسر جمع جروة والصمير فى ومنعوا عائد على العرب وإتباع مفعول بمنعوا وهو مصدر مضاف إلى المفعول وزبية معطوف على ذروة وكسر فاعل بشذ وجروة مضاف إليه وهو على حذف مضاف التقدير إتباع جمع نحو ذروة . ثم قال :

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتَهُ أَوْ لَا سِ اسْمِي

يعنى أن ما يخالف ما تقدم من الأحكام إما نادر كقول بعضهم فى كهنة كهلات وحقه الإسكان لأنه صفة وإما ضرورة كقول الراجز • فتستريح النفس من زفراتها • فسكن زفرات وحقه المتح لأنه اسم وإما لغة قوم من العرب فى فتح جمع نحو بيضة وجوزة فيقولون جوزات وبيضات بالفتح وهى لغة هذيل . قال شاعرهم :

٢٠٣. أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّتٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَكِينِ سَبُوحٌ

وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها قدمته والهاء عائدة على ما وخبر المبتدأ نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتهى فقد توسط المبتدأ بين الأحبار والتقدير غير ما قدمته نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتهى .

جمع التكسير

إنما سمي جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه والتكسير هو التغير ومقابله جمع السالم ثم إن جمع التكسير على قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

الْفِعْلَةُ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

يعنى أن هذه الأوزان الأربعة التى ذكرها فى البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وفتية وأحمال وفهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له وستأتى أمثلتها فى أثناء الباب . وأفعلة مبتدأ وسائر الجموع التى بعده معطوفة عليه وحبره جموع قلة ١ ثم إنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة وإلى ذلك أشار بقوله :

(٢٠٣) البيت من الطويل ، وهو لأحد الهدليين فى الدور ١/ ٨٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٩ ، وشرح المفصل ٥/ ٣٠ ، ولا نسبة فى أسرار العربية ص ٣٥٥ ، وأوضح المسالك ٤/ ٣٠٦ ، وخزانة الأدب ٨/ ١٠٢ ، ١٠٤ ، والخصائص ٣/ ١٨٤ ، وشرح صناعة الإعراب ص ٧٧٨ ، وشرح الأشموسى ٣/ ٦٦٨ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢ ، ولسان العرب ٧/ ١٢٥ (بيض) ، والمخضب ١/ ٥٨ ، والمنصف ١/ ٣١٢ ، وجمع الهوامع ١/ ٢٣ والثلاثة قوله «بيضات» حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التى تفتح العين على جمع «فَعْلَةٌ» صحيحاً كان أو معطلاً ، والقياس التسيكين فى المعتل .

وَيَمْنُ ذِي يَكْتَرَةِ وَضَمًّا يَفِي كَارُجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصَّفَى

فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعنق وأعناق ولؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاء وصفى والصفاء الصخرة الحساء وأصل صفى صفوى فقلبت الواو ياء وأدخمت في الياء وكسرت مقلها . وبعض ذى مبتدأ والإشارة بذي إلى جموع القلة ويضى خبر المبتدأ وبكثرة متعلق بيضى ووضعاً منصوب على إسقاط الجار أى بوضع ومعناه أن العرب وضعت لذلك واستغنت به عما يستحق . ثم أعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولوا يجمع على كذا وعلى كذا . وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا . ولكن وجهه . وبدأ بأفعل فقال :

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ صَيِّنَا أَفْعُلُ وللرباعي اسماً أيضاً يُجْعَلُ

فذكر أن أفعل يطرد في نوعين : الأول فعل بشرطين أحدهما : أن يكون اسماً نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب . الثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من لمعت العين نحو جون وشمل الصحيح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب . والثاني الرباعي لكن بشروط ذكرها في قوله :

إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَسَدٍ وَتَائِيٍّ وَعَسَدٍ الْاِخْرَفِ

فذكر أربعة شروط : الأول أن يكون اسماً وفهم ذلك من قوله : وللرباعي اسماً وفهم من قوله إن كان كالعناق الثلاثة الشروط الباقية الأول أن يكون مؤنثاً لأن العناق مؤنث وهو أنثى الجدى واحترز به من المذكر نحو حمار وأن يكون ثالثة مدة واحترز به من نحو خنصر وأن يكون غير مختتم بتاء التائيث واحترز به من نحو رسالة ومسحابة وفهم من تمثيله بالذراع والعناق أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وخسمة نحو عقاب فنقول ذراع وأذرع وعناق وأعناق وعقاب وأعقب وفهم من إطلاقه في المد في قوله مد أنه لا يشترط كونه ألفاً بل يكون غير ألف نحو يعين وأيمن وفهم من قوله : وعدّ الأحرف الشرط الرابع . ثم قال :

وَعَبَّرَ مَا أَلْعُلُ فِيهِ مُطَرِّدٌ مِنَ الثَّلَاثِ اسْمًا بِأَنْعَالٍ يَرِدُ

فذكر أن أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك ما يطرد فيه أفعال مشتمل غير فعل من الثلاثي وذلك سبعة أوزان نحو جمل وأجمل وعق وأعاق وضلع وأصلع وكتب وأكتف وإبل وآبال وعدل وأعدال وفعل وأفعال وشمل أيضاً ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب واحترز بقوله اسماً من الصفة نحو بطل وبرز ونحوهما فإنها لا تجمع على أفعال ولما دخل في هذا فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال به عليه بقوله :

وَعَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فَعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

يعنى أن الغالب في فعل نحو صرد أن يجيء جمعه على فعْلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان للطائر وجرذ وجرذان للفأر ومهم من قوله غالباً أنه قد يجيء على أفعال ومنه قولهم رطب وأرطاب . وغير مبتدأ وما موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين وأفعال مبتدأ وخبره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما وكذلك من ثلاثي واسماً حال من الموصول ويرد في موضع خبر المبتدأ الذي هو غير وبأفعال متعلق بيرد وفعْلان فعل بأغنى والضمير فيه عائد على العرب وفي متعلق بأعاهم . ثم قال :

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُمَاعِي بِمَدِّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ

يعنى أن أفعلة يطرد جمعاً لاسم مذكر رماعي بمدة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد وبالمذكر من المؤنث نحو عناق فإنه يجمع على أفعال كما تقدم وشمل قوله بمد ثالث ما كان مدته ألفاً أو واواً أو ياء نحو قذال وأقذلة ورعيف وأرغفة وعمود وأعمدة . ثم قال :

وَأَلْزَمَهُ بِي فَعَالٍ أَوْ فِصَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِضْلَالٍ

يعنى أن أفعلة يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها إذا كنا مضعفين أو معنيين مثل المضعف فيهما بتان وأبنة وزمام وأرمة ومثال المعتل فناء وأفنية وقفاء وأقبية ومعنى انلروم فيهما أنهما لا يتجاوران فيهما هذا الجمع وفهم منه أن ما ليس بمصاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي . وأفعلة مبتدأ وخبره أطرد واسم وعندهم متعلقان بأطرد ويمد في موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم وأطرد في موضع الحال من الضمير

المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي أفعلة في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر والضمير في الزمه عائد على وزن أفعلة وفي فعال متعلق بالزمه ثم قال :

(فَعَلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في أفعال المقابل لفعلاء وفعلاء المقابلة لأفعال نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما معاً حمراً وفهم من قوله لنحو أن ذلك الجمع مطرد أيضاً في أفعال الذي ليس له فعلاء لماع في الخلقة نحو رجل أكرم للعظيم الكمرة وهي رأس الذكر وامرأة عفلاء للمرأة التي يخرج من قبلها شيء بالأدرة فتقول رجال كمر ونساء عفل وفعل مبتدأ وخبره لنحو ثم قال :

(وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِي بِدَرَى)

من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الميم وسكون العين ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية فعيل نحو صبي وحبيبة وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشبيخة وفعال نحو غلام وغلطة وفعال نحو غزال وغرلة وفعل نحو ثنى وثنية ومعنى قوله ينقل يدري أنه غير مطرد في وزن وإنما بابه النقل أي السماع . وفعلة مبتدأ وخبره يدري وينقل متعلق بيدري وجمعاً مفعول ثان بيدري والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فعلة . ثم قال :

وَلَعَلٌ لاسِمٌ رُبَاعِيٌّ بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامِ اهْلَلاً فَقَدْ

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة واحترز باسم من الصفة فإنها لا تجمع على فعل وفهم من إطلاقه في قوله اسم أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأتن وفهم أيضاً من إطلاقه في قوله بمد أن المد يكون ألفاً نحو قذال وقذل وياء نحو قضيب وقصب وواواً نحو عمود وعمد ، وفهم من قوله : (قبل لام اهلاً لا فقد) أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدي إلى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله بمد الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف فأما الصحيح فهو كما ذكر وأما المضاعف فإن كان المد واواً أو ياء فكذلك وإن كان ألفاً فقد أشار إليه بقوله :

(ما لم يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمَ ذُو الْأَلْفِ)

يعنى أن المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم وفهم من قوله في الأعم أنه قد جاء جمعه على فعل قليلاً كقولهم في جمع عنان عنن وفي حجاج حجج وفهم من تخصيصه المنع بذى الألف أن ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل نحو سرير وسرر وذللول وذلل وفعل مبتدأ وخبره لاسم ورباعى نعت لاسم وبمد نعت بعد نعت وقد زيد في موضع النعت لمد وقبل متعلق بزيد وإعلالاً مفعول مقدم بفقد وفقد في موضع النعت للام وما ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خبراً في البيت قبله والتقدير وفعل ثابت لاسم رباعى بمد وعدم تضعيف ذى الألف ثم قال :

(وَفَعْلٌ جَمْعًا لِفَعْلَةٍ عُرِفَ * وَنَحْوِ كُبْرَى)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويحىء جمعاً لفعل نحو غرفة وعرف ولفعلى نحو كبرى وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعاً مفعول ثانٍ بعرف ولفعلة متعلق بجمعاً ويجوز أن يكون متعلقاً بعرف . ثم قال : (وَلِفَعْلَةٍ فَعْلٌ) من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن فعلة في الصفات قليل فلم يعتبره ها وشمل فعلة الصحيح نحو قربة وقرب والمعتل العين نحو قيمة وقيم والمعتل اللام نحو مربة ومرى والمضاعف نحو حجة وحجج . ثم قال :

(وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ)

الضمير في جمعه عائد على فعلة أى يأتى جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو سحابة ومسجى وحلية وحلى وفهم من قوله وقد يجرىء قللة ذلك . وفعل مبتدأ وخبره المجرور قبله وعلى فعل متعلق بيجىء . ثم قال :

(فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فُسَمَلَةٍ)

من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو يطرد في وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال

واحتترز بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة .
 وفعلة مبتدأ وذو اطراد خبره وفي نحو متعلق بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقاً باطراد لأنه مضاف إليه ذو . ثم قال : (وشاع نحو كامل وكَمَلَه) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل ، وفهمت الشروط أيضاً من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة والمعتل الفاء نحو وارث وورثة والمعتل العين نحو خائن وخونة والمضاعف نحو بار وبررة . وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء وأراد هنا بالشياع الاطراد . ثم قال :

(لَعَلَى لَوْصَفِ كَفِيلِ)

من أمثلة جمع الكثرة فعلى مقصوراً بفتح الفاء وسكون العين وهو يطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى وعليه يحمل ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فعيل المذكور ، وإليه أشار بقوله :

(وَزَمِنْ • وَهَالِكِ وَتَبَّتْ بِهِ لَمَنْ)

يعنى أن هذه الأوزان الثلاثة وهى فعل وفاعل وفعل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور في الدلالة على الهلك أو التوجع . وفعل مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ فمن أى حقيق وينبئ أن يضبط فمن بفتح الميم لكونه خبراً عن أكثر من اثنين فإن قمنا المفتوح الميم يخبر به هو الواحد والمثنى والجمع وبه متعلق بقمين والهاء فيه هائدة على الجمع المذكور . ثم قال : (لَعَلَى اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا لَعَلَه) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر العاء وفتح العين وهو مطرد في فعل بضم الفاء وسكون العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكورة والمضاعف نحو دب ودببة واحتترز بقوله اسماً من الصفة نحو حلوى ويقول صَحَّ لَأَمَّا من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وقد يجمع على فعلة غير فعل المضموم الفاء وإليه أشار بقوله :

(وَالْوَضْعُ فِي فَعَلٍ وَفَعْلٍ قَلَّةٌ)

يعنى أنه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فمن الأول روح وروحة ومن الثانى قرد وقردة، ومعنى قلله أن الوضع قليل يجمع فَعْلٌ وفَعْلٌ على فعلة وفهم منه اطراذه فى فعل . وفعلة مبتدأ وخبره لفعل واسماً حال من فعل وصح فى موضع الصفة لاسماً ولأما تمييز أى صح لأمه والوضع مبتدأ وخبره قلله والهاء فى قلله عائدة على الجمع . ثم قال :

وَفَعْلٌ لِمَسَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفِيْرٌ نَحْوُ عَائِلٍ وَعَائِلَةٌ

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد فى فاعل وفاعلة بشرط صحة لأمهما نحو صارب وضرب وضاربة وضرب وضرب واحترز بالوصف من خبره نحو حائط . وفعل مبتدأ وخبره لفاعل وفاعلة ووصفين حال من فاعل وفاعلة ثم إن المذكور من هذين الوصفين يختص عن المؤنث بفعال بزيادة بعد العين وإليه أشار بقوله : (وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيهَا ذُكْرًا) يعنى أن ما ذكر من الوصفين يجمع على فعال بزيادة على فعل فنقول رجال ضراب وصوام . ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجتان جمعين للمعتل اللام فقال :

(وَذَانِ فِي الْمُعْتَلِ لَأَمَّا نَدْرًا)

ومثال فعل للمعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغراء وسار وسراء وفهم من قوله ندرا أن ذلك إنما يطرد فى الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والهاء فى مثله عائدة على فعل وفيما متعلق بمثل وذان مبتدأ وخبره ندرا وألف ندرا ضمير عائد على ذان وفى المعتل متعلق بندرا . ثم قال : (فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لِهَمَا) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد فى فعل وفعلة وفهم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو ثوب وثياب إلا أنه قليل فيما عتبه الياء، وإلى ذلك أشار بقوله :

(وَقَلٌّ لِيَسْمَا حَبِيَّةٌ إِلَيَا مِنْهُمَا)

يعنى أن فعالاً قليل فيما عتبه ياء من فعل وفعلة ومنه ضيف وضياف . وفعل وفعلة مبتدأ

ومعال مبتدأ ثان ولهما خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقل وما موصولة واقعة على فعل وفعلته اليائي العين وعيه مبتدأ والياء خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء في عيه . ثم قال : (ولفعل أيضا له فعّال) يعني أن فعّالاً أيضاً يطرد في فعل بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار إليهما بقوله :

مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اِفْتِلَالٌ
أَوْ يَكُ مُضْعَعًا

يعني أن فعّالاً لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضععاً نحو طلس وأطلق في فعل وهو مقيد بأن يكون اسماً احترازاً من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال . وفعل مبتدأ وأيضاً مصدر وفعال مبتدأ ثان وخبره له والجملة خبر المبتدأ الأول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن وفي لامة خبرها وأو يك معطوف على يكن . ثم قال : (ومثل لفعل ذو النثا) يعني أن فعلة يطرد أيضاً في جمعه فعال نحو رقة ورقاب وفهم من قوله ومثل فعل أنه يشترط فيه عدم التضعيف وإحلال اللام . وذو النثاء مبتدأ وخبره مثل . ثم قال : (ولفعل مع فعل فاقبل) يعني أن فعّالاً يطرد في فعل بكسر الميم وسكون العين فالأول نحو قدح وقداح والثاني نحو رمح ورماح ، وفعل معطوف على ذو النثاء . ثم قال :

وَمِنْ فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْثَاءٍ أَيْضًا اطْرَدَ

يطرد فعال أيضاً في فعيل ومؤثته فعيلة إذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز به من فعيل اسماً نحو قضيب ومن فعيل بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال ، وفي فعيل متعلق بورد ووصف حال من فعيل وكذلك متعلق باطرد وكذا في أنثاء . ثم قال :

وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أَنْثِيَةٍ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا * وَمِنْهُ فُعْلَانَةٌ

يعني أن فعّالاً المذكور شاع أي كثر في فعّالان نحو ندمان وندام والمراد بأنثيه فعْلَانَةٌ نحو ندمانة وندام وفعل في نحو غضبي وغضاب أو على فعّالان يعني بضم الفاء نحو خمصان وخمصان ومثله أي ومثل فعّالان بضم الفاء فعْلَانَةٌ بضمها أيضاً وهو مؤثته نحو خمصانة

وخماس فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزناً ثمانية يطرد فيها وهي فعل وفعلة وفعل وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعلة وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي فعلاان وفعلانة وفعل وفعلان وفعلانة (والزمنة في نحو طويل وطويلة نقي) أي الزم فعلاً فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه فعيلة نحو طويل وطوال وطويلة وطوال والمراد بـروم فعل فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير وفهم من تخصيصهما بذلك أن ما عداهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره وإعراب البيت واضح ثم قال:

وَيُقْمُولُ مَعْلٌ تَحْوُ كَيْدٌ يُخَصُّ عَالِيَا

من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد وكبود ونمر ونمور ووعل ووعول وفهم من قوله يخص أنه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفهم من قوله غالباً أنه يجمع في الكثرة على غير فعول قليلاً ومن ذلك قولهم نمر ونمار . وفعل مبتدأ ويخص خبره وهو مصارع مبنى للمفعول وبفعول متعلق به وغالباً حال من الضمير المستتر في يخص . ثم قال :

كَذَاكَ يَطْرُدُ

فِي قَسْعِلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَسَا

يعنى أن فعول يطرد أيضاً في فعل بفتح الفاء وضمها وكسرهما نحو فلس وفلوس وجند وجنود وضرس وضروس احتراز بقوله اسماً من الوصف نحو صعب وحلو وخدر فلا يجمع شيء من ذلك على فعول والفاعل يطرد ضمير يعود على فعول وفي فعل متعلق بيطرد واسماً ومطلق الفاء حالان من فعل . ثم قال :

(وَقَعْلٌ • له)

أي له فعول ولم يقيد باطراد فعلم أنه محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجر وشجرون وعمل مبتدأ وله خبر مستأ محذوف والجملة خبر الأول والضمير في له عائد على لأول تقديره وفعل له فعول ويحتمل أن يكون له خيراً عن فعل ولا حذف والضمير في له عائد على فعول والتقدير وفعل لفعول أي من المفردات التي تجمع على فعول ويحتمل أن يكون فعل معطوفاً على فعل الأول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر فعل ثم

استأنف فقال له وللفعال فعلان فيكون قد شرك فعل وفعال في الجمع على فعلان وقد جاء جمع فعل على فعلان نحو فتى وفتيان وأخ وإخوان . ثم قال : (وللفعال فعلانٌ حصل) من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وسكون العين وهو يطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلّام وغلّمان وتقدم في أول الباب أنه يطرد في فعل نحو صرد وصردان . وفعال مبتدأ وخبره حصل وللفعال متعلق بحصل . ثم قال : (وشاع في حوت وقاع مع ما * ضاهاهما) يعني أنه كثر فعلان في فعل المضموم الفاء الواوى العين نحو حوت وحيثان وما أشبهه نحو عود وعبدان وفي فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان . ثم نبه على قلة فعلان المذكور في غير الوزنين المذكورين فقال : (وقل في غيرهما) لمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظلم وظلمان وخروف وخرفان وصبي وصبيان . ثم قال :

(وَقَعْلًا اسْمًا وَقَعْلًا وَقَعْلًا * فَغَيْرُ مَعْلٍ الْعَيْنُ فُعْلَانٌ شَمْلٌ)

من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو يطرد في اسم على فعال بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن وبطنان وسعف وسعفان أو على فعيل نحو رفيف ورغفان وقضيب وقضببان أو على فعال بفتح الفاء والعين نحو ذكر وذكران وحمل وحملان واحترز بقوله اسمًا من الصفة نحو سهل وظريف وبطل وبغير المعتل من الممثل العين نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعلان . وفعالان مبتدأ وخبره شمل وفعلاً مفعول مقدم بشمل واسمًا حال من فعل وفعلاً وفعل معطوفان على فعلاً وغير معل العين حال من فعل . ثم قال : (ولكريم وبخيل فُعْلًا) من أمثلة جمع الكثرة فعلاً ممدوداً مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد في فعيل صفة لمذكر هائل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وظريف وظرفاء وبخيل وبخلاء ، وفهم من تمثيله بالمثاليين أن صفة المدح والذم بيان في ذلك وعلم منه أيضاً التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل . ثم قال :

(كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُمِلَا)

يعني أن ما شابه كريمًا وبخيلًا يجمع على فعلاً ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ما شابههما في اللفظ نحو ظريف وشريف لتعميم الحكم في جميع ذلك والآخر أن يكون المراد ما شابههما في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ فشمل نحو صالح وصلحاء وصاقل وعقلاء لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن . وفعلاً مبتدأ وخبره في المجرور قبله

ولما متعلق بجملاً؛ ومعنى ضاهاهما شابههما وما موصولة وصلتها ضاهاهما والصمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في ضاهاهما ولما كان قوله ولكريم وبحيل يوهم أن فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحاً كان أو معتل اللام أو مضاعفاً أخرج المعتل اللام والمضاعف بقوله:

(وناب عنه الفعل في المَعْل • لاما ومُضَعَف)

من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء وينوب عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكور فالمعتل نحو وليّ وأولياء وغيّ وأغنياء والمضاعف نحو شديد وأشداء وخيل وأخلاء. ونبه بقوله: (وغيرُ ذاكَ قل) على ما جاء من أفعلاء في غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصباء وهين وأهوناء وصديق وأصدقاء على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى، ويحتمل هندی أن يكون ذلك شاملاً لما ذكره ولإتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم سرى وسرواء وتقى وتقواء وسمى وسمواء فذلك على هذا إشارة للحكم السابق. وأفعلاء فاعل بناب وعنه وفي المَعْل متعلقان بناب ولانما تمييز ومضعف معطوف على المَعْل وغير ذاك قل جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

لَوَاعِلٌ لِفَواعِلٍ وَلِفاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَافٍ

وَحائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٍ

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو يطرّد في اسم على فواعل نحو جواهر وجواهر أو على فاعل بفتح العين نحو طابق وطوابق أو على فاعلاء نحو قاطعاء وقواطع أو على وزن فاعل اسماً نحو كاهل وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وقد شد فواعل جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل وإلى ذلك أشار بقوله: (وشد في الفارسي مع ما مثله) أي شد فواعل في جمع فارس قالوا فوارس والمراد بما مثله سابق وسوابق وناكس وبواكس وحاجن وحواجن وإعراب البيت واضح. ثم قال:

وَمَمَائِلٌ أَجْمَعْنَ قَمَالَ وَنِيبَهُ دَاءٍ أَوْ مُزَاةٍ

من أمثلة جمع الكثرة فعائل ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت: فعالة التي ذكرها نحو سحابة وسحاب، وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان آخر كلها داء فعالة بكسر الداء

نحو رسالة ورسائل وفعالة بضم الفاء نحو ذؤابة وذواتب وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف فإنه شبه بفعالة في كون ثالثه مدة كذا فعولة نحو حمولة وحمائل وفهم من قوله : (ذاتاء أو مزاله) خمسة آخر وهي فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمائل وفعال بكسرهما نحو شمال وشمائل وفعال بضمهما نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائر وفعيل نحو سعيد مسمى به امرأة فتقول في جمعه سعاثد ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة وفي قوله : وشبه ذاتاء أو مراله ، إشعار بذلك ، وبفعائل متعلق باجمعا وفعالة مفعول به وشبهه معطوف عليه وذاتاء حال من شبهه ومزاله معطوف على ذاتاء والهاء في مزاله هاء الضمير وهو عائد على التاء وذكر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على فعالة والتقدير ذاتاء أو مزال التاء ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذاتاء أو وزناً مزالة مه ويحتمل أن تكون أو مزلة معطوفاً على محذوف تقديره ذاتاء التأنيث أو مزالة وهو أظهر ، ثم قال :

وَبِالْفَعَالِ وَالْفَعَالِ جُمُعًا صَحْرَاءُ وَالْمَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ اتَّبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة الفعالي والفعالي ويطردان في فعلاء ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً كصحراء وصحاري وصحاري أو وصفاً كمذراء ومذارى وعذارى ، فهم ذلك من تمثيه بالنوعين ، وفهم من قوله : والقيس اتبعا أن عذراء مقيس على صحراء ، وإعراب البيت واضح ثم قال :

وَبِاجْعَلٍ لِّفَعَالٍ لِّغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُفُفَ كَمَا لِكُرْسَى تَشْبَحُ الْعَرَبُ

من أمثلة جمع الكثرة فعالي بتشديد الياء وهو مقيس في كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسي وكراسي واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو مصري ويعرف ما يؤوله للنسب بصلاحيه حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسي وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسياً كقولهم مهري فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة وفعالي مفعول أول باجعل ولغير في موضع المفعول الثاني وجدد في موضع الصفة لنسب وتبيح مضارع مجزوم في جواب الأمر والتقدير واجعل فعالي جمعاً لغير صاحب نسب مجدد توافق العرب . ثم قال :

وَيَفْعَالٌ وَشِبْهَهُ انْطَقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

المراد بشبه فعال ما كان على شكله في كون ثالثة ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء وشمل مفاعل وفعال وفعال ومفاعيل وأشباهها، وشمل قوله ما فوق الثلاثة ارتقى ما زاد على الثلاثة بحرف أصلي وهو الرباعي كجعفر والحماسي كسفرجل وما زاد على الثلاثة بزيادة كجمهور وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره وشمل ما تقدم جمعه على غير فعال من المزيد المذكور في الباب كأحمر ورام وفوعل وفاعل وكاهل وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثناهما بقوله: (من غير ما مضى) أي مر ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم إن الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعال رباعي وزائد على الأربعة فأما الرباعي فلا إشكال في جمعه على فعال أصلاً نحو جعفر وجعفر أو مزيداً نحو أحمد وأحمد وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو سفرجل وغيره وقد أشار إلى الخماسي الأصول فقال:

وَمِنْ خُمَاسِي جُرْدُ الْآخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ

يعني أنك إذا جمعت الخماسي المجرد من الروائد نحو سفرجل حذفت منه آخره فتقول في سفرجل سمارج وفي قرطعب قراطع وفهم من قوله بالقياس أن العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلي إلا على استكراه كما ذكر سيبويه، وبفعال متعلق بانطقا وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة وفي جمع متعلق أيضاً بانطقا ومن غير في موضع نصب على الحال من ما وما موصولة وصلتها ارتقى وفوق متعلق بارتقى والآخر مفعول بأنف ومعنى أنف احذف ومن خماسي متعلق بأنف وكذلك بالقياس وجرد في موضع الصفة لخماسي، ثم إن الخماسي الأصول إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

يعني أن الحرف الرابع في الخماسي الأصول إن كان شبيهاً بالحرف الرائد وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كخدرنق وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالذال من فرزدق فإنه شبيه بالثاء لاشتراكهما في المخرج فتقول خدرون وخدرق وفرزد وفرزاق ومهم من قوله قد يحذف أن حذفه أقل من حذف الآخر. والرابع مبتدأ والشبيه

نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف في موضع خبر المبتدأ ودون متعلق بإحذف وما
موصولة وصلتها ثم العدد وبه متعلق بتم والضمير العائد على الموصول الهاء في به . ثم قال :

(وَزَائِدُ الْمَادِي الرَّبَاعِي اخْتِلَفُ)

يعنى أن الحرف الزائد في الاسم الذى زاد على أربعة أحرف يحذف في الجمع فتشمل
الرباعى المزيد نحو مدحرج وفدوكس والخماسى المزيد نحو قبعثرى إلا أن الأول يحذف
منه الزائد فقط فنقول في جمع مدحرج دحارج وفى جمع فدوكس فداكس والثانى يحذف منه
الزائد والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أن الخماسى الأصول يحذف آخره فنقول في
جمع قبعثرى قباعث ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس
فأخرجه بقوله :

(مَا • لَمْ يَكْ لَيْنَا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا)

واحترز به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شيء لأن بنية الجمع
تصح دون حذف فنقول قراطيس وقناديل وعصافير أما نحو قنديل فلا إشكال فيه لبقاء يائه
وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو فيهما بالقاعدة المعروفة من التصريف
وشمل قوله لينا ما قبل حرف اللين فيه حركة مجانسة كالمثل السابقة وما قبله فتحة نحو غرنيق
وفرهون لصحة إطلاق اللين على النوعين فنقول غرائيق وفرايين وخرج ما قبل آخره واو أو
ياء متحرك كان نحو كنهور وهبيخ فإن الواو والياء تحذف منهما تقول كناهر وهبايح وشمل قوله
ما لم يك لينا إثره اللذ ختما ألف مختار ومنقاد وليس حكمهما حكم ألف قرطاس فلا يقال
في جمعهما مخاتير ومنقيد وإنما يقال مختار ومنقاد وفهم ذلك من قوله قبل وزائد العادى
وكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد وألف مختار ومنقاد مقلبة عن أصل وأصله مختير
بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل وبفتحها إن أريد به اسم المفعول وأصل منقاد منقيد بكسر
الياء لأنه اسم فاعل . وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره حذفه وهو مصاف إلى العادى
والرباعى مفعول بالعادى ويجوز أن يكون مصافاً إليه وما ظرفية مصدرية ولينا خبر يك وهو
مخفف من لين كقولهم في هين هين واسم كان ضمير عائد على زائد واللذ لعة في الذى وهو
مبتدأ وصلته ختما وإثره ظرف وهو خبر اللذ . ومفعول ختم محذوف والتقدير ما لم يكن
الزائد لينا الذى ختم الكلمة بعنه . ثم قال :

وَالسَّيْنِ وَالتَّاءِ مِنْ كَمْسْتَنْدَعِ أَزَلْ إِذْ بَيْنَا الْحَمِجِ نَقَاهُمَا مُحَرِّ

نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على مثال معادل أو مفاعيل فإذا كان في الاسم من الروائد ما يدخل بقاؤه بأحد البناءين حذف فإن تأتي بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزية وحذف غيره فإن تكافأ خبير الحاذف فإذا تقرر هذا ففي مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع مخلّ ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول في جمعه مداع وإنما أبقيت الميم للمزية التي لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله : (والميم أولى من سواء بالبقا) يعني أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين إحداهما أن يكون الزائد لغير الإلحاق كالتون في منطلق فتقول مطلق بحذف النون وبقاء الميم ، والأخرى أن يكون الزائد للإلحاق نحو مقعنس فتقول مقاصس خلافاً لمبرد فإنه يرى إبقاء أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم ويشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى ذلك أشار بقوله : (والهمزُ والياء مثلهُ إن سَبَقَا) يعني أن الهمزة والياء مثل الميم في كونها أحق بالبقاء إذا سبقا للمزية التي لهما بتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهي دلالتهما على المتكلم والغائب في الفعل المضارع فتقول في الندد ويلندد ألاذ ويلاد بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ويدغم أحد الزائدين في الآخر ، والسين والتاء مفعول بأزل ومن متعلق بأزل وبقاهما مبتدأ وقصره ضرورة ومخلّ خبره وبينما متعلق بمحل وإهراق لبيت الآخر واضح . ثم قال :

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْذَفَ إِنْ خَمَعَتْ مَا كَحَبِيرَتَوْرٍ فَهُوَ حُكْمٌ حَنِمًا

يعنى أنه يجب إبقاء الواو في حيزيون وشبهه كقبطموس مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حزابين وقطاميس بحذف الياء وبقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عصور حين قلت عصافير وإنما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذفت الواو لم يخن حذفها عن حذف الياء إذ لا يمكن بها صيغة الجمع والحيزيون المعجور . والياء مفعول باخذف والواو معطوف يلا وإن جمعت شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه . ثم قال :

وَحَيَّرُوا فِي رَائِدِي سَرِنْدِي وَكُلُّ مَا صَاغَاهُ كَالْمَلْنَدِي

وزن سرندي فعنلى بزيادة النون والألف فإذا جمعتها فأنت مخبر بين حذف النون وحذف الألف فتقول سراند وسراد وأصله سرادى وكذلك علندي علاند وعلاد وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزبلة له على الآخر . والسرندي : الجزء على الأمور . والعلندي البعير الضخم . والواو فى خيروا عائد على العرب أو على النحويين وفى زاندى على حذف مضاف تقديره فى حذف زاندى وكل معطوف على سرندي .

التصغير

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد ولاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها ، والمصغر ثلاثى وزائد ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

فَصَغَّرْتُ اجْجَمَلَ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتُهُ نَحْوُ قُلْدِي بِى قُلْدَا

يعنى أنك إذا صغرت الاسم الثلاثى صغمت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول فى زيد زبيد وفى قذى قذى بإدغام ياء التصغير فى لام الكلمة . والثلاثى مفعول أول باجعل وفعللاً مفعول ثان . ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زادت على الثلاثى فقال :

فُعْمِيلٌ مَعَ فُعْمِيلٍ لِيَا فَاقَ كَجَعَلٍ دَرِيْهَمًا

يعنى أنك إذا صغرت الزائد على الثلاثى قلت فعيميل أو فعيميل للرباعى المجرد نحو جعمر وجعيمير وبربر بربرير وفعيميل للرباعى المزيد الذى قبل آخره ياء نحو قنديل وقنيديل أو ألف نحو شمالل وشمبيليل أو واو نحو عصفور وعصيفير ، وقد يصغر على فعيميل ما حذف منه حرف وروضه الياء وسأتى . وفعيميل مبتدأ وخبره لما فاق ومفعول فاق محذوف أى لما فاق الثلاثى وجعل مضاف لدرهم وهو مصدر مضاف للمفعول ودرهمًا مفعول ثان بجعل . ثم قال :

وَمَا بِهِ لِمُنَّهِيَ الْحَمَجُ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

يعنى أنه يتوصل فى التصغير إلى فعيل وفعيعيل بما يتوصل به فى التفسير إلى فعال وفعاليل فتقول فى تصغير سفرجل ومستدع وحيزبون ومنطلق سفيرج ومديع وحزيبين ومطليق وتقول فى نحو سرندي سريند وإن شئت قلت سريد . وما مبتداً أو مفعول بعمل مضمير يفسره ما بعده وهى موصولة وصلتها وصل وبه ولتهى متعلقان بوصل والتصغير العائد على الموصول الهاء فى به ، وبه الثانى وإلى أمثلة التصغير متعلقان بوصل . ثم قال :

وَجَائِزٌ تَعْوِضٌ يَأْتِيهِ الطَّرْفُ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفَ

يعنى أنه يجوز أن يعوض من المحذوف ياء فى باب التفسير والتصغير وفيهم من قوله جائز أن التعويض فى ذلك لا يلزم ، وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفريج وسفيرج وما حذف منه زائد كمطليق ومطليق والتصغير فى قوله فيهما عائد على التفسير والتصغير . وجائز خبر مقدم وتعويض مبتداً وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقيل متعلق بتعويض وبعض الاسم اسم كان وانحذف فى موضع خبرها وفيهما متعلق بالانحذف . ثم قال :

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا

يعنى أن جميع ما أتى فى باب التفسير والتصغير مخالفاً لما تقدم فى التفسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه ، فمما جاء على غير قياس فى التفسير قولهم فى جمع رَهْطٍ رُهْطٌ وباطل أباطيل وهى ألفاظ كثيرة ، ومما جاء من ذلك فى التصغير قولهم فى مغرب مغيربان وفى ليلة ليليات وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكر . وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتداً وما موصولة وصلتها خالف وفى البابين متعلق بخالف وحكماً مفعول بخالف ورسماً فى موضع الصفة لحكم ، ثم أعلم أن بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو زيد ورجيل وإن فصل بينها وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا فى خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله :

يَلْوِيَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّةٍ الْفَتْحُ الْحَقُّ

يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصبة ودرجة ودرجة وحبلى وحبلى وسلمى وسلمى وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهى ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحراء وحمراء وحمراء والمراد بمدة التأنيث الألف التى قبل الهزمة فإن المدة ليست علامة للتأنيث وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة والألف التى قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة تأنيث فذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدودة . والفتح مبتدأ وانحتم خبره ولتر متعلق بانحتم ومعنى التلو التالى ومن قبل فى موضع الحال من تلو وأو مدته معطوف على علم . ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال :

كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَعْمَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكْرَانٌ وَمَا بِهِ النَّحَقُ

يعنى أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مد سكران يجب أيضاً فتحه وشمل مدة أفعال الجمع الباقى على جمعيته وما سمي به من ذلك فتقول فى تصغير أجمال أجمال وكذلك فى نحو أفعال إذا سمي به رجل أفعال والمراد بسكران فعلان الذى مؤنثه فعلى وعلى هذا نيه بقوله وما به التحق فتقول فى تصغير سكران وعطشان سكيران وعطشان وتقول فى تصغير عثمان وسرحان عثمان وسرحان لأنه من باب فعلان وإنما يجب الفتح فى هذه المواضع الخمسة لأن تاء التأنيث والألف تستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحاً ولم يقولوا فى تصغير أفعال أفعال لثلاث تغير صيغة الجمع ولم يقولوا سكيرين لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين كما قالوا فى سرحان سراحين . وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول سبق ومد سكران معطوف على مدة وما معطوف على سكران وكذلك خبر المبتدأ . ووهم الشارح فجعل سبق فى موضع الحال من أفعال لأنه جعله قيداً للجمع . ثم قال :

وَأَلْفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُبْدَأُ وَتَأْوُهُ مُتَقَصِّلِينَ عُبْدًا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَأَنْمُسَرَكُ
وَمَكَّنًا زِيَادَتًا قَمَلًا مِنْ نَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَمَرَانِ
وَقَدَرِ أَنْفِصَالٍ مَا دَلَّ عَلَى تَثْبِيَةِ أَوْ حَمْعٍ تَصْحِيحِ جَلَا

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل وتقدم أيضاً أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل به إلى بناء الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الأبيات الأربعة فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبراً في صدورها وصار الثاني بمزلة كلمة أخرى غير داخلية هي حكم البنية الأولى الأول ألف التائيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حميراء فيكون المعتبر في صيغة التصغير حمير وهو المنبه عليه بقوله : (وألف التائيث حيث مدا) الثاني تاء التائيث نحو دحرجة فتقول في تصغيره دحيرجة فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله : وتأوه. الثالث ياء النسب نحو بصرى فتقول في تصغيره بصيرى فالياء غير معتد بها أيضاً وهو المنبه عليه بقوله كذا المزيد آخراً للنسب. الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله وعجز المضاف. الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعيلبك فتقول في تصغيره بعيلبك وهو المنبه عليه بقوله : والمركب. السادس الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعفران فصار المصغر إنما هو زعفر والألف والنون غير معتد بهما، واحترر بقوله : من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما. السابع علامة التثنية نحو زيدان فتقول في تصغيره زبيدان. الثامن علامة جمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول فيه زيدون وهو المنبه عليهما بقوله : (وقدر انفصال) البيت وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله وما به لمتهى الجمع البيت مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحذف منها شيء. وألف التائيث مبتدأ وتأوه معطوف عليه وعدا في موضع الجبر والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء ومنفصلين مفعول ثان بعداً وحيث متعلق بعداً والمزيد مبتدأ وخبره كذا وآخر ظرف مكان متعلق بالمزيد لأنه اسم مفعول وللتنسب متعلق بالمزيد أيضاً وعجز المضاف معطوف على المبتدأ ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه. وزيادتا فعلان مبتدأ وخبره كذا وها تسيه ومن بعد متعلق بزيادة وانفصال مفعول بقدر وهو مصدر مضاف إلى

الماعل وما موصولة وصلتها دل وعلى تشية متعلق بذل وجمع مفعول مقدم بجلا وأو عطف
حلا ومعموله على دل ومعموله فهو من عطف الجمل . ثم قال :

وَالْبُ التَّائِبُ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى ارْتَعَةِ لَرُ يَتُّنَا

يعنى أن ألف التائب إذا كانت خامسة فصاعداً حذفت لأنها لما لم يستقل الطق بها
حكم لها بحكم المتصل فحذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفعيل وذلك نحو
فرقرى وقرقرى وحبركى وحبرك فإن كان ثالث ما فيه ألف التائب الخامسة ألفاً ، فقد أشار
إليه بقوله :

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَبَرِ بَيْنَ الْحُسَيْنَى فَادِرِ وَالْحَبِيرِ

حبارى إذا صغر جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التائب فتقول حبيرى وحذف
ألف التائب فتقول حبير بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها ، وفهم منه أن ما
سوى نحو حبارى مما ألفه خامسة للتائب يجب حذف ألفه . وعند متعلق بخبر وكذلك بين ،
والظاهر فى هذا ما هنا أنها بمعنى فى . ثم قال :

وَرَدُّ لِأَصْلِ تَائِباً قَلْبُ قِيَمَةِ صَبْرٍ قَوِيمةً تُصَبِّ

يعنى أن ثانى الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلباً عن غيره فشمل ستة أنواع .
الأول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمه . الثانى ما أصله واو فانقلبت ألفاً
نحو باب فتقول فيه بويب . الثالث ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو موقن فتقول فيه مييقن .
الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب للمسن من الإبل فتقول فيه نيب . الخامس ما أصله
همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذويب . السادس ما أصله حرف من حروف العلة نحو
قبراط ودينار فتقول فيهما قريبط ودينير لأن أصلهما قراط ودينار وإنما رجع ذلك كله إلى
أصله لزوال موجب القلب . وثانياً مفعول باردد ولأصل متعلق باردد وليناً نعت لثانياً وفهم
من تخصيصه الثانى أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو قائم فإن
الهمزة بدل من الواو فتقول قويم . وقلب فى موضع النعت لثانياً وقيمة مفعول أول بصير
وقويمه مفعول ثان وقد ورد بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله وإليه أشار
بقوله : (وشد فى جبد هيد) وجه شدوده أن الياء فيه مبدلة عن واو قياسه عويد كقويمه فلم

يردوه إلى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين . ثم قال :

(وَحُتْمٌ • لِلْجَمْعِ مَنْ قَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ)

يعنى أن ما رد لأصله فى التصغير يرد أيضاً إلى أصله فى الجمع فيقال فى جمع ميزان موازين وفى باب أبواب وفى ناب أنياب وفى عيد أعياد كما قالوا عييد . وعييد فاعل يشذ وما مرفوع بحتم وللجمع ومن ذا متعلقان بحتم وما موصولة وصلتها علم ولتصغير متعلق بعدم . ثم قال :

وَالْأَلْفُ الثَّانِيَةُ الْمَرْبُودُ يُجْمَلُ وَأَوَّكَ كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

للألف الثانية خمسة أحوال . الأول أن تكون مبدلة من واو . الثانى أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمها فى البيت قبله . الثالث أن تكون زائدة كضارب . الرابع أن تكون مجهولة كعجاج . الخامس أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم ، وقد ذكر فى هذا البيت الزائدة ولمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتى فى باب الإبدال . والألف مبتدأ والثانى معت له والمزيد كذلك ويجعل خبر المبتدأ وأوَّكَ مفعول ثانٍ ويجعل وما مبتدأ وهى موصولة والأصل مبتدأ ويجعل خبره وفيه متعلق ويجعل والجملة صلة ما . ثم قال :

وَتَكْمَلُ الْمَقْصُودُ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

يعنى أن المقصود إذا صغر رد ما حذف منه والمراد بالمقصود هنا ما حذف منه حرف ، لا المقصود القياسى وهو ما آخره ياء بقدر فيها الصمة والكسرة فشمّل قوله المقصود ما حذف من فاء كعدة أو عين كثة أو لامة كسنة وقد شمل ما ليس فيه ناء كبد وما فيه الناء كسنة وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيمن جعل الإعراب فى الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد إليها المحذوف إلا ما كان له ثالث وليس ناء فتقول فيها وعيدة برد الغاء وثوية برد العين وسنبهة ويديدة برد اللام وتقول فى هار هوير للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله ما لم يحو غير الناء ثالثاً أى ما لم يحو ثالثاً غير الناء فإن حوى ثالثاً غير الناء لم يرد إليه المحذوف ثم مثل ذلك بما ويحتمل ما الأسمية والحرفية وحكمهما فى ذلك واحد وذلك أنه إذا سمي بها ثم صغرت تصير كالمقصود الذى على الحرفين فلا بد من

تكميلها ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول موى وفي تمثيله بذلك نظر فإن ما سعى به من الموضوع على حرفين ثابته حرف لين يجب تكميله قبل التصغير ، ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره . وقوله المنقوص مفعول بكمل وما ظرفية مصدرية وثالثاً مفعول يبحو ، وغير التاء منصوب على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير ما لم يحو ثانياً غير التاء . ثم قال :

وَمَنْ يَتَرَخِّمُ يُصَغِّرُ أَكْثَرُ بِالْأَصْلِ كَالْمُطَيِّفِ يَغِيَسُ الْمَطْفَا

الترخيم في التصغير حذف الرائد من المصغر فإن كان ثلاثي الأصول صغر على فعيل نحو حميد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد وعطيف في المعطف . والمعطف بكسر الميم هو الكساء وإن كان رباعياً صغر على فعيل نحو شمال وعصفور فتقول شمبل وعصيفر . ومن مبتدأ وهي موصولة وصلتها بصغر وبترخيم متعلق بصغر واكتفى خبر المبتدأ وبالأصل متعلق باكتفى . ثم قال :

وَأَخْتِمُ بِمَا الثَّانِي مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّثٍ هَارٍ ثَلَاثٍ كَسِينِ

يعنى أن لاسم الثلاثي المؤنث العارى من تاء الثانیث يحتم بالتاء في التصغير نحو سن وسينة وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع الأول ما هو ثلاثي في الحال نحو كيف الثاني ما هو ثلاثي في الأصل نحو يد فتقول فيه بديعة الثالث ما كان نحو سماء فإنك تقول فيه سمبة فيجتمع ثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت إحدى الياءات على القياس المقدر في هذا الباب فبقى منه ثلاثة أحرف فلحققت التاء كما تلحق الثلاثي الرابع ما كانت فيه الزيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة . وما مفعول باختتم وهي موصولة وصلتها بصغرت والصغير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من هذا الصابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله :

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِي يَرْى ذَا لَيْسَ كَشَجَرٍ وَيَقَرٍ وَخَسَنِ

يعنى أن التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير إذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة

ولا تلحق أيضاً عشراً ولا ثلاثاً وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيره عشير وتسبع وخميس ولا تلحقها التاء لثلاثا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار إلى الثاني بقوله : (وشذ ترك دون لبس) يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهو ذود وشول وناب للمسن من الإبل وحرب وفرس وقوس ودرع الحديد وحرس ونعل ونصف وقد شذ أيضاً إلحاق التاء فيما زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله : (وتندر • لحاقُنا فيما ثلاثياً كثر) يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد على الثلاثة كقولهم في قدام قديمة وفي وراء ورية وفي أمام أميمة . وما طرفية مصدرية وفي يكن ضمير عائد على المؤنث العاري ويرى في موضع خبر يكن وذا لبس مفعول ثانٍ يرى وبالتاء متعلق بيري وترك فاعل بشذ ودون متعلق بشذ ولحاق تاء فاعل بندر وما موصولة وصلتها كثر بفتح التاء وثلاثياً مفعول بكثر، ومعنى كثر عليه : غلبه في الكثرة . ثم قال :

وَصَفَّرُوا شُذُوداً الَّذِي أَلْتَنَى وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا نَا وَتَنَى

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا ذا والذي وطرعهما لشبهها بالأسماء المتمكة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن وترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعرض من ضمه ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقبل في الذي والتي اللدنيا والثلتيا وفي ذا وتا ذها وتيا وقد اعترض المرادى هذا البيت ولا بد من إيراد اعترض ضمه لصحته قال : اهلهم أن قول الناظم : وصفروا شذوداً معترض من ثلاثة أوجه : أولها أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن . وثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومهم لأنهم لم يصفروا جميع الفروع . وثالثها أن قوله منها تا وتى يوهم أن تى تصغر كما تصغر تا، وقد نصروا على أنهم لم يصفروا من ألفاظ المؤنث إلا تا . والواو في صفروا عائد على العرب والذي والتي مفعول بصفروا وشذوداً مصدر في موضع الحال من الواو وذا معطوف على التي ومع متعلق بصفروا .

النسب

هذا الباب يسمى باب النسب، وباب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين . قوله :

يَاءُ كَيْيَا الْكُرْسَى رَادُّوَا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

يعنى أنه إذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم منه ثلاث تغييرات : زيادة الياء وكسر ما قبلها وانتقال الإعراب إلى الياء . وفهم ذلك من تشبيهها بياء الكرسي فإنها حرف الإعراب وفهم منه أن ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه ياء النسب بها . وياء مفعول بزادوا والنواو في زادوا عائد على العرب وكيا في موضع الصفة لياء وكل مبتدأ وما موصولة وتليه صلتها والصمير العائد على الموصول الياء في تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره وجب جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر كل وهاء كسره عائد على الحرف الذى تليه الياء . ثم اعلم أن هذه التغييرات الثلاث التى ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الأسماء المنسوبة . وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغييرات أخر أشار إلى الأول منها بقوله :

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثُ أَوْ مَدَّةٌ لَا تُنْسَبُ نَا

يعنى أن أخر المنسوب إذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب ، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع : ما كانت فيه الياء للنسب كبصري فتقول في النسب إليه بصري ، وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسي فتقول في النسب إليه كرسي ، وما كان أصلها واواً نحو مرمى أصله مرموى فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه مرمى وفي هذا الأخير وجه أخر ينبه عليه بعد وإنما حذف الياء في جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياءات وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فاطمة فاطمى وإنما حذف التاء لثلا يجمع بين علامتى تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً نحو مكية وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت خاصة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو قرقرى في قرقرى وحثيثى في حثيثى . وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله :

وَأِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ دَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوُا وَحَذَفُهَا حَسَنَ

يعنى أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثانى جاز فيها الحذف والقلب واواً نحو حبلى فتقول فيه حبلى وحبلوى وفهم منه أنها إذا كانت خاصة فما فوق أو

رابعة في اسم ثانيه متحرك وجب حذفها لدحولها في الضابط الأول ولم يتعرض للدراجح من الوجهين قيل والحذف أحسن . ومثله مفعول بالحذف والهاء فيه عائدة على ياء السب ومما متعلق بالحذف وما موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى الياء وصلتها حواء ولعائد على الموصول هو الضمير المستتر الفاعل بحواء والهاء في حواء عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر في حواء عائد على الاسم الحاوي الياء ، ومن على الوجه الأول للتبعية وعلى الثاني لبيان الجنس . وتاء تأنيث أو مدته مفعول بتثبات . ثم قال :

(لِشِبْهِهَا الْمَلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا * لَهَا)

يعنى أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذمى أو متقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها واواً وحذفها فتقول ذمى وذموى ومرمى ومرموى إلا أن القلب في الأصلي أحسن من الحذف ، وإلى ذلك أشار بقوله : (وللأصلي قلبٌ بمعنى) فمرموى أحسن من مرمى ومعنى يعنى يختار وفهم من تخصيصه الألف الأصلي باختيار القلب أن ألف الإلحاق بالعكس فيكون كالألف التأنيث في اختيار الحذف والمقصود منه في غير هذا الكتاب أن القلب في ألف الإلحاق أجود فينبغي أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق وإن كان القلب فيهما جميعاً أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية . والملحق نعت لشبهها والأصلي معطوف على الملحق وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها لها والخبر في المجرور قبلها . ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال :

(وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْتَمَسَا أَرَلْ)

يعنى أن الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الألف الأصلية نحو مصطفى وألف التأنيث نحو حبارى وألف التكسير وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل والسادسة نحو مستدعى وخليطى وقبعثرى فتقول مصطفى وحبارى ومستدعى وخليطى بالحذف في جميع ذلك . ثم انتقل إلى المتقوس وبدأ بالخامسة فقال :

(كَذَلِكَ بِاَلْمَقْصُوصِ خَامَساً عَرَلْ)

يعنى أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول فى معتدى معتدى وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة واجب أيضاً لأنه من باب أخرى لأن موجب الحذف إنما هو الشقل وهى سادسة أثقل منها خامسة . والألف مفعول بأزل والجائز نعت للألف وأربع مفعول بالجائز ويا المنقوص مبتدأ خبره عزل أى حذف وخامساً حال من الصمير المستتر فى عزل . ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال : (والحذف فى اليا رابعاً أحق من * قلب) يعنى أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واواً وحذفها أحسن فى نحو قاض ومعط فتقول قاضى وقاضى ومعطى ومعطوى ومن قلبها واو قول الشاعر :

٢٠٤ . فكيف لا بالشرب إن لم يكس لا دراهم عند الحابوى ولا تَقْدُ

هو منسوب إلى حانية، وهو الموضع الذى يباع فيه الخمر . ثم انتقل إلى ما ثالثه ياء أو ألف فقال : (وحتم قلب ثالث يعنى) فشمّل قوله ثالث الياء والألف وهما مستويان فى وجوب قلبهما واواً نحو عسى وعمرى وفنى وفنوى وإنما قلبت الألف فى فنى واواً وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات . والحذف مبتدأ ورابعاً حال من الياء وأحق خبر المبتدأ وفى الياء متعلق بأحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث . ويعنى أى يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث . ثم قال :

(واوَكِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتاحاً)

يعنى أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل ، والتحقق أن الفتح سابق للقلب لأن نحو شج إذا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما فى نحو نمر فيجب حينئذ قلب الواو والياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير كفتى فتقلب الألف بعد واواً كما قلبت فى فنى وكذلك أيضاً نحو قاضوى لأن نظيره تغلب فتفتح أيضاً طراد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب . وذا القلب مفعول بأول أى صاحب القلب وانفتاحاً مفعول ثان بأول . ثم قال :

(وَقَعِلَ * وَقَعِلَ عَنْهُمَا التَّعْ وَفَعِلَ)

(٢٠٤) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن مقبل فى ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، وأساس البلاغة ص ٣١٩ (هين) ، ودى الرمة فى مدح ديوانه ص ١٨٦٢ ، ولسان العرب ٢٩٨/٣ (هون) ، ولمصادة فى شرح المفصل ١٥١/٥ ، والمحاسب ١/١٣٤ ، ٢/٢٣٦ ، وللمرردق فى المقاصد النحوية ٥٣٨/٤ ، وبلاسية فى شرح الأشعرى ٧٢٨/٣ ، وشرح التصريح ٣٢٩/٢ ، والكتاب ٣/٣٤٦ ، ولسان العرب (حنا) والله اعلم . قوله «الحابوى» وسبته إلى «الحانة» على غير قياس ، والقياس : حانى

يعنى أن الاسم الثلاثى المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان معنوح الفاء كسمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل فتقول نمرى وإبلى ودنلى كراهة اجتماع الكسرة مع لبء .
وفعل مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتح وفعل معطوف على فعل بحذف العطف
وافتح خبر فعل إذا جعل مبتدأ وعينهما مفعول بافتح ومنهما^(١) متعلق بافتح وفعل الآخر
مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أى مثلهما فى وجوب فتح العين . ثم قال :

وَقِيلَ فِي الْمَرْمَى مَرْمَوْىٌ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىٌّ

قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله . ومثله مما حواه لكن فيما إحدى بابه
أصلية كمرمى لغتان : الحذف وهو الكثير ، والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه أن يأتى
بهذا البيت عقب قوله : ومثله مما حواه احذف كما فعل من الكافية لكن الأبيات التى ذكرت
هنا مرتبط بعضها ببعض فلم يمكن إدخالها فى أثائها فتعين تأخيرها عنها . ومرموى مرفوع
بقيل وفى المرمى متعلق بقيل ومرمى مرفوع باختيار . ثم اعلم أن ما آخره باء مشددة إن تقدمها
ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم وإن تقدمها حرفان فسيأتى ، وإن تقدمها حرف
واحد فقد أشار إليه بقوله :

وَنَحْوُ حَى فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُهُ وَاوَا إِن يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

يعنى أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو
الياء الساكنة المدغمة فى الأخيرة فإن كان أصله وَاوَا رددتها فقلت فى طرَوى لأنه من
طرويت وإنما قلبت الياء الأخيرة وَاوَا وهى منقلة عن ياء كما قلبت فى فتى وقد تقدم وفهم منه
أن الياء الأولى إذا كانت ياء بالأصالة بقيت على حالها فتقول فى حَى حيوى وإهرا ببيت
والصح . ثم قال :

وَعَلَّمَ التَّنْثِيَةَ اخْذَفَ لِلنَّسَبِ وَمَثَلُ دَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

يعنى أنك إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع على حدة حذفته العلامة ونسبت إلى واحد
فتقول فى النسب إلى زيد بن زيد بن زيد وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما

(١) كلمة «منهما» ليست موجودة فى متن الألفية ، والموجود «عينهما» .

سمى به من المثنى والمجموع وتبعه المرادى، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمل عليه ما ذكرت ويفهم منه أن حكم ما سمي به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع. وعلم مفعول بالحذف وللنسب متعلق بالحذف ومثل ذا مبتدأ وخبره وجب وفي جمع متعلق بوجوب، ثم قال: (وثالث من نحو طيب حذف) يعنى أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة كقولك فى طيب طيبى كراهية اجتماع الياءات والكسرة، وفهم من المثال أن الياء إذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هبيخ وكان القياس على هذا فى النسب إلى طيبى لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذ طائى مقولاً بالالف) ووجه الشذوذ أن أصله على مقتضى القياس طيبى يسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفاً والياء إنما تقلب ألفاً قياساً إذا كانت متحركة. وثالث مبتدأ وسرغ الابتداء به أنه صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائى فاعل بشذ ومقولاً حال من طائى وبالفالف متعلق بمقول، ثم قال:

وَقَسَمَلَىٰ فِي نَسَبِةِ النَّزَمِ وَقَسَمَلَىٰ فِي نَسَبِةِ حُسْنِ

يعنى أن ما كان على وزن فعيلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التانيث ولا تجمع مع ياء النسب وتحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها فإن كان على وزن فعيلة بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضاً منه الياء والتاء وتبقى الفتحة التى قبل الياء فتقول فى حنيفة حنفى وفى جهينة جهنى. وفعلى مبتدأ وخبره التزم وفى فعيلة متعلق بالتزم وإعراب عجز البيت كصدره وفُعيلة وفُعيلة غير مصرفين للتانيث والعلمية. ثم قال:

وَالْحَقُّوْا مُعْمَلًا عَرِيًّا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا أَتَا أُولِيًّا

يعنى أنهم الحقوا بفعيلة وفُعيلة فى الحذف ما كان على فعيل أو فُعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدى وقصى فتقول فيهما عدوى وقصى والعرب ومعل مفعول بالحقوا وعرياً فى موضع المبتدأ ومن المثالين متعلق بمعل ويما متعلق بالحقوا وما موصولة وصلتها أوليا والتا مفعول ثان لأوليا والمفعول الأول ضمير مستتر فى أوليا، وهو العائد على ما وما ذكر فى فعيلة وفُعيلة من حذف ياءيهما إنما ذلك ما لم يكونا معتلين العين أو مضعفيهما وإلى ذلك أشار بقوله:

وَتَمُّوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْحَلِيلَةِ

يعنى أن ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتم أى لا يحذف يالهما لشغل التضعيف والإعلال ومثل بفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل بفعيلة بضمها وهما سواء فى وجوب التميم ، وإنما استغنى بفعيلة عن فعيلة لأن العلة موجودة فيهما وفهم من البيتين أن ما كان على فعيل صحيح اللام مجرداً من التاء يتم على الأصل نحو عَقِيل وعُقِيل فتقول فيهما عَقِيلِي وعُقِيلِي وإعراب الياء واضح . ثم قال :

وَهَمَزُ دِي مَسْدُ بَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةِ نَهْ أَنْتَسِبُ

يعنى أن حكم الممدود فى السب كحكمه فى التثنية فتقول فى نحو حمراء حمراوى كما تقول حمراوان وتقول فى علباء وكساء وحياء علباوى وكساوى وحياوى وعلباوى وكساوى وحيباوى كما تقول فى التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله . وهمز مبتدأ وياء يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو فى موضع الخبر وما مفعول ثان بيال إن ضم ياءه وفى يئال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الأول ، وإن كان يئال بفتح الياء فما مفعول وهى موصولة وصلتها كان وانتسب فى موضع خبر كان وفى تثنية متعلق بانتسب .

ثم انتقل إلى النسب للمركب ، وهو ثلاثة أقسام : مركب تركيب إسناد ، وتركيب مزج ، وتركيب إصافة وقد أشار إلى الأول والثانى فقال : (وَأَنْسَبُ لَصَدْرِ جَمَلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَزْجًا) يعنى بالجملة الجملة المسمى بها وهو تركيب الإسناد فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة برق نحره فتقول فى النسب إليه برقى ومثال المزجى بعلبك فتقول فى النسب إليه بعلى ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافى وهو على قسمين قسم ينسب إلى مجزئه ، وقسم ينسب إلى صدره ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَلِثَانِ تَمَمًا

إِصَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِأَبٍ أَوْ ابْنٍ أَوْ مَالَةٍ التَّضْعِيفُ بِالثَّانِي وَحَبٌّ

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز : أولها أن يكون مبدوءاً بابن نحو ابن الزبير فتقول فى السب إليه زبيرى . وثانيها أن يكون مبدوءاً بأب وهو الكنية نحو أبو بكر فتقول فيه بكرى .

وثالثها أن يكون الأول يعرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زیدی کذا قال الشارح وفيه نظر . الرابع أن يخاف اللبس وسيأتي . ثم أشار إلى الثاني وهو ما ينسب إلى صدره فقال : (فيما سوى هذا أنسب للأول) يعني أن المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرئ القيس فتقول فيه امرئ فإن خيف لبس نسب إلى العجز وإلى أشار بقوله :

(ما لم يخف لبس كعبد الأشهل)

يعنى إذا خيف اللبس نسب إلى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل فتقول شمسى ومنافى وأشهلانى لأنك لو نسبت للصدر فقلت عبدى لالتبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل . وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني . ولصدر متعلق بانسب وصدر ما معطوف وما موصولة وصلتها ركب ومزجاً مصدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج . ولثان معطوف على لصدر وإضافة مفعول يتم وتم فى موضع الصفة لثان ومبدوءة نعت لإضافة ويابن متعلق بمبدوءة وما معطوف على ثان وهى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره وجب وله متعلق بوجوب والجملة صلة ما وفى متعلق بانسب وما موصولة وصلتها سوى وهذا إشارة لما ذكر ، ولو قال فيما سوى هذى إشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أى مدة عدم خوف اللبس . ثم إن الثلاثى المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فإن حذفته من اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجبه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَأَجْبُرْ بِرَدِّ اللّامِ مَا مِنْهُ حُفِيفٌ جَوَازُكَ إِنْ لَمْ يَكْ رَدُّ الْفَاءِ

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ

يعنى أن الثلاثى المحذوف منه اللام إذا لم يرده المحذوف فى التثنية وجمعى التصحيح جاز جبره وإبقاؤه على حاله فتقول فى يد وعد ودم يدي ويدي وعدى وعدوى ودمى ودموى لأنك تقول فى تثنيتهما يداً وعدان ودمان وهى نحوثة ثبوى وثبى لأنك تقول فى جمعها ثبات بغير رد . ثم أشار إلى الثانى بقوله : (وحق مجبور بهذى توفية) يعنى أن ما جبر فى التثنية وجمعى التصحيح جبر فى النسب وجوباً نحو أب وأخ وعصاة وسنة فتقول فيها أبوى وأخوى وعضوى وسنوى على الخلاف فى لامها لأنك تقول فى اثنتى أبوان وأخوان وفى الجمع عضيات وسنوات أو سنهات . ويرد متعلق بجبر ورد مصدر مضاف إلى

المفعول وما مفعول برد وهي موصولة وصلتها حذف ومنه متعلق بحذف وجوازاً مصدر والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف وعلى حذف مضاف والتقدير وأجبر جبراً ذا جواز وإن شرط ورده اسم يك وألف في موضع خبرها وفي جمعي متعلق بألف وحق مجبور إلخ جملة اسمية مستأنفة ثم قال :

(وَبَاخُ أَخْتًا وَبَابُنِ بَيْتًا • الْحَقُّ)

يعنى أن أخْتًا إذا نسبت إليها قلت أخوى كما تقول في النسب إلى أخ وإذا نسبت إلى بنت قلت بنوى كما تقول في النسب إلى ابن أما إلحاقه أخْتًا بأخ فلا إشكال فيه وأما إلحاقه بَيْتًا بابن لففيه نظر لأن النسب إلى ابن يجوز بابنى وبنوى فمن أين يعلم أن بَيْتًا يقل في النسب إليها بنوى فقط والعذر له في ذلك أنه إنما أحال على من قال في ابن بنوى ولا يصح حملة على من قال ابنى لعدم همزة الوصل في بنت هذا الذى ذكرته في النسب إلى أخت وبنت هو مذهب الجمهور وخالف يونس في ذلك وعليه نبه بقوله :

(يُونُسُ أَيْ حَذَفَ التَّاءُ)

يعنى أن يونس يقول في النسب إلى أخت أختى وإلى بنت بتي . وبأخ متعلق بالحق وأختًا مفعول بالحق وبَيْتًا معطوف على أختًا ومصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلأفاً للفراسي . ويونس مبتدأ وصرفه ضرورة وأبى في موضع الخبر وحذف التاء مفعول بأبى . ثم قال :

وَصَاعِفُ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي ثَابِتٌ دَوْلِينَ كَلًّا وَلَايِي

يعنى أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول في لو وكى ولا مسمى بها لووى وكبوى ولائى وفى ذلك نظر لأن ما سمي به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب وتقدم مثل ذلك عند ذكر ما فى التصغير . والثانى مفعول بصاعف ومن ثنائى فى موضع الحال من الثانى وثانيه مبتدأ وذو لين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره فى موضع نعت لثنائى . ثم انتقل إلى المحذوف الغاء فقال :

وَأَنْ يَكُنْ كَشَيْبَةٍ مَا الْفَاءُ عَدَمٌ فَحَبْسُهُ وَقَمْتَحُ عَيْنِهِ التَّزَمُ

يعنى أن ما حذف من الفاء وكانت لامه ياء كشيتودية يجب جبره يعنى رد ما حذف منه وهو الواو ويفتح عينه فتقول وشوى وودوى وفى قوله وفتح عينه التزم موافقة لمذهب سيبويه والأخفش يتركها ساكنة فتقول وشى وفهم منه أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة وعدى وفهم أيضاً أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو مذ مسمى بها فإن أصلها منذ . وإن يكن شرط وما اسم يكن وهى موصولة وصلتها عدم والفاء مفعول بعدم وكشبة خبر يكن والفاء جواب الشرط وجبره مبتدأ وفتح عينه معطوف عليه و التزم فى موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر . ثم قال :

وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَأَجْسَدُ بِأَوْضَحِ

يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته ولم يشابه فى الوضع المفرد جىء بواحد ونسب إليه كقولك فى النسب إلى فرائض فرضى وفهم من قوله : إن لم يشابه واحداً بالوضع أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين : أحدهما ما أهمل واحده كعباديد والآخر ما سمي به كأنصار فتقول فيهما عباديدى وأنصارى . والواحد مفعول باذكر وناسباً حال من الضمير المستتر فى اذكر وللجمع متعلق بناسباً وإن شرط وحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه . ثم أعلام أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون بأوزان نبه عليها بقوله :

وَمَعَ لَاعِلٍ وَقَمَّالٍ فَعِلٌ فِي نَسَبِ أَغْنَى مِنَ الْبِاسِ فَعِلٌ

لذكر ثلاثة أوزان : الأول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن وكاس أى صاحب تمر وصاحب لبن وصاحب كسوة الثانى : فعال فى الحرف غالباً نحو حداد وقزاز وفعل بمعنى صاحب كذا نحو طعم ولبس بمعنى ذى طعام وذى لباس . ومع متعلق بأغنى وفعل مبتدأ وخبره أغنى . ثم قال :

وَصَبِيرٌ مَا اسْتَفْضَهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُثْقَلُ مِنْهُ أَفْضَصَرًا

يعنى أن ما حالف ما قدمته من الأحكام والضوابط يقتصر على ما ثقل به أى يحفظ ولا

يقاس عليه وهو كثير ومنه قولهم في المنسوب إلى البصرة بصري بكسر الباء وإلى الدهر دهري بضم الدال وإلى مرو مروزي بزيادة الزاي . وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها أسلته والضمير العائد على الموصول الهاء في أسلته ومقرراً حال من الهاء واقتصر خبر غير وعلى الذي متعلق باقتصر وينقل منه صلة الذي والضمير العائد على الذي الهاء في منه .

الوقف

الوقف قطع النطق عند آخر الحركة فإن كان الموقوف عليه متوناً ففيه ثلاث لغات : حذف التنوين مطلقاً وتسكين ما قبله نحو قام زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد وإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً نحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدي وحذفه بعد ضمه أو كسره وإبداله ألفاً بعد فتحه وهذه اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناطم عليها فقال :

تَوَيْنَا الرَّفْعَ أَجْمَلُ الْفَصَا وَقَمَّا وَتَلَوْ قَبِرَ فَتَحِ احْدَبِ

يعنى أن التنوين إذا كان إثر فتحة جعلته أى التنوين ألفاً وإذا كان إثر غير فتحة حذفته وشمل غير فتح الضم والكسر والمراد بالفتح فتح الإعراب . وتويناً مفعول أول بإجعل ووقفاً مصدر فى موضع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له وإثر ظرف متعلق بإحذف وألف أحذفاً بدل من نون التوكيد الخفيفة . ثم قال :

وَأَحْدَبُ لَوْثٌ بِي سَوَى اضْطِرَارٍ صِلَةُ غَبِرِ الصَّنِيعِ فِى الإِضْمَارِ

يعنى أن هاء الضمير فى الوقف إذا كان صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو رأيت ومررت به فتقف عليهما بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهى ضمير المؤنث نحو رأيتها والمراد هنا بالفتح فتح البناء وفهم من قوله فى سوى اضطرار أن الوقف أتى على الواو والياء فى الاضطرار ولوقف متعلق بإحذف واللام للتحليل وهى سوى متعلق بإحذف وصلة مفعول بإحذف وفى الإضمار متعلق بصلة ثم قال :

وَأَسْمَهُتْ إِذَا مُتَوْنًا نَصَبٌ فَالْمَسَا فِى الْوَقْفِ تَوْنُهَا قُلُوبٌ

يعنى أن إذن التى هى من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفاً لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول إذا وفهم من قوله وأشبهت أن الوقف عليها بالالف على خلاف الأصل وإنما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الأصل . وإذن فاعل بأشبهت ومنوناً مفعول بأشبهت ونصب فى موضع الصفة لمنوناً ونونها مبتدأ وقلب خسره وألفاً حال من الضمير فى قلب . ثم قال :

وحذفُ يا المنقوصِ ذى التنوينِ ما لم يُنصبِ أولى من ثبوتِ فاعلِما

يعنى أن حذف الياء من المنقوص إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فشمل المرفوع نحو هذا قاضٍ والمجرور نحو مررت بقاضٍ بحذف الياء فيهما وفهم من قوله ما لم ينصب أن الياء لا تحذف من المنصوب وفهم مما تقدم فى قوله (تنويناً إثر فتح اجعل ألفاً) أن المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفاً نحو رأيت قاضياً وفهم من قوله أولى أن جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو هذا قاضى ومررت بقاضى ، هذا حكم المنقوص المنون ، وأما غير المنون فقد أشار له بقوله :

(وَهَبْ ذِىَ التَّنْوِينِ بِالْمَكْسِ)

يعنى أن المنقوص غير المنون بالمكس من المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى ويعنى بغير ذى التنوين المقرون بأل ، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك فى المرفوع والمجرور كما مثل ، وأما المنصوب فليس فى الوقف إلا إثبات الياء وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه إلا وجه واحد وأشار إليه بقوله :

(وَفِي * نَحْوِ مِرْزُومٍ رَدَّ أَلِيا التَّنْوِينِ)

يعنى أن نحو مر اسم فاعل من أرى إذا وقف عليه لزم رد الياء فتقول هذا مرى ومررت بمرى وإنما لزم فيه رد الياء لكثرة ما حذف منه فإن أصله مرئى على وزن مفعَل فنقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل بياء قاضٍ ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقاءه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء فلو سكنوها فى الوقف لكان ذلك إجحافاً به . وقوله وحذف يا المنقوص مبتدأ وذى التنوين نعت للمنقوص وما ظرفية مصدرية وأولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفاعلما تميم لصحة الاستغناء عنه وغير

ذى التنوين مبتداً وحبره بالعكس ولزوم مبتداً وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ردة، ورده مصدر أيضاً وهو مضاف للمفعول واقتضى خبر المبتداً وفي نحو متعلق باقتضى. ثم اعلم أن الموقوف عليه إذا كان متحركاً فلما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها فإن كان تاء تأنيث وقف عليه بالسكون خاصة وهو الأصل وإن كان غيرها جاز فيه السكون والروم والإشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

وَعَيَّرَهَا التَّأْنِيثُ مِنْ مُحَرِّكٍ سَكَنَهُ أَوْ قَفَ رَأْتِمُ التَّسْكِينِ

يعنى أن غير هاء التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ورومه والأصل التسكين وأما لروم فهو إحقاق الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث وفهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها وسيبين بعد كيف يوقف عليها. وغير منصوب بفعل مضمر يسميه سكنه وأوقف معطوف على سكنه ورأتم التحرك حال من الفاعل المستتر في قف. ثم أشار إلى الثالث بقوله: (أو أشمم الضمة) الإشمام هو الإشارة بالشفنتين إلى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة أنه مخصوص بها ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة. والضمة مفعول بأشمم وأشمم معطوف على قف. ثم أشار إلى الرابع فقال:

أَوْ قَفَ مُضْعِيفًا • مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا • مُحَرِّكًا

يعنى أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة وأن يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جعفر وخارب ودرهم جعفر وخارب ودرهم بالتضعيف. وأوقف معطوف على أشمم ومضعفاً حال من الضمير المستتر في قف وما مفعول بمضعفاً وهي موصولة وصلتها ليس وهمزاً خبر ليس وأو عليلاً معطوف على همزاً وإن قفا شرط أى تبع ومحركاً مفعول بقفا. ثم أشار إلى الخامس فقال:

وَحَرَكَاتٍ انْقِلَا لَسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله وذكر له هذا في البيت شرطين أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله لساكناً واحتراز من المتحرك فلا ينقل إليه، والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الألف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء لثقل

الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور والمضعف نحو الجذ لأن نقله يستلزم فكاه وهو ممتنع في غير الضرورة ويبقى عليه شرط ثالث خلافاً أشار إليه بقوله :

(وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصَرِي وَكَوْفٌ نَقْلًا)

يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في رأيت الحصن رأيت الحصن لأن المفتوح إن كان متوناً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وفهم من قوله سوى المهموز أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لنقل الهمزة نحو رأيت الخبا والردا والبطا تنقل الفتحة في جميع ذلك . ثم قال : (وَالنَّقْلُ إِنْ يُمْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ) يعنى أن نقل الحركة للساكن إذا أدى نقلها إلى هدم النظير فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر فتقول بشر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو خاص بالأفعال لأن كان الحرف المنقول إليه همزاً جاز وإليه أشار بقوله :

(وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ بِمُتَنِعٍ)

الإشارة بذلك للنقل الذي يؤدي إلى هدم النظير يعنى أن ذلك في المهموز غير ممتنع لنقل الهمزة فتقول في نحو هذا رده هذا رده ومررت بالكفاء . وحركات مفعول بانفلا وألف انقلا بدل من النون الخفيفة وساكن متعلق بانقلا وتحريكه مبتداً ولن يحظلا أى يمتنع خبر المبتداً ونقل فتح مبتداً ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصري جملة في موضع خبر المبتداً وكوف مبتداً ونقلا في موضع الخبر والنقل مبتداً وخبره ممتنع وإن يمدم نظير شرط محذوف الجواب وذاك إشارة للنقل وهو مبتداً وليس خبره وفي المهموز متعلق بيمتنع . ثم قال :

فِي الْوَقْفِ تَأْنِيثُ الْأَسْمَاءِ جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصَلُ

يعنى أن تاء التانيث اللاحقة للأسماء تجعل في الوقف هاء واحترز بناء تانيث الاسم من تاء التانيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو قامت واحترز بقوله إن لم يكن بساكن صح وصل من نحو بنت وأخت وفهم منه أن الساكن إذا كان غير صحيح والتاء للتانيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو قناة وحصاة ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هندات فأخرجه بقوله :

(وَقُلْ ذَا فِي جَمْعِ تَضَحِيحٍ وَمَا • ضَاهِي)

أى قل جعل التاء هاء فى الوقف فى جمع المؤنث السالم كهذات وما ضاهاه كأولات وهبهات والأعراف فى ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دفن البشاء من المكرمات وقوله: (وغير قَيْنَ بالعكس انتهى) يعنى أن غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث ومضاهيه فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمة وطلحة والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم يا أهل سورة البقرة • فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت. وتاء تانيث الاسم مبتدأ وخبره جعل وفى جعل ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول أول بجعل وهاء مفعول ثان وإن لم يكن شرط وفى يكن ضمير هو اسمها عائد على تاء وخبر يكن وصل وبساكن متعلق بوصل وصح فى موضع النعت لساكن. ثم إن من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه وأكثر ما تزداد بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً كلم يعطه أو وقفاً كأعطه وبعد ما الاستفهامية المجبورة كقوله علام فقلت علامه وقد تزداد فى غيرهما كما سيأتى، فأما لحاقها للفعل المحذوف الآخر فقد أشار إليه بقوله:

وَقَفَ بِهَا السُّكْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ يَحْذِفُ أَحْبَرَ كَأَعْطَى مَنْ سَأَلَ

يعنى أن هاء السكت تلحق فى الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه والأمر من الممثل اللام نحو أعطه وقه إلا أن لحاقها بنحو لم يعه وقه مما بقى من الفعل فيه حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب وإلى ذلك أشار بقوله:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَبَّحَ أَوْ كَبَّحَ مَجْزُومًا فَرَّاعٍ مَا رَعَوْا

يعنى أنه إنما يجب لحاق هاء السكت فى نحو العثالين المذكورين تقوية لهما وفهم منه أن لحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم فنقول فى لم يعط وأعط لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بإلحاق الهاء وفى نحو قه ولم يفه بإلحاق الهاء خاصة. وبها متعلق بقف وقصرها ضرورة وعلى الفعل متعلق بقف أيضاً والمعل نعت للمعل وبمحذوف متعلق بالمعل وحتماً خبر ليس وفى ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء وفى سوى متعلق بحتماً وما موصولة وصلتها كَبَّحَ ومجزوماً حال من كَبَّحَ والواو فى رَعَوْا عائد على العرب. ثم انتقل إلى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال:

وما في الاستفهام إن جرّت حذفُ ألفها وأولها الهاء إن تقف

يعنى أن ما الاستفهامية إذا جرّت حذفت ألفها في الوقف ولحققتها هاء السكت واحترز بقوله ما في الاستفهام من الموصولة والمصدرية والشرطية فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا يلحقه هاء السكت وفهم من قوله إن جرّت أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت وشمل قوله إن جرّت المجرورة بحرف الجر نحو عمه ولعمه والمجرورة بالإضافة نحو اقتضاءه إلا أن المجرورة يلزمها الحذف وإلحاق الهاء ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وبس حتماً في سوى ما انحصا باسم كقولك اقتضاء م التضي

يعنى أن المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتماً ففهم منه أن لحاقها جائز في المجرورة بحرف وفهم أيضاً أنه لازم في المجرورة بالإضافة ومثل ذلك بقوله اقتضاء م اقتضى هذا مثال المجرورة بالإضافة فاقتضاء مضاف لم فإذا وقفت عليها قلت في اقتضاء م اقتضى زيد اقتضاءه . وما مبتدأ وإن حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ والظاهر أن قوله في الاستفهام متعلق بمحذوف تقديره أهنى والهاء في أولها مفعول أول بأول والهاء مفعول ثان وإن تقف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وحنماً خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء . وفي سوى متعلق بحنماً وما موصولة وصلتها انخفض باسم متعلق بانخفاض . ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المفعول الآخر وما الاستفهامية فقال :

ووصل دي الهاء أحز بكل ما حرك تحريك بناء برئسا
ووصلها بتبر تحريك بنا أديهم شد في المدام استخسا

يعنى أن وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء مستحسن وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة فمثال حركة البناء المدام الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة الواو والياء من هو وهى فيجوز هو وهيه وقد قرئ بها مثال حركة البناء غير المدامة اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب وقد شد لحاقها في حل في قول الراجز :

٢٠٥. يَارُبُّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلُلُهُ أَرْفُصُ مِنْ تَحْتِ وَأَصْحَى مِنْ عُلَّةٍ
ووصلها مستداً والهاء عائدة على هاء السكت وبغير متعلق بوصل وأديم في موضع الصفة
لبناء وشذ خبر المبتدأ والمدام اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن.
ثم قال:

وَرَبَّمَا أَعْطَى لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا

يعنى أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في الشر قليل وفهم ذلك من
قوله وربما ومنه قوله تعالى في قراءة حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر، وقراءة قالون ومحيى
ومعاني وفي الشعر فاش وقد صرح بذلك في قوله وفشا منتظماً ومنه قوله:
٢٠٦. أَتَوَا بَارِي قُلْتُ مَوْنٌ أَنْتُمْ

وقوله:

٢٠٧. (ضَحْمٌ يَحْبُ الْحُلُقُ الْأَضْحَمُ

وهو في الشعر كثير. ولفظ الوصل مفعول لم يسم فاعله بأعطي وما مفعول ثان وهو
موصولة وصلتها للوقف ونثراً منصوب على إسقاط الخافض والتقدير في النثر وفشا معطوف
على أعطي ومنتظماً حال من الضمير المستتر في فشا.

(٢٠٥) الرجز لأبي مرران في شرح التصريح ٢/٢٤٦، ولأبي الهججل في شرح شراهد المنى ١/٤٤٨، ومجالس
لعب ص ٤٨٩، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤/٤٥٤، وبلاسية في أوضح المسالك ٤/٣٥١، وجمهرة
اللغة ص ١٣١٨، وخزانة الأدب ٢/٢٩٧، والدرر ٣/٩٧، ٦/٣٠٥، وشرح الأشموس ٢/٢٢٣، ٣/٧٦٠،
وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٨١، وشرح المعصل ٤/٨٧، ومعنى اللبيب ١/١٥٤، وجمع الهوامع ١/٢٠٣،
٢/٢١٠

واشاهد به قوله «من علة» حيث الحق هاء السكت بكلمة «عل» وهي كلمة مبهمة ساء عارضاً، وهذا شاذ لأنها
بما تلحق ما كان مبنياً بناءً دائماً
(٢٠٦) راجع التخريج رقم ٢٠٢.

واشاهد به قوله «مَوْنٌ أَنْتُمْ» يريد من أَنْتُمْ وفيه شذوذان: الأول إلحاق الواو والون بها في الوصل، والثاني
تحريك النون وهي تكون ساكنة. وقال ابن الناقم فيه شذوذان: أحدهما أنه حكى مقنناً غير مذكور، والثاني
أنه أثبت العلامة في الوصل، وحقق أن لا تثبت في الوصل. (المقاصد النحوية ٤/٥٠٣)

(٢٠٧) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٨٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٩، والكتاب ١/٢٩، ٤/١٧٠، ولسان
العرب ١٢/٣٥٣ (ضحم)، وبلاسية في وصف المباني ص ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٢، ١١٦،
٢/٥١٥، ولسان العرب ٣/٩٠ (بعد)، ٩٨ (يبد)، ١٣/٥٢٦ (قوة)، والمعنص ١/١٠٢، والمعنص ١/١٠
واشاهد به قوله «الْأَضْحَمُ» حيث شدد الحميم في الوصل إجرأه له مجرى الوقف، ويروى «ضَحْمًا» مكان
«الْأَضْحَمُ» وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه

الإمالة

الإمالة على قسمين إمالة الألف وإمالة الفتحة لإمالة الألف هي أن تحو بالألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب: الأول انقلابها عن الياء الثاني مآلها إلى الياء الثالث كونها تدل على ما يقال فيه قلت. الرابع ياء قلبها أو بعدها الحامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وقد أشار إلى الأول فقال: (الألف المبدل من ياء في طرف * أمل) يعني أن الألف المبدلة من الياء في طرف تمال وشمل أحر الفعل كرمى وآخر الاسم كرمى وفهم منه أن الألف إذا كانت وسطاً لا تمال وإن كانت مبدلة من ياء إلا بشرط يأتي. والألف مفعول بأمل والمبدل نعت للألف ومن ياء متعلق بالمبدل وفي طرف موضع النعت ليا. ثم أشار إلى الثاني فقال:

كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ
دُونِ مَرْبِدٍ أَوْ شِبْهِ شَذُوذِ

يعني أن الألف تمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومغزى فإن الألف مبهما غير مبدلة من ياء لكنها تعير إلى الياء في التشبيه والجمع بالألف والثاء فتقول حبيبان وحبيبات ومغزيان ومغزيات واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء في لغة هذيل إذا أضيفت إلى ياء المتكلم نحو عصي في عصاي واحترز بالمريد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفى وفي جمعه قفى. والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة والياء فاعل بالواقع والضمير في منه عائد على أل ويخلف حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخلف أو بالواقع. ثم قال:

(وَلَمَّا * تَلِيَهُ هَا التَّائِبُ مَا هَا عَدِمًا)

يعني أن ما آخره تاء التائب مما في آخره ألف تستحق الإمالة يمال كما يمال المجرد من التاء نحو مرمأة وغناة لأن التاء في حكم الانفصال فهي غير معند بها. وما مبتدأ وهي موصولة بعد ما والهاء مفعول بعد ما وخبر المبتدأ لما وما موصولة وصلتها تليه وها التائب فاعل بشبه والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الإمالة ثابت لم تليه هاء التائب. ثم أشار إلى السبب الثالث فقال:

وَهَكَذَا بَدَلُ غَيْبِ الْمَعْلُومِ إِنْ
يُؤَلُّ إِلَى فِلْت كَمَا صِي حَمْدٌ وَدُنْ

يعنى أن الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الصمير
فشمّل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف وما عينه ياء
مفتوحة فى الأصل نحو دان فإنه من الدين ، وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فإنه من الهيبة
وأصله هيب فتمال الألف من ذلك كله لأنه يثول إذا أسند إلى التاء لعلت فيقال خفت ودنت
وهبت واحترز به مما لا يثول إلى فلت بالكسر بل إلى فُلت بالضم نحو قال وطال لأنك تقول
فيهما فُلت وطلت . وبدل مبتدأ وخبره كذا وإن يؤل شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه .
ثم أشار إلى السبب الرابع فقال : (كذلك تالى الياء) أى تمال أيضاً الألف التى تتلو الياء وذلك
نحو سيل وأوهم كلامه أن ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال بل تحوز الإمالة وإن فصل بين الياء
والألف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله :

وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ • بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا تَحْبِيبُهَا أَدْرُ

يعنى أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف المعمالة بحرف واحد وذلك نحو شيبان أو
بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل واغتمر
بحرف مع الهاء لخفاء الهاء وفهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع من
الإمالة ولم يذكر فى هذا النظم الياء سبباً إذا كانت بعد الألف نحو مائع وهو فى ذلك موافق
لسببويه . وتالى الياء مبتدأ وخبره كذلك والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف متعلق بالفصل
وأو مع هاء معطوف على مفتر والتقدير بحرف وحده أو مع هاء وقصرها ضرورة . ثم أشار
إلى السبب الخامس فقال :

كَذَلِكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ بَلَى تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلَى
كُسْرًا وَفَصْلُ الْهَاءِ كَلَامُ فَصْلٍ يُقَدِّ فَدِرْهِمًا كَ مِنْ يُمْلَهُ لَمْ يُصَدِّ

فذكر خمس صور الأولى أن يقع الكسر بعد الألف وشرط أن يليها نحو مساجد الثانية أن
يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور : أولها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون
منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شمال وثالثها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما
الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء
وقد مثل ذلك بقوله : فدرهمك من يمله لم يصد فالألف فى هذه المثل كلها يجوز إمالتها
وإنما اعتمر الفصل بالهاء فى درهمك لخفائها فلم يعتد بها فصار كشمال وهذه الصور كلها

مفهومة من النظم وفهم منه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة . وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها يليه وكسر فاعل يليه والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه وأر يلى معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل يلى وتالى المفعول يلى وسكون معطوف على كسر وقد ولى كسراً جملة فى موضع النعت لسكون وفصل الهاء مبتدأ وخبره بعد وكلا فصل متعلق بيمد فلهما مك مبتدأ ومن اسم شرط فى موضع رفع بالابتداء ويمله مجزوم به وهو فى موضع خبره ولم يصد جواب الشرط وبقي من أسباب الإمالة سبب سادس يأتى الكلام عليه حيث ذكره . ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال :

وَحَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَأً

بمعنى أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الإمالة وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله : فقط خص بـسخطه وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية إلا أن هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصلاً بحرف أو حرفين أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة . وحرف الاستعلاء مبتدأ وخبره يكف ومظهره مفعول بيكف وهو على حذف الموصول تقديره يكف حرفاً مظهرًا ومن كسر متعلق بمظهره ورا فاعل بتكف وكذا متعلق بتكف ثم إن المانع من الإمالة يكون متأخرًا عن الألف ومتقدمًا عليها وقد أشار إلى الأول بقوله :

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَفَصِلْ

فهذه ثلاث صور : الأولى أن يكون متصلاً بالألف نحو فاقد وباغل الثانية أن يكون مفصلاً بحرف نحو منافق وباسط . الثالثة أن يكون مفصلاً بحرفين نحو موأثق وموأعيط . وما اسم كان وهي موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد فى موضع خبر كان وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير بعده ، أى بعد الألف المحالة ومتصل خبر بعد خبر وقف عليه بحذف التثوين على لغة ربيعة وأو بعد حرف معطوف على بعد الأولى وأو للتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ما قبله . ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال :

كَذَا إِذَا قَسَمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ أَوْ لَمْ يَكْسِرْ كَالْمَطْوَعِ مَرَّ

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منع الإمالة بشرط أن يكون الحانغ غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور طلاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله كالمطواع مر، وفهم منه أن ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة نحو طالب وقادر وراكب وقبائل وضبارم. وكذا متعلق بمحذوف تقديره تمال كذا والضمير فى قدم مستتر عائد على الحانغ وما ظرفية مصدرية وأو يسكن معطوف على ينكسر وإثر ظرفية متعلق بيسكن والمطواع مفعول بهمر يقال مار الطعام بهمر ومار أهله إذا جلب إليهم الطعام والمطواع بمعنى المطيع. ثم إن الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأْيُ نَكْفٍ بِكُسْرِ رَأْيٍ كَعَارِماً لَا أَجْفُو

يعنى أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارماً ومن العجب أن الراء المكسورة نكف نفسها إن كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء أنها مكررة فتضاغت فيها الكسرة لقوى بذلك على سبب الإمالة. وكف مبتداً وهو مصدر مضاف إلى المفعول ورا معطوف على مستعل وينكف خبر المبتداً وينكسر متعلق بينكف وغارماً مفعول بأجفو. ثم قل.

وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَتَّصِلُ

يعنى أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان منفصلاً يعنى من كلمة أخرى نحو يدى سابور فلا تمال الألف من سابور لأجل الياء من يدى لأنها منفصلة بخلاف الكف فإنه يؤثر وإن كان منفصلاً فمنتهى الإمالة فى نحو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الألف من يضربها لكف القاف لها وإن كان من كلمة أخرى. ولسبب متعلق بتصل ولم يتصل فى موضع النعت لسبب والكف مبتداً وخبره قد يوجه وما فاعل يوجهه وهى موصولة وينفصل صلتها. ثم قال:

وَقَدْ آمَالُوا لِلنَّاسِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلَا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وإنما أحره عنها لضعفه بالنسبة لها، يعنى أنهم قد آمالوا للناس دون سبب سواه وذكر مثالين أحدهما عماداً ويعنى به إذا قلت رأيت عماداً ثم رقت عليه فقلت التوين ألفاً فتميل الألفين معاً أعنى الألف التى بعد الميم والألف

المبدلة من التنوين أما الألف التي بعد الميم فلإمالتها سبب وهو كسر العين وأما الألف التي هي بدل من التنوين فلا سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف الممالة التي قبلها . وينبغي أن يصبط كعماداً بالألف دون تنوين على إرادة الوقف والمثال الثاني تلا أميل من قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاها ﴾ [الشمس : ٢] فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة لكن أميلت لمناسبة رهوس الأي ، وفيها ما لإمالتها سبب نحو إذا جلاها ، والواو في أمالوا عائدة على العرب ولتناسب وبلا متعلقان بأمالوا . ثم قال :

وَلَا تُحِلُّ مَا لَمْ يَنْحَلْ تَمَكَّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا

يعنى أنه لا تطرد الإمالة في شيء من الأسماء غير المتمكنة إلا في نا ضمير المتكلم ومعه غيره ، وما ضمير الواحدة فنقول مربنا ونظر إلينا ومر بها ونظر إليها وإنما اطردت في هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالهما وفهم من قوله دون سماع أن الإمالة سمعت في غير هذين سماعاً وذلك أنى ومتى وبلى . وقوله تمل مجزوم بلا الناهية وما مفعول بتمل وهي موصولة وصلتها لم ينل تمكناً ودون متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء . ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منهما بقوله :

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلَ كِلَابِيسِرٍ مِلَ تَكْفِ الْكُلْفِ

يعنى أن الفتحة تمال إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولى الضرر وبشرى وقد مثل ذلك الناظم بقوله : للأيسر مل أى مل إلى الأيسر وفهم من إطلاقه أن الإمالة للياء جائزة في الوصل والوقف وفهم أيضاً منه أن الإمالة جائزة في حروف الاستعلاء وفي غيره . والفتح مفعول بأمل وقبل متعلق بأمل وفي طرف في موضع النعت لراء وللأيسر متعلق بمِل وتكف مجزوم على جواب الشرط والكلف مفعول ثان بتكف وتكف الكلف تميم لصحة الاستعناء عنه . ثم أشار إلى السبب الثاني فقال :

كَسَدًا الَّذِي يَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي وَتَفٍ إِذَا مَا كَانَ صَيَّرَ أَلِفَ

يعنى أن الفتحة تمال أيضاً في الوقف إذا وليها هاء التائيث وفهم من قوله إذا ما كان غير ألف أن الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف ومثاله رحمة وقصعة ودرجة وعرقوة

وحديثة، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو فتاة وحصاة. والذي مبتدأ وخبره كذا ويليه هاء التأنيث صلة الذي والصمير العائد على الموصول الهاء في يليه وفي وقف متعلق يليه وكذلك إذا واسم كان ضمير مستتر عائد على ما قبل هاء التأنيث.

التصريف

هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان: معرفة حروف الزيادة ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول فقال:

حَرْفٌ وَثَبَّتْهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى

يعنى أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله التصريف وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوز في قوله من الصرف فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن. وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسرع الابتداء بحرف عطف المضاف عليه ويرى خبر المبتدأ وأصله برى على وزن فعيّل فخففه بحذف الهمزة ويحتمل أن يكون برى فعلاً ماضياً والأول أجود لأن فعلاً يحوز الإخبار به عن أكثر من واحد. وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها سواهما وخبر ما حرى أى حقيق والتصريف متعلق بحررى. ثم قال:

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي بُرَى قَابِلٌ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُبِرَ

يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف لأن الأسماء والأفعال قد تنقص عن ثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم وعلى حرف واحد نحو م الله في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو خذ وبع وعلى حرف واحد نحو ق فعل أمر من وفى. وأدنى اسم ليس ومن ثلاثي متعلق بأدنى ويرى في موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان يرى ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه عائد على أدنى، ويجوز أن يكون قابل مرفوعاً على أنه اسم ليس وأدنى منصوباً على أن يكون مفعولاً ثانياً

ليرى والتقدير وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثى وسوى استثناء وما موصولة وصلتها غير . ثم قال :

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدًا وَإِنْ يَزِدُّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

يعنى أن الأسماء على قسمين : مجرد من الزيادة، ومزيد فيه فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهباب مصدر اشهبب، ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أى ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وإنما أسقط التاء من خمس لأن حروف التهجى يجوز تذكيرها وتأنيسها وإن تجردا شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وإن يزد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعا مفعول بعدا وقد فهم من هذا البيت والذى قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع : ثلاثى، ورباعى، وخماسى . وقد أشار إلى الاسم الثلاثى بقوله :

وَفَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِ الْفَتْحُ وَضُمُّ وَأَخْسِرَ وَزِدَ نَسْكَينَ ثَانِيهِ نَعْمُ

غير آخر الثلاثى هو أوله وثانيه فالأول قابل للحركات الثلاث والثانى قابل للحركات والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر وزناً وهى التى تقتضيهما القسمة العقلية وهى مفهومة من البيت فافتح وضم واكسر يعنى فى كل واحد منها فهذه تسعة وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث فى الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة باثنى عشر، ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كتف وفعل نحو قتب وفعل نحو عنق وفعل نحو دئل وفعل نحو عنب وفعل بكسر الأول وضم الثانى وهو مهمل وفعل نحو إبل وفعل نحو فبس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل إلا أن المستعمل منها عشر وواحد مهمل وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَفَيْسَعُلٌ أَهْمِلُ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَحْصِيصُ يَعْزِلُ بِفَعْلٍ

وإنما أهمل فعل لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قرئ والسماء ذات الحيك بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه أنه وارد فى كلام العرب إلا أنه قليل ومن ذلك قولهم دئل فى اسم قبيلة وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلى ورثم فى اسم الاست وغير مفعول مقدم باكسر وهو مطلوب لافتتح وضم فهو من باب التنارع وتسكين

مفعول بزد وتعم مجزوم على جواب الشرط ومعنى تعم أى تستوفى جميع أوزان الثلاثى .
وفعل مبتدأ وأهمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبر ولقصدهم متعلق يقل وقصد مصدر
مضاف إلى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبمعنى
متعلق بتخصيص . ثم أشار إلى الفعل الثلاثى فقال :

وَالْفَتْحُ وَضُمُّ وَكَسْرُ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ

فذكر له أربعة أبية فعل بفتح الفاء والعين معاً ، وذلك مستفاد من قوله وافتتح ، وفعل
بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم ، وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد
من قوله واكسر . الرابع فعل بضم الميم وكسر العين مبني للمفعول وفهم من سكوته عن الفاء
أن حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء وفهم أنها فتحة لأن الفتحة أخف فاعتبرها
أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن أن بنية المفعول ليست كنية الفاعل لكونه جعل ذلك
زائداً على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع
عن فعل الفاعل ؟ والثاني مفعول باكسر وهو مطلوب لافتتح وضم من جهة المعنى فهو من
باب التنازع ومن فعل في موضع الحال من الثاني . ثم انتقل إلى الرباعى والمزيد من الأفعال
فقال :

وَمَثَلُهُمْ أَرْبَعٌ أَنْ جُرَدًا وَإِنْ يَزِدُّ فِيهِ فَمَا سِثْنَا عَدًا

يعنى أن غاية العمل بالأصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذى قبله
أن للرباعى بنية للمفعول نحو دحرج لذكرها في الثلاثى إذ لا فرق وأن غاية
بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج وإعرايه واضح . ثم انتقل إلى الرباعى الأصول من
الأسماء فقال :

لَا سِمَ مُخَرَّدٌ رُبَاعٍ مَفْعَلٌ وَفِعْلِلٌ وَفُعْلِلٌ

وَمَعَ فِعْمَلٌ فُفْعَلٌ

فذكر ستة أبية : الأول فعملل بفتح الأول والثالث نحو جعفر . الثاني فعملل بكسر الأول
والثالث نحو زبرج للمسحاب الدقيق . الثالث فعملل بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم .
الرابع فعملل بضم الأول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة . الخامس فعملل بكسر الأول وفتح

الثاني وتشديد الثالث نحو قعطر . السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث نحو جخذب لذكر الجراد وفي هذا البناء السادس خلاف : مذهب الكوفيين والأخفش أنه أصل . ومذهب سائر البصريين أنه مخفف من فعلل بالضم وفي تأخير له إشعار بهذا الخلاف . ثم انتقل إلى الخماسي المجرد فقال :

... .. وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعَلَّ حَوَى فَعَلَّلَا

كَذَا فَعَلَّلَ وَفَعَلَّلُ

يعنى وإن علا الرباعي أى جاوزه فهو خماسى وذكر له أربعة أوزان : الأول فعلل بفتح الأول والثاني والرابع مدغمًا فيه نحو سفرجل . الثاني فعلل بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش . الثالث فعلل بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشدداً نحو قدعمل . الرابع فعلل بكسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب . ثم قال :

(وما • هائِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى)

يعنى أن ما هائِر ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص ، وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظراً ، وفهم منه أن المخالف أربعة أنواع : المزيد من الأسماء نحو كنهيل وسائر المزيدات وهى كثيرة تزيد على ثلثمائة بنية والمنقوص من الأسماء نحو يد وثبة ، والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر والمنقوص منه نحو قم ودع وقمت . وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها هائِر وخبرها انتمى أى انتسب وللزيد متعلق بانتمى ومعنى الزيد الزيادة . ثم قال :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمَ فَاَصْلٌ وَالَّذِى لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ مِثْلُ مَا اخْتَبَدَى

يعنى أن الحرف إذا لزم فى تصاريف الكلمة حكم عليه بالأصالة ، وإذا لم يلزم وسقط فى بعض تصاريف الكلمة فهو زائد ويعنى بالحرف حرف التهجى فيحكم فى نادم بأصالة النون وزيادة الألف لثبات النون وحذف الألف فى تدم والتاء فى احتذى زائدة لسقوطها فى هذا محذو . والحرف مبتدأ وإن يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ محذوف أى فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذى مبتدأ وصلته لا يلزم والزائد خبر الذى

ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في الزائد ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ،
أى وذلك مثل ، ومعنى احتذى اقتفى . ثم قال :

(يُضْمَنُ فَعْلٌ قَبْلَ الْأَصُولِ فِي • وَزْنِ)

يعنى أنك إذا أردت أن ترن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول الكلمة بالفاء
وعن الثانى بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ فى ذلك على حركات الموزون فإذا قيل لك ما
وزن ضرب قلت فعل بفتح الفاء والعين وإذا قيل لك ما وزن عمرو قلت فعل بسكون العين
فإن كان فى الكلمة الموزونة زائد نطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء وإلى ذلك
أشار بقوله : (وزائد بلفظه اكتفى) يعنى أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله
من غير أن تعبر عنه بشيء فتقول فى وزن جوهر فوعل وفى وزن عثير فعيل . هذا كله فى
الثلاثى الأصول . وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله :

وَصَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ نَفَى كَرَاهِ جَعْفَرٍ وَفَا فُسْتُقٍ

يعنى أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي أصل من الكلمة ضعفت اللام أى زدت
عليها لاماً أخرى تقابل بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك أن فى الزائد على الأربعة
صورتين : إحداهما فى الرباعى فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول فى وزنهما
فعلل وفعلل ، والأخرى فى الخماسى لما علمت من أن الاسم يكون خماسى الأصول فتقول
فى سفرجل فعلل فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة إلى خمسة أحرف . ثم إن زائد الكلمة
الموزونة إن كان من حروف الزيادة المشرة فقد تقدم أنه ينطق بها فى الوزن على حالها ، وإن
كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله :

وَأِنْ يَكُ الرَّائِدُ ضَعِيفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

يعنى إذا كان الزائد فى الكلمة الموزونة ضعيف أصل فاجعل مقابله فى الوزن ما جعلته
للفاء والعين واللام من حروف فعل فإن كان مضعف الفاء نحو مرميس قلت فى وزنه
ففعميل وإن كان مضعف العين نحو اخلدون قلت فى وزنه افموعل وإن كان مضعف اللام
نحو جلبب قلت فيه فعلل . وقوله بضمن متعلق بقابل وقابل فعل أمر وفعل بفتح الفاء
والأصول مفعول بقابل وفى وزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ خبره اكتفى ويلفظه متعلق باكتفى

واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل بفعل مضمر يفسره بقى . والفستق اسم جمع واحده فستقة : اسم شجرة وهو فارسي معرب وإن يك شرط والزائد اسم يك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول باجعل وهى موصولة وصلتها للأصل وله فى موضع المفعول الثانى لاجعل ثم اعلم أن ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعى على نوعين الأول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف . والآخر ما دل الاشتقاق على زيادة أحد حروفه وقد أشار إلى الأول بقوله :

(واحكمم بناصيل حُرُوفٍ يَسْمِى • ونحوه)

يعنى أن نحو سمسسم يحكم على حروفه كلها أنها أصول وأنه رباعى لأن أصالة أحد المضعفين واجبة تكمياً لأقل الأصول وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتها معاً ثم أشار إلى الثانى بقوله : (والخلفُ فى كَلَمٍ) يعنى أن فيما كان نحو لملم فعل أمر من لملم مما فى اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافاً : مذهب البصريين أن حروفه كلها أصول نحو سمسسم فوزن لملم عندهم فعلل ، ومذهب الكوفيين أن الأصل لمم فأبدل من ثانى المضعفين لام كراهة التضعيف . ثم شرع الناظم فى بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالالف فقال :

نَالَ الْفُتْرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ رَأْدٍ يَنْبُرُ مَيْنِ

يعنى أن الألف إذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزادتها لأن الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زياتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وحماد وسلامى ولهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هى فى الأسماء المتمكنة والأفعال بدل من ياء كالف باع ورمى وتاب وفتى أو من واو كالف قال ودعا وتاب وعصا ولا تزداد الألف أولاً وتزداد ثانياً كضارب وثالثاً كحماد ورابعاً كشمال وخامساً كقرقرى وسادساً كقبجثرى . وقوله فالف مبتداً وأكثر مفعول بصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومعموله فى موضع الصفة لالف وزائد خبر ألف ، والميم : الكذب ، ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو وإلى ذلك أشار بقوله :

وَالْيَا كَدَا، وَالْوَاوُ إِن لَّمْ يَفْعَا كَمِمَّا هُمِمَا فِي يُؤَيُّ وَوَعُوصَا

يعنى أن الواو والياء كالآلف فى الحكم عليهما بالزيادة إن صححت أكثر من أصلين إلا إذا تكررت فى اسم ثنائى مكرر نحو قولك يؤيد فى اسم طائر، ووعوها مصدر ووعوع السبع إذا صوت وفهم من قوله والياء كذا والواو أن الياء والواو إذا صحبا أصلين حكم بأصليتهما نحو بيع وفهم من قوله إن لم يقعا إلى آخر البيت أنهما إذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجوهر وتزاد الياء أولاً كيومع وثانياً كصيرف وثالثاً كعير ورابعاً كحدوية وخامساً كسلحفية ولا تزداد الواو أولاً وتزداد ثانياً كجوهر وثالثاً كجهور ورابعاً كعصفور وخامساً كقمححدة . والياء مبتدأ والواو معطوف عليه وكذا خبر عنهما، ويحتمل أن يكون كذا خبراً عن الياء، والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه وإن لم يقعا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكما فى موضع الحال من الآلف فى يقعا . ثم قال :

وَهَكَذَا هَمِزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ تَأْتِيهَا نُحُوقٌ

يعنى أن الهمزة والميم متساويتان فى أنه إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على زيادتهما نحو أفضل وأحمد ومكرم ومنطلق وحمل عليه ما سواه نحو أفكل ومخلب وفهم من قوله سبقا أنهما لا تطرد زيادتهما فى غير الأول وفهم من قوله تحققاً أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما إلا بدليل نحو أهدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعمل نحو صيرف أو الياء فيكون وزنه أفعل ولكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعل أكثر من باب فيعمل إلا أن الهمزة إذا وقعت آخرها قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتى . وهمز وميم مبتدأ وخبرهما كذا وسبقا فى موضع النعت لهمز وميم ، وثلاثة مفعول سبقا وتأصيلها مبتدأ وتحققا فى موضع الخبر وهو مبنى للمفعول والجملة خبر المبتدأ . ثم قال :

كَذَاكَ هَمِزٌ آخِرٌ تَعْدُ الْفَ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَقَطُّهَا رَدَا

يعنى أن الهمزة أيضاً تطرد زيادتها إذا وقعت آخرها بعد ألف وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذى قبله أن الهمزة لا تطرد زيادتها وسطاً ولا آخرها بعد غير الألف وفهم منه أنه إن تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو كساء ورداء . وهمز مبتدأ وخبره كذاك وآخر نعت لهمز

وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ وخبره ردف وأكثر مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضاً . ثم قال :

وَالنُّونُ فِي الْأَجْرِ كَالْهَمْزِ وَبِى نَحْوِ غَضِئَةٍ أَصَالَةٍ كُفَى

يعنى أن النون يحكم بزيادتها في موضعين : أحدهما أن تكون آخر ما بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذى عنى بقوله كالهَمْز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران ولهم منه أنها لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو بيان ، والآخر أن تقع وسطاً وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو عقتل وجعتل وغضئف وهو الأسد . والنون مبتدأ وخبره كالهَمْز والظاهر أن في الآخر متعلق بأعنى محذوفاً وأصالة مفعول ثان بكفى ، وفى كفى ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكفى وفى نحو متعلق بكفى . ثم قال :

وَالثَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْاسْتِفْهَامِ وَالْمُعَاوَعَةِ

يعنى أن الثاء تطرد زيادتها في التائيث نحو قائمة وقامت وفى المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال كالاستبراك والاستلزام والمطارعة نحو تكسر وتذكر وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السبب تزايد مع الثاء ولم ينص على زيادتها فى حروف الزيادة وكان ينبغى له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء فى المضارعة نحو يقوم إذ لا فرق . والثاء مبتدأ والخبر محذوف أى والثاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزايد الثاء وفى التائيث متعلق بالخبر إن قدرت الثاء مبتدأ أو بالفعل إن قدرتها فاعلاً . ثم قال :

(وَالْهَاءُ وَكُفَى كَلِمَةٍ وَلَمْ تَرَى)

يعنى أن الهاء تزداد فى الوقف وهى هاء السكت وقد تقدم فى الوقف مواضع زيادتها والتحقيق أن هاء السكت ليست كحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس سنة الكلمة وهاء السكت جىء بها لبيان الحركة فهى كسائر حروف المعانى لا حروف التهجى . والهاء إما مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم فى قوله والثاء ووفقاً مصدر فى موضع الحال من الهاء أى موقوفاً عليها أو مفعول له أى تزداد فى الوقف ثم مثل بقوله كلمه وهو على حذف القول أى كقولك لمه وقد اجتمع فى هذا اللفظ أعنى كلمه ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت واسم وهو ما الاستفهامية ، وقد ألغزت هذا اللفظ فى رجز ، وهو :

يا فرى أئمية ابن مالك
في أي بيت جاء من كلامه
حروفه أربعة تصم
وهو بدا طرت فيه أجمع
وصار بالتركيب بعد كلمه
ومالكاً في أحسن لممالك
لعط بديع الشكل في استظامه
وإن تشأ فقل ثلاثة واسم
مركب من كلمات أربع
وقد ذكرت لفظه لتمامه

ثم قال : (واللّام في الإشارة المشتهرة) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك وهنالك ، واللام معطوف على الهاء فيجرب في ما تقدم في الهاء .
ثم قال :

وَأَمْنَعُ رِيَادَةً بِلَا قَبْدٍ ثَبِتْ إِنْ لَمْ تُبَيِّنْ حُجَّةً كَحَظَلْتْ

يعني أن كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تمتنع زيادته إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وإن لم تكن في موضع اطراد زيادة النون كقولهم حظلت الإبل بكسر الظاء إذا أكثرت من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فمقوطة النون في حظلت دليل زيادتها في حنظل وأمثال ذلك كثيرة ، وزيادة مفعول بامنع وبلا قيد متعلق بزيادة وثبت في موضع الصفة لقيد وإن شرط ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيًا للفاعل وأصله تبين فحذف إحدى التاءين وحجة على هذا فاعل بتبين ويضم التاء على أنه مبني للمفعول مضارع بين وحجة على هذا نائب عن الفاعل .

فصل في زيادة همزة الوصل

هذا الفصل هو تميم لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلم ، وإلى تعريفه أشار بقوله :

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ مَّابِقٌ لَا يَنْثَبِتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَأَسْتَنْثَبُوا

يعنى أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلاً وإنما سميت همزة الوصل اتساعاً لأنها تسقط في الوصل وقيل لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن وفهم من قوله همز أن همزة الوصل أتت بها همزة خلافاً لمن قال هي في الأصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون إلا أولاً وفهم من قوله لا يثبت إلا إذا ابتدئ به أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة . وهمز مبتدأ وسابق نعت له وخبره في المجرور قبله ولا يثبت جملة في موضع النعت أيضاً لهمز وإلا إيجاب للنفي والعامل في إذا يثبت ويجوز ضبط استثبتوا بضم التاء الأولى مبنياً للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل ، وفتحها فتكون فعل أمر ، والواو ضمير الفاعل وبهذا الأخير جزم الشارح قال أمر جماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشيء . ثم انتقل إلى موضعها وهي ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله :

وَهُوَ لِفَعْلٍ مَاضٍ اخْتَصَى عَلَى كُنْزٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ انْجَلَى

يعنى أن كل همزة افتتح بها الفعل الماضى الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخماسى نحو انطلق والسداسى نحو استكبر وهو متناه ، وهو مبتدأ هائد على الهمز وللفعل خبر وماضى نعت لفعل واحتوى في موضع النعت لفعل ثم أشار إلى الثانى والثالث فقال : (وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) يعنى أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلاقاً واستخرج استخراجاً . والأمر والمصدر مجروران بالمعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا وللأمر والمصدر منه . ثم انتقل إلى الرابع فقال :

(وَكُنْزٌ • أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَى وَأَمْضَى وَأَنْفُسًا)

يعنى أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثى فهي همزة وصل سواء كان مضارعاً على يفعل نحو اخش أو على يفعل نحو امض أو على يفعل نحو انفذ وهذه فائدة التمثيل وفهم من المثل أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثانى المضارع ساكناً نحو يخشى ويرمى وينفذ فلو كان متحركاً لم يثبت بهمزة الوصل نحو يقول ويعد ويعد فتقول في الأمر منها قل وعد . ثم أشار إلى الخامس فقال :

وَمِى اسْمِ اسْتِ اِنْ اِنْ اِنْ سَمِعْ وَتَمِيرِ وَتَمِيرِ وَتَمِيرِ تَبِعْ
وَلَيْمُنْ

فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأتي تبع أن مجموعها عشرة أسماء لأن مؤنث امرئ امرأة ومؤنث ابن ابنة واثنين اثنتان . واسم أصله عند البصريين سمر فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتلبوا همزة الوصل فيكون عوضاً من المحذوف وأما است فأصله ستة باللهاء فحذفت وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به ما فعل باسم وابنم هو ابن زيد عليه الميم واثنين أصله ثنى وامرئ لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لأن الهمزة بهذه التغير فحكموا لها بحكم المحذوف وأما ايمن فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من اليمن فهزته زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأتي تبع راجع إلى ابن مؤنث ابنة وامرئ مؤنث امرأة واثنين مؤنث اثنتان وفهم من قوله سمع أن دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقبى بخلاف ما تقدم . وفي اسم إلى آخر المجرورات وهو ايمن متعلق بسمع وفي سمع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم ثم أشار إلى السادس فقال : (هَمْزُ أَلْ كَذَا) أي والهمزة في أَل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في أَل هو مذهب سيويه ، ومذهب الخليل أنها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال . ثم بين حكم همزة أَل إذا دخل عليها همزة الاستفهام فقال :

وَيُذَكَّرُ * مَدَا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

يعنى أن أَل إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها أَعْنَى همزة أَل وجهان إبدالها أَلْفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسهيلها بين الألف وقد قرئ بهما الذكركين وفهم منه أن غير همزة أَل من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو أصطفى البنات على البنين وإنما لم تحذف همزة أَل إذا دخل عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لثلاثي يلتبس الاستفهام بالخبر لا شراك الهمزتين في الفتحة . وهمز أَل مبتدأ وخبره كذا ومداً مفعول ثان يبدل وهو على حذف مضاف أي حرف مد والمفعول الأول ضمير مستتر في يبدل عائد على همز أَل ويسهل معطوف على يبدل وأو للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر ، لأن الكلام في معنى الأمر كانه قال : أبذلها أو سهّلها .

الإبدال

هذا هو النوع الثاني من التصريف ثم إن حروف الإبدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفاً وقد ذكرها في التسهيل واقتصر هنا على المشتهر منها فقال: (أحرفُ الإبدالِ هـاءُ مُوطِئاً) فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام الهاء والذال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف. وأحرف الإبدال مبتدأ وخبره هـاءُ مُوطِئاً والتقدير أحرف الإبدال هذه الحروف التي يجمعها قولك هـاءُ مُوطِئاً وموطِئاً حال من التاء في هـاءُ، ومعنى هـاءُ مُوطِئاً والياء في موطِئاً بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطِئاً، ويحتمل أن يكون موطِئاً مفعول لهدأت لأنه يستعمل متعدياً يقال هـاءُ مُوطِئاً إذا ضربت عليه لئتم والأول أظهر. ثم شرع في بيان مواضع الإبدال وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال:

فَابْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَاءٍ
أَخْبَرَا إِثْرَ الْفِ زَيْدُ

يعنى أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين أخيراً بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلها كساو ورداي لأنهما من الكسوة والرديّة وفهم من قوله أخيراً أن الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون وفهم منه أيضاً أن الألف إذا كانت غير زائدة لا تبدل نحو واو وزاي وفهم منه أيضاً أن حكم ما لحقته تاء التانيث حكم المتطرفة لأن تاء التانيث زائدة عن الكلمة نحو عبادة وفهم منه أيضاً أن الكلمة إذا بنيت على تاء التانيث لم تبدل لأنها لم تقع طرفاً نحو درحابة، والهمزة مفعول بأبدل ومن واو متعلق بأبدل وأخيراً منصوب على الظرف وإثر ظرف أيضاً وكلا الطرفين في موضع النعت لواو وياء والتقدير من واو وياء واقعتين أخيراً إثر ألف ثم أشار إلى الموضع الثاني فقال: (وفي) * فاعل ما أهل عينا ذا اقتضى) ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، وهو في كل واو وياء وقعت عينا لا اسم فاعل أعلت في فعله نحو قاتل وبائع أصلهما قاول وبائع وفهم من قوله ما أهل عينا أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه يصح نحو عاور من هور وصايد من صيد، ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

وَلَمْ يَزِدْ ثَلَاثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَاتِدِ

يعنى إذا كان فى المفرد مدً ثالثة زائد قلب فى الجمع الذى على مثل فعائل همزة، وشمل المد الألف نحو قلادة وقلائد والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجوز وعجائز . وفهم منه أن الثالث إن كان غير مد لم يقلب نحو مثوبة ومشاوب ومعيشة ومعاش لأن الواو هى مثوبة وليء فى معيشة عين الكلمة . والمد مبتدأ وخبره يرى وهمزاً مفعول ثان ليرى أو حال إذا قدرنا يرى بمعنى يبصر ، وفى مثل متعلق ببرى وفى الواحد متعلق بزيد ، وزيد وثالثاً حالاً من الضمير فى يرى ويحتمل أن يكون ثالثاً حالاً من الضمير فى زيد . ثم أشار إلى الموضع الرابع فقال :

كَذَلِكَ ثَانِي لَيِّنِينَ اِكْتَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَفَا

يعنى أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفى علة وجب إبدال ثانيهما همزة وفهم من إطلاقه فى قوله لينين أنه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط فى لفصل ابذى قبله ، وشمل قوله لينين أربع صور : الأولى أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أوائل . الثانية أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف . الثالثة أن تكون الأولى واواً والثانية ياء نحو صائد وصوائد . الرابعة أن تكون الأولى ياء والثانية واواً نحو جيد وجيائد أصله جياود لأنه من جاد بجود ، ومثل بما حرما العلة فيه ياءان وهو نيف وورنه فيعل والياء الأولى زائدة وعينه ياء لأنه من ناب بيف إذا راد فاجتمعت ياءان أدغمت الأولى فى الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التى بعد الألف همزة ، وإنما قلبت حرف العلة فى هذه الصور همزة وإن كانت أصلاً لثقل الألف بين حرفى علة وفهم من قوله مد مفاعل أنها لا تقب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت من الطرف لم يقلب نحو طواويس . وثانى لينين مبتدأ وخبره كذاك وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة واكتفا فى موضع النعت للينين ومد مفعول باكتفا ومعنى اكتفا : أحاط ونيفاً مفعول بجمع لأنه مصدر جمع ثم إن إبدال ثانى اللينين همزة إما هو فيما لم يكن فيه ثانى اللينين بدلاً من الهمزة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا احِلَ لَامِئاً وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةِ جُحِلَ

واواً

يعنى أن الهمزة الراقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما هى فيه محل اللام يجب فتحها وقلبها ياء إن كانت فى المفرد غير واو سالمة وواواً إن كانت فى المفرد واواً سالمة فالألف

واللام في الهمز للمعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمز لكونه مدّاً زائداً في المفرد ولامه ياء وما استحق الهمز لكونه مدّاً زائداً في المفرد ولام الكلمة واو وما استحق الهمز لكونه اكتشفه لين وما أصله همزة مثال الأول هدية وهدايا أصله هذائي فاستثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت فتحة فصار هذائي فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هذاء فاستثقل اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثاني مطبة ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لأنها من مطا يحطو ففعل به ما فعل بهدايا ومثال الثالث زاوية ففعل أيضاً به ما فعل بهدايا ومطايا ومثال الرابع خطيئة وخطايا أصله خطائي بهمزيين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المشحركتين في كلمة فصار خطائي ثم قلبت الكسرة فتحة على حد قلبها في هدايا فصار خطائي فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء، وأما هراوى جمع هراوة فأصله هراوة فالهمزة التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد فالتواو في هراوى ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوى هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفاً. والهمز مفعول برد وهو مطلوب لافتح من باب التنازع وبها مفعول ثان برد وفيما متعلق برد ولا ما تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أهل لاهمه وفي مثل متعلق بجعل وفي جعل ضمير مستتر هائد على الهمز وواو مفعول ثان بجعل. ثم قال:

وَهَمْزُ رَأُولِ الْوَاوَيْنِ رُءُ فِي بَدءِ هَيْبَرِ شَيْبِهِ وَوَيْ الْأَشْدُّ

يعنى رء أول الواوين المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعل كوو في الأشد فإن أصله وافي وإنما استثنى ذلك لأن فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل واوان فاجتمعا في ووفي غير متعد به فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنعقدة من جواز إبدالها همزة فمثال ما يجب إبداله أوصل في جمع وأصله أصده وواصل قالواو الأولى هي التي في المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت في نحو ضوارب فلم يجتمع واوان في بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أوصل. وهمزاً مفعول ثان برد وأول مفعول أول وفي بدء متعلق برد وبدء مصدر مضاف إلى المفعول وهو غير وغير مضاف إلى شبه وشبه مضاف إلى ووفي الأشد والأشد عند سيويه: جمع شدة، وقال

ابن عباس رضي الله عنهما: الأشد ثلاث وثلاثون سنة. ثم انتقل إلى حكم الهمزتين في كلمة واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: ساكنة بعد متحركة ومتحركتان، ومتحركة بعد ساكن وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَمَدَّ أَبْدَلُ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كَأَثَرِ وَأَثْمِنُ

يعنى أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة أو لاهما متحركة والأخرى ساكنة وجب إبدال الثانية مدّاً مجاساً لحركة ما قبله فإن كانت فتحة أبدلت ألفاً نحو آثر وآمن وأصله آثر وآمن بهمزتين وإن كانت كسرة أبدلت ياء نحو إيلاف وإن كانت ضمة أبدلت واواً نحو أو ثمن وأوتى وفهم منه أن الهمزة الساكنة إن لم يكن قبلها همزة أخرى لم يجب إبدالها وفهم منه أيضاً أنهما لو لم يكونا في كلمة واحدة لم يجب إبدالها نحو اقرأ آية، والمراد بالكلمة أن يكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند النحويين في نحو ألذرتهم إنهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضاً نحو ائتمن فإن الأولى همزة استفهام والثانية فاء الفعل. ومدا مفعول ثانٍ بابدل ومن كلمة متعلق بابدل وإن يسكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى المتحركتين، وهي تسعة أنواع لأن الأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

إِنْ يَفْتَحِ الْمَرْضَمُ أَوْ فَتَحَ قَلْبُ وَأَوْ وَبَاءَ إِثْرَ تَكْسِيرٍ يَنْقَلِبُ

يعنى أن الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان إحداهما تنقلب فيها واواً وذلك بعد ضمة نحو أويدم في تصغير آدم أصله أويدم أو بعد فتحة نحو أوادم في جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو إيم إذا بنيت من أم نحو إصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه أئمم فتنتقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة وتدغم الميم في الميم فيصير إأم فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فيصير إيم. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

(ذُرُّ الْكُسْرِ مُطْلَقاً تَكْسِذَا)

يعنى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب إبدالها ياء مطلقاً أى بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، والحاصل ثلاث صور الأولى مكسورة بعد فتحة نحو أئمة فى جمع إمام أصله أئمة فنقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم فى الميم فصار أئمة فأبدلت من الهمزة الثانية ياء الثانية مكسورة بعد كسرة نحو إيم فى بناء مثل أصع من إم بكسر الهمزة والياء فتقول ائمم فتفعل به كما فعلت بالذى قبله من نقل وإدغام وقلب ، الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أنته أى جعلته يثن ففعل به كما فعل بما تقدم ، ثم انتقل إلى المضمومة فقال :

(وَمَا يُضْمَمُ • وَأَوْأُ أَصْبِرُ)

يعنى أن الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت واواً مطلقاً فشمل أيضاً ثلاثة أنواع : الأول مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله ألب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء إلى الهمزة وأدغمت الباء فى الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واواً ، الثانى مضمومة بعد مضمومة نحو أوم إذا بنيت من أم مثال أيلم ، الثالث مضمومة بعد كسرة نحو إئم إذا بنيت من إم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الباء وتفعل فى ذلك كل ما فعلت فيما قبله من النقل والإدغام والقلب ، والحاصل أن الهمزة الثانية من المتحركين تقلب واواً فى خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع ، أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء فى أربعة مواضع إذا كانت مكسورة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الثانية آخر الكلمة فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله :

(مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا ائِمَّ • فَسَدَاكَ يَاءٌ مُّطْلَقًا جَاءَ)

يعنى أن ثانى الهمزتين إذا كان منطوقاً قلبت ياء مطلقاً فشمل أربعة أنواع أن يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو بعد كسرة أو بعد سكون فمثال الأول إذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأى تحركت الباء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً ومثال الثانى أن تبني من قرأ مثل يرثن فتقول قرأ منقوصاً والأصل قرئو كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت الضمة على الباء فحذفت وبقي منقوصاً ومثال الثالث أن تبني من قرأ نحو زبرج فتقول قرأ بعد أن تفعل به ما فعلت بالذى قبله وهذا النوع والذى قبله يقدر فيهما الرفع والجرح ويظهر النصب فتقول هذا قرئو ومررت بقرئو ورأيت قرئاً ومثال الرابع أن تنى من قرأ نحو

فمطر فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة . ثم قال :

(وَأُوْمٌ • وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ)

يعنى أن ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في المعنى المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول أزم بمعنى اقصد وأوم ، وفهم منه أن ذلك أيضاً جائز في نحو أئن مضارع أن إذ لا فرق وسبب ذلك أن الهمزة فيهما كأنها قائمة بنفسها . وقوله إن يفتح شرط وفاعل يفتح ضمير مستتر هائد على الهمز وإثر ظرف متعلق يفتح وقلب جواب الشرط وواواً مفعول ثانٍ لقلب وفاعل يتقلب ضمير هائد على الهمز أيضاً وباء حاد من فاعل يتقلب وهو الضمير وإثر كسر ظرف متعلق يتقلب وذو الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقاً حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر وما مفعول أول بأمر وهي موصولة وصلتها يضم وواواً مفعول ثانٍ لأمر وما ظرفية مصدرية ولنظاً خبر يكن وأتم فعل ماضٍ وهو في موضع النعت للفظاً وفذلك مبتدأ وخبره جا وباء حال من فاعل جا وهو ضمير هائد على الهمزة وأوم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم ووجهين مفعول بأم وفي ثانيه متعلق بأم والجملة من أم ومعموليهما خبر أوم ويجوز أن يكون أوم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن . ثم قال :

(وَبَاءٌ أَقْلَبَ الْفَاءَ كَسْرًا تَلَا • أَوْ بَاءٌ تُصْغِرُ)

يعنى أن الألف بحجب قلبها ياء في موضعين أحدهما أن يعرض كسر ما قبلها كمصباح في جمع مصباح فانقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير نحو غزبل في تصغير غزال بإبدال الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء كما ردت إليها بعد الكسرة . وألفاً مفعول أول باقلب وباء مفعول ثانٍ وكسراً مفعول ثلث وتلا ومعموله في موضع النعت لألفاً وأو ياء تصغير معطوف على كسراً والتقدير اقلب ألفاً تلاً كسراً أو تلاً ياء تصغير ياء . ثم قال :

يَوَاوِ ذَا أَفْعَلًا • فِي آخِرٍ أَوْ قَلَّ قَا السَّائِبِ أَوْ رِبَادَتِي فَعَلَانِ

يعنى أنه يفعل بالواو الواقعة آخرًا ما فعل بالالف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير فالأول نحو رضى وقوى أصلهما رضى وقوى لأنهما من الرضوان والقوة ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً للخفة، وفهم من قوله فى آخر أنها لو كانت غير آخر لم تبدى نحو عوض وحول ولما كانت تاء التانيث وزيادتا فعلان زائدين على بنية الكلمة وكذا فى حكم المنفصل لم يمنعنا من الإحلال وعلى ذلك نيه بقوله : (أو قبل تا التانيث أو زيادتى فعلان) فمثال ما لحفته تاء التانيث فاعل شجبة أصله شجيرة لأنه من الشجو فقلبت واؤه ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء ومثال ما لحفته زيادتا فعلان أن يبنى من العزو مثل طوفان فتقول غربان فاعل أيضاً لعدم الاعتداد بالالف والنون. وذا إشارة إلى الإحلال المذكور وهو مفعول بامعلا وبوار وفى آخر متعلقان بامعلا وأر قبل معطوف على فى آخر وزيادتى فعلان معطوف على تا التانيث. ثم قال :

ذَا أَيْضاً رَأَوْا

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْباً وَالْفِعْلِ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ الْحَوَكِ

يعنى أن ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب إحلاله وما كان منه على فعل بغير ألف فالغالب فى عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثى نحو قام قياماً والمزيد نحو انقاد انقياداً وحترر بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاود لواداً فإنه لا يمكن لكون فعله غير معتل وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله : والفعل منه صحيح غالباً لأن سبب التصحيح عدم الألف فالغالب فى نحو فعل التصحيح نحو حال حولاً وعاد المريض حوداً. وذا إشارة للإحلال المذكور وهو مفعول برأوا وفى مصدر فى موضع المفعول الثانى لرأوا وأطلق المعتل على المعلى فإن المعتل أعم من المعلى وهو على حذف الموصوف والتقدير فى مصدر الفعل المعتل وعيناً تميز والفعل مبتدأ ومنه فى موضع الحال من افعل وصحيح خبر الفعل وغالباً حال من الضمير فى صحيح. ثم اعلم أن جميع ما سكنت عينه من الثلاثى نحو ثوب أو أعلت نحو دار على ثلاثة أقسام : فعال وفعللة وفعل، وقد أشار إلى الأول بقوله :

وَجَمْعٌ ذِي عَيْنٍ أَهْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِدَأِ الْإِعْلَالِ فِيهِ خَبِثٌ صَرٌّ

يعنى أن جمع المفرد المفعول من جمع الثلاثى المفعول العين أو الساكنها يحكم له فى الإعلال بالإعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دار وديار وثوب وثياب فالإشارة بهذا للإعلال السابق فى مصدر الفعل المفعول ، وفهم من قوله جمع أن ما كان على فعال من المفرد لا يعمل نحو صوار وصوان وفهم من قوله أعل أو سكن أن عين المفرد إذا لم تعمل ولم تسكن لم يعمل الجمع نحو طويل وطوال . ويجوز رفع جمع على أنه مبتدأ والخبر فى قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف إلى المفعول وأعل أو سكن فى موضع النعت لعين ومعنى عن : ظهر وعرض . ثم أشار إلى الثانى والثالث فقال :

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَمِى فِعْلٍ وَجِهَانِ وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْحَبْلِ

يعنى أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الألف ولحاق التاء بها إذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة ، وإذا كان على وزن فعول ففيه وجهان التصحيح والإعلال ، والإعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضاً غير مفعول نحو حاجة وحرج ، ومن هذا البيت يفهم أن الجمع الذى يجب إعلاله فى البيت الذى قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق فى هذا البيت بفعل وفعلة بغير ألف فعلم أن ما سواهما وهو الأول بالألف ، وفعلة مفعول بصححوا والواو فى صححوا عائد على العرب ووجهان مبتدأ والخبر فى المجرور قبله والإعلال أولى جملة من مبتدأ وخبر . ثم قال :

وَلِوَاوٍ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ بِأَنْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ يَرْضِيَانِ

يعنى أن الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعداً وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وشمل قوله لاماً ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل أو بعدها تاء التانيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله كالمعطيان يرضيان فالمعطيان أصله المعطوان لأنه من عطا يعطو إذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل وهو المعطى لأن فى اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك فى اسم المفعول فحمل عليه ويرضيان أصله يرضوان لأنه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو يرضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من التمثيل أن ذلك يكون فى الأسماء والأفعال . والواو مبتدأ وخبره انقلب ولا ما حال من الضمير المستتر فى انقلب ويا ما حال أيضاً من ذلك الضمير وبعد متعلق بانقلب . ثم قال :

(وَوَجَبَ • إِدْأَلُ وَآوُ بَعْدَ ضَمِّ مِنَ الْفِ)

يعنى أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها فإن كانت فى موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضورب فى ضارب وإن كانت فى موضع يجب فيه سكونها سكنت نحو ضورب. ثم قال: (وَيَا كَمْ مَوْقِنَ بَذَا لَهَا اعْتَرَفَ) يعنى أنه يجب إبدال الياء واوًا كما فى موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فأبدلت الياء فيه واوًا لانضمام ما قبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زبيد وهيام وفهم منه أيضًا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو حيض وفهم منه أيضًا كون الياء فى المفرد فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعًا فقد أشار إليه بقوله:

وَيَكْسُرُ الْمُضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

يعنى أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة فى الجمع نحو هيم فى جمع أهيم قلبت الضمة التى قبل الياء كسرة لتصح الياء فهيم أصله هَيْمٌ نحو أحر وأحر وإنما لم تقلب الياء واوًا لأجل الضمة كما قلبت فى المفرد نحو موقن لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف. وإبدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبعد متعلق بإبدال وكذلك من ألف، ويا مبتدأ مضاف إلى كموقن وخبره اعترف ويجوز أن يكون مفعولاً بمضمر يفسره اعترف وذا إشارة إلى الإعلال المذكور والمضموم مرفوع بيكسر وفى جمع متعلق بيكسر. ثم قال:

وَوَاوًا أَثَرُ الضَّمِّ رَدُّ الْيَاءِ مَنَى الْعِمَى لَامٌ فِعْلٌ أَوْ مِنْ قَبْلِ نَا

يعنى أن الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوًا فى ثلاثة مواضع: أحدها أن تكون لام فعل نحو قضو أصله قضى لأنه من قضى يقضى، ونحو لأنه من النهية وهو العقل. الثانى أن تكون لام اسم مبنى على التانيث بالتاء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله: (كتناء بان من رمى كَمَقْدُرَةٍ) وفهم من المثال لزوم التاء لأن مقدرة لا يتجرد من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو التوائى مصدر توائى أصله توائى على وزن تفاعل لأنه نظير تدارك فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واوًا لأنه ليس فى الأسماء المتحركة ما آخره واو قبلها ضمة فلو لحقته التاء بقى على إعلاله لعروض التاء نحو تدانية. الثالث أن يبنى من الرمى نحو سبعان اسم مكان فتقول رموان لأن

الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم له بحكم المتطرف لأنه ألزم للكلمة من تاء التانيث وهو المنبه عليه بقوله :

(كَذَا إِذَا كَسَّبَ عَيْنَ صَبْرَةٍ)

أي كذلك يعمل بالقلب إذا صيره من الرمي مثل سبعان ورد فعل أمر والياء مفعول أول رد وواو مفعول ثان وثر ظرف متعلق برد ويجوز أن يكون رد فعلاً ماصياً مبنياً للمفعول وانيا مرفوع به ومتى ألغى شرط ولام فعل مفعول ثان بالغي وهي ألغى ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على الياء ، وأو من قبل معطوف على لام فعل وتاء مضاف إلى بان ، وانباس هو الذي يصوغ هذا البناء وإنما أخيفت إليه التاء للملازمة بين الكلمة التي فيها التاء ولباس ومن رمى متعلق ببن وكذلك كمقدرة وكذا متعلق بصيره والهاء في صيره عائد على لفظ الرمي المفهوم من رمى وفي صيره ضمير مستتر عائد على بان . ثم قال :

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا يُلْفَى وَصَفًا فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ هَهُمْ يُلْفَى

يعنى إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة وتصحح الياء وأن تبقى الضمة وتبدل الياء واواً لأجل الضمة فتقول فى أنشى الأكيس والأضيق كوسى وكيسى وضوقى وضيقى وفهم من قوله وصفاً أنها إذا كانت عيناً لمعنى اسماً لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب الياء واواً على الأصل نحو طوبى بمعنى طيب . وإن تكن شرط وعيناً خبر تكن ولفعلى متعلق بتكن ووصفاً حال من فعلى وذلك مبتدأ خبره يلفى وبالوجهين فى موضع المفعول الثانى ليلفى وعنهم متعلق بيلفى .

فصل

مِنْ لَامِ فَعَلَى اسْمًا أَيْ الْوَاوُ بَدَلُ بَاءٍ كَتَشَوَّى غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلُ

يعنى أن الياء تبدل غالباً واواً إذا كانت لاماً لفعلى اسماً بفتح الفاء وسكون العين نحو سرورى وفتورى وتقوى الأصل فيه سرىا وفتيا وتقيا وإنما قلبت وإن لم يكن لقلبها موجب لفظى فرقاً بين الاسم والصفة ، وفهم من قوله اسماً أنها إذا كانت وصفاً لا تبدل نحو خرياً وصدياً وأشار بقوله غالباً إلى ما جاء فى ذلك غير مبدل نحو رياً للرائحة الحسنة وطفياً لولد

البقرة الوحشية والواو فاعل يأتي ويبدل حال وهو مضاف إلى ياء وذا فاعل بجاء والبذل نعت
لذا وغالبًا حال. ثم قال :

بِالْمَكْسِرِ جَاءَ لَامٌ فُعْلَى وَصَفًا وَكَوْنٌ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

يعنى أن لام فعلى وصفًا بضم الفاء إذا كانت واوًا أبدلت ياء نحو دنيا وعليها أصلهما دنوى
وعلوى لأنهما من الدنو والعلو وإنما أبدلت هنا أيضًا فرقًا بين الاسم والوصف وفهم من قوله
وصفًا أنها إذا كانت فى الاسم لم تبدل نحو حزوى اسم موضع، وأشار بقوله وكون قصوى
نادرًا إلى لغة الحجازيين فى قصوى والقياس فيه قصيا لأنه من باب دنيا وعليها وبنو تميم
يقولون قصيا على القياس ولام فعلى فاعل بجاء ووصفًا حال من لام فعلى. وكون قصوى
مبتدأ ونادرًا خبر الكون وهو مضاف إلى الاسم وخبر كون لا يخفى.

فصل

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيبَا
فَبَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبُ مُذْهِمًا وَشَدُّ مَعْطَى خَيْرٌ مَا قَدْ رُسِمَا

يعنى أنه إذا اجتمع فى كلمة وار وياء وسكن أولهما وجب إبدال الواو ياء وإدغامها فى
الياء وذلك بشرطين : الأول أن يكونا متصلين أى فى كلمة واحدة فلو كان أولهما فى كلمة
وثانيهما فى كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو يزيد وبنى واقد وهو المنبه عليه بقوله واتصلا
الثانى أن لا يكون اجتماعهما عارضًا وشمل صورتين : إحداهما عروض السكون نحو قوى
بسكون الواو وتخفيف قوى، والأخرى عروض الحرف نحو الروب بتخفيف الهمزة
وإبدالها واوًا وهو المنبه عليه بقوله ومن عروض عريبا وكلامه شامل للتوعين، وشمل ما
استوفى الشروط صورتين : إحداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لأنه من
السودد، والأخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموى لأنه اسم مفعول من رمى
وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ وإلى ذلك أشار بقوله : وشد معطى خير ما قد
رسمنا وشمل ثلاث صور : إحداهما ما شذ فيه الإبدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ
إن كنتم للربا بتشديد الياء. الثانية ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور
ضيون. الثالثة ما شذ فيه إبدال الياء واوًا نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلة فى

قوله . وشذ معطى غير ما قد رسما . وإن يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط وكذلك عربا وألفه للتثنية ومن عروض متعلق بعربا والعروض مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقلبن وياء مفعول ثان ومدغما حذ من الضمير المستتر فى اقلبن ومعطى قاعل بشذ وفيه ضمير مستتر وهو المفعول الأول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسما . ثم قال :

مِنْ وَأَوْ يَاءٍ يَنْحَرِيكَ أَصِلَ الْمَا ائِدِلْ يَفْدَ فَسْتَحْ مُثْمِلْ

يعنى أنه يجب إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفا وذلك بشروط ذكر منها فى هذا البيت شرطين : أحدهما أن يكون التحريك أصليا وهو المنب عليه بقوله : أصل . واحترز من نحو نوم وجيل أصلهما توأم وجيال فقلت حركة الهززة إلى الواو والياء فلم يقلبا لأن الحركة عارضة فهي غير أصلية . والثانى أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنب عليه بقوله بعد فتح متصل ، وشمل صورتين إحداهما أن يكون العاصل ظاهراً نحو واو وزاى ، والأخرى أن يكون مقدراً وذلك إذا بنيت مثل حلبط من الرمى والغزو فتقول رمى وغزو منقوصاً والأصل رمى وغزو فأعلت الياء والواو الأخيرتان بحذف حركتهما كإعلال سائر المنقوصات ولم نقلب الواو ولا الياء الأولى للفواصل بين الفتحة والحرف وهو الألف لأن الأصل رمايى وغزاو كحلبط أصله حلابط فحذفت الألف تخفيفاً وهي مقدرة فمنعت من القلب . وألفاً مفعول بإبدل ومن واو متعلق بإبدل وبتحريك فى موضع الصفة لواو أو ياء متحركتين مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرها ، وثم شرط آخر تختلف فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله :

إِنْ حُرِّكَ النَّالَى وَإِنْ سَكُنَ كَفَ إِعْلَالٌ غَيْرُ اللّامِ

يعنى أن إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار فإن سكن تاليهما منع إعلال غير اللام مطلقاً وشمل العين نحو بيان وطويل وغيور وغيرها نحو خورنق ، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله :

وَعَنِ لَا يَكْفُ

إِصْلَافُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ الْفَاءِ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ الْفَاءُ

يعنى أن لام الكلمة إذا كان واواً أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن فإما أن يكون الساكن ألفاً أو ياء مشددة أو غيرهما فإن كان غيرهما لم يكف الإحلال نحو رموا وغزوا ويخشون ويرضون أصلها رمبوا وغزبوا، ويخشون ويرضون فقلت فى ذلك كله الياء أو الواو ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين وإن كان الساكن ألفاً أو ياء مشددة كفاً الإحلال نحو رمبوا وغزبوا ومعبى وعلوى وإنما لم يكف الساكن إحلال اللام لقربها من الطرف وإنما كفت الألف والياء المشددة لإحلالها لأنهم لو أهلوا رمبوا وغزوا لصار رمى وغزا فيلتبس بفعل الواحد وأما نحو علوى فلم تبدل لانه ألفاً لأنه فى موضع تبدل فيه الألف واواً، وإن حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وإن سكن شرط جوابه كفاً وهى مبتدأ وخبره لا يكف إحلالها وبساكن متعلق بيكف وغير نعت لساكن وأو ياء معطوف على الألف والتشديد مبتدأ وخبره قد ألف والجملة نعت لياء ثم إنه قد تعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الإحلال أشار إلى الأول منهما بقوله :

وَصَحُّ غَيْرِ فَعْلٍ وَقَمَلًا ذَا فَعْلٍ كَامِلًا وَاحْوَلاً

يعنى أن ما كان من الأفعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل بصحيح هو ومصدره وإن كان مستوفياً لشروط الإحلال نحو غيد غيداً وحول حولاً وسبب تصحيحهما أن حول وشبهه من أفعال الخلق والألوان وقياس الفعل فى ذلك أن يأتى على أفعل نحو حول حولاً وأحور أحوراً فأصح حين فعله ومصدره لأنهما فى معنى ما لا يعمل لعدم الشروط . وهين فاعل بصح وذا أفعل حال من فعل . ثم أشار إلى الثانى . فقال :

وَرَنَ يَرَنُ تَفَاعُلٌ مِّنْ افْتَعَلٍ وَالْمَسِينُ وَأَوْ سَلِمَتَ وَلَمْ تَعَلْ

يعنى أن وزن افتعل من الواوى العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صح نحو اجتوروا بمعنى تجاوزوا وإنما صح مع توفر شروط الإحلال لأنه حمل على تفاعل الذى بمعناه وليس فى تفاعل شروط الإحلال وفهم من أن وزن افتعل إذا لم يبين معنى تفاعل أصل على مقتضى القياس نحو اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب ، وفهم من قوله أيضاً والعين

واو أن ما عيه ياء فعل وإن أبان معنى تفاعل نحو استافوا أى تصاربوا بالسيوف وإنما أعلت فى ذلك الواو دون الياء لشغل الواو فى المخرج بخلاف الياء ، وإن بين شرط وتفاعل فاعل يبين أى يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدا وخبر فى موضع الحال ولم فعل تنبيه لصحة الاستغناء عنه . ثم أشار إلى الثالث بقوله .

وَأَنَّ لِحَرْفَيْنِ ذَا إِعْلَالٍ اسْتَحَقَّ • صَحَّحَ أَوَّلُ

يعنى إذا اجتمع فى كلمة حرفا علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى إعلالان والأحق بالإعلال منهما الثانى لتطرفه وذلك نحو الهوى والحوى والحيأ أصلها هوى وحوى وحى فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما إعلال الثانى وقد يعمل الأول ويصح الثانى وعلى ذلك نبه بقوله : (وَعَكْسٌ لِّذَٰلِكَ يَحَقُّ) وذلك قولهم راية وطاية وغاية وفهم قلة ذلك من قوله : قد يحق وإن شرط وذا الإعلال مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق ولحرفين متعلق باستحق وصحح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة . ثم أشار إلى الرابع فقال :

وَعَيْنٌ مَا أَجْرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ

يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عيناً فيما آخره زيادة تخص الأسماء لأنه بذلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل فى الإعلال وهو الفعل فصحح لذلك وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان وألف التأنيث نحو حيدى وصورى . وعين مبتدا وما موصولة وصلتها يخص وواجب خبر مقدم وأن يسلم مبتدا والجملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب خبراً عن عين وأن يسلم مرفوع بواجب والتقدير وعين ما زيد فى آخره ما يخص الاسم تجب سلامته . ثم قال :

وَقَبْلُ بِأَقْلِبِ مِثْمَا الثُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّأً كَسَمَنْ بَتَّ ابْتِدَاءً

يعنى أن النون الساكنة إذا وقعت قبل الياء وجب قلبها ميماً وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الياء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع متافرة بين النون وعتها لشدة الياء وذلك فيما كان من كلمتين ومن كلمة ولذلك مثل بالتوعين فالحفصل نحو من بت والمتصل نحو ابتدا . والنون مفعول أول بأقلب وميماً مفعول ثان وقيل متعلق بأقلب وإذا ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه .

فصل

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَابُ التَّحْرِيكِ مِنْ ذِي لِسَانٍ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَأَيْنِ

يعنى أن عين الفعل إذا كانت واواً أو ياء وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها لاستثقال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بهم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن . وبين أصله يبين فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانستها نحو أبان وأعان أصله آيين وأهون فدخل النقل والقلب فصارا أبان وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن إذا كان معطلاً لا ينقل إليه نحو بايع وفوق . ثم إن هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله صح ، وأشار إلى باقيها بقوله :

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا كَأَيْنٍ أَوْ أَهْوَى بِإِلَامٍ مُثْلًا

شمل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقومه وما أئنه وأفعل به نحو أقوم به وألين به ونم صبح فيهما بالحمل على أفعل من كذا لأنهما من واد واحد وأما نحو أبيض فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل فيقال باض فيلبس بفاعل من المضاعف نحو باض ، وأما نحو أهوى مما أعلت لانه فلو نقلت فيه الحركة لتوالى عليه الإحلال . والتحريك مفعول بانقل ولساكن متعلق بانقل وصبح في موضع النعت لساكن ومن ذى متعلق بانقل وآت نعت لذى وعين فعل حال من الضمير المستتر في آت وما ظرفية مصدرية أى مدة عدم كونه لفعل تعجب ولا كذا . ثم قال :

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِضْلَالِ اسْمٌ ضَامٌّ مُضَارِعٌ وَفِيهِ وَسَمٌ

يعنى أن الفعل يشاركه في وجوب الإحلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه أو في زيادته فشمّل صورتين : الأولى أن تبنى من البيع مثل تحلى فتقول تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فأعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الريادة وهى التاء وخالفه في الوزن . والثانية نحو مقام أصله مقوم فأشبه المضارع في الوزن نحو تشرب وخالفه في الريادة لأن الميم لا تزداد في أول المضارع وهذا معنى قوله : وفيه وسَم ، أى فيه علامة يمتاز بها عن الفعل ، وفهم منه أن الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الوزن والريادة لم

يعل نحو أبيص وأسود لأنه لو أعل لالتبس بالفعل إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه وفهم منه أيضاً أنه إن لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة لم يعل كمكيال، ومثل فعل مبتدا وخبره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدا وخبره مثل فعل وهو أظهر وفي ذا الإعلال متعلق بمثل وضاهي مضارعاً جملة فعلية في موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون أن نحو مفعل نحو مخيط يعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة لأنه مثل تعلم بكسر التاء في لغة فأخرجه بقوله :

(وَمِثْلُ صُحَّحَ كَمَا الْمِفْعَالُ)

يعنى إنما صحح مفعل وإن كان ظاهره يقتضى الإعلال لأنه حمل على مفعال بالالف ومفعال لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا في الزيادة، وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صحح لأنه مقصور منه فهو هو. ثم قال :

وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَأَسْتَفْعَالٍ * أَرُلُ

لِذَا الْإِفْعَالِ وَالْأَسْتَفْعَالِ مَوْضِعُ

يعنى إذا كان المستحق للنقل والإعلال المذكورين مصدراً على إفعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم قلب ألفاً لمجانسة الفتحة فيجتمع ألفان الأولى المنقلبة عن العين والثانية الألف التى كانت بعد العين فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضاً من الألف المحذوفة وذلك نحو إجارة واستقامة أصلهما إجواز واستقوام ونظير إجواز من الصحيح إكرام واستقوام استدراك فنقلت حركة العين فيهما إلى الساكن قبلها وفعل ليهما ما تقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بأن المحذوف هي الألف الزائدة بقوله : (وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ أَرُلُ) وهو مذهب سيبويه ثم إن هذه التاء التى هي عوض قد تحذف، وإليه أشار بقوله :

(وَحَذَفْنَاهُمَا بِالنُّقْلِ نَادِراً عَرَضُ)

يعنى أن هذه التاء التى تلحق عوضاً قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم أرى إيراً واستفاه استفها ويكثر ذلك مع الإضافة نحو وإقام الصلاة. وألف الإفعال مفعول بأزل ولذا متعلق بأزل والإعلال نعت لنا والتاء مفعول بالزم وعوض حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وحذفها مبتدا وخبره عرض وبالنقل متعلق بعرض ونادراً حال من الضمير المتر في عرض وفي بعض النسخ: ربما عرض. ثم قال :

وَمَا لِأَفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَقْعُولٍ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ

يعنى أنه إذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى معتل العين فعل به ما فعل بإفعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول، ويعنى بقوله فمفعول ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واواً ولذلك أتى بمثالين فقال: (نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) فأصل مبيع مبيوع فنقلت حركة الياء إلى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الباء ثم حذف واو مبيوع فقالوا مبيع. وأما مصون فأصله مصوون فنقلت حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التى بعدها وهى واو مفعول، وقد يصح كل واحد من النوعين، وإلى ذلك أشار بقوله:

(وَنَدْرُ • تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرُ)

يعنى أن ما عينه وار مفعول قد يصحح أى ينطق به على الأصل وذلك قليل كقولهم مصوون وما عينه ياء وهو مشهور، وقيل إن تصحيحه لغة بنى تميم ومنه قولهم مبيوع ومخيوط، ومن ذلك قول الشاعر:

٢٠٨. حَتَّى تَذْكُرَ بَيْصَاتٍ وَهَيْجَةً يَوْمَ رَدَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْرُ مَغْيُومٌ

وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها الإفعال ومن النقل متعلق بما فى المجرور من معنى الاستفراء ومفعول مبتدأ وخبره قمن وبه متعلق بقمن والجملة فى موضع خبر ما وتصحيح فاعل بندر وهو مضاف لذى على حذف مضاف أى تصحيح الفعل ذى الواو. ثم قال:

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَهْلِلْ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا

يعنى أنه إذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى واوى اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحميص الواو بالإدغام والإعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يمدل فهو معدو ومعدى وفهم من قوله: إن لم تتحرر الأجود، أن التصحيح أجود لأن معنى تتحرى تقصد فالمعنى وأهليل إن لم

(٢٠٨) البيت من البسيط، وهو لعلمقة بن عبيدة فى ديوانه ص ٥٩، وجمهرة اللغة ص ٩٦٣، وحزارة الأدب ٢٩٥/١١، والخصائص ٢٦١/١، وشرح المفصل ٧٨/١٠، ٨١، والمفاتيح ١٠١/١، والمعجم فى التصريف ٤٦٠/٢، والمنصف ٢٨٦/١، ٤٧/٣، وبلا تسمية فى شرح الأشموني ٨٦٦/٣. والشاهد فى قوله مغيوم: حيث جاز الإنعام فى مفعول من ذوات الياء، وهى لغة بنى تميم والإعلال تميم، أصح.

تقصّد الأجود فمفهوما أنك إن قصدت الأجود لا تعل وفهم منه أن ما كان باثي اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الإعلال نحو مرمى أصله مرموى وقد تقدم وجوب إعلاله عند قوله فصل إن يسكن السابق البيت وفهم منه أيضاً أن ما كان واوياً اللام على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم إعلاله نحو مرضى وإعراب البيت واضح ثم قال:

كَذَاكَ دَا وَجْهَيْنِ حَا الْمُفْعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَسْمِجٍ أَوْ فَرْدٍ يَمِينٍ

يعنى إذا كان مثل الفعل مما لاه واو جاز فى لاه وجهان الإعلال والتصحيح وذاك فى الجمع نحو عصا وعصو وعصى وفى المفرد عتى وعتوا وعتياً إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الإعلال ولم ينبه على ذلك الناطم، وفى تقديمه الجمع إشعار ما بذلك، والفعل فاعل بجا وذا وجهين حال من الفعل ومن ذى متعلق بجا ولام جمع حال من الواو وأو فرد معطوف على جمع ويعنى فى موضع نعت لفرد، ثم قال:

وَشَسَاعٌ نَحْوَ نُوبٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوَ نِيَامٍ شُدُودُهُ نَيْسٍ

يعنى أنه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعاً مما عينه واو وجهان التصحيح على الأصل نحو نائم ونوم وقائم وقوم وصائم وصوم والإعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما لعمال بالألف فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام، وقد شذ فى نوم نيام ليحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قوله:

٢٠٩. أَلَا طَرَقْنَا مَيْتَةً مَتَّ مَدْرٍ فَمَا أَرَقَّ النَّيْمُ لَا كَلَامُهَا

وإعراب البيت واضح.

فصل

(ذو اللين لما فى المتعالي أهدلا)

(٢٠٩) البيت من الطويل، وهو لذي الزمة فى ديوانه ص ١٠٠٣، وعمرانة الأدب ٣/ ٤١٩، ٤٢٠، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨١، وشرح المفصل ١٠/ ٩٣، والصف ٢/ ٤٩، ولأبى النجم الكلابى فى شرح التصريح ٢/ ٣٨٣، وبلاسة فى أوضح المسالك ٣/ ٣٩١، وشرح الأشعرى ٣/ ٨٧٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٤٢، ١٧٣، وشرح ابن عثيل ص ٧٠٧، ولسان العرب ١٢/ ٥٩٦ (نوم)، والمنع فى التصريف ٢/ ١٩٨، وبروى «سلامها» بدل «كلامها».

والشاهد فيه قوله «النَّيْمُ» والقياس «النوام» قلب الواو ياء

يعنى أن الافتعال وما تصرف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدل تاء وأدغم فى تاء الافتعال وشمل قوله ذو اللين الواو نحو اتعد أصله اوتعد والياء نحو اتسر أصله ايتسر لأنه من اليسر ولا مدخل للآلف هنا لأنها لا تكون فاء وإنما أبدلوا منها تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها الحركات فمن كانت بعد ضمة قلبت واواً أو بعد فتحة قلبت ألفاً أو بعد كسرة قلبت ياءً فأبدلوا بها حرفاً جليداً وهو التاء لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو فإن كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه بقوله: (وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ابْتِكَلَا) يعنى أنه قد سمع إبدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ وظاهر تمثيله بابتكلا أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذاً والمسموع من ذلك إنما هو اتزر أى ليس الإزار فينبغى أن يكون المثال راجعاً للذى الهمز لا للبدل وفى كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تاء من ذى الهمزة. وذو اللين مبتدأ وخبره أبدل وفا حال من ذو اللين وتا مفعول ثان لأبدل والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على ذو اللين وفى افتعال متعلق بأبدل وفاعل شد ضمير عائد على الإبدال المفهوم من أبدل. ثم قال:

(طَائِئِ السِّمَالِ رُدُّ الْإِثْرِ مُطَبَّقٌ)

يعنى أنه يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الإطباق وهى الصاد والضاد والطاء والعطاء وذلك نحو اضطر واضطرم واططن واطظطر أصلها اضطر واضترم واططن واطظطر فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومبينة الوصف لأن التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء. ثم قال:

(بِئْسَ إِذَا نَ وَالزُّنْدَ وَأَدْجِسْرَ قَالَا بَقِي)

يعنى أنه تبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والزاي والذال وقد استوفى مثبها فإذ أن أصله أدتان إذ أخذ الدين فأبدل من التاء دال وأدغمت فيها الدال الأولى وازدد فعل أمر من زاد أصله ازدد فأبدل من التاء دال وادكر فعل أمر من اذكر وأصله اذتكر فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الدال دالاً وأدغمت الدال فى الدال. وتا افتعال مبتدأ وخبره رد وهو ماضى مبني للمفعول وهى رد ضمير مستتر عائد على تا افتعال وطا مفعول ثان برد ويجوز أن يكون رد فعل أمر وتا افتعال مفعول أول برد وإثر متعلق برد على الوجهين، وفى بقى ضمير مستتر عائد على تا افتعال ودالاً حال من ذلك الضمير وخبر بقى عن البدل وفيه بعد.

فصل

فَاأَمَرَ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوْعَدٍ اخْتَذَ وَفِي كَمِئِدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدُ

يعنى أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً في ثلاثة مواضع : الأول فعل أمر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع . الثاني المضارع إذا كان على يفعل بفتح الياء وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد ونعد ، وفهم من قوله من كوعد أن الواو تحذف في الأمر والمضارع إذا كن بعدها فتحة نائية عن الكسرة نحو وهب يهب فإن قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق ، وفهم منه أيضاً أن حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحاً فلو كان مضموماً لم يحذف نحو يوعد مبنياً للمفعول وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوعل ويروض ، وفهم منه أيضاً أن يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطبن قلت يوعد . الثالث المصدر من نحو وعد وهو أيضاً محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف نحو وجهة وفهم منه أيضاً أن المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقعة . وفا أمر مفعول بأحذف ومضارع معطوف على أمر . ثم قال :

وَحَذَفُ هَمْزِ الْفِعْلِ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَيَبْتَنِي مُتَّصِفٍ

يعنى أنه اطرد حذف الهمزة من أفعال في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر عنهما بيبتنى متصف فإن اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فهما ببيتا متصف وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدرج وخاصم لكن استثفل اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو أكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل واسم المفعول كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد بأفعال الفعل الماضي . وحذف مبتدأ وخبره استمر . ثم قال :

ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَلَتْ اسْتَمِعِلَا وَقَرْنٌ فِي أَقْرَرْنَ وَقَرْنٌ مُقْلَا

يعنى أن ظللت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول ظلت وظلت . وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه

مسست وفي القياس عليهما خلاف . وقوله : **وَقَرْنٌ فِي أَقْرَرْنَ وَقَرْنٌ نَقَلَا** ، يعني أنه استعمل هذا لتخفيف في فعل الأمر فقليل فيه قرن بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل : **﴿وَقَرْنٌ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾** [الأحزاب : ٣٣] وقوله **وَقَرْنٌ نَقَلَا** أشار به إلى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر أن أصله من قرَّ بالمكان يقر بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الأمر ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان . وظلت مبتدأ وخبره استعمالا والألف فيه للتثنية وفي ظلمات متعلق باستعمالا وقرن مبتدأ وخبره في اقرون والتقدير وقرن مقول في اقرون وقرن نقلا مبتدأ وخبره ويجوز أن يكون قرن الآخر مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن ، يعني أنه استعمل ويكون نقلا جملة في موضع الحال من قرن المفتوح الفاء أي نقل سماعا فلا يقاس عليه والأول أظهر .

الإدغام

يقال الإدغام بسكون الدال مصدر أدغم والإدغام تشديدها مصدر ادغم قيل والإدغام بتشديد الدال عبارة البصريين ، وبالإسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الإدخال ، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو باب متسع واقتصر منه هنا على إدغام المثنيين المتحركين في كلمة . واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الإدغام وواجب الإظهار وجائز الوجهين وقد أشار إلى الأول بقوله :

(أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمَ)

يعني أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الأول لأن المتحرك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه وشمل نوعين : الأول أن يكون قبل المثل الأول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد وظنن فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني . والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو يرد ويظن ومرد أصلها يردد ويظنن ومردد فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكنا فأدغم في المثل الثاني وفهم منه

أن أول المثليين إذا كان في صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم إذ لا يصح الابتداء بالساكن ، وأول معمول بأدغم ومحركين نعت لمثليين وفي كلمة في موضع الصفة أيضاً لمثليين ويجوز أن يكون متعلقاً بأدغم والأول أظهر ثم أشار إلى الثاني بقوله :

لا كَيْمِلُ صُفْبٌ * وَذُلٌّ وَكِلٌّ وَلَبٌ * وَلَا كَجُسْسٍ وَلَا كَاخْصَصٍ إِي * وَلَا كَهَيْلٍ

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلاً في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام . الأول صُفْبٌ وهو جمع صفة والصفة صفة السرح وصفة البيان والصفة أيضاً الكلمة . الثاني ذُلٌّ وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهي صد الصعبة يقال دابة بينة الذل بكسر الدال من دواب ذل ودلول . الثالث كِلٌّ جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف . الرابع لَبٌ اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الألباب واللَّب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة بمنع الرحل من الاستخار واللَّب أيضاً ما استرق من الرحل . الخامس نحو جُسْسٍ وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمس أو من جس الخبر إذا فحص فيه وهو الجاسوس . السادس ما كانت فيه حركة ثاني المثليين عارضة نحو اخْصَصَ إِي أصله اخْصَصَ بالسكون ثم بقلت حركة الهمزة من إِي . السابع ما كان فيه ثاني المثليين زائداً للإلحاق نحو هَيْلٍ إذا أكثر من قول : لا إله إلا الله وهو ملحق بدحرج وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها أما الثلاثة الأول فإنها مخالفة لوزن الأفعال والإدغام أصل في لأفعال فأظهرت لبعدها عنها وأما الرابع وهو لب فلخفة الفتحة وفي إظهاره تبية على ضعف الإدغام في الأسماء لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام نحو رد وأما الخامس وهو جسس فإنه وإن اجتمع فيه مثلاً متحركان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو أدغم المحرك الأول لالتقى ساكنان . وأما السادس وهو اخْصَصَ إِي فلأن الحركة الثانية عارضة لأنها منقولة من الهمزة . وأما السابع وهو هَيْلٍ فلأن ثاني المثليين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقة وقد جاء العك فيما يجب فيه الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله :

(وَشَدَّ فِي إِلٍ * وَنَحَوِي فَكَ يَنْقَلِ فَقِيلَ)

يعني أنه قد شد التعميك في ألفاظ مما يجب إدغامه منها أَلِ السقاء إذا تغيرت رائحته ، ولهم من قوله ونحوه أنه سمع التعميك في غير أَلِ وذلك ثمانية ألفاظ آخر وهي ذب

الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس إذا اصطك عرقوباء وضربت الأرض إذا كثرت ضبابها وقطط الشعر إذا اشتدت جمودته ولججت العين إذا التصقت ومششت الدابة إذا ظهر في وطيفها نتوء وعززت الناقة إذا ضاق مجرى لها وبحج الرجل إذا كثرت في صوته بحه فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها. ولا في قوله ولا كمثّل عاطمة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين متحركين في كلمة مغايرة لأوران مخصوصة لا كمثّل هذه الأوزان ويجوز أن تكون لا ناهية وكمثّل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثّل صنف والكاف في قوله كمثّل زائدة كزيادتها في قوله عز وجل ليس كمثله شيء وما بعد صنف معطوف عليه وفك فاعل بشد وينقل متعلق بفك. ثم انتقل إلى القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التفكيك والإدغام فقال:

وَحَيِّ الْمَكُ وَأَدْغِمْ دُونَ حَذَرَ كَذَلِكَ نَحْوُ تَحَلَّى وَاسْتَنْزَرَ

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك: الأول حيي وحىي فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلاً متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع لأن مضارعه يحيى قيل والتفكيك في ذلك أجود وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك. الثاني نحو تتجلى وقياسه الفتح لتصدر المثليين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول اجلى قيل وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع. الثالث نحو استنر وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تاءان لهذا أيضاً قياسه التفكيك ليبقى ما قبله ساكناً ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر. وحىي مفعول بادغم وهو مطلوب أيضاً لافكك فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتداً وخبره كذلك. ثم قال:

وَمَا يَنْبَأُ بَيْنَ ابْنَيْ قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَسَبُّ الْعَبْرُ

هذا من باب تتجلى وهو العمل المضارع المجتمع في أوله تاءان أولاً للمضارعة والثانية تاء تفعل أو تفاعل نحو تذكر في تذكر وتيسر في تيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجتلاب همزة الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدى التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيه خلاف والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة. والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارع تاءان أنه يجوز فيه عنده ثلاثة

أوجه إثباتهما وإدغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف إحداهما. وما متداً وهي موصولة وصلتها ابتدئ وبتاءين متعلق به وخبره قد يقتصر وفيه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله يقتصر ويجوز أن يكون التائب عن الفاعل تاء والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجزور يفي. ثم قال:

وَلَيْتَ حَبْتُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ مُضْمَرٍ اسْرُفَ اقْتَسَرَنَ

يعنى أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناء نحو رددت ورددنا ورددت ورددن وقد مثل ذلك بقوله: (نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُ) أصله قبل اتصال الضمير به حل بالإدغام فلما سكنت اللام الأخيرة لانصال التاء به وجب الفك. وفك فعل أمر ومفعوله محذوف أى فك المدغم فيه أو فك الإدغام ويحتمل أن يكون فك ماضيًا مبنيًا للمفعول وفيه ضمير مستتر هائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ والجملة مضاف لها حيث واللام في لكونه متعلق بفك واقترن في موضع خبر الكون وبمضمرة متعلق باقترن. ثم قال:

(ولي • جزم وشبه الجزم تخيير قفى)

يعنى أن المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو لم يرد أو شبه الجزم وهو في الوقف نحو رد جاز فيه بقاء الإدغام والتفكيك نحو لم يرد وردد وإنما جعل فعل الأمر شبيهًا بالمجزوم لأن حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لمة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم وبنو أهل الحجاز جاء القرآن غالبًا نحو ﴿وَمَنْ يَرْتَدِّدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] وهو في القرآن كثير ومما جاء فيه مدغمًا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] في سورة الحشر عند جميع القراء ﴿وَمَنْ يَرْتَدِّدْ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين وإنما خير الناظم في الوجهين لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معًا لا أن العربى الذى لغته التفكيك مخير لأنه لا ينطق به إلا معكًا وكذلك الذى لغته الإدغام لا ينطق به إلا مدغمًا. وتخيير مبتدأ وخبره في جزم وقفى في موضع السم

لتحجير ومعنى قفى تبع ثم إن ما ذكره فى الأمر من جواز الفك والإدغام يوهم أن ذلك أيضاً جائز فى أفعل فى التعجب لأنه على صيغة الأمر وفى هلم لأنه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله :

وَدَتْ أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمُ وَالتَّزِمُ الْإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلَمْ

يعنى أن أفعل فى التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر من جواز الوجهين كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هلم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم فى الميم ومعناها أقبل وهى عند أهل الحجاز اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بنى تميم فإنها عندهم فعل أمر لا ينصرف ولذلك يقولون فى التشية هلم وفى الجمع هلموا . ولما أتى على ما أراد جمعه من هلم النحو وما وعد به فى الخطبة بقوله • مقاصد النحو بها محوية • أخبر بذلك فقال :

وَمَا يَجْنِيهِ عَيْتٌ قَدْ كَمَلَتْ نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلَتْ

يعنى أن ما عنى به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتمّ موفياً لما قصد من إبراده وجاء على وفق قصده ومراده . وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها عنيت ويلزم بنائه للمفعول وبجمعه متعلق بعيت وقد كمل فى موضع خبر ما ونظماً حال من الهاء فى بجمعه واشتمل نعت لنظماً وعلى جل المهمات متعلق باشتمل . ثم وصف قوله نظماً بصفة أخرى فقال :

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خُصَاصَةٍ

يعنى أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أى معظمها وجلها . والخلاصة الصافي خبر المشوب بما يكدره وأصله فى السمن يخلص مما يغيره . يقول إن هذا النظم أحصى لباً الكافية ، وقوله كما اقتضى غنى بلا خصاصة أى كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهى ضد الغنى ، من قولهم اقتضيت الدين إذا أخذته مستوفى . فأحصى فعل ماضٍ وفيه ضمير مستتر عائد على نظماً والخلاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى فى موضع الصفة لنظماً وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالنظام فأنكرت ذلك عليه وقلت له ما معناه وما إعرابه فقال معناه أنه

يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره فقلت أل في الخلاصة لماذا هي؟ فقال للمعهد فقلت له وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخلاصة؟ فقال لي اجعلها للغلبة فقلت ما فيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وإنما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلت له ما موضع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعلها استثنائية فقال لا يليق أن ينسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع إلى أنه أخطأ وأن كتبه بالظاء سهو منه. ثم قال:

فاحمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أَرْسَلَا
وَأَلِهِ الْفُرَّ الْكِرَامَ الْبَرَّةَ وَصَحْبِهِ الْمُتَخَبِّينَ الْخَيْرَةَ

لما أكمل مراده ختم كتابه بالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصلباً حال من الضمير في أحمد وخبر نبيّ بدل من محمد وأرسلا في موضع نعت لنبي والفر جمع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمتخبيين المختارين والخيرة المختارين أيضاً وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهرى وصاحب الخلاصة اسماً من قولك اختار الله تعالى، فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتاً للمتخبيين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقولهم: محمد ﷺ خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضاً بالتسكين.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والإعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب، فجاء شرحاً مكمل المقاصد، سهل المعاني والفوائد، ينتفع به البادى ويستحسنه الشاदी، موافقاً لما رويته، موفياً بما أردت من اختصاره وقد قصدته، فالحمد لله على ما منح من التيسير والتسهيل، وفتح من التبصير والتكميل، فهو حسبى ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.





الفهرس

٣	مقدمة المحقق
٥	مقدمة الشارح
٦	مقدمة الألفية
٧	الكلام وما يتألف منه
١٠	المعرب والمبني
٢١	النكرة والمعرفة
٢٨	العلم
٣١	اسم الإشارة
٣٣	الموصول
٤٢	المعرف بأداة التعريف
٤٥	الابتداء
٥٥	كان وأخواتها
٦١	فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٦٤	أفعال المقاربة
٦٨	إن وأخواتها
٧٨	لا التي تنفي الجنس
٨٢	ظن وأخواتها
٨٨	أعلم وأرى
٩٠	الفاعل
٩٥	النائب عن الفاعل
١٠٠	اشتغال العامل عن المفعول
١٠٥	تعدى الفعل ولزومه
١٠٩	التنازع في العمل
١١٢	المفعول المطلق
١١٧	المفعول له
١١٩	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

- ١٢٣ المفعول معه
- ١٢٥ الاستثناء
- ١٣٢ الحال
- ١٤٣ التمييز
- ١٤٧ حروف الجر
- ١٥٨ الإضافة
- ١٧٦ المضاف إلى ياء المتكلم
- ١٧٨ إعمال المصدر
- ١٨٠ إعمال اسم الفاعل
- ١٨٥ أبنية المصادر
- ١٩٠ أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها
- ١٩٣ الصفة المشبهة باسم الفاعل
- ٢٠٠ التعجب
- ٢٠٤ نعم وبش وما جرى مجراهما
- ٢٠٨ أفعال التفضيل
- ٢١٢ النعت
- ٢١٧ التوكيد
- ٢٢٢ عطف البيان
- ٢٢٤ عطف النسق
- ٢٣٣ البديل
- ٢٣٦ النداء
- ٢٤١ فصل في تابع المنادى
- ٢٤٤ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
- ٢٤٦ أسماء لازمت النداء
- ٢٤٧ الاستغاثة
- ٢٤٨ الندبة
- ٢٥١ الترخيم
- ٢٥٥ الاختصاص
- ٢٥٦ التحذير والإغراء

٢٥٨	أسماء الأفعال والأصوات
٢٦١	نونا التوكيد
٢٦٧	ما لا ينصرف
٢٧٧	إعراب الفعل
٢٨٧	عوامل الجزم
٢٨٥	فصل «لوا»
٢٩٦	أما ولولا ولوما
٢٩٨	الإخبار بالذي والألف واللام
٣٠٢	العدد
٣٠٨	كم وكأين وكذا
٣٠٩	الحكاية
٣١٢	التأنيث
٣١٦	المقصود والمحدود
٣٢٢	جمع التكسير
٣٣٧	التصغير
٣٤٤	النسب
٣٥٤	الوقف
٣٦١	الإمالة
٣٦٦	التصريف
٣٧٤	فصل في زيادة همزة الوصل
٣٧٧	الإبدال
٣٨٦	فصل
٣٨٧	فصل
٣٩١	فصل
٣٩٤	فصل
٣٩٦	فصل
٣٩٧	الإدغام
٤٠٣	الفهرس

